

الحدائق النخوية

تأليف

الدكتور شوقي ضيف

الطبعة الثامنة



دار المعارف

تصميم الغلاف : محمد أبو طالب

فهرس الموضوعات

صفحة	
٨٠	<u>مقدمة .</u>
١٥٠-٩	<u>القسم الأول : المدرسة البصرية</u>
٢٩-١١	<u>الفصل الأول : البصرة واضعة النحو .</u>
١١	<u>١ - أسباب وضع النحو .</u>
١٣	<u>٢ - صنع أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه .</u>
١٧	<u>٣ - البصرة تضع النحو .</u>
	<u>٤ - أوائل النحاة : ابن أبي إسحق ، عيسى بن عمر الثقفي</u>
٢٢	<u>أبو عمرو بن العلاء ، يونس بن حبيب .</u>
٥٦-٣٠	<u>الفصل الثاني : الخليل .</u>
٣٠	<u>١ - نشاطه العقلي والعلمي .</u>
٣٣	<u>٢ - إقامته صرح النحو والتصرف .</u>
٣٨	<u>٣ - العوامل والمعمولات .</u>
٤٦	<u>٤ - السماع والتعليل والقياس .</u>
٩٣-٥٧	<u>الفصل الثالث : سيبويه</u>
٥٧	<u>١ - نشاطه العلمي .</u>
٥٩	<u>٢ - الكتاب .</u>
٦٣	<u>٣ - التعريفات والعوامل والمعمولات</u>
٨٠	<u>٤ - السماع والتعليل والقياس</u>
١٢٢-٩٤	<u>الفصل الرابع : الأخفش الأوسط وتلاميذه .</u>
٩٤	<u>١ - الأخفش الأوسط</u>

صفحة

١٠٨	٢ - قطرب
١١١	٣ - أبو عمر الجرجي
١١٥	٤ - أبو عثمان المازني
١٥٠-١٢٣	الفصل الخامس: المبرد وأصحابه
١٢٣	١ - المبرد
١٣٥	٢ - الزجاج
١٤٠	٣ - ابن السراج
١٤٥	٤ - السيرافي
٢٤٢-١٥١	القسم الثاني: المدرسة الكوفية
١٧١-١٥٣	الفصل الأول: نشأة النحو الكوفي وطوايعه
١٥٣	١ - النشأة
١٥٥	٢ - النحو الكوفي بشكل مدرسة مستقلة
١٥٩	٣ - الاتساع في الرواية والقياس
١٦٥	٤ - المصطلحات وما يتصل بها من العوامل والمعاملات
١٩١-١٧٢	الفصل الثاني: الكسائي وتلاميذه
١٧٢	١ - نشاطه العلمي
١٧٥	٢ - تأسيسه للمدرسة الكوفية
١٨٦	٣ - تلاميذ الكسائي
١٨٨	٤ - هشام بن معاوية الضيرير
٢٢٣-١٩٢	الفصل الثالث: الفراء
١٩٢	١ - نشاطه العلمي
١٩٥	٢ - وضعه النهائي للنحو الكوفي ومصطلحاته
٢٠٥	٣ - العوامل والمعاملات
٢١٤	٤ - بسط السماع والقياس وقبضهما حتى في القراءات

٢٤٢-٢٢٤	الفصل الرابع : ثعلب وأصحابه
٢٢٤	١ - ثعلب
٢٣٧	٢ - أصحاب ثعلب : أبو بكر بن الأنباري
٢٤٠	٣ - كوفيون متأخرون
٣٦٥-٢٤٣	القسم الثالث : مدارس مختلفة
٢٨٧-٢٤٥	الفصل الأول : المدرسة البغدادية
٢٤٥	١ - نشوء المدرسة البغدادية : ابن كيسان . الزجاجي
٢٥٥	٢ - أبو علي الفارسي
٢٦٥	٣ - ابن جني
٢٧٦	٤ - بغداديون متأخرون : الزمخشري
٣٢٦-٢٨٨	الفصل الثاني : المدرسة الأندلسية
٢٨٨	١ - النشاط النحوي في الأندلس
	٢ - في اتجاه المدرسة البغدادية وكثرة التعليقات والآراء :
٢٩٢	ابن مضاء ، ابن عصفور
٣٠٩	٣ - ابن مالك
٣١٧	٤ - أندلسيون متأخرون : أبو حيان
٣٦٥-٣٢٧	الفصل الثالث : المدرسة المصرية
٣٢٧	١ - النشاط النحوي في مصر
٣٣١	٢ - في اتجاه المدرسة البغدادية : ابن الحاجب
٣٤٦	٣ - ابن هشام
٣٥٥	٤ - نخاعة متأخرون : السيوطي
٣٧٢-٣٦٦	خاتمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

حين أعارتني جامعة القاهرة في العام الدراسي ١٩٦٥ - ١٩٦٦ لشقيقتها الجامعة الأردنية حاضرت طلاب قسم اللغة العربية بها في تاريخ المدارس النحوية . ولما رجعت إلى المكتبة العربية الحديثة لم أجد فيها كتاباً يُغنى في هذا الموضوع غناء محموداً ، وقد مضيت أحاضر الطلاب فيه محاولاً - بقدر جهدي - أن أبلغ حاجتهم بترتيب مقدماته وتوفير الأسباب المعينة على صحة نتائجه ، حتى استقامت لي هذه الصورة لمدارسنا النحوية على مر التاريخ .

ولعل هذه أول مرة تُبحث فيها المدارس النحوية بحثاً جامعاً ، وهو بحث يرسم في إجمال الجهود الخصبية لكل مدرسة وكل شخصية نابذة فيها . وكان طبعياً أن أبدأ بالمدرسة البصرية ، لأنها هي التي وضعت أصول نحونا وقواعده ومكنت له من هذه الحياة المتصلة التي لا يزال يحياها إلى اليوم ، وكل مدرسة سواها فإنما هي فرع لها وثمره تالية من ثمارها . وقد تقدمت البحث فيها بتصحيح خطأ شاع وذاع قديماً وحديثاً ، وهو ما ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه من وضع بعض مبادئ النحو ، وهي إنما بدأت توضع مع الجدل التالي عند ابن أبي إسحق الخضرى . وأوضح الأسباب التي جعلت عقل البصرة أدق وأعمق من عقل الكوفة وأكثر استعداداً لتسجيل ظواهر النحو العربي ووضع قواعده وقوانينه .

وقد ذهبت إلى أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو المؤسس الحقيقي لمدرسة البصرة النحوية ولعلم النحو العربي بمعناه الدقيق ، وصورت في تضاعيف ذلك إقامته لصرح النحو بكل ما يتصل به من نظرية العوامل والمعاملات وبكل ما يسند من سماع وتعليل وقياس سديد ، مع بيان ما امتاز به من علم بأسرار العربية

وتذوق لخصائصها التركيبية . وخلفه على ترائه تلميذه سيبويه الذي تمثل آراءه النحوية تمثلاً غريباً رائعاً ، نافذاً منها إلى ما لا يكاد يحصى من الآراء ، فإذا هو يسوّى من ذلك « الكتاب » آيته الكبرى ، وقد بلغ من إعجاب الأسلاف به أن سموه « قرآن النحو » وكأنما أحسوا فيه ضرباً من الإعجاز ، لا لتسجيله فيه أصول النحو وقواعده تسجيلاً تاماً فحسب ، بل أيضاً لأنه لم يكد يترك ظاهرة من ظواهر التعبير العربي إلا أتقنها فقهياً وعلمياً وتحليلاً .

وحمل « الكتاب » عن سيبويه تلميذه الأخفش الأوسط ، وأقرأه تلاميذ بصريين في مقدمتهم المازني وتلاميذ كوفيين في مقدمتهم الكسائي ، وكان ليهجاً بالاعتراض على سيبويه والخليل ، مما جعله ينفذ إلى كثير من الآراء ، وخاصة أنه كان يفسح للغات الشاذة ، وهو بذلك يعدّ الإمام الحقيقي للكسائي وغيره من أئمة المدرسة الكوفية . وكان يُعنى بالدفاع عن القراءات المشتبهة على بعض الشذوذ والاحتجاج لها بأشعار العرب الفصحاء . وقد بينت في مواطن أخرى أن الفراء إمام المدرسة الكوفية بعد الكسائي هو أول من تعرض للقراءات الشاذة بالإنكار العنيف ، وتابعه في ذلك المازني وتلميذه المبرد آخر أئمة المدرسة البصرية النابيين .

وأخذت أبحث في نشاط المدرسة الكوفية ، ولاحظت أنه بدأ متأخراً عند الكسائي ، وقد استطاع هو وتلميذه الفراء أن يستحدثا في الكوفة مدرسة نحوية تستقل بطوايع خاصة من حيث الاتساع في الرواية ، ومن حيث بسط القياس وقبضه ، ومن حيث وضع بعض المصطلحات الجديدة ، ومن حيث رسم العوامل والمعمولات . وتوسّع الفراء خاصة في تخطئة بعض العرب وإنكار بعض القراءات الشاذة ، وكان ينفذ أحياناً إلى أحكام لا تسندها الشواهد والأمثلة ، وهو يعدّ بحق إمام الكوفيين ، فشعلب وغير ثعلب إنما كانوا شارحين لآرائه ومفسرين .

ومضيت أبحث في المدرسة البغدادية وكانت قد ترائت عليها ظلال خُدع كثيرة وخاصة أن علمها الفدّين : أبا على الفارسي وابن جني كثيراً ما يكسبان عن البصريين في مصنفاتهما باسم « أصحابنا » مما جعل كثرة المعاصرين تظن

أنهما بصريان حقاً، وهما إنما يصوران بذلك نزوعهما الشديد لتلقاء البصريين، أما بعد ذلك فإنهما ينهجان النهج القويم للمدرسة البغدادية القائم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية، مع فتح الأبواب للاجتهد والخلوص إلى الآراء المبكرة. وقد تداول هذه المدرسة جيلان: جيل أول كانت تغلب عليه النزعة الكوفية، وهو الذى يدور فى كتابات ابن جنى باسم البغداديين، من أمثال ابن كيسان، ثم جيل ثانٍ خَلَفَ هذا الجيل كانت تغلب عليه النزعة البصرية على نحو ما يلقانا عند الزجاجي ثم أبى على الفارسي وابن جنى مؤصل علم التصريف وواضع قوانينه الكلية.

وانتقلتُ أبحث فى المدرسة الأندلسية، متتبّعاً نشاطها النحوى طوال العصور المتعاقبة، ولأحظت استظهار نُحَاتِهَا منذ القرن الخامس الهجرى لآراء أئمة النحو السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، مع الاجتهاد الواسع فى الفروع ومع وفرة الاستنباطات وكثرة التعليقات والاحتجاجات. ولا نكاد نتقل من جيل إلى جيل حتى تلقانا مجموعة من الأئمة، وكل إمام منهم يثير من الخواطر والآراء ما لم يسبقه إليه سابق من النحاة المجتهدين، حتى لرى ابن مضاء القرطبي يريد أن يصوغ النحو صياغة جديدة تخلو من نظرية العوامل والمعمولات المذكورة والمقدّرة ومن العلل والأقيسة المعقدة. وأكبر أئمتهم—على الإطلاق—ابن مالك وقد رسمت فى إجمال آراءه ومنهجه، وعرضت لخالفه من نُحَاة الأندلس وخاصة أبا حنّان.

وبحثُ أخيراً فى المدرسة المصرية، ملاحظاً أنها كانت فى أول نشأتها شديدة الاقتداء بالمدرسة البصرية، ثم أخذت تمزج—منذ القرن الرابع الهجرى—بين آراء البصريين والكوفيين، وضمت سريعاً إلى تلك الآراء آراء البغداديين، غير أنها لم تُؤنق ولم تزدهر إلا منذ العصر الأيوبي، وسرعان ما تكامل ازدهارها فى العصر المملوكى بما أتاحه لها ابن هشام من ملكاته العقلية النادرة ومن إحاطته بآراء النحاة السالفين له على اختلاف مدارسهم وأعصارهم وبُليداتهم، ومن قدرته البارعة فى مناقشة تلك الآراء، مع ما امتاز به من طرافة التحليل والاستنباط

وجمال العَرَض والأداء . وظلت الدراسات النحوية ناشطة بعده في مصر حتى العصر الحديث .

ولم أتابع البحث في الجهود الحصبة التي بُذلت في عصرنا لتجديد النحو وتيسيره ، لأنه إنما قُصد بها إلى غايات تربوية في تعليم الناشئة ، وهي حرية بكتاب مستقل . والله أسأل أن يُلهمنى السداد والإخلاص في الفكر والقول والعمل ، وهو حسي ونعم الوكيل .

القاهرة في أول يناير سنة ١٩٦٨ م . شوقي ضيف

القسم الأول
المدرسة البصرية

الفصل الأول

البصرة واضعة النحو

١

أسباب وضع النحو

يمكن أن نردَّ أسبابَ وضع النحو العربي إلى بواعث مختلفة ، منها الديني ومنها غير الديني ، أما البواعث الدينية فترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحاً سليماً إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة ، وخاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة ، وكان قد أخذ في الظهور منذ حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد رَوَى بعض الرواة أنه سمع رجلاً يلحن في كلامه ، فقال : « أُرْشِدُوا أُنْحَاكُم فَإِنَّهُ قَدْ ضَلَّ » ^(١) ورووا أن أحد ولادة عمر بن الخطاب كتب إليه كتاباً به بعض اللحن ، فكتب إليه عمر : « أَنْ قَسَّعَ كَاتِبُكَ سَوْطًا » ^(٢) . غير أن اللحن في صدر الإسلام كان لا يزال قليلاً بل نادراً ، وكلما تقدمنا مُتَحَدِّثِينَ مع الزمن اتسع شيعه على الألسنة ، وخاصة بعد تعرب الشعوب المغلوبة التي كانت تحتفظ ألسنتها بكثير من عاداتها اللغوية ، مما فسح للتحريف في عربيتهم التي كانوا ينطقون بها ، كما فسح للحن وشيعه . ونفس نازلة العرب في الأمصار الإسلامية أخذت سلاتهم تضعف لبعدهم عن ينابيع اللغة الفصيحة ، حتى عند بلغائهم وخطبائهم الموقَّهين . ويكفي أن تضرب مثلاً لذلك ما يروى عن الحجاج من أنه سأل يحيى بن يَعْنَمَر هل يلحن في بعض نطقه ؟ وسؤاله ذاته يدلُّ على ما استقر في نفسه من أن اللحن أصبح بلاء عاماً ، وصارحه يحجي بأنه

المصرية) ٨/٢ .

(١) كنز العمال ١٠١/١ .

(٢) الخصائص لابن جني (طبعة دار الكتب

يلحن في حَرْف من القرآن الكريم إذ كان يقرأ قوله عَزَّ وَجَلَّ : (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم) إلى قوله تعالى : (أحب) بضم أحب والوجه أن تُقْرَأ بالنصب خبراً لكان لا بالرفع ^(١) . وإذا كان الحجاج وهو في الذروة من الخطابة والبيان والفصاحة والبلاغة يلحن في حَرْف من القرآن، فمن وراءه من العرب نازلة المدن الذين لا يرقون إلى منزلته البيانية كان لحنهم أكثر . وازداد اللحن فشواً وانتشاراً على ألسنة أبنائهم الذين لم ينشأوا في البادية مثلهم ولا تغذوا من يتابعها الفصيحة، إنما نشأوا في الحاضرة واختلطوا بالأعاجم اختلاطاً أدخل الضيم والوهن على ألسنتهم وفصاحتهم على نحو ما هو معروف عن الوليد بن عبد الملك وكثرة ما كان يجري على لسانه من لحن ^(٢) . وكان كثيرون من أبناء العرب ولدوا لأمهات أجنبيات أو أعجميات . فكانوا يتأثرون بهن في نطقهن لبعض الحروف وفي تعبيرهن ببعض الأساليب الأعجمية ^(٣) . وكل ذلك جعل الحاجة تمسُّ في وضوح إلى وضع رسوم يُعرَفُ بها الصواب من الخطأ في الكلام خشية دخول اللحن وشيوعه في تلاوة آيات الذكر الحكيم .

وانضمت إلى ذلك بواعث أخرى . بعضها قومي عربي ، يرجع إلى أن العرب يعتزُّون بلغتهم اعتزازاً شديداً . وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم . مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفاً عليها من الفناء والدوبان في اللغات الأعجمية . وبجانب ذلك كانت هناك بواعث اجتماعية ترجع إلى أن الشعوب المستعربة أحست الحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها تمثلاً مستقيماً ، وتتقن النطق بأساليبها نطقاً سليماً . وكل ذلك معناه أن بواعث متشابهة دفعت دفعا إلى التفكير في وضع النحو، ولا بد أن نضيف إلى ذلك رقي العقل العربي ونمو طاقته الذهنية نموأ أعدّه للنهوض برصد الظواهر اللغوية وتسجيل الرسوم النحوية تسجيلاً تطرَّد فيه القواعد وتنظم الأقيسة انتظاماً يهيئ لنشوء علم النحو ووضع قوانينه الجامعة المشتقة من

(٢) البيان والتبيين ٢/٢٠٤ واطر عيون

الأخبار لابن قتيبة ١٥٨/٢ ، ١٦٧ .

(٣) البيان والتبيين ١/٧٢ ، ٢١٠/٢ .

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي

(طبعة الخانجي) ص ٢٢ . وانظر البيان والتبيين

(طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر) ٢/٢١٨ .

الاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة ومن المعرفة التامة بخواصها وأوضاعها الإعرابية .

٢

صنيع أبي الأسود^(١) الدؤلى وتلاميذه

لما كانت العلوم في الأمم لا تظهر فجأة، بل تأخذ في الظهور رويداً رويداً حتى تستوى على سوقها، كان ذلك مدعاة في كثير من الأمر لأن تغمض نشأة بعض العلوم وأن يختلط على الناس واضعوها المبكرون . وهذا نفسه ما حدث فيمن نسبت إليهم الخطوات الأولى في وضع النحو العربي، وفي ذلك يقول السيرافي :
اختلف الناس في أول من رسم النحو ، فقال قائلون : أبو الأسود الدؤلى ، وقيل : هو نصر^(٢) بن عاصم ، وقيل : بل هو عبد الرحمن^(٣) بن هرمرز ، وأكثر الناس على أنه أبو الأسود الدؤلى^(٤) .

وتضطرب الروايات في وضع أبي الأسود للنحو، فتنها ما يجعل ذلك من عمله وحده، ومنها ما يصعد به إلى علي بن أبي طالب، إذ يروون عن أبي الأسود نفسه أنه دخل عليه وهو بالعراق فرآه مطرقاً مفكراً، فسأله فيم ينكر ؟ فقال له : سمعت ببلدكم لحاً ، فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية ، وأناه بعد أيام فألقى إليه

(١) انظر في ترجمة أبي الأسود المتوفى سنة ٦٩
(٢) انظر في ترجمة نصر المتوفى سنة ٨٩
للزبيدي ص ٢١ والسيرافي ص ٢٠ وابن الأنباري ص
١٤ وأبنا الطيب القفزي ص ١٣ ومجمع الأدباء
٢٢٤/١٩ والقفطي ٣/٢٤٣ وما به من مراجع .
(٣) راجع في ترجمة ابن هرمرز المتوفى
بالإسكندرية سنة ١١٧ طبقات ابن سعد
٢٠٩/٥ والزبيدي ص ١٩ والسيرافي ص ٢١
وابن الأنباري ص ١٥ وإنباء الزكاة للقفطي
١٧٢/٢ وما به من مراجع .
(٤) السيرافي ص ١٣ .

(١) انظر في ترجمة أبي الأسود المتوفى سنة ٦٩
لهجرة الشعر والشعراء لابن قتيبة (طبع دار
المعارف) ص ٧٠٧ ومراتب النحوين لأبي الطيب
القفزي (طبع مكتبة نهضة مصر) ص ٦ وأخبار
النحوين البصريين السيرافي (طبع بيروت) ص ١٣
وطبقات النحوين والقوانين للريدي (طبعة الخانجي)
ص ١٣ وأسد الغاية ٣/٦٩ والإصابة ٢/٢٣٢
والأعاني (طبع دار الكتب المصرية) ١٢/٢٩٧
ونزهة الألباء لابن الأنباري (طبع دار نهضة مصر
بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ص ٦ ومجمع
الأدباء (طبعة فريد رفاعي) ١٢/٣٤ وإنباء
الرواة للقفطي (طبعة دار الكتب المصرية)

صحيفة فيها : « بسم الله الرحمن الرحيم . الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل » ثم قال له : « اعلم أن الأشياء ثلاثة ظاهر ، ومضمر ، وشئ ليس بظاهر ولا مضمر ، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر » . وتمضى هذه الرواية فتذكر أن أبا الأسود جمع لعل^١ أشياء وعرضها عليه ، كان منها حروف النصب : إن^٢ وأن وليت ولعل وكأن . ولم يذكر أبو الأسود : لكن^٣ . فقال له على : لم تركتها ؟ فقال : لم أحسبها منها ، فقال : بل هي منها ، فزدها فيها^(١) . وهذه الرواية صور أخرى^(٢) تلتقى بها . ويقول القفطى المتوفى سنة ٦٤٦ للهجرة : « رأيت بمصر في زمن الطلب بأبدي الوراقين جزءاً فيه أبواب من النحو يُجمعون على أنها مقدمة على بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤلى^(٣) » . فالمسألة لم تقف عند سطور أو بعض أبواب نحوية تُذكر بحملة . بل اتسعت لتصبح مقدمة أو رسالة صنفها على بن أبي طالب . وكأنه لم يكن مشغولاً حين ذهب إلى العراق والكوفة بإعداد الجيوش لحرب معاوية ولا كان مشغولاً بحروب الخوارج ، إنما كان مشغولاً بالنحو ووضع رسومه وأصوله وفصوله . وطبائع الأشياء تنفي أن يكون قد وضع ذلك . ونفس الرواية السالفة وما أشبهها من الروايات تحمل في تضاعيفها ما يقطع بانتحالها لما يجري فيها من تعريفات وتقسيات منطقية لا يُعقل أن تصدر عن على بن أبي طالب أو عن أحد من معاصريه . ولعل الشيعة هم الذين تخلوه هذا الوضع القديم للنحو الذي لا يتفق في شيء وأولية هذا العلم ونشأته الأولى .

وقد تقف الروايات في الواضع الأول للنحو عند أبي الأسود . غير أنها تعود فتضطرب في السبب الذي جعله يرسمه وفي حاكم البصرة موطنه الذي بعثه على هذا الرسم والأبواب الأولى التي رسمها فيه . فن قائل إنه سمع قارئاً يقرأ الآية الكريمة :

(١) القفطى ٤/١ .

(٢) انظر ترجمة أبي الأسود في ابن الأثيري

ص ٦ وما بعدها ومجم الأدباء لبقوت ٤٩/١٤ .

وعند ابن الأثيري أن أبا الأسود كان كلد

وضع باباً من أبواب النحو عرضه عن إمامه

على بن أبي طالب .

(٣) القفطى ٥/١ .

(أن الله برىء من المشركين ورسوله) بكسر اللام في رسوله ، فقال : ما ظننت أمر الناس يصل إلى هذا واستأذن زياد بن أبيه وإلى البصرة (٤٥-٥٣) وقيل بل استأذن ابنه عبيد الله واليها من بعده (٥٥-٥٦) في أن يضع للناس رسم العربية . وقيل : بل وفد على زياد ، فقال له : إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم وتغيرت ألسنتهم ، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاماً يعرفون - أو يقيمون - به كلامهم . وقيل : بل إن رجلاً لحن أمام زياد أو أمام ابنه عبيد الله ، فطلب زياد أو ابنه منه أن يرسم للناس العربية . وقيل إنه رسمها حين سمع ابنته تقول : ما أحسن السماء وهي لا تريد الاستفهام وإنما تريد التعجب ، فقال لها قولي : « ما أحسن السماء » . وفي رواية أنه شكاً فساد لسانها لابن أبي طالب . فوضع له بعض أبواب النحو وقال له : انشأ هذا النحو . ومن أجل ذلك سُمي العلم باسم النحو . ويقول بعض الرواة إنه وضع أبواب التعجب والفاعل والمفعول به وغير ذلك من الأبواب ، ويقول آخرون إنه وضع أبواب التعجب والاستفهام والعطف والنعت وإن وأخواتها . وقد يكون ذلك من صنع الشيعة ، وكأنهم رأوا أن يضيفوا النحو إلى شيعي قديم ، فارتفع به بعضهم إلى علي بن أبي طالب ، ووقف به آخرون عند أبي الأسود صاحبه الذي كان يتشيع له ، ويظهر أن تحلهم إياه وضع النحو قديماً ، إذ نجد ابن النديم يقول : إنه رأى عند بعض الوراقين أربعة أوراق عن أبي الأسود كتبها يحيى ^(١) بن يعمر المتوفى سنة ١٢٩ للهجرة وفيها كلام في الفاعل والمفعول ^(٢) . وأقدم من ذلك ما جاء عند ابن سلام إذ يقول : « كان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي ، وإنما قال ذلك حين اضطرب لسان العرب وغلبت السليقة وكان سرقة الناس يلحنون ، فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجرم » ^(٣) . وقد يشترك بعض الرواة معه في هذا الصنيع تلميذه نصر بن عاصم

(٢) الفهرست لابن النديم (الشرة الثانية لمكتبة التجارية) ص ٦٦ .

(٣) طبقات فحول الشعراء لابن سلام (طبع دار المعارف) ص ١٢ .

(١) انظر في ترجمة ابن يعمر أبا الطيب القفوي ص ٢٥ والزبيدي ص ٢٢ وابن الأنباري ص ١٦ والسرياني ص ٢٢ والبيان والتبيين ٣٧٧/١ ومعجم الأدباء ٤٢/٢٠ وبيعة الوعدة للسيوطي (طبع مطبعة السادة) ص ٤١٧ .

وابن هرمز ، إذ يقول الزبيدي : « أول من أصَّل النحو وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو والد دؤد ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز ، فوضعوا للنحو أبواباً وأصلوا له أصولاً ، فذكروا عوامل الرفع والتصب والحذف والجزم ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف »^(١) .

وكل ذلك من عيث الرواة الوضّاعين المتريدين . وهو عيث جاء من أن أبا الأسود نُسب إليه حقاً أنه وضع العربية ، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو ، وهو إنما وضع أول نَقْط يحرر حركات أواخر الكلمات في القرآن الكريم بأمر من رِيَاد بن أبيه أو ابنه عبيد الله . وقد اتخذ لذلك كاتباً فظناً حاذقاً من بني عبد القيس ، وقال له : إذا رأيتني قد فتحت شفتي بالحرف فانقُطْ نقطة فوقه على أعلاه ، وإن ضمنت شفتي فانقُطْ نقطة بين يدي الحرف ، وإن كسرت شفتي فاجعل النقطة من تحت الحرف ، فإن أتيت شيئاً من ذلك غَنَّةً (تنوينا) فاجعل مكان النقطة نقطتين . وابتدأ أبو الأسود المصحف حتى أتى على آخره ، بينما كان الكاتب يضع النقط بصيغ يخالف لونه لون المداد الذي كُتبت به الآيات^(٢) . وكان هذا الصنيع الخطير الذي سُمي باسم رسم العربية سبباً في أن يختلط الأمر فيما بعد على الرواة فظن طائفة منهم أن أبا الأسود رسم النحو وشيئاً من أبوابه ، وهو إنما رسم إعراب القرآن الكريم عن طريق نَقْط أواخر الكلمات فيه .

وحمل هذا الصنيع عن أبي الأسود تلاميذه من قُرَّاء الذكر الحكيم وفي مقدمتهم نصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز ويحيى بن يعمر وعنيسة^(٣) القيس وميمون^(٤) الأقرن ، فكل هؤلاء « نقطوا المصحف وأخذ عنهم النَقْط وحفظ وضبط وقبض وعمل به واتبع فيه سنتهم واقتدى فيه بمذاهبهم »^(٥) وأضافوا إلى ذلك عملاً جليلاً هو اتخاذ نَقْط جديد للحروف المعجمة في المصاحف تمييزاً لها

(١) الزبيدي ص ٢ .

(٢) راجع كتاب المحكم في نقط المصاحف للذاني (طبع دمشق) ص ٣ وما بعدها والنقطة ٥/١ .

(٣) انظر في ترجمة عنبة أبا الطيب اللغوي

ص ١١ والزبيدي ص ٢٤ والسيرافي ص ٢٣

وابن الأنباري ص ١٢ ومعجم الأديب ١٦٣/١٦٣

وإنهاء الرواة ٣٨١/٢ وبغية الوعاة ص ٣٦٨ .

(٤) راجع في ترجمة ميمون أبا الطيب اللغوي

ص ١١ والزبيدي ص ٢٤ والسيرافي ص ٢٢

ومعجم الأديب ١٩/٢٠٩ وإنهاء الرواة ٣٣٧/٣

وبغية الوعاة ص ٤٠١ .

(٥) المحكم في نقط المصاحف ص ٦ .

من الحروف المهملة، فقد ذكر الرواة أن الحجاج في ولايته على العراق (٧٤ - ٨٩٥) أمر نصر بن عاصم أو يحيى بن يعمر بإعجام حروف المصحف لتمييز الحروف بعضها من بعض^(١) . ويُروى أن ابن عاصم كان أول من عَشَّر المصاحف وخمَّسها ، وبعبارة أخرى كان أول من قسم آيات المصحف أقساماً .

وكل من ذكرناهم من تلاميذ أبي الأسود كانوا من قُرَّاء الذكر الحكيم ، وكان يؤخذ عنهم النقطان جميعاً نَقَطُ الإعراب ونقط الإعجام . وكان ذلك عملاً خطيراً حقاً ، فقد أحاطوا لفظ القرآن الكريم بسياج يمنع اللحن فيه ، مما جعل بعض القدماء يظن أنهم وضعوا قواعد الإعراب أو أطرافاً منها ، وهم إنما رسموا في دقة نَقَطُ الإعراب لا قواعد ، كما رسموا نقط الحروف المعجمة من مثل الباء والتاء والتاء والنون .

٣

البصرة تضع النحر

رأينا البصرة تضع على يد أبي الأسود الدؤلي نَقَطُ الإعراب ، وقد مضى الناس يأخذونه عن تلاميذه . ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إن ذلك كان باعثاً لهم ولعاصريهم على التساؤل عن أسباب هذا الإعراب وتفسير ظواهره مما هياً لبعض أنظار نحويه بسيطة . وكان طبيعياً بعد أن رسموا نَقَطُ الإعجام أن يضعوا له هذا الاسم وأن يضعوا لنقط أبي الأسود اسم نقط الإعراب تمييزاً لهما بعضهما عن بعض ، كما كان طبيعياً أيضاً أن يطلقوا على علامات النقط الخاصة بالإعراب أسماء تفرق بينها ، وقد اشتقوها من كلماته لكاتبه « فتحت شفتي وضممتها وكسرتهما » فسموه على التوالي نَقَطُ الفتحة ونقط الضمة ونقط الكسرة . ولا بد أنهم لاحظوا اختلافاً في إعراب الأسماء حسب مواضعها من الكلام ،

(١) التصحيح والتحرير لأبي أحمد

المسكوي ص ١٠ .

فهي إذا ابتدأ بها المتكلم في العبارة لزمها الرفع إلا إذا تقدمتها إن وأخواتها ، وإذا تلت فعلا كانت إما مرفوعة وإما منصوبة . ولا يبعد أن يكونوا قد وضعوا لذلك مصطلحات المبتدأ والفاعل والمفعول ، ولا يبعد أيضاً أن يكونوا لاحظوا اختلافاً في كلمات اللغة وأن منها ما يقبل الحركات الثلاث : الضمة والكسرة والفتحة ، وهو الأسماء المعربة ، وأن منها ما يلزم حركة واحدة وقد يلزم السكون ، وسما الأولى معربة والثانية مبنية . كل ذلك من الممكن وقوعه ، ولكن ليس بين أيدينا ما يثبت إثباتاً قاطعاً سوى ما تمدنا به طبائع الأشياء ، فالأصل في كل علم أن تبدأ فيه نظرات متناثرة هنا وهناك ، ثم يتاح له من يصوغ هذه النظرات صياغة علمية تقوم على اتخاذ القواعد وما يُطَوَّى فيها من أقيسة وعلل . وأول نحوٍ بصري حقيقٍ نجد عنده طلائع ذلك هو ابن أبي إسحق الحضري المتوفى سنة ٢١٧ للهجرة ، وهو ليس من تلاميذ أبي الأسود ، ولكنه من القراء ، ومن الملاحظ أن جميع نخاة البصرة الذين خلفوه يُسَلِّكون في القراء ، فتلميذاه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء وتلميذاه عيسى : الحليل بن أحمد ويونس بن حبيب كل هؤلاء من القراء . ويكثر سيبويه في كتابه من التعرض للقراءات ، وكأن ما كان بينها من خلافات في الإعراب هو الذي أضرم الرغبة في نفوس قراء البصرة كي يضعوا النحو وقواعده وأصوله ، حتى يتبين القارئ مواقع الكلم في آي الذكر الحكيم من الإعراب المضبوط الدقيق .

ومعروف أنه لكي يُصاغ علمٌ صياغةً دقيقة لا بد له من اطراد قواعده وأن تقوم على الاستقراء الدقيق ، وأن يُكفل لها التعليل وأن تصبح كل قاعدة أصلاً مضبوطاً تقاس عليه الجزئيات قياساً دقيقاً . وكل ذلك نهض به ابن أبي إسحق وتلاميذه البصريون . أما من حيث الاطراد في القواعد فقد تشددوا فيه تشدداً جعلهم يطرحون الشاذ ولا يعولون عليه في قليل أو كثير . وكلما اصطدموا به خطأوه أو أولوه . وأما من حيث الاستقراء فقد اشترطوا صحة المادة التي يشتقون منها قواعدهم ، ومن أجل ذلك رحلوا إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز ونهامة يجمعون تلك المادة من ينابيعها الصافية التي لم تفسدها الحضارة ، وبعارة أخرى رحلوا إلى القبائل المتبدية المحتفظة بملكة اللغة وسليقتها الصحيحة ، وهي قبائل تميم وقيس وأسد

وطي^(١) وهذيل وبعض عشائر كنانة^(٢) . وأضافوا إلى هذا التنوع الأساسي ينبوعاً بدوياً زحف إلى بلدتهم من بوادي نجد . وهو نفر من الأعراب الكاثنين قدم إلى البصرة واحترف تعليم شبابها الفصحى السليمة وأشعارها وأخبار أهلها . وفي الفهرست لابن النديم ثبت طويل بأسماء هؤلاء المعلمين^(٣) من الأعراب الذين وثقهم علماء البصرة وأخذوا عنهم كثيراً من المادة اللغوية والنحوية سجلوها في مصنفاتهم . وكان القرآن الكريم وقراءته مدداً لا ينضب لقواعدهم ، وتوقف نكسر^(٤) منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة ، وجدوها لا تطرد مع قواعدهم ، بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها ، وتوسع في وصف ذلك بعض المعاصرين ، فقالوا لأنهم كانوا يردون بعض القراءات ويضعفونها ، كأن ذلك كان ظاهرة عامة عند نحاة البصرة مع أنه لا يوجد في كتاب سيبويه نصوص صريحة مختلفة تشهد لهذه التهمة الكبيرة . وسرى الانخفاض الأوسط يسبق الكوفيين المتأخرين إلى التمسك بشواذ القراءات والاستدلال عليها من كلام العرب وأشعارهم . وفي الحق أن بصري القرن الثالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات ، وهي أمثلة قليلة لا يصح أن تتخذ منها ظاهرة ولا خاصة عامة ، وقد كانوا يصفونها بالشذوذ ويؤولونها ما وجدوا إلى التأويل سبيلاً . وكانوا لا يحتجون بالحديث النبوي ولا يتخذونه إماماً لشواهدهم وأمثلتهم لأنه روى بالمعنى إذ لم يكتب ولم يدون إلا في المائة الثانية للهجرة ، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم ، فكان طبيعياً أن لا يحتجوا بلفظه وما يجري فيه من إعراب ، وتبعهم نحاة الكوفة ، وفي ذلك يقول أبو حيان : إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو والخليل ابن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يحتجوا بالحديث ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين^(٥) . وأما من حيث القياس والتعليل فقد توسعوا فيهما ، إذ طلبوا لكل قاعدة علة ، ولم يكتفوا بالعلة التي هي مدار الحكم فقد التمسوا

(١) المزهر للسيوطي (طبعة الحلبي) ٢١١/١ . (٢) الانفتاح للسيوطي (طبعة حيدر آباد)

ص ١٧ والهمج ١٠٥/١ .

(٢) الفهرست ص ٧١ وما بعدها .

عللا وراءها . وقانون القياس عام^{*} ، وطلاله مهيمنة على كل القواعد إلى أقصى حد ، بحيث يصبح ما يخرج عليها شاذاً ، وبحيث تفتح الأبواب على مصاريحها ليقاس على القاعدة ما لم يُسمع عن العرب ويُحتمل عليها حملاً . فهي المعيار المحكم السديد .

وعلى هذه الشاكلة شادت البصرة صرّح النحو ورفعت أركانه ، بينما كانت الكوفة مشغولة عن ذلك كله ، على الأقل حتى منتصف القرن الثاني للهجرة ، بقراءات الذكر الحكيم ورواية الشعر والأخبار . وقلما نظرت في قواعد النحو إلا ما سقط إلى بعض أساتذتها من نحاة البصرة إذ كانوا يتعلمون لهم ويختلفون إلى مجالس محاضراتهم وإملاءاتهم . وكان القدماء يعرفون ذلك معرفة دقيقة ، فنصّوا عليه بعبارات مختلفة ، من ذلك قول ابن سلام : « وكان لأهل البصرة في العربية قدمة وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية »^(١) ويصرح ابن التديم في هذا المجال تصريحاً أكثر وضوحاً إذ يقول في حديثه عن نحاة الكوفة والبصرة : « إنما قدما البصريين أولاً ، لأن علم العربية عنهم أخذ »^(٢) . وحاول بعض المستشرقين أن يصلوا بين نشوء النحو في البصرة والنحو السرياني واليوناني والهندي غير أنه لا يمكن إثبات شيء من ذلك إثباتاً علمياً وخاصة أن النحو العربي يدور على نظرية العامل وهي لا توجد في أي نحو أجنبي . وكل ما يمكن أن يقال إنه ربما عرف نحاة البصرة الأولون أن لبعض اللغات الأجنبية نحواً . فحاولوا أن يضعوا نحواً للعربية راجعين في ذلك إلى ما كانتهم العقلية التي كانت قد رقيت رقيّاً بعيداً بتأثير ما وقفوا عليه من الثقافات الأجنبية . وخاصة الفلسفة اليونانية وما يتصل بها من المنطق . مما دعم عقولهم دعماً قوياً . وجعلها مستعدة لأن تستنبط قواعد النحو وعلمه وأقيسته .

ويظهر أنه كُفّل للبصرة من الصلة بهذه الثقافات في القرن الثاني للهجرة ما لم يكفل للكوفة . فقد كانت مرفأً تجارياً للعراق على خليج العرب . فترلتها

(٢) المهرست ص ١٠٢ .

(١) ابن سلام ص ١٢ .

عناصر أجنبية كثيرة أعدت في سرعة لوصولها بثقافتها المختلفة ، وأيضاً فإنها كانت أقرب من الكوفة إلى مدرسة جُندِسَابُور الفارسية التي كانت تُدرّس فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية ، مما جعل جداول من تلك الثقافات تصب فيها ، ولذلك كان طبيعياً أن نجد بها أقدم المترجمين ، ونقصد ماسرجويه الذي عهد إليه عمر بن عبد العزيز بترجمة كُتَيْب في الطب ، ولا نلبث أن نلتقي بآبن المقفع الذي نشأ بها وتوفي سنة ١٤٣ للهجرة وكان يتقن الفارسية ، ويحذق العربية فترجم إليها أروع ما في الفارسية من كنوز تاريخية وأدبية ، كما ترجم كاتيلة ودمنة الهندية منها ، وكذلك منطق أرسطاطاليس .

وبذلك نفهم السر في أن عقل البصرة كان أدق وأعمق من عقل الكوفة وكان أكثر استعداداً لوضع العلوم ، إذ سبقتها إلى الاتصال بالثقافات الأجنبية وبالفكر اليوناني وما وضعه أرسطاطاليس من المنطق وحدوده وأقيسته . ويمكن أن نلاحظ آثار ذلك في نشاط المباحث الدينية في البلدين ، فقد عُتِبَت الكوفة بالفقه بينما عُتِبَت البصرة بعلم الكلام ، وحقاً أشاع أبو حنيفة في الفقه القياس والرأي أو الاجتهاد ، ولكن من يرجع إلى كتب الفقه الحنفي حتى في العصور المتأخرة يلاحظ أنه ينقصها دائماً شيء من التعميم والتعريف ووضع القواعد الكلية فباب البيع مثلاً يُفْتَحُ ، ولا يُصاغ له تعريف محدد ، ولا تذكر له أركان وشروط ، وإنما مسائل متناثرة يتوالى بعضها في إثر بعض . وهكذا دائماً في الفقه الحنفي يغلب أن يُفْتَحَ الباب على فروع دون أصول عقلية تضم شعبها الكثيرة . بينما علم الكلام يناقش مسائل كلية ، وهي مسائل ميتافيزيقية ، والمسألة تثار في ضوء تفكير فلسفي معقد ، مما يدل على صلة المتكلمين العميقة بالفلسفة اليونانية ، حتى لرى الجاحظ يقول : « لا يكون المتكلم جامعاً لأقطار الكلام متمكناً في الصناعة يصلح للرياسة حتى يكون الذي يحسن من كلام الدين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة » (١) .

فمثل كل من البلدين كان مختلفاً : عقل مصبوغ بالصبغة الفلسفية المنطقية ،

وعقل لا يرتفع إلى هذه المنزلة إلا في حدود ضيقة ، لذلك كان طبيعياً أن لا يصاغ الفقه الحنفى الكوفى صياغة علمية دقيقة ، بينما يصاغ النحوى أدق صورة علمية ممكنة على نحو ما سئرى فى كتاب سيبويه ، وهى صياغة لم تستطع العصور التالية أن تضيف إليها إلا بعض تعريفات وبعض تسميات ، أما الأصول وأما القواعد والضوابط والأسس فإنها ظلت قائمة كالأطوار الراسخة .

٤

أوائل النحاة

يُعدُّ ابن أبى إسحق الحضرى أول النحاة البصريين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . ويتبعه فى هذه الأولوية المبكرة جيل من تلاميذه فى مقدمتهم عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب . وتذكر كتب طبقات النحاة طائفة ممن عنوا بالعربية من معاصرى تلاميذه ، لعل أشهرهم حماد^(١) بن سلمة بن دينار البصرى ، وكانت رواية الحديث تغلب عليه ، غير أنه كان عالماً بالنحو ، ويروى أن يونس بن حبيب تلمذ عليه وكذلك سيبويه . ولم ترو له كتب النحو أنظاراً نحوية . ولذلك ينبغي أن نخرجه من دائرة النحاة الحقيقيين . ومثله معاصره الأخفش الأكبر^(٢) شيخ يونس وسيبويه جميعاً . وكانت تغلب عليه رواية اللغة وليست له فى النحو آراء مورثة ، وقد أكثر سيبويه من الرواية اللغوية عنه فى كتابه . أما الأربعة الأولون فتتردد أسماءهم عند النحاة وتتردد لهم آراء تجعلهم خليقين بالوقوف قليلاً عندهم ، ونبدأ بابن أبى إسحق الذى يُعدُّ بحق أستاذ المدرسة البصرية .

الجزرى ٢٥٨/١ وبغية الوعاة ص ٢٤٠ .
(٢) انظر ترجمته فى التزبدي ص ٣٥ ونزهة
الألباء ص ٤٣ وإنباه الرواة ١٥٧/٢ .

(١) انظر ترجمة حماد فى التزبدي ص ٤٧
ونزهة الألباء ص ٤٠ ومعجم الأدياء ٢٥٤/١٠
والسيرافى ص ٤٢ وإنباه الرواة ٣٢٩/١
وتذكرة الحفاظ ١٨٩/١ وطبقات القراء لابن

ابن (١) أبي إسحق

هو عبد الله بن أبي إسحق مولى آل الحضرمي المتوفى سنة ١١٧ للهجرة وفيه يقول ابن سلام : « كان أول من بَعَجَ (فتق) النحو ومدَّ القياس وشرح العلل ». وبذلك يجعله الواضع الأول لعلم النحو ، إذ يجعله أول من اشتق قواعده وأول من طرّد فيها القياس ، بحيث يُحْمَل ما لم يُسْمَع عن العرب على ما سُمِع عنهم ، ويقول أبو الطيب اللغوي : « فرّع عبد الله بن أبي إسحق النحو وقام وتكلم في الحمز ، حتى عُمِل فيه كتاب مما أملاه ». ويُروى أن يونس بن حبيب سأله عن كلمة « السويق » ، وهو الناعم من دقيق الحنطة ، هل ينطقها أحد من العرب « الصويق » بالصاد ؟ فأجابه : نعم قبيلة عمرو بن تميم تقولها ، ثم قال له : وما تريد إلى هذا ؟ عليك بياب من النحو يطرد وينقاس . وهو لم يُعْن بالقياس على قواعد النحو فحسب ، بل عُنَى أيضاً بالتعليل للقواعد تعليلاً يمكن لها في ذهن تلاميذه . وجعله تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة والقياس عليها قياساً دقيقاً بحيث لا يصح الخروج عليها بخطئ كل من ينحرف في تعبيره عنها ، وكان لذلك كثير التعرض للفرزدق لما كان يورد في أشعاره من بعض الشواذ النحوية ، ويذكر الرواة أنه حين سمعه ينشد قوله في مديحه لبعض بني مروان :

وعَصْرُ زمانٍ يابنَ مروانَ لم يَدْعُ من المالِ إلا مُسْتَحْتاً أو مجرّف^(٢)

اعترضه ، لرفعه قافية البيت وكان حقها النصب لأنها معطوفة - كما يتبادر - على كلمة « مُسْتَحْتا » المنصوبة ، أو بعبارة أدق لأن القياس النحوي يحتم ذلك وبوجه . ويظهر أن الفرزدق قصد إلى الاستثناء حتى لا يُحدث في البيت إقواءً يخالف به حركة الروي في القصيدة . وسمعه مرة يصف رحلته إلى الشام في

وطبقات القراء لابن الجزري ٤١٠/١ وتهذيب التهذيب ١٤٨/٥ وخزانة الأدب للبنددي ١١٥/١ وبقية الوعاة ص ٢٨٢ .
(٢) مسحت ومجرف : متأصل .

(١) راجع ترجمة ابن أبي إسحق في أبي الطيب اللغوي ص ١٢ والزيدي ص ٢٥ والديري ص ٢٥ وطبقات فحول الشعراء لابن سلام ص ١٤ ونزهة الألباء ص ١٨ وإنباء الرواة ١٠٤/٢

قصيدة مدح بها يزيد بن عبد الملك على هذا النمط :

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن مشور^(١)
على عائمنا يلقى ، وأرحلنا على زواحف تزجى ، مخها رير^(٢)

فقال له : أسأت إنما هو « مخها رير » مشيراً بذلك إلى قياس النحو في هذا التعبير ، لأنه يتألف من مبتدأ وخبر . وما زال يُسجى على الفرزدق باللائمة حتى جعل الشطر : « على زواحف نزجها محاسير » . وكانت مراجعته المستمرة له تعضبه ، فهجاه بقصيدة ، يقول في تضاعيفها هذا البيت :

فلو كان عبد الله مولى هجوتهُ ولكنَّ عبد الله مولى مواليا^(٣)

وما كاد يسمعه منه حتى قال له : « أخطأت أخطأت . إنما هو مولى موال » يريد أنه أخطأ في إجرائه كلمة موال المضافة مجرى الممنوع من الصرف ، إذ جرَّها بالفتحة وكان ينبغي أن يصرفها قياساً على ما نطق به العرب في مثل جوارٍ وغواشٍ إذ يحذفون الياء منونين في الجر والرفع^(٤) . وواضح من كل هذه المحاورات بينه وبين الفرزدق مدى احتكامه للقياس وما ينبغي للقاعدة من الاطراد ، بحيث لا يجوز للشاعر مهما كان فصيحاً أن يخرج عليها . وكان لا يرى بأساً في أن يخالف أحياناً جمهور القراء في بعض قراءتهم لآي الذكر الحكيم تمسكاً بالقياس النحوي . من ذلك أنه كان يخالفهم في قراءة آية المائدة : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فقد كانوا يقرءون : (والسارق والسارقة) بالرفع على الابتداء ، بينما الخبر فعل أمر ، وجعله ذلك يقرؤهما بالنصب^(٥) على المفعولية . وواضح أنه فتح لنحاة البصرة من بعده تلاميذه وغير تلاميذه بمراجعاته للفرزدق أن يخطئوا الشعراء الفصحاء لا من الإسلاميين مثل الفرزدق فحسب ،

وكانوا يدورم مولى لبي عبد شمس القرشيين .
(٤) الكتاب لسبويه (طبعة بولاق) ٥٨/٢
وانظر خزانة الأدب ١١٥/١ .
(٥) شواذ القراءات لاس خالويه ص ٣٢ .

(١) الشمال : ريح . الحاصب : الريح التي تحمل الحصباء .
(٢) الزواحف : الإبل المعفاه التي أعيت فجرت غدها . ترعى : تساق . رير : ذائب .
(٣) كان ابن أبي إسحق مولى آل الحضرمي

بل أيضاً من الجاهليين على نحو ما سنرى عند تلميذه عيسى بن عمر . ولم يؤثر عنه كتاب في النحو ، وكأنه كان يكتفى بمحاضراته وإملاءاته على تلاميذه ، وكل ما أثر عنه كتاب في الهمز كما أسلفنا ، ويبدو أنه عالج فيه مسألة رسمها حين توصل وحين تقطع وحين تسهل وحين تدخل على همزة أخرى وحين تتصل بحروف العلة ، مما يتصل بالدقة في كتابة الذكر الحكيم إذ كان من القراء النابهين في موطنه .

عيسى^(١) بن عمر الثقفي

بصرى من موالى آل خالد بن الوليد ، نزل في ثقيف فنُسب إليها ، وهو أهم تلاميذ ابن أبي إسحق ، وقد مضى على هدايته بطرد القياس ويعممه ، ومن أقيسته ما حكاه سيويه عنه من أنه كان يقيس النصب في كلمة « يا مطرا » في قول الأحرص :

سلامُ الله يا مطراً عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

على النصب في كلمة « يا رجلاً » وكأنه يجعل مطرا في تنوينها ونصبها كالنكرة غير المقصودة^(٢) . وكان مثل ابن أبي إسحق يطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس ، وكان يصعد في هذا الطعن حتى العصر الجاهلي . من ذلك تخطئته النابغة في قوله :

فبت كأتى ساورتنى ضئيلة من الرقش في أياها السَّم نافع^(٣)

إذ جعل القافية مرفوعة ، وحقها أن تُنصب على الحال لأن المبتدأ قبلها

(١) انظر في ترجمة عيسى آبا الطيب اللوزي ص ٢١ والزبيدي ص ٣٥ والسيرافي ص ٣١ والفهرست ص ٦٨ ونزهة الألباء ص ٢١ ومعجم الأدباء ١٤٦/١٦ وابن الجزري ١١٣/١ وإنباء الرواة ٣٧٤/٢ ومراة الجنان للياقنى ٣٠٧/١ وشذرات الذهب لابن العماد ٢٢٤/١

وبنية الوعاة ص ٢٧٠ .

(٢) كتاب سيويه ٣١٣/١ وانظر الموشع للمرزباني ص ٤١ .

(٣) ساورتنى : واثنين . ضئيلة : دقيقة ، ويريد أفسراناً . الرقش : الأفاعى التي تتحلق في جلودها بقط سوداء . وبيضاء . نافع : قاتل .

تقدّمه الخبر وهو الجار والمحرور ، وكأنّ النابذة ألغاهما لتقدمهما وجعل ناقعاً الخبر^(١) . ومن أقيسته في القراءات أنه كان يقرأ الآية الكريمة : (يا جبالُ أوْبِى معه والطير) بنصب كلمة الطير ، وكان يقول هو على النداء كما تقول : « يا زيد والحارث » لما لم يمكن القائل : « يا الحارث » نصب الكلمة ، لأنّ يا لا تدخل في النداء على المعرّف بالألف واللام . ويرى أنه كان يخالف جمهور القراء في قراءة الآية الكريمة : (هؤلاء بناتى هنَّ أطهرَ لكم) إذ كان يقرؤها بنصب أطهر على الحال وجعل هن ضمير فصل . ويبدو أنه كان يتوسّع في تقدير العوامل المحذوفة ، من ذلك ما رواه سيبويه عنه من أنه كان يلفظ قولهم : « ادخلوا الأول فالأول » برفع الكلمتين الأخيرتين على تقدير أنها مرفوعتان بفعل مضارع محذوف تقديره : « ليدخل »^(٢) . وكأنه لقّن تلميذه الخليل والنحاة من بعده فكرة تقدير العوامل المحذوفة التي عموماً في كثير من العبارات . ووضع أصلاً مهما يدل على دقة حسّ اللغوى هو اختيار النصب في الألفاظ التي جاءت عن العرب في بعض العبارات مرفوعة ومنصوبة^(٣) ، وكأنه أحسّ في وضوح أن العرب تنزع إلى النصب أكثر مما تنزع إلى الرفع لخفته ، فجعل النصب فوق الرفع وعدّه الأساس . وليس ذلك كل ما تحقق للنحو عنده من رقى ، فقد خطا به خطوة كبيرة ، إذ ألف فيه رسائل ومصنفات مختلفة ، اشتهر منها لعصره مصنفان مهمان هما : « الجامع » و « الإكمال » وكأنه جمع مسائل النحو وقواعده في أوفى ثم رأى إكمال تلك القواعد والمسائل في الكتاب الثانى . وقد أقام قواعده في الجامع على الأكثر في كلام العرب وسمى ما شدّ عن ذلك لغات . ويقال إن سيبويه لما أحضره ليقراه على الخليل أنشد تنويها به وبالإكمال :

بطل النّحوُ جميعاً كلّهُ غيرَ ما أحدثَ عيسى بنُ عمرٍ
ذاك إكمالٌ وهذا جامعٌ فيهما للناس شمسٌ وقمرٌ

وزعم بعض القدماء أن الجامع هو أصل كتاب سيبويه زاد فيه وحشاه بأقوال الخليل ، ولم يصل إلينا الكتاب لتناقش هذا الزعم وتبين صحته أو فساده .

(٣) ابن سلام ص ١٨ .

(١) كتاب سيبويه ٢٦١/١ .

(٢) الكتاب ١٩٩/١ .

وواضح مما قدمنا أن عيسى بن عمر هو الذى مكَّن للنحو وقواعده التى اعتمدها لتلميذه الخليل ومن تلاه من البصريين سواء فى محاضراته وإملاءاته أو فى مصنفاته . وقد توفى سنة ١٤٩ للهجرة تاركاً لل خليل جهودَه النحوية كى يتم صرْح النحو ويكمل تشييده .

أبو عمرو^(١) بن العلاء

اسمه كنيته ، وفى بعض الروايات اسمه زبَان بن العلاء المازنى التميمي . وُلد سنة ٧٠ للهجرة بمكة ونشأ وعاش بالبصرة حتى توفى بها سنة ١٥٤ للهجرة ، وقد تتلمذ لابن أبى إسحق على نحو ما تتلمذ عيسى بن عمر ، غير أن عيسى قصر عنايته أو كاد على النحو ، أما أبو عمرو فعنى بإقراء الناس القرآن فى المسجد الجامع بالبصرة ، وهو أحد قرَّائه السبعة المشهورين ، كما عنى بلغات العرب وغربها وأشعارها وأيامها وقائعها ، وفى ذلك يقول الجاحظ عنه : « كان أعلم الناس بالغريب والعربية والقرآن والشعر وأيام العرب وأيام الناس » . فهو إلى أن يكون من اللغويين والقراء أقرب منه إلى أن يكون من النحاة ، غير أنه نُقلت عنه بعض أنظار نحوية ، جعلتنا نسلكه بين أوائلهم ، وخاصة أن ابن جنى يقول : كان ممن نظروا فى النحو والتصريف وتدريبوا وقاسوا^(٢) . ولكن لم يكن هذا هو الجانب الذى شغله ، ولعل ذلك هو السبب فى أن سيبويه لم يَرَوْ عنه ولا عن تلاميذه شيئاً مهماً له فى النحو ومسائله ، إنما روى عنه بعض الشواهد اللغوية ، ولم يأخذها عنه مباشرة ، إنما أخذها عن تلميذه يونس بن حبيب ، وكأنه لم يلقه ولم يجلس إليه . وفى أخباره ما يدل على أنه كان يأخذ بالاطراد فى القواعد ويتشدد فى القياس فقد قال له بعض معاصريه : « أخبرنى عما وضعت مما سميت عريّة » أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقال له كيف تصنع فيما خالفتك

٢٨٨/١ والأنساب الورقة ٥٥٥ وتهذيب
التهذيب ١٢/١٧٨ ومراة الحنا ١/٣٢٥
وشذرات الذهب ١/٢٣٧ وبثية الوعاص ٣٩٧ .
(٢) الخصائص ١/٢٤٩ .

(١) انظر فى ترجمة أبى عمرو أبا العلي
النوى ص ١٣ والزبىدى ص ٢٨ والسيرافى
ص ٢٨ ودرية الألباء ص ٢٤ ومعجم الأدباء
والفهرست ص ٤٨ وابن الجزرى

فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسعى ما خالفني لغات». ورويت له في كتب النحاة بعض آراء نحوية قليلة، من ذلك أنه كان يرى أن المنصوب في قولهم: «حبذا محمد رجلاً» تمييز لا حال^(١). وكان يترك صرف سبأ في قوله تعالى: (وجئتكم من سبأ بنبا يقين) وكأنه جعله اسماً للقبيلة^(٢). والحق أنه لم يكن نحويًا بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، إنما كان لغويًا، وراويًا ثقة من رواة الشعر القديم، إذ كان قد سمع عن العرب وأكثر من السماع.

يونس^(٣) بن حبيب

من موالى بني ضبّة، وقد لحق ابن أبي إسحق وروى عنه ، إذ وُلد سنة ٩٤ للهجرة، وعاش طويلاً، إذ توفي سنة ١٨٢ ويظهر أنه اختلف إلى حلقات عيسى بن عمر . وقد لزم أبا عمرو بن العلاء ، ورحل إلى البادية وسمع عن العرب كثيراً، مما جعله راوياً كبيراً من رواة اللغة والغريب ، ولعل ذلك ما جعله يصنف كتاباً في اللغات . وكانت حلقاته في البصرة تختص بالطلاب . وفي مقدمتهم أبو عبيدة اللغوي وسيبويه . واسمه يتردد في كتابه، ولكن غالباً في شواهد اللغة. لا في الآراء النحوية . فسيبويه — على ما يبدو — لم يكن يعجب بتلك الآراء . وكان الخليل قد استولى عليه ، فلم يكد يترك فيه بقية لغيره وخاصة في قواعد النحو وأقيسته ، وبذلك غدا يونس في نحوه وما وضعه من أقيسة أمة وحده ، وتنبه إلى ذلك القدماء، فقالوا: «كانت ليونس مذاهب وأقيسة تفرد بها» . ونحن نسوق طائفة من آرائه التي تخالف آراء سيبويه وأستاذة الخليل . من ذلك أن الخليل كان يرى أن الزائد في مثل قطع هو الحرف الأول ، وكان يونس يرى أنه الحرف الثاني^(٤) . وكان

(٣) انظر في ترجمة يونس أبا الطيب اللعوي ص ٢١ والسيرافي ص ٣٣ وابن الأنباري ص ٤٩ ومعجم الأدباء ٦٤/٢٠ وابن الحزري ٤٠٦/٢ وشذرات الذهب ٣٠١/١ وبعية الوعاة ص ٤٢٦

(٤) الخصائص ٦١/٢ .

(١) المعنى لابن هشام (طبعة دار الفكر بدمشق) ص ٥١٥ وكان يذهب إلى أن بنى تميم تحمل يس مع إلا حملا على ما كتفوه لم يس الطيب إلا المسك بالرفع (مع الموامع) ١١٥/١ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (طبعة أوروبا) ص ٢٠٧ .

الخليل يرى أن مفعول نترع محذوف في الآية الكريمة : (لتترعنَّ من كل شيعةٍ أيهم أشدُّ) والتقدير لتترعن الفريق الذين يقال فيهم أيهم أشد، وقال يونس جملة (أيهم أشد) هي المفعول ^(١) . وكان الخليل وسيبويه يريان أن تصغير قبائل : قُبَيْلٌ ، وكان يونس يرى أن تصغيرها : قُبَيْلٌ ^(٢) . وكان سيبويه لا يرد المحذوف في التصغير فقل يضع تصغر على يُضَيِّع ، بينما كان يرده يونس فيقول في تصغير يضع : يُوَضِّع ^(٣) . وكان يذهب إلى أن تاء أختت وبنف ليست للتأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح ولأنها لا تبدل في الوقف هاء ^(٤) ، كما كان يذهب إلى أن الشاعر في قوله :

إن تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتنا أو تنزلون فلإنا معشرٌ نُزُلُ

أراد : أو أنتم تنزلون ، فعطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية ، وكان الخليل وسيبويه يذهبان إلى أن ذلك من باب العطف على التوهم ^(٥) . وعلى هذا النحو وقع يونس بعيداً عن تطور نظرية النحو على شاكلة ما انتهت إليه في الكتاب عند سيبويه ، والنحاة الذين يوضعون بحق في تطورها هم ابن أبي إسحق وعيسى بن عمر ، ثم الخليل بن أحمد وسيبويه على نحو ما سيتضح ذلك عمّا قليل .

(٤) شرح التصريح على التوضيح (طبعة

عيسى الخليلي) وهامشه حاشية الشيخ عيسى

العليني ٧٤/١ .

(٥) الكتاب ٤٢٩/١ والملف ص ٧٧٣ .

(١) الملف ص ٨٢ .

(٢) المنصف شرح تصريف المازني لابن جني

٨٥/٢ .

(٣) الخصائص ٧١/٣ .

الفصل الثاني

الخليل

١

نشاطه العقلي والعلمي

هو الخليل^(١) بن أحمد القراهيدى البصرى، عربى من أزدعمان، وُلد سنة مائة للهجرة، وتوفى سنة مائة وخمس وسبعين، ومنشؤه ومرباه وحياته فى البصرة، وقد أخذ يختلف منذ نعومة أظفاره إلى حلقات المحدثين والفقهاء وعلماء اللغة والنحو، وأكْبَّ إكْبَابًا على حلقات أستاذه عيسى بن عمر وأبى عمرو بن العلاء، كما أكْبَّ على ما نُقِلَ من علوم الشعوب المستعربة، وخاصة العلوم الرياضية، وكان صديقًا لابن المقفع مواطنه، فقرأ كلَّ ما ترجمه وخاصة منطق أرسططاليس، كما قرأ ما ترجمه غيره من علم الإيقاع الموسيقى عند اليونان، وحذق هذا العلم حذقًا جعله يؤلف فيه كتابًا كان الأصل الذى اعتمد عليه إسحق الموصلى فى تأليف كتابه الذى صنفه فى النغم واللحن.

وكان عقل الخليل من العقول الحصية النادرة، فهو لا يلم بعلم حتى يلتهمه الاتهام، بل حتى يستوعبه ويتمثله ويتفد منه إلى ما يفتح به أبوابه الموصدة، وحقًا ما قاله ابن المقفع فيه من أن عقله كان أكثر من علمه، وهو عقل جعله يتصل بكل علم ويمحوز لنفسه منه كل ما يبتغى من ثراء فى التفكير ودقة فى الاستنباط،

١٧٧/١ وتهذيب التهذيب ١٦٣/٣ وطبقات
القراء لابن الجوزى ٢٧٥/١ وشرح البيهون لابن
نباتة (طبعة دار الفكر العربى) ص ٢٦٨
ومرآة الجنان ٣٦٢/١ وشذرات الذهب
٢٧٥/١ وروضات الجنات ص ٢٧٢ وبغية
الوعاء ص ٢٤٣.

(١) انظر فى ترجمة الخليل أبى الطيب اللوى
ص ٢٧ والزبىدى ص ٤٣ والسيرافى ص ٣٨
ونزهة الألباء ص ٤٥ والأنساب للسماعى
الورقة ٤٢١ ومعجم الأدباء ٧٢/١ ومقدمة
تهذيب اللغة للأزهري وابن خلكان فى الخليل
وابن الرواة ٣٤١/١ وتهذيب الأسماء واللغات

دقةً تُذهل كل من يقف على وضعه لعروض الشعر ورَفَعَه لصرح النحو ورسمه المنهج الذى 'ألف' عليه معجم العين أول معجم فى العربية. ولما أدركته الشهرة لم يستغلها لنفسه وتحقيق ما حققه بعض معاصريه من الرأى العريض، بل مضى مزدياً للشهرة وما قد يُطوّى فيها من مجد مادى، مكتفياً بكفاف العيش، وفى ذلك يقول النّضر بن شُمَيْل أحد تلاميذه: « أقام الخليل فى خُصٍّ من أخصاص البصرة لا يقدر على فُلّس وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال » .

وعلى هذا النحو كان يزدرى الخليل متاع الحياة الدنيا الذى كان الناس يشغفون به من حوله، ومتاعٌ واحد هو الذى كان يلتصقه ويسعى إليه وبلغ فى السعى، هو المتاع العقلى الذى جعله يتكلف الجهد العنيف المضى فى فتح أبواب العلوم اللغوية التى طال على العلماء من قبله ومن حوله قرعها دون أن تفتح لهم، حتى إذا مسّتْها عصاه السحرية انفتحت أغلاقها وفارقتها طلاسمها، وذلك له وانقادت . وأول ما يلاحظ من ذلك اكتشافه علم العروض اكتشافاً ليس له سابقة ولا تدانيه لاحقة ، إذ استطاع أن يرسمه بكل أوزانه وحدوده وتفاعليه وتغاريه، غير مُبْتَنٍ لأن جاءوا بعده شيئاً يضيفونه إليه . وهو يحمل فى تفاعليه ما يشهد بتمثله تمثلاً رائعاً للنغم وعلم الإيقاع ومواضعه ، كما يحمل ما يشهد بإتقانه لنظريات العلوم الرياضية فى عصره علماً وفقها وتحليلاً ، وخاصة نظريتي المعادلات، والتباديل والتوافيق، فقد اشتغل تفاعيل خاصة، وأدارها فى دوائر ودوائر المهندسين مستخدماً إشارات من النقط والحلقات تصور ما يجرى فى التفاعلات من زحافات ، كما تفسح لأجزائها فى التقدم والتأخر ، بحيث تجمع الأوزان العروضية التى عرفها العرب ومالا يُحصى من أوزان جديدة لم يعرفوها ولا ألفوها، مما أتاح للعباسيين أن ينظموا على أوزان جديدة أهملها أسلافهم ولم يودعوا فيها شيئاً من منظوماتهم .

ولم يستغل الخليل نظرية التباديل والتوافيق الرياضية فى وضعه علم العروض فحسب ، فقد استغلها أيضاً فى وضع منهج قويم لمعجم العين المشهور ، إذ بناه على تقليب كل الصيغ الأصلية ، بحيث تندرج فيه مع كل كلمة الكلمات لأخرى التى تجمع حروفها وتختلف فى ترتيبها بتقديم بعض منها على بعض ،

فكتب مثلاً يوضع معها : كبت ، وتكب ، وتبكت ، وبكت ، وبثك . وبذلك حصّر في المعجم جميع الكلمات التي يمكن أن تقع في العربية ، مميزاً دائماً بين ما استعملته العرب منها وما أهملته ولم تنطق به ، على نحو ما ميز في العروض بين الأوزان المستعملة والأخرى المهملة . ورأى أن يكون ترتيب الكلمات في المعجم على مخارج الحروف ومواقعها من الجهاز الصوتي وهو الحلق واللسان والقم والشفتان ، بادئاً بحرف العين وبه سماء . وهو صنيع يلتقي فيه بصنيع الهنود في ترتيبهم لحروف لغتهم السنسكريتية وربما عرف ذلك من بعض نازلتهم في موطنه ، وهي في معجمه مرتبة على هذا النحو^(١) :

العين ، الحاء ، الهاء ، الخاء ، الغين ، القاف ، الكاف ، الجيم ، الشين ، الضاد ، الصاد ، السين ، الزاي ، الطاء ، الدال ، التاء ، الظاء ، الذال ، الثاء ، الراء ، اللام ، النون ، الفاء ، الباء ، الميم ، الباء ، الواو ، الألف .

وهو ترتيب أساسه كما ذكرنا آنفاً مخارج الحروف ومدارجها ، وهي عنده سبعة عشر مخرجاً موزعة على الجوف والحلق وأول القم ومناطق اللسان وحافته وطره والثنايا والشفة السفلى والشفة . واتهم القدماء مادة هذا المعجم وقالوا إنها ليست من عمله ، وإنما هي من عمل تلميذه اللَّيْث بن رافع باسطين في ذلك أدلة قوية^(٢) ، غير أنهم اتفقوا على أنه هو الذي رسم منهجه له ، لما لاحظوه من التقاء منهجه بمنهج علم العروض الذي رسمه ، وقيام المنهجين جميعاً على أساس نظرية التباديل والتوافق الرياضية .

ويظهر أنه عرف الباحث الصوتية عند الهنود وكانت قد نمت عندهم نمواً واسعاً^(٣) ، وأضاف على ضوءها مادة صوتية غزيرة نقل منها تلميذه سيبويه في كتابه نقولاً كثيرة ، كما نقلت منها الكتب المتأخرة ، وهي تُرَدُّ إلى ثلاثة جوانب ، أولها ذوق أصوات الحروف عن طريق فتح الفم بألف مهموزة يليها الحرف المذاق ساكناً ، فيقال في الباء أب وفي التاء أت وهلم جرا^(٤) . وبذلك يتضح صوت الحرف بالوقوف عليه ساكناً والمكث عنده قليلاً ، بخلاف ما

(١) انظر ذلك في مقدمة لسان العرب .

(٢) المزهر السيوطي (طبعة الحلبي) ٧٧/١

وبما بعدها .

(٣) راجع التطور التحوي لغة العربية

لرَجَشْتَرَسَر ص ٥ .

(٤) مقدمة لسان العرب .

لو وُصِّلَ بحرف بعده فإننا حينئذ لا نتمكن من إشباع الصوت ، إذ نتهياً للنطق بصوت الحرف التالى له . وثانى هذه الجوانب وصف الأجراس الصوتية للحروف من همس وجهر وشدة ورخاوة واستعلاء واستفال ، مما يتناثر فى صحف كتاب سيبويه ، وجعله ذلك يقف عند أصوات الحركات وما يداخلها من إمالة وروم وإشمام . والإمالة معروفة ، والروم حركة مختلطة ضعيفة ، أما الإشمام فهو أن تذيق الحرف الضمة أو الكسرة بحيث لا تكاد تُسَمَّع وإنما تُرَى فى حركة الشفة ، فهو أقل من الروم همساً وخفّة . وأما الجانب الثالث فهو ما يحدث للصوت فى بنية الكلمة من تغير يُفَضِّى إلى القلب أو الحذف أو الإعلال أو الإبدال أو الإدغام ، وقد عرض على هذا الجانب مادة اللغة عرضاً تدافعت سيوله وأواجه تدافعاً عند سيبويه . وجعله عمق نظره فى هذه الجوانب الصوتية وخاصة الجانب الثانى يحاول أن يصوغ شكل الأصوات صياغة دقيقة ، مما جعله يدخل على النقط أو الإعجام علامات للروم والإشمام والتشديد والهمزة المتصلة والمنقطعة^(١) ، واخترع علامات الضبط التى لا نزال نستعملها إلى اليوم إذ أخذ من حروف المد صورها مصغرة للدلالة عليها ، فالضمة واو صغيرة فى أعلى الحرف لثلاثا تلتبس بالواو المكتوبة ، والكسرة ياء متصلة تحت الحرف ، والفتحة ألف مبطوطة فوقه^(٢) . وكان له فى النقط والشكل كتاب اتخذته الأسلاف إمامهم مُدْداً متطاولة من الزمن . وما زال يوالى هذا النشاط العقلى والعلمى حتى توفى سنة ١٧٥ للهجرة .

٢

إقامته صرح النحو والتصريف

كان عقل الخليل عقلاً فِتْدًا ، كلما مرَّ شيئاً نظَّمَه واستنبط قوانينه ودقائقه ، وقد سلَّط هذا العقل على قوانين العربية فى النحو والتصريف . فإذا هويكتشفها اكتشافاً دقيقاً ، وحقاً لم يترك فيها كتاباً جامعاً ، إنما ترك ، إن

(١) المحكم فى نقط المصاحف للدان ص ٦ . (٢) الدان ص ٧ .

صَحَّ ما ذكره المترجمون له ، كتابات فرعية كرسالة له فى معنى الحروف وثانية فى جملة آلات الإعراب ، وثالثة فى العوامل ويظن القفطى أنها منتحلة عليه ، ورابعة لعلها من عمل غيره إذ تسمى « شرح صرف الخليل » . ولكنه إذا كان لم يترك فى النحو والتصريف كتاباً كبيراً مأثوراً يضم فروعهما وشعبهما الكثيرة فإن تلميذه سيبويه سجّل فى كتابه كثيراً من بحوثه النحوية والصرفية ، حتى كأنه كان موثقاً بأن لا يترك له رأياً مهما يتصل بقواعد العلمين ومساثلهما إلا ودّنه حتى قال القدماء إن كتابه من تصنيفه وتصنيف أستاذه الخليل وعبروا عن ذلك عبارات مختلفة من مثل قول ثعلب : « الأصول والمسائل فى الكتاب للخليل » ويقول أبو الطيب اللغوى : « عقّد سيبويه كتابه بلفظه ولفظ الخليل » ويقول السيرافى : « عامة الحكاية فى كتاب سيبويه عن الخليل أستاذه ، وكل ما قال سيبويه : سألته أو قال من غير أن يذكر قائله فهو الخليل » . وكل من يقرأ الكتاب يحس فى وضوح بما قاله ثعلب من أن الأصول وأمّهات المسائل النحوية والصرفية من عمل الخليل ، وكأنه بالقياس إلى سيبويه كان الكثر الذى لا ينفد .

وحقّاً سبقت الخليل فى النحو والتصريف خطوات مهمة . وخاصة عند ابن أنى إسحق وعيسى بن عمر ، ولكن من الحق أيضاً أنه هو الذى رفع قواعدهما وأركانهما وشاد صرّحهما وبناءهما الضخم . بما رسم من مصطلحاتهما وضبط من قواعدهما . وبما شعب من فروعهما ، يهتدى فى ذلك ببصيرته النافذة التى أتاحت له وضع علم العروض وضعاً تامّاً بحيث لم تستطع الأجيال التالية أن تضيف إلى صنيعه شيئاً . وبالمثل تناول علمى النحو والتصريف ساذجين من أسلافه ، وما زال بهما حتى استويا فى صورتيهما التى ثبتت على الزمن ، ونستطيع أن نقول فى إجمال إن جمهور ما يصوره سيبويه فى كتابه من أصول النحو والتصريف وقواعدهما إنما هو من صنيع أستاذه . ولا ينكر أحد ما لسيبويه من إكمال فى العلمين وتنظيم ، ولكن المهم أن واضع تخطيطهما ورأسم لوحيتهما إنما هو الخليل ، ينضج ذلك فى محاوراته التى لا تكاد تنتهى مع تلميذه التى تدور فيها مصطلحات النحو والصرف وأبوابهما ، من مثل المبتدأ والخبر وكان وإن وأخواتهما والأفعال اللازمة والمتعدية إلى مفعول به واحد أو مفعولين أو مفاعيل ، والقاعل

والمفاعيل على اختلاف صورها والحال والتمييز والتوابع والتداء والندبة والاستغاثة والترخيم والمنوع من الصرف ، وتصريف الأفعال والمقصود والممدود والمهموز والمضمرات والمذكر والمؤنث والمعرب والمبني . وهو الذى سُمِّيَ علامات الإعراب فى الأسماء باسم الرفع والنصب والحذف وسمى حركات المبنيات باسم الضم والفتح والكسر أما سكونها فسماه الوقف ، وسمى الكسرة غير المنونة فى مثل مررت بعبد الله باسم الجهر ، كما سُمي السكون الذى يقع فى أواخر الأفعال المضارعة المجزومة باسم الجزم^(١) ، وكان يرى أن الألف والياء والواو فى التثنية وجمع المذكر السالم هى نفس حروف الإعراب^(٢) ، كما كان يرى أن أسماء الأفعال مبنية ولا محل لها من الإعراب ، مثلها فى ذلك مثل ضمير الفصل^(٣) .

وأدته بحوثه الواسعة فى بنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة إلى أن يقسم الكلمات إلى مجردة ومزيدة ، ملاحظاً أن المجردة لا تزيد على خمسة ولا تقل عن ثلاثة^(٤) . ووضع للأبنية المجردة والمزيدة الميزان الصرفى المشهور ، وهو شديد الصلة بميزان تفاعيله فى العروض مما يؤكد أنه هو واضعه ، وقد اتخذ فيه من تفعيلة النصيغة الثلاثية المجردة أصلاً هو « فعل » وأضاف إليها لاماً فى وزن الرباعى المجرد مثل جعفر فوزنه فعلل ولا ميم فى وزن الخماسى المجرد مثل سفرجل فوزنه فعلل ، أما الكلمات المزيدة فلاحظ أن حروف الزيادة فيها عشرة ، وتجمعها حروف كلمة « سألتمونيها » وقد رأى أن تُنطق فى الميزان بلفظها ، ليمتاز الأصلى من المزيد ، فثلاً أكرم وزنها أفعّل وتفضل وزنها تفعّل واقتطف وزنها افتعل وانكسر وزنها انفعل واستغفر وزنها استفعّل ، ومثلاً إكram وزنها إفعال واقتطاف وزنها افتعال وانكسار وزنها انفعال واستغفار وزنها استفعال ومصباح وزنها مفعال . وإليه يرجع الفضل فى وضع قوانين الإعلال والقلب . ويكفى أن نذكر لذلك ثلاثة أمثلة ، أما أولها فصيغة اسم المفعول من الفعل الأجوف مثل مقول ومبيع فقد كان يرى

الأنبرى ص ١٣ وكتبه أسرار العربية (طبع

دمشق) ص ٥١ .

(٢) الملقى لابن هشام (طبعة دار الفكر

بدمشق) ص ٥٥٠ .

(٤) الجزء المطبوع من كتاب العين ص ٣ .

(١) مفاتيح العلوم للخوارزمى (طبعة القاهرة

١٩٣٠) ص ٣٠ وانظر شرح ابن يعيش على

المفصل للزمخشري (طبعة القاهرة) ١/٧٢ .

(٢) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى (طبعة

القاهرة) ص ١٣٠ ، ١٤١ والإنصاف لابن

نَـوَاو مفعول الزائدة هي المحذوفة من الصيغتين لأن الزائد أولى بالإعلال من الأصلي ، وبذلك يكون وزن الكلمتين عنده « مَفْعَلٌ » و « مَفْعِلٌ » بينما يذهب بعض النحاة الذين خلفوه إلى أن عين صيغة اسم المفعول هي المحذوفة ، وأن وزنهما لذلك « مَفْعُولٌ »^(١) . والمثال الثاني صيغة اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهجوز مثل جاء من جاءَ ، وكان يرى أنه حدث في الصيغة قلب . إذ قُدِّمَت ياء لفظة جائي على الهزمة . وذلك أن اسم الفاعل من الفعل الأجوف الثلاثي نُقِلَ قلب عينه همزة مثل سائل ، فلو لم تقدِّم الياء لأدى ذلك إلى انقلابها همزة وأن تجتمع همزتان في كلمة واحدة وهو شيء تكرهه العرب في لغتها . ومن أجل ذلك قدّر حدوث قلب في الصيغة . فأصبحت : « جائي » جائي . وأعدّها ذلك لأن تُعْمَلَ لإعلال كلمة قاضٍ . فأصبحت « جاء » ودعم رأيه في هذا الإعلال والقلب بقياس كلمة جاء على كلمة شاك في قول طريف بن تميم العنبري :

فتعرفوني أننى أنا ذاكمُ شاكٍ سلاحى في الحوادث معلّمُ

فإنه قدم الكاف على الهزمة في الصيغة الأصلية لكلمة « شاك » إذ أصلها « شالك » فأصبحت « شاكى » ثم أعلّتها فأصبحت « شاكٍ » ووزنها إذن « فاعل » لا فاعل^(٢) . أما المثال الثالث فكلمة « أشياء » فإنها جاءت عن العرب ممنوعة من الصرف مع أنها جمع شيء . وصيغة جمعها وهى أفعال لا تُمنع من الصرف ، ومن أجل ذلك ذهب الخليل إلى أنه حدث فيها قلب ، وأنها ليست على وزن أفعال ، كما يتبادر ، فقد جُمِعَتْ « شَيْئَاء » على وزن فعلاء الممنوع من الصرف مثل خضراء بعلّة ألف التأنيت الممدودة ، والكلمة إذن اسم جمع لا جمع ، وحدث فيها قلب مكافئ إذ قدمت الهزمة الأولى التى هى لام الكلمة على قائمها . وبذلك أصبح وزنها « لفعاء » لا فعلاء وظلت ممنوعة من الصرف . واستدلّ الخليل على رأيه بأن الكلمة تُجْمَع على « أشاوى » كما

(١) الخصائص ٦٦/٢ والمنصف شرح

(٢) المنصف ٥٢/٢ وانظر الكذب

٣٧٨ / ١٢٩/٢

(١) الخصائص ٦٦/٢ والمنصف شرح

تصريف المازني لابن جني (طبعة مطبعة

الخليج) ٢٨٧/١ والأشياء والمظاهر للسيوطي

تجمع صحراء على صحارى ، وأصلها عنده « أشايا » فأُبْدِلت الياء واوا^(١) .
وعلى هذا النحو من التحليل للقلب والإعلال في هذه الأمثلة كان التحليل
يحلل تحليلًا واسعاً عبارات اللغة ، كما كان يحلل أدواتها وصيغها اللفظية تحليلًا
جعله يلتفت فيها إلى النحت وأن من الممكن أن تكون الكلمة استخلصت من
كلمتين . من ذلك اسم الفعل « هلم » فإنه ذهب إلى أنه مركب من « ها » للتنبيه
وفعل « لُم » أى لُم بنا ، ثم كثر استعمال الصيغة فحذفت الألف من « ها »
تخفيفاً لأن اللام بعدها وإن كانت متحركة وإنها في حكم الساكنة . وكأنها
حُذِثْ لالتقاء الساكنين فصارت « هلم »^(٢) . ومن ذلك تحليله للفظ « مهما »
الشرطية فقد كان يرى أن أصلها « ما » ثم دخلت عليها « ما » التى تدخل على
أخواتها الشرطيات مثل أينما ، واستقبح التكرار في « ماما » فأبدلت الألف الأولى
هاء لأنها من مخرجها ، وحسّن اللفظ بها^(٣) . ومن ذلك « لن » الناصبة للمضارع ،
فأصلها عنده : « لا أن » فحُذِثْ الهمزة تخفيفاً لكثرة دوران الصيغة في الكلام
على نحو حذفها في مثل : « خُذْ وكُلْ ومرُ وسل » ثم حُذِثْ الألف لسكونها
وسكون النون بعدها ، أو بعبارة أخرى حُذِثْ لالتقاء الساكنين^(٤) . ومن ذلك تحليله
لكلمة « ليس » فأصلها عنده : لا أبس ، فطُرِحَت الهمزة وألصقت اللام بالياء^(٥)
ومن ذلك كلمة إذن فأصلها عنده إذ أن^(٦) .

وكان يمتاز بحس لغوى دقيق جعله يفقه أسرار العربية ودقائقها في العبارات
والألفاظ فقها لعل أحداً من معاصريه لم يبلغه ، ويتوقف سببويه مرار لينقل عنه
مثل « إن هذه العبارة أو هذه الظاهرة تكرهها العرب » أو إن « هذه الصيغة جيدة
في لسانهم . أو إنهم يميلون إلى هذا الأداء رغبة في التخفيف » . ومن أروع الجوانب
التي يتضح فيها ذوقه اللغوى المرفه أحاديثه الكثيرة التى نقلها عنه سببويه في
الإدغام والإعلال ومواضع قلب الواو ياء والياء واواً . وبما يصور مدى حسه اللغوى
الحاد ملاحظته حكاية العرب لصوت الجندُب بقولهم : « صرَّ » وحكايتهم لصوت

(١) الكتاب ٣٧٩/٢ والمصنف ٩٤/٢ . (٥) انظر مادة ليس في لسان العرب .

(٢) الخصائص ٣٥/٣ . (٦) همع المواعع للسيوطي (طبعة الخانسي)

(٣) الكتاب ٤٣٣/١ . ٦/٢

(٤) الكتاب ٤٠٧/١ والخصائص ١٥١/٣ .

البازي بقولهم : « صرصر » فقد قال إنهم توهوا في صوت الجندب استطالة ومدًا فقالوا صرّ بينما توهو في صوت البازي تقطيعًا ، فقالوا « صرصر »^(١) . وسنرى فيما يلي أمثلة كثيرة تصور حسه اللغوي المصنّف وملكانه العقلية التي لا يكاد يفوتها شيء .

٣

العوامل والمفعولات

كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى رأى العين أن الخليل هو الذى ثبتّ أصول نظرية العوامل ومدّ فروعها وأحكمها إحكامًا بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مرّ العصور . فقد أرسى قواعدها العامة ذاهبًا إلى أنه لا بد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلها الأسماء المبنية . والعامل عادة لفظي مثل المبتدأ وعمله في الخبر الرفع ، والفعل وعمله في الفاعل الرفع وفي المفعولات النصب . وقد يكون العامل معنويًا على نحو ما نصّ تلميذه سيبويه في باب المبتدأ إذ جعله معمولًا للابتداء . ومن العوامل أدوات وحروف ، منها ما يجزم الفعل وهولم وإن وأخواتها ومنها ما ينصبه أو ينُصّب بعده وهو أن ولن وبأبهما . ومنها ما ينصب ما بعده ويرفعه كالفعل وهو إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل ، يقول سيبويه : « زعم الخليل أن هذه الحروف عملت عملين : الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت كان أخاك زيد ، إلا أنه ليس لك أن تقول « كأن أخوك عبد الله » تريد كأن عبد الله أخوك لأنها لا تنصرف تصرف الأفعال ولا يُضمّر فيها المرفوع كما يضمّر في كان . ومن ثمّ فرّقوا بينهما كما فرّقوا بين ليس وما فلم يجروها مجراها ، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال »^(٢) . وقال إذا دخلت ما على إن هي وأخواتها كُشِفَت عن العمل أو ألغى عملها ما عدا ليت فإنه يجوز معها الإلغاء والعمل إذا وليتها ما^(٣) . وفي ذلك ما يؤكد أنه صاحب فكرة الإلغاء والإعمال في العوامل لا في باب إن وحده . بل أيضًا في باب ظن وأخواتها وغيره من الأبواب . وهو الذى فتح مباحث حروف الجر الزائدة التي تعمل عملاً لفظيًا فيما بعدها ،

(٣) لكتب ٢٨٢/١ وما بعدها .

(١) الحصاص ١٥٢/٢ .

(٢) الكتاب ٥٨٠/١ .

بينما ينبغي ملاحظة موقعه من الإعراب بالنسبة للعوامل التي تطلبه يقول في قوله تعالى : (قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم) إنما هو كفى الله بالرفع ولكنك لما أدخلت الباء عملت^(١) . وكان يذهب إلى أن « إن » الجازمة تجزم جواب الشرط كما تجزم فعله وكان يقول إنها هي أم الباب الخاص بأدوات الجزاء الجازمة لأنها لا تخرج عن بابها بينما غيرها يفارق الباب مثل « من » فهي تأتي شرطية وتأتي استفهامية مثلاً . ومعروف أن جواب الشرط إما أن يكون فعلاً ، وإذن لا يحتاج إلى رابط يربطه بما قبله ، وإما أن يكون جملة اسمية وحيتئذ لا بد له من الفاء ، ولاحظ أن إذا الفجائية قد تسد مسدداً في الربط على شاكلة قوله تعالى : (وإن تُصِيبهم سَيِّئَةٌ بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون)^(٢) . وعرض سيبويه لما انجزم بالأمر في مثل : « انتنى آتاك » وبالنهي في مثل : « لا تفعل » يكن خيراً لك » وبلاستفهام في مثل : « ألا تأتيني أحدئك » وبالتعنى في مثل : « ألا ماء أشرب » وبالعرض في مثل : « ألا تنزلُ تصب خيراً » ثم نقل عن الخليل أن كل هذه الصيغ فيها معنى إن الشرطية لأن القائل إذا قال « انتنى آتاك » فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتاك ، وهكذا الصيغ التالية . وجعل من ذلك قوله عز وجل : (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم) فلما انقضت الآية قال : (بغفر لكم) يجزم المضارع^(٣) . وهو صاحب فكرة تأويل المضارع المنصوب بأن مضمرة أو ظاهرة وإعرابه حسب موقعه من العوامل . فقل : (وأمرنا لنسلم لرب العالمين) تقديره : وأمرنا للإسلام^(٤) .

والعوامل عنده تعمل ظاهرة ومحدوفة ، وكثيراً ما يُحذف المبتدأ العامل في الخبر . طلباً للإيجاز . ويكثر سيبويه من توجيه الخليل لبعض المرفوعات على أن مبتدأها محذوف ، مثل مررت به المسكين أي هو المسكين ، ومثل إنه – المسكين – أحق ، أي هو المسكين أيضاً^(٥) . ومواقع حذف الفعل الناصب

(٤) المفتي لابن هشام ص ٢٣٨ .

(٥) الكتاب ١/ ٢٥٥ .

(١) الكتاب ١/ ٤٨ .

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٥ .

(٣) الكتاب ١/ ٤٤٩ .

للمفعول كثيرة ، منها ما يجوز فيه الحذف والإضمار لقيام القرينة ، ومنه عنده قول الشاعر :

ألا رجلاً جزاه اللهُ خيراً يدلّ على محصلةٍ تبيّت^(١)

إذ جعل تقديره : ألا ترونني رجلاً هذه صفته ، فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى^(٢) . وقد يحذف وجوباً على نحو ما هو معروف في التحذير والاختصاص ويجعل من مواضعه المدح كما في الاختصاص ، وكذلك الذم ، إذ نراه يعرض للآية الكريمة : (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة) فقد جاءت كلمة (والمقيمين الصلاة) بالنصب ، ولو كانت معطوفة على ما قبلها لكان حقها الرفع ، ويقول الخليل إنها منصوبة بفعل محذوف قصداً للثناء والتعظيم كأنه قيل : اذكر أهل ذلك واذكر المقيمين ، ويقول : وهذا شبيه بقولهم (أى في الاختصاص) إنا بنى فلان نفعل كذا ، لأنهم لا يريدون أن يخبروا من لا يدري بأنهم من بنى فلان وإنما يذكرون ذلك افتخاراً ، ويعلق على قول أمية بن أبي عائذ :

ويأوى إلى نِسْوةٍ عَطْلٍ وشُعْثاً مراضيعَ مثلَ السَّعَالِ

فيقول إنه نصب شعثاً بإضمار فعل لا يصح إظهاره لأن ما قبله دلّ عليه ، فوجب حذفه على ما يجرى عليه تعبيرهم في الذم والمدح^(٣) . ويقف بإزاء الآية الكريمة : (انتهوا خيراً لكم) ويقول إن خيراً مفعول به لفعل محذوف وجوباً لجرى بان التعبير بجرى المثل ، كأنه قيل : اتنوا خيراً لكم ، ويستطرد لقول القائل : « انته يا فلان أمراً قاصداً » ويقول إن أمراً مفعول به لفعل محذوف على تقدير : واثت أمراً قاصداً^(٤) . وعلى نحو ما يُحذف الفعل مع المفعول يحذف مع المصادر كثيراً مثل مَرَحَبًا وأهلاً كأنه بدل من رحبت ببلادك وأهلت . وحين مثل بذلك قال إنه بمنزلة رجل رأته سدّد سهمًا فقلت القرطاس أى أصبت القرطاس^(٥) .

(١) محصلة هنا : تحصل الخير لصاحبها . (٤) الكتاب ١/١٤٣ .

(٢) الكتاب ١/٣٥٩ . (٥) الكتاب ١/١٤٨ .

(٣) الكتاب ١/٢٤٩ وما بعدها .

يريد أن حذف الفعل مع المصادر أو المفاعيل المطلقة كحذفه مع المفعول به .
 وكان يذهب إلى أن مثل حَتَانِيكَ وَلَبَيْسِكَ وَسَعْدِيكَ مفعولات مطلقة لفعل
 محذوف ، وقد صيغت على التثنية قصداً للتكثير ، فمعنى حَتَانِيكَ مثلاً تَحَنُّنًا بعد
 تَحَنُّنٍ^(١) . وعلى نحو ما يُحذف الفعل تحذف أن المصدرية بعد اللام الداخلة
 على المضارع المنصوب هي وأخواتها: حَتَّى وَأَوْ وَالْوَاوِ وَالْفَاءِ . وكان يطرد ذلك في إذن
 خلافاً لجمهور النحاة بعده وفي مقدمتهم تلميذه سيبويه ، إذ قالوا إنها تنصب
 المضارع أحياناً بنفسها مثل أن وَلَنْ ، وليست بمنزلة اللام وَحَتَّى^(٢) . وتحذف
 حروف الجر أحياناً وهي تُحذف قياساً مع أنَّ وأنَّ وصلتهما في مثل قوله
 تعالى : (شهد الله أنه لا إله إلا هو) وقولك . « أرغب أن أراك » فالتقدير شهد
 الله بأنه ، وأرغب في أن أراك أو عن أن أراك . وكان الخليل يذهب إلى أنهما
 وصلتهما منصوبان على تقدير نزع الخافض^(٣) . وسأله سيبويه عن قوله جَلَّ
 ذكره : (وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون) فقال : إنما هو على حذف
 اللام كأنه قال : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، وأن وصلتهما
 منصوبان على نزع الخافض^(٤) .

وعلى نحو ما تُحذف العوامل تُحذفُ المفعولات ، فالحبر قد يحذف ، ويكثر
 حذف المفعول به إذا قامت قرينة كآيات سورة الفصحى : (ألم يجدك يتيماً
 فأوى ووجدك ضالاً فهدى ووجدك عائلاً فأغنى) . وما يطرد فيه الحذف ضمير
 الشأن إذا كان اسماً لأن وكان ولكن وأنَّ ، قال سيبويه : « روى الخليل أن
 ناساً يقولون إنَّ بك زيد مأخوذ ، وقال ، هذا على قوله إنه بك زيد مأخوذ ، وشبهه
 بما يجوز في الشعر نحو قول ابن صَرِّم البشكري :

ويوماً تُوافينا بِوَجْهِهِ مَقْسَمٍ كَانَ ظَنِّيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ*

وقول الآخر :

وَوَجْهُهُ مَشْرِقُ النَّحْزِ كَأَن تَدْيَاهُ حُفَّانِ

(٤) الكتاب ١/ ٤٦٤ .

(٥) مقسم : جميل القيمات . تعطو إلى :

تتناوله . السلم : شجر .

(١) الكتاب ١/ ١٧٤ .

(٢) الكتاب ١/ ٤١٢ .

(٣) المفتى ص ٥٨٠ .

لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار ، قال الخليل : وهذا يشبه قول من قال ، وهو
الفرزدق :

فلو كنت ضبيّاً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر
وجوز الخليل في البيت أن يقال ولكن زنجياً عظيم المشافر بالنصب ، على أن
يكون خبر لكن محذوفاً وتقديره لا يعرف قرابتي . وشبه ذلك بحذف الخبر في
قوله عز وجل : (طاعة وقول معروف) أى طاعة وقول معروف أمثل .. وأما قول
الأعشى :

في فتيّة كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفنى ويستعيل
فإن هذا على إضمار الهاء^(١) . وكان يذهب إلى أن الحذف في بيت الأخطل :
ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم

لبس على إضمار أنا مع المرفوعين في الشطر الثاني أى أنا لا حرج ولا محروم
وإنما هو على سبيل الحكاية أى : فأبيت بمنزلة الذى يقال له لا حرج ولا محروم^(٢) .
وما خرجه على الحكاية أيضاً قولهم : « اضرب أيهم أفضل » بضم أى كأنهم
قالوا : اضرب الذى يقال له أيهم أفضل^(٣) ، وبذلك يكون المفعول به محذوفاً .
وكان يذهب إلى أن المضاف قد يحذف ويقوم المضاف إليه مقامه ، وجعل من
ذلك قولهم : « له صوت صوت الحمار » فقد قال إن كلمة صوت الحمار صفة
لصوت بتقدير « مثل » أى أنها حُذفت وأقيم المضاف إليه مقامها ، وأصل التعبير
« له صوت مثل صوت الحمار »^(٤) .

وما يتصل بالعوامل والمعمولات كثرة تحليله للعبارات وكثرة تخريجه لها إذا
اصطدمت بالقواعد وكثرة إدلائه بوجوه مختلفة من الإعراب فى لفظة واحدة ،

(١) الكتاب ٢٨١/١ وما بعدها .

(٢) الكتاب ٣٩٩/١ .

(٣) الكتاب ٢٥٩/١ وواضح أنه جبل

(٤) الكتاب ١٨١/١ .

الجار والمجرور محذوفين هما وما يتبعهما .

فن تحليله للعبارات تحليله لصيغة التعجب في مثل « ما أحسن عبد الله » فقد ذكر أنه بمنزلة قولك شيء أحسن عبد الله ودخل ما معنى التعجب ، ويقول إنه تمثيل ولم يتكلم العرب به^(١) ، ومن ثم قال النحاة إن ما نكرة تامة بمعنى شيء وأعربوها مبتدأ ، والجملعة بعدها خبر . ومن ذلك قولهم : « هذا القول لا قولك » بنصب « قولك » فقد جعلها مفعولا مطلقا على الرغم من أنها مضافة وقابل بينها وبين قولهم في الاستفهام « أجيدك لا تفعل كذا وكذا » يقول : كأنه قال « أحقا لا تفعل كذا وكذا » وأصله من الجيد ، كأنه قال : « أجيدا » ويقول إن عبارة جلدك لا تتصرف ولا تفارق الإضافة ، إذ هي في حكم الأمثال . ومثلها « لا قولك » فإنهم لو قالوا : « هذا القول لا قولا » لم يكن في هذا بيان لأنه ليس كل قول باطلا ، ومن أجل ذلك كان لا بد أن يحققوا القول عن طريق الإضافة إلى المخاطب^(٢) . ومن ذلك تحليله للفتحة « اللهم » في النداء ، فقد كان يقول إن الميم في آخرها بدل من يا^(٣) ولذلك لا يُجتمَع بينهما . وكان لا يبارى في تحليله للأدوات المبهمة وبيان اختلاف معانيها باختلاف مواقعها من الكلام ، من ذلك ما قاله سيبويه من أنه سأله عن قول العرب : « أما إنه ذاهب وأما أنه منطلق » بكسر إن وفتحها في العبارتين ، فقال : إذا قال القائل « أما أنه منطلق » بالفتح فقد جعله كقولهم « حقا أنه منطلق » ومعلوم أن حقا مفعول مطلق وأنه منطلق فاعل مؤول . وقال الخليل أما إذا قال القائل : « أما إنه منطلق » بالكسر فإنه بمنزلة قولهم « ألا إنه منطلق »^(٤) . وكان يسعه في مثل هذا التحليل معرفته الواسعة بلغات العرب وحسنه الدقيق في معرفة مواقع الكلام ، من ذلك أن سيبويه سأله عن قوله عز وجل : (وما يُشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون) في قراءة من قرأ أنها بالكسر ، فقال : ما منعها أن تكون كقولك « ما يُدريك أنه لا يفعل » فقال الخليل : لا يحسن ذلك في هذا الموضع ، إنما قال عز وجل : (وما يشعركم) ثم ابتدأ ، فأوجب ، فقال (إنها إذا جاءت لا يؤمنون) ولو قال : (وما يشعركم أنها) بالفتح كان ذلك عذرا لم . ولكن بعض القراء قرأها بالفتح ، وذكر له

(٣) الكتاب ١/٣١٠ .

(١) الكتاب ١/٣٧ .

(٤) الكتاب ١/٤٦٢ .

(٢) الكتاب ١/١٨٩ .

ذلك تلميذه ، فقال إنها حينئذ تكون بمعنى لعلها ، إذ يستعمل بعض العرب ، أن المفتوحة بمعنى لعل ، فيقولون : «أنت السوق أنك تشترى لنا شيئاً» أى لعلك ^(١) . وكان كلما اصطدم مثال أو تعبير بقاعدة نحوية استظهرها حاول أن يجد له تأويلاً ، ولعل خير ما يصور ذلك «الحال» فقد وضع له قاعدة التنكير المعروفة ، فلا بد أن يكون نكرة ، ولا يصح أن يكون معرفاً بالالف واللام ولا مضافاً ، فلا يقال كلمته المستبشر تريد كلمته مستبشراً ، ولا يقال كلمتهم مستبشريهم تريد كلمتهم مستبشرين . ولكن جاءت عبارات على لسان العرب معرفة ومضافة وموضعها حال ، من ذلك «أرسلها العيرك» أى معتركة ، و«مرت بهم الجماء الغفير» أى جماعاً غفيراً . وخرج ذلك الخليل على أن العرب تكلمت بهذين الحرفين وما يماثلهما على نية طرح الألف واللام ، وكأنهم قالوا في المثل الأخير : «مرت بهم قاطبة ومرت بهم طراً» أى جميعاً . ومن ذلك : «مرت به وحده ومرت بهم وحدهم» وما جاء في لغة أهل الحجاز من قولهم : «مرت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وكذلك إلى العشرة» و«مرت بهم قضيهم بقضيضهم» . وخرج الخليل المثلين الأولين على معنى التفرد ، فكأن القائل قال : «مرت به أو بهم منفرداً ومنفردين» أما المثل الثالث فكأنه قال : «مرت بهم انقضاضاً» . وشبهه مجىء الحال على هذا النحو بمجىء المصدر أو المفعول المطلق مضافاً في مثل سبحانه الله ولبيك ^(٢) . وكان يستظهر القاعدة المعروفة في النعت وهو أنه يتبع المنعوت في التعريف والتنكير حتماً ، ولكن جاء عن العرب «ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذلك» و«ما يحسن برجل مثلك أن يفعل ذلك» و«مرت برجل غيرك خير منك» وخرج الخليل المثال الأول على أن كلمة الرجل وإن كانت معرفة في الظاهر فإنها نكرة في الحقيقة ، إذ أريد بالرجل إلى الجنس ، وكأن الألف واللام فيه ملغتان ، ولذلك نعت بالنكرة ، أما المثالان الثاني والثالث فقد خرجهما على أن لفظي مثلك وغيرك ، وإن كانتا مضافتين ، نكرتان في واقع الأمر ، إذ لا تفيدهما الإضافة تعريفاً ^(٣) .

(١) الكتاب ١/ ٤٦٢ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٤ .

(٣) الكتاب ١/ ١٨٧ وما بعدها .

ولعله أول من فتح في الإعراب ما يمكن أن نسميه بالاحتمالات ، إذ نراه يعرض في كثير من الأمثلة وجوها مختلفة لإعرابها ، وتوضح آثار ذلك في مواضع من الكتاب ، على نحو ما يلقانا في باب النعت ، إذا كان في تعظيم أو مدح أو ذم ، فقد كان يُجيز فيه الإتيان لسابقه ، والقطع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مفعولا به لفعل محذوف^(١) ، ونقل عنه سيبويه في قولهم : « هذا رجلٌ صدقٌ معروفٌ صلاحه » أنه يجوز في كلمة « معروف » أن تكون نعتاً لرجل ، وأن تكون حالاً منصوبة كأن كلمة رجل نالها شيء من التعريف بإضافتها إلى صدق ، وجوز أن تكون خبراً مقدماً لكلمة « صلاحه »^(٢) . ومن يقرأ توابع المنادى في سيبويه يلاحظ تواتراً أنه هو الذي ردّد الرفع والنصب في بعض أمثلة هذه التوابع كالنعت مثلاً فقد جَوّز فيه أن يقال « يا زيد الطويلُ والطويلُ » بالضم والنصب ، أى حملاً على ظاهر المنادى أو على محله . وكذلك الشأن في التوكيد مثل « يا نعم أجمعون أو أجمعين » ، ونكتفي بهذه القطعة من كلام سيبويه : قال الخليل « إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه فأنت فيه بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت رفعت وذلك قولك يا هذا زيد ، وإن شئت قلت زيّداً ، يصير كقولك ، يا تميم أجمعون وأجمعين ، وكذلك يا هذان : زيد وعمرو ، وإن شئت قلت : زيّداً وعمراً ، فتجرى ما يكون عطفاً (أى تابِعاً) على الاسم مجرى ما يكون وصفاً ، نحو قولك : يا زيدُ الطويلُ ويا زيدُ الطويلُ »^(٣) .

وعلى هذا النحو كان الخليل يُكثر من الاحتمالات في وجوه الإعراب للصيغ والألفاظ والعبارات كما كان يكثر من التأويل والتخريج حين يصطدم ببعض القواعد التي يستظهرها ، وهو في تضاعيف ذلك يحلل الألفاظ والكلام تحليلاً يعينه على ما يريد من توجيه الإعراب ومن التأويل والتفسير ، ومن طريف تفسيراته ما ذكره سيبويه من أنه سأله عن قوله جلّ وعزّ : (قل أفغير الله تأمرؤني أعبدُ أيها الجاهلون) فإن ظاهر العبارة أن غير الله منصوبة بتأمرؤني ، وفي ذلك فساد

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٤٨ وما بعدها .

(٢) الكتاب ١/ ٣٠٧ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٦٣ .

واضح في المعنى ، فأجابه بأن « غير » منصوبة بأعبد ، وتأمروني غير عامل فيها ، كقولك هو يقول ذاك بلغني ، فيلغني لغر ، وكذلك تأمروني ، وكأنه قال فيما تأمروني ^(١) . وسأله سيبويه عن قول الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخيلِ عادتُنَا أو تنزلون فإننا معشرٌ نُزُلُ

لماذا رفع « أو تنزلون » وهي معطوفة على فعل مجزوم ، فقال كأنه توهم أنه قال في أول البيت أتركبون فرجع ، بالضبط كما جاء عند زهير من قوله :
بدا ليَ أني لستُ مدركَ ماضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائئاً

فقد عطف سابق بالجر على مدرك المنصوبة ، كأنه توهم أن مدرك مجرورة ، لأنه يكثر أن يأتي خبر ليس مجروراً بباء زائدة ^(٢) . وحمل على هذا الباب وقوع الفعل المجزوم في الآية الكريمة : (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين) فإن معنى لولا أخرتني فأصدق ، وإن أخرتني أصدق ، واحد ^(٣) . ولذلك عطف الفعل بالجزم وكأنما سبقته أداة جازمة .

٤

السماع والتعليل والقياس

اعتمد الخليل في تأصيله لقواعد النحو وإقامة بُنيانه على السماع والتعليل والقياس ، والسماع عنده إنما يعنى نبعين كبيرين نبع النقل عن القراء للذكر الحكيم وكان هو نفسه من قرائه وحملته ، ونبع الأخذ عن أفواه العرب الخُلص الذين يوثق بفصاحتهم ، ومن أجل ذلك رحل إلى مواطنهم في الجزيرة يحدّثهم ويشافهمهم ويأخذ عنهم الشعر واللغة ، ويروى أن الكسائي سأله وقد بهره كثرة ما يحفظ من أين أخذت علمك هذا ؟ فأجابه : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ^(٤) .

(١) الكتاب ٤٥٢/١ .

(٣) الكتاب ٤٥٢/١ .

(٢) الكتاب ٤٢٩/١ .

(٤) إنباء الرواة ٢٥٨/٢ .

وهذان النبعان وحدهما هما اللذان يدوران على لسانه فيما نقله عنه تلميذه سيبويه ،
ويظهر أنه هو الذى ثبتت فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النبوى لأن كثيرين
من حملته كانوا من الأعاجم ، وهم لا يوثق بهم فى الفصاحة ، واللحن يدخل
على المستتهم . ونستطيع أن نعرف مدى المادة اللغوية والشعرية التى كان يحملها فى
صدره برجوعنا إلى كتاب سيبويه ، فإن أكثر النقول فيه تُردُّ إليه ، ولا نجد
سيبويه يسجل له قاعدة نحوية أو حكماً نحوياً إلا يروى معها سيلاً من
عبارات العرب وأشعارهم ينقله عن لسانه ، وكأننا بإزاء منجم ضخم لا يزال
يسيل بكلام العرب وأمثالهم وأبياتهم الشعرية . وكل بيت ومثل وكلمة إنما
يراد به أن يكون دليلاً على ما يستنبطه من أصول النحو وقواعده ، فكل حكم
نحوى وكل أصل لا يُلْقَى -إلقاءً ، وإنما يلقي معه برهانه من كلام العرب الموثوق به
وأشعارهم . فالشواهد عند التحليل هى مدار القاعدة النحوية ، وهى إنما تستنبط
من الأمثلة الكثيرة ، إذ لا بد لها من الاطراد على ألسنة العرب ، فإن جاء
ما يخالف القاعدة المستنبطة المحكمة كان شاذاً ، ولا بأس بأن يبحث له التحليل
عن تأويل على نحو ما مرَّ بنا آنفاً .

وليست المسألة عنده مسألة سماع وشواهد فحسب ، فقد جعله استقراره
للغة العرب تستقر فى نفسه سليقتهم استقراراً مكَّنه من ضبط القواعد النحوية
والصرفية ضبطاً يبهـر كل من يقرأ مراجعات سيبويه له ، ويكفى أن يضرب
لذلك مثيل ، أما الأول فلاحظته أن إن الشرطية إذا وليها مضارع مجزوم لم
يحسن دخول لام اليمين فى الجواب ، فلا يقال إن تأتى لأكرمئك ، لأن اللام
تعرف إن عن العمل وقد ظهر عملها فى فعل الشرط . أما إذا كان فعل الشرط
التالى لها ماضياً فإن عملها لا يكون حينئذ ظاهراً فيه ، ولذلك يجوز دخول لام
اليمين على جوابها ، فيقال إن أتيتنى لأكرمئك . ويعلق التحليل على ذلك بشواهد
من القرآن الكريم والشعر ، من مثل الآية : (وإن لم تغفرلنا وترحمنا لنكونن
من الخاسرين) بخلاف قوله جل وعز : (وإلا تغفر لى وترحمنى أكن من
الخاسرين) لأن إن عملت فى فعل الشرط فوجب عملها فى الجواب ، ويستدل
أيضاً بقول زهير :

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقول لا غائبٌ مالى ولا حريمٌ

. فقد توقف عملها في الجواب ، لأن فعل الشرط ماض ^(١) . والمثل الثاني منع العلم من الصرف إذا كان على وزن فعلان مثلثة الفاء والنون فيه زائدة مثل عثمان وغطفان ، يقول سيبويه : « وسألته عن رجل يسمى دِهْنَان فقال إن سميت من التدهقن فهو مصروف .. وإن جعلته من الدهن لم تصرفه . . . » . وسألته عن رجل يسمى مَرْأَنًا فقال أصرفه لأن المران إنما سُمِّيَ لئنه فهو فُعْعال كما يسمى الحُمَامُاص لحموضته وإنما المرائنة الذين . وسألته عن رجل يسمى قَيْنَانًا فقال مصروف لأنه فيعال ، وإنما يريد أن يقول أشعره فدون كأفند الشجر . وسألته عن ديوان فقال بمنزلة قيراطٍ لأنه من دَوَّنت . وسألته عن رُمْنٍ فقال لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذ لم يكن له معنى يُعرَف . وسألته عن سعدان والمرجان فقال لا أشك في أن هذه النون زائدة لأنه ليس في الكلام مثل فعال إلا مضعفًا ^(٢) . » . وواضح أنه يعتمد في أحكامه على محفوظاته في اللغة . وهي محفوظات كانت تعينه على معرفته الدقيقة بأصول الألفاظ واشتقاقاتها واستقرائه لمثيلاتها . وكان اللغة أسلمت له قيادها كي يحكم آراءه ويضبط ما يشاء من قواعد الصرف والنحو جميعاً .

وكان يستند دائماً ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التي تصور دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرت في دخائل العرب من قديم . وفي ذلك يقول الزبيدي إنه « استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد وما لم يسبقه إلى مثله سابق » . ولفت كثرة ما يورده في النحو من علل بعض معاصريه فسأله أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فقال : « إن العرب نطقت على سجيئتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم يُنْقَلْ ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس ، وإن تكن هناك علة له (أخرى) فثلى في ذلك مثل رجل

(٢) الكتاب ١١ / ٢ .

(١) الكتاب ٤٣٦ / ١ .

حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعل كذا وكذا . . وجائز أن يكون الحكميم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن ستح لغيري علة لما علته من النحو هي أليق مما ذكرته للمعلول فليأت بها ^(١) .

ونحن نسوق طائفة من تعليقاته التي تأخذ شكل سيول متلاحقة في كتاب سيبويه والكتب النحوية المختلفة ، من ذلك أنه كان يذهب إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وأن البناء أصل في الأفعال والحروف وأن الطرفين لا يخرجان عن هذا الأصل إلا لعلّة ، أما الأسماء فإنها تُبنى حين تعرضها علةٌ شبهها بالحرف . ويُعرّب الفعل حين يشبه الاسم على نحو ما أعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل من حيث الحركات والسكون مثل أخرج ومخرج وأكتب وكاتب ، وقد ظلت الحروف مبنية لأن شيئاً منها لا يشبه الاسم ^(٢) . وعلل لعدم دخول الألف واللام على المنادى ، إذ لا يصح أن يقال : « يا الحارث » مثلاً . بل لا بد أن يقال : « يا أيها الحارث » بتوسط أي ، يقول : إن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلوا في النداء من قبيل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة وذلك أن المتكلم إذا قال : « يا رجل » فعناه كعني : « يا أيها الرجل » وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده واكتفيت بهذا عن الألف واللام وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك وصار معرفة بعير ألف ولام . لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه ، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام واستغنى به عهما كما استغنيت بقولك : « اضرب » عن « لتضرب » وكما صار المحرور (بالكسرة) بدلاً من التنوين (أي في حالة الإضافة) وكما صارت الكاف في رأيتك بدلاً من وأيت إياك . وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئاً بعينه

(١) الإيفاض في علل النحو للزجاجي ص ٦٥ . (٢) الزجاجي ص ٧٧ .

قد رأيته أو سمعت به ، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنه لم يجعلوه واحداً من أمة فقد استغنوا عن الألف واللام فن ثم لم يدخلوها في هذا (أى في اسم الإشارة) ولا في النداء ، ومما يدل على أن يا رجل معرفة قولك يا لكاع تريد يا لكعاء فصار هذا اسماً . كما صارت حذام وراقش اسماً للمرأة ^(١) . ويتوقف سيبويه في حديثه عن الندبة في مثل وازيداه ويا زيداه لينقل عن الخليل أنه لا يصح فيها أن يُندب المنكّر مثل رجل والمبهم مثل من وهذا مع تعليقه لذلك يقول : « وقال الخليل إنما قبح وارجلاه ويارجله لأنك أبهمت ألا ترى أنك لو قلت واهذه كان قبيحاً لأنك إذا ندبت فلماً ينبغى لك أن تتفجع بأعرف الأسماء وأن تخصّ فلا تبهم لأن الندبة على البيان (أى بيان الشخص أو الشيء المندوب تفجعاً عليه وحزناً) . وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم . أن يتفجعوا على غير معروف (يريد في مثل : وارجلاه) فكذلك تفاحش عندهم في المبهم (يريد في مثل واهذا) لإبهامه لأنك إذا ندبت تُخبر أنك قد وقعت في عظيم وأصابتك جسيم من الأمر فلا ينبغى لك أن تبهم ، وكذلك « وامن » في الداراء في القبح (لأن من مبهمة) وزعم أنه لا يستقيم : « وامن » حفر زمزماه لأن هذا معروف بعينه ، كأن التبيين في الندبة عذر للتفجع ، فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب ^(٢) . وكان الخليل لا يميز العطف على الضمير المرفوع مستتراً أو ظاهراً متصلاً ، فلا يقال : « أفعل وعبد الله » ولا « فعلت وعبد الله » بل لا بد في ذلك من توكيد الضمير أو الإتيان بفواصل مثل « كنتم أنتم وأصحابكم » و« يكتبونه ومن معهم » و« ما كتبنا ولا زملاؤنا » يقول سيبويه : « وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبيل أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً بغير الفعل عن حاله إذا بعد منه ، وإنما حسنت شركته المنصوب (في مثل كلمته ومحمداً » لأنه لا يغير فيه الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمّر (أى أن الضمير المنصوب ليس كالجزم من الفعل بخلاف ضمير الرفع) فأشبه المظهر وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر إذ كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل أن تضمّر فيه ، وأما فعلت فإنهم قد غيروه عن حاله في الإظهار ، أسكنت فيه اللام ، فكبروا أن يشرك

المظهر مضمراً يُبَسِّئُ له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار (أى ضمير الرفع) كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كالف أعطيت ، فإن نعمته (يريد أكَدَّته) حَسُنَ أن يشركه المظهر ، وذلك قولك « ذهبَ أنت وزيد » وقال الله عزَّ وجلَّ (فاذهب أنت وربك) (واسكن* أنت وزوجك الجنة) وذلك أنك لما وصفته (يريد أكَدَّته) حَسُنَ الكلام حيث طوَّله ووكَّدته . فأنت وأخواتها تقوى المضممر وتصير عوضاً من السكون والتغيير ومن ترك العلامة في مثل ضربَ ، وقال الله عزَّ وجلَّ : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا) حَسُنَ لمكان لا (يريد لوجود فاصل) . ويمضى سببويه فيقول إنه لا يجوز العطف على المضمَّر المجرور إلا بإعادة الخافض ، فلا يجوز مررت به ومحمد ، بل لا بد من أن يقال مررت به وبمحمد ، وعلل لذلك بأن المضمير شبيه بالتثنيين ، لذلك لا يجوز العطف عليه حتى لو أُكِّدَ ، فلا يجوز مررت به هو ومحمد ، وكأن اتصال المضمير المجرور بجارّه أشد من اتصال الفاعل المضممر بفعله . وعقب سببويه على ذلك بأن هذا قول الخليل^(١) . وقد جعلته هذه الدقة في التعليل يتنبه تنبها واسعاً إلى مواقع الكلم في العبارات واستعمالاتها الدقيقة ، ونضرب مثلاً لذلك تفرقة الدقيقة بين قولك : « هو زيد معروفاً » و « هذا عبد الله منطلقاً » فمعروفاً ومنطلقاً كلاهما حال ، ولكن الحال الأولى مؤكدة ، ولا يأتي وراء هو في الصيغة الأولى إلا مثل هذه الحال المؤكدة مثل « هو الحق بَيِّنًا ومعلومًا » ومن أجل ذلك لا يصح أن تقول : « هو زيد منطلقاً » لأن الانطلاق لا يؤكد هوية الشخص وماهيته ، فلا يصلح لأن يكون مؤكِّداً ، كما تصلح الصفة العامة التي تفيد مدحاً أو تهديداً وما إلى ذلك^(٢) .

وعلى نحو ما تسيل علل الخليل وتعليلاته في كتاب سببويه تسيل أقيسته ، ولا نغلو إذا قلنا إنها كانت أهم مادة شاد بها بناء النحو الوطيد ، ومما يصور قوتها عنده ودقتها حواراه مع تلميذه ، في رفع المنادى إذا كان مفرداً ونصبه إذا كان مضافاً أو نكرة غير مقصودة وجواز نصب نعت المنادى المفرد ورفعها وتحتم النصب لنعت المنادى المضاف ، وهو يجري على هذا النمط^(٣) :

(٢) الكتاب ١/٣٠٣ .

(١) الكتاب ١/٣٨٩ .

(٢) الكتاب ١/٣٥٦ وما بعدها .

« زعم الخليل أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبد الله ويا أخانا والنكرة حين قالوا يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك . ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد ، وذلك قولك : يا زيد ويا عمرو . وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل . قلت : أرايت قولهم : يا زيد الطويل - علام نصبوا الطويل ؟ قال : نُصِبَ لأنه صفة لمنصوب ، وقال : وإن شئت كان نصباً على أعي . فقلت : أرايت الرفع على أى شيء هو إذا قال : يا زيد الطويل ؟ قال : هو صفة لمرفوع . قلت : أأست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب ؟ فلم لا يكون كقوله : لقيته أمس - الأحدث ؟ قال : من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجروراً ، فلما اطَّرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل ، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلة : قلت : أفرأيت قول العرب كلهم :

أزيدُ أخا ورقاءَ إن كنتَ ثائراً فقد عرضتُ أحشاءُ حتى فخاصم

لأى شيء لم يجر فيه الرفع كما جاز في الطويل (يريد عبارة يا زيد الطويل السابقة) قال : لأن المنادى إذا وُصف بالمضاف فهو بمنزلة إذا كان في موضعه . ولو جاز هذا لقلت : يا أخونا ، تريد أن تجعله في موضع المفرد ، وهذا لحن ، فالمضاف إذا وُصف به المنادى فهو بمنزلة إذا ناديته ، لأنه وصف لمنادى في موضع نصب . كما انتصب حيث كان منادى لأنه في موضع نصب ولم يكن فيه ما كان في (كلمة) الطويل لطوله . وقال الخليل : كأنهم لما أضافوا رده إلى الأصل كقولك : إن أمسك قد مضى . »

والقطعة زاخرة بالأقيسة القائمة على علة المشابهة ، فالمنادى يُشبه « قبل وبعد » ويأخذ لذلك حكمهما ، فهو إذا كان مفرداً رُفِع وحُرِّم التنوين مثل قبل وبعد اللتين تبيان على الضم في حال إفرادهما ، وإذا طال إما بالإضافة أو لأنه نكرة غير مقصودة موصوفة نُصِب كما تنصب قبل وبعد حين تضافان فيقال قبلك وبعدك . وإذا نُعت المنادى المفرد بمفرد جاز في النعت النصب لأن محل هذا

المنادى المضموم لفظاً النصب ، ولك أن تقول إنه نعت مقطوع بتقدير أغنى . ويجوز في هذا النعت الرفع باعتبار لفظ المنادى ، وساغ ذلك لاطراد الرفع في المنادى المفرد اطراده في المبتدأ والفاعل . أما إذا وُصف المنادى المفرد بنعت مضاف فإنه يتعم في النصب ولا يجوز الرفع ، لأنه بمنزلة لو كان منادى ، والمنادى المضاف حقه النصب ، فلا يجوز فيه إلا اعتبار محل المنصوب . وبلاحظ الخليل ملاحظة دقيقة في كلمة أمس فإن أصلها النصب ، وهي تبنى على الكسر إذا كانت مفردة ، فإذا أضيفت رُدَّت إلى أصلها من النصب الذي يجري في الظروف .

وكان ينبغي القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب ، مع نصّه دائماً على ما يخالفه ، ومجاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلاً ، من ذلك أنه كان يرى أن القياس في عطف المعارف بالألف واللام على المنادى المرفوع أن يكون مرفوعاً ، لأنه لو كان هو المنادى لتقدّمته أى مثل يا أيها الحارث ورفّع معها صفة لها ، لأنها مبهمة يلزمها التفسير . فصارت هي والحارث بمنزلة اسم واحد كأنك قلت يا حارث^(١) ، وبذلك يكون القياس في مثل يا زيد والحارث الضم ، يقول سيبويه : « قال الخليل : من قال : يا زيد والتضرّض فنصب فلانما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله (أى إذا كان المعطوف مضافاً) فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيد والتضرّض ، وقرأ الأعرج : (يا جبال أوبى معه والطير) فرفع . ويقولون يا عمرو والحارث ، وقال الخليل هو القياس كأنه قال : « يا حارث^(٢) . ومعروف أن الفعل لا يدخله التصغير ، ولكن جاء عن العرب في فعل التعجب : « ما أميلحه » يقول سيبويه : « وسألته عن قول العرب ما أميلحه ، فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس لأن الفعل لا يحقّر وإنما تحقّر الأسماء ، لأنها توصف بما يعظم ويهون ، والأفعال لا توصف ، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة ، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالميلح ، كأنك قلت مُلّحّح شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعنى شيئاً آخر نحو قولك : يطوهم الطريق

(١) الكتاب ١/٣٠٦ .

(٢) الكتاب ١/٣٠٥ .

وصيد عليه يومان ، ونحو هذا كثير في الكلام . وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سُمي به الفعل يحترق إلا هذا وحده ^(١) . ووجه المغايرة في قولهم : « يطوهم الطريق » أن أصلها يطوهم أهل الطريق أى أن يبوتهم على الطريق فن جاز فيه رأيهم ، وأصل « صيد عليه يومان » صيد الصيد في يومين ، فحذف الصيد وأقيم يومين مقامه . وعلى هذا النحو كان يسجل القياس والشاذ عليه ، محاولاً دائماً أن يخرج مخرجاً لما شذَّ على الأقيسة ، بل كثيراً ما كان يستمد من ذهنه الحصب قياساً له ، من ذلك جمع وجوه مع ذكر شخصين ، يقول سيبويه : « سألت الخليل عن (قولهم) ما أحسن وجوههما ، فقال : لأن الاثنين جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ^(٢) . وواضح أنه قاس جمع الوجوه مع أنهما الاثنين على الضمير الذى يأتى للاثنين والجماعة . ومن ذلك ما رواه ابن جني من أنه سُئل عن يقولون من العرب : « مررت بأخوك وضربت أخوك » معاملين الأسماء الثلاثة معاملة الأسماء المقصورة ، فقال : « هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في يباس : باءس ، أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها ، وقال : ومثله قول العرب من أهل الحجاز : « يا تزن وهم يا تعدون ، فترؤا من يوترن ويوتعدون ^(٣) » . ومعنى ذلك أنه قاس النطق بالآلف في المثني في موضعى الجر والنصب بالياء على لغة من يبدلون الياء ألفاً في بعض المواضع وكذلك من يبدلون الواو ألفاً ، لغرض الخفة والسهولة ، وقد أخرج القياس مخرج التعليل .

ومرَّبنا أنه في المنهج الذى رسم به العروض والمنهج الذى وضعه لمعجم العين لاحظ في الأول النص على الأوزان المهمة كما لاحظ في الثانى النص على الكلمات غير المستعملة التى لم تجر على لسان العرب ، وهذا نفسه يلاحظ في بنائه للنحو وأقيسته فقد كان ينص على الشاذ كما أسلفنا آنفاً ، وكان ينص على المهمل من أساليب العرب ، مما لا يدخل في أقيسة لغتهم ، ومرَّبنا أنه كان ينكر مثل : « هو زيد منطلقاً » ويحمل كتاب سيبويه عنه مادة واسعة من مثل هذا الأسلوب الذى لم يسمع عن يوثق بعربيتهم ، وهى مادة غزيرة ولكن يكفى أن نمثل لها ، فن ذلك

(٣) الخصائص ١٤/٢ والمنصف ١/٢٠٣ .

(١) الكتاب ١٣٥/٢ .

(٢) الكتاب ٢٤١/١ .

أن نراه يعترض للمندوب الموصوف في مثل « وازيدُ الشاعرُ » فيقول إنه لا يصح أن يقال الشاعر لأن الشاعر ليس بمنادى ، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول : « وازيدا أنت الفارس البطلاء » لأن هذا غير نداء كما أن ذاك غير نداء ، يقول : « وليس هذا مثل وأمير المؤمنين » ولا مثل : « واعبدَ قيساه » لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد ، والمضاف إليه هو تمام الاسم ، ولذلك تلحقه ألف الندبة وهاؤها ^(١) . ومن ذلك نصّه على أن كلمة أخر وحدها هي التي تمنع من الصرف للوصفية والعدل دون أخواتها مثل الطَّوَلُ والوُسَطُ والكَبَرُ والصَّغَرُ ، لأنهن لا يكنّ صفة إلا وفيهن الألف واللام ، بخلاف أخر فإنها تجيء صفة بدونهما ، ونراه ينص على أنه لا يقال نسوة صغّر ولا هؤلاء نسوة وسط ولا تقول هؤلاء قوم أصاغر ، فكل ذلك لم يأت في اللغة . أما أخر فقد خالفت هذا الأصل وجاءت صفة للمنكر غير مقترنة بالألف واللام ، ومن ثم تركوا صرفها ^(٢) ، ومن أجل ذلك قال النحاة بعده إنها مُنعت من الصرف لأنها معدولة عن الآخر ذات الألف واللام .

وفي رأينا أن الخليل وتلميذه سيبويه هما اللذان فتحا باب التمارين غير العملية على مصاريعه ، حيث نرى سيبويه يتوقف في كتابه مراراً ليسأله أستاذه عن تطبيق قاعدة في مثال لم يأت عن العرب . وعمّم النحاة ذلك فيما بعد وتسعوا فيه إظهاراً لمهارتهم وقد يكون بعض ذلك لمحاولة تدريب ناشئة النحاة على الدقة في التطبيق ، فمن ذلك ما ذكره سيبويه من أنه سأل الخليل عن رجل سُمي « أولو » من قوله عزّ وجلّ : (نحن أولو قوة وأولو بأسٍ شديد) أو سُمي « ذور » من قولهم ذور عزة ، وكيف يجري إعرابهما حسب مواقع الكلام ، فقال : أقول : « هذا ذورون ، وهذا أولون » لأنني لم أضف (أي لم أتبعهما المضاف إليه) وإنما ذهبت النون في الإضافة ^(٣) . ومعروف أن كلمة قاض تنوّن مصروفة هي وما على مثاها ، ويقول سيبويه : « وسألته عن رجل يُسمّى " يري أو أرى " فقال : أنونّه لأنه إذا صار اسماً فهو بمنزلة قاضٍ إذا كان اسم امرأة ^(٤) » وكان يجيئه

(٣) الكتاب ٤٢/٢ .

(٤) الكتاب ٥٨/٢ .

(١) الكتاب ٣٢٣/١ .

(٢) الكتاب ١٤/٢ .

دالاً على أننى أو علماً عليها لا يمنع تنوينه ولا صرّفه . ويكثر سبويه كثرة
مفرطة من نقل مثل هذه التمارين عن أستاذه فى علم الصرف ، ويكنى أن نصرب
مثلاً لذلك . يقول : « وسألته كيف ينبغى له أن يقول : أفعلت فى القياس من
اليوم على من قال : أطولت وأجودت ، فقال : أَيْمَت فتقلب الواو ههنا (ياء)
كما قلبتها فى أيام ، وكذلك قلبها فى كل موضع تصح فيه ياء أَيْمَت ، فإذا
قلت أَفْعِلْ وَيُفْعَلْ وَمُفْعَلْ قلت : أَوِوم ، وَيَوِوم ، وَمَوِوم ، لأن الياء
لا يلزمها أن تكون بعدها ياء كَفَعَلْت من بعث ، وقد تقع وحدها ، فكما أُجريت
فِيَعِلْتُ وَفَوَعَلْتُ مجرى بَيَّطَرْتُ وَصَوَّعْتُ كذلك جرى هذا مجرى أَيْمَت . وإذا
قلت أَفْعَلْ من اليوم قلت أَيْمٌ كما قلت أيام ، فإذا كسَّرت على الجمع همزت
فقلت أَيْائِم لأنها اعتلت ههنا كما اعتلت فى سيد . والياء قد تستثقل مع الواو^(١) .

وواضح من كل ما قدمنا أن التحليل يُعَدُّ بحق واضح النحو العربى فى صورته
المركبة ، سواء من حيث عوامله ومعمولاته الظاهرة والمقدرة أو من حيث ما يجرى
فيه من شواهد ومن علل وأقيسة . ونص^٢ على العبارات المهمة والأخرى الشاذة
ولحادث ما سرى فيه من تمارين غير عملية يُقَصِّدُ بها إلى التمرين والتدريب .
ومد ذلك فى علم الصرف والفقه بأبنية الكلم واشتقاقاتها ونصريفاتها وصورها
الممدودة والمقصورة والممالاة والمصعرة والمنسوبة وما بداخلها من قلب وإعلال .

الفصل الثالث

سيبويه

١

نشاطه العلمي

اشتهر بلقبه سيبويه^(١) ، وهو لقب أعجمي يدل على أصله الفارسي ، واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر . من موالى بنى الحارث بن كعب ، ولد بقرية من قرى شيراز تسمى البيضاء . وفيها أو في شيراز تلقن دروسه الأولى ، وطمحت نفسه للاستزادة من الثقافة الدينية ، فقدم البصرة وهو لا يزال غلاماً ناشئاً ، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين ، ولزم حلقة حماد بن سلمة ابن دينار المحدث المشهور حينئذ . وحدث أن لفته إلى أنه يَلْحَن في نطقه ببعض الأحاديث النبوية ، فصمَّم على التزود أكثر زاد بشئون اللغة والنحو ، ولزم حلقات النحويين واللغويين وفي مقدمتهم عيسى بن عمر والأخفش الكبير ويونس ابن حبيب ، واختصَّ بالخليل بن أحمد ، وأخذ منه كل ما عنده في الدراسات النحوية والصرفية ، مستملياً ومدوناً . واتبع في ذلك طريقتين : طريقة الاستملاء العادية . وطريقة السؤال والاستفسار . مع كتابة كل إجابة وكل رأى يدلى به وكل شاهد يرويه عن العرب ، وبذلك احتفظ بكل نظراته النحوية والصرفية .

ونبة الوعاة ص ٣٦٦ وطبقات القراء لابن الجزري ٦٠٢/١ ورواة الخنات ٣٤٨/١ وشدرات الذهب ٢٥٢/١ وخرافة الأدب للبغدادى ٨/١ ، ١٧٩/١ والنجوم الزاهرة ٩٩/٢ وكتاب سيبويه إمام النحاة لعل النجدي ناصف (طبع مطبعة لجنة البيان العربى بالقاهرة) .

(١) انظر ترجمة سيبويه في مراتب النحويين ص ٦٥ والسيرافى ص ٤٨ والزييدى ص ٦٦ ومجالس العلماء للزجاجى ص ٨ ، ١٥٤ ومقدمة تهذيب اللغة للأزدري ، والقهرست لابن أنديم ص ٨٢ ونزهة الألباء ص ٦٠ وتاريخ بغداد ١٩٥/١٢ ومعجم الأدياء ١١٤/١٦ وابن خلكان في عمرو ، وإنباء الرواة ٣٤٦/٢ وروضات الجنات ص ٥٠٢ ونتاج الدرر ص ٣٠٥

ولم تذكر كتب التراجم أنه رحل إلى البادية في طلب اللغة والسماع عن العرب ومشافهتهم ، غير أن ما يتردد في كتابه من مثل قوله : « سمعنا بعض العرب يقول » و « سمعنا العرب تنشد هذا الشعر » و « سمعنا من العرب » وهو « كثير في جميع لغات العرب » و « عربي كثير » و « عربي جيد » و « قد سمعناهم » و « قال قوم من العرب ترضى عربيتهم » و « سمعنا من العرب من يوثق بعربيته » يدل - في رأينا - على أنه رحل إلى بوادي نجد والحجاز مثل أستاذه الخليل. والكتاب يفيض بسياول من أقوال العرب وأشعارهم ، لا يروها عن شيوخه. وهي بدورها تؤكد، بل تحتم، أنه رحل إلى ينابيع اللغة والنحو يستمد منها مادة وعناداً فصيحاً صحيحاً بشاراته في النطق وهيأته.

ولما توفي الخليل خلفه - على ما يظهر - في حلقته، إذ نجد كتب طبقات النحاة تنصّ على طائفة من تلاميذه مثل الأخفش الأوسط وقطرب، وأكبّ حينئذ على تصنيف الكتاب ، وسرعان ما أخذ نجمه يتألق لا في البصرة دار النحو فحسب ، بل أيضاً في بغداد . ورحل إليها طامحاً إلى الشهرة في حاضرة الدولة. وحدث أن التقى بالكسائي مقرئ الكوفة ومؤدب الأمين بن الرشيد ، وكان ذلك في دار يحيى البرمكي . وقيل بل في دار الرشيد، ويقال إنه لقيه قبل الكسائي بعض أصحابه : الأحمر وهشام والفراء ليوهنوا منه . ولم يلبث صاحبه أن تعرّض له بالسؤال في المسألة الزئبورية، إذ قال له كيف تقول : « قد كنت أظن أن العقب أشدّ لَسْعَةً من الزئبُور فلماذا هو أو فلماذا هو إياها ؟ » فقال سيبويه : فلماذا هو هي . ولا يجوز النصب . قال الكسائي لخت ، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه . فدفع سيبويه قوله ، وطال بينهما الجدل ، وكان بالباب نفرٌ من عرب الحطمة النازلين ببغداد ، ممن ليسوا في درجة عالية من الفصاحة ، فطلب الكسائي سؤالهم ، ولما سُئلوا تابعوه في رأيه . فانكسر سيبويه كما يقول الرواة ، وإن كنا ننههم قولهم ، لأن الحق كان في جانبه ، لما يقتضيه القياس في هذا الموضع ، ولأنه يطرد الرفع فيه في آي الذكر الحكيم من مثل : (ونزع يده فلذا هي بيضاء لناظرين) (فلئما هي زجرة واحدة) (فلذا هم خامدون) وكأنها هي وما بعدها مبتدأ وخبر . أما النصب فيكون على الحالة

وتوجيهه ضعيف . وكان سيبويه ونحاة البصرة يُهدرون ما يجري على لسان عرب الحطمة لما دخل على سلافهم من ضعف بسبب إقامتهم في الحاضرة ، بل لقد كانوا يهدرون ما جاء على ألسنة بعض البدو من لغات شاذة لا تجري مع القياس المستنبط من كثرة ما يدور على ألسنة الفصحاء كالجُرُّ بلغل والجُزم بلن . ولا بد أن سيبويه شرّح ذلك في حواره ومناظرته مع الكسائي ، وإن كان الرواة للحادثة لم يدوّنوه . ويقال إن يحيى البرمكي أجازته بعشرة آلاف درهم . ويظهر أنه لم تطب له الإقامة ببغداد فولى وجهه نحو موطنه ، غير أن الموت عاجله في شيراز ، وقيل في همدان أو ساوة ، واختلف الرواة في تاريخ وفاته ، والأرجح أنه توفي سنة ١٨٠ للهجرة .

٢

الكتاب

من المؤكد أن سيبويه بدأ تأليف الكتاب بعد وفاة الخليل ، إذ نراه في بعض المواضع يعقّب على ذكره لاسمه بكلمة « رحمه الله » . وقد حمّله عنه تلميذه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، وأذاعه في الناس باسم « الكتاب » علماً باختصاصه به هذا المصنّف وحده دون بقية المصنفات في عصره ، بحيث كان يقال في البصرة « قرأ فلان الكتاب » فيُعَلِّم أنه كتاب سيبويه دون شك . وظل هذا الاسم خاصاً به ، دلالة على روعة تأليفه وإحكامه . ونرى كثيرين من النحاة وغيرهم ينهون به تنويهاً عظيماً . من ذلك قول أبي عثمان المازني تلميذ الأخفش : « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستَحْيِ » ويقول الجاحظ : « أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك (الزيات وزير المعتصم) ففكرت في شيء أهديه إليه ، فلم أجِد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه ، وقلت له : أردت أن أهدي إليك شيئاً ، ففكرت ، فإذا كل شيء عندك ، فلم أر أشرف من هذا الكتاب ، وقد اشتريته من ميراث الفراء ، فقال ابن عبد الملك : والله ما أهديت إلى شيء أحبّ إلىّ منه » . ويقول أبو الطيب

اللقوى فيه وفي كتابه : « هو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل ، وألّف كتابه الذى سماه الناس قرآن النحو » . ويقول السيرافى : « وعمل كتابه الذى لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ، ولم يلحق به من بعده » . ويقول المبرد : « لم يُعْمَل كتاب فى علم من العلوم مثل كتاب سيبويه » . ويقول صاعد بن أحمد الأندلسى : « لا أعرف كتاباً ألّف فى علم من العلوم قديمها وحديثها ، اشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزء ذلك الفن غير ثلاثة كتب ، أحدها المحسطى لبطليموس فى علم هيئة الأفلاك . والثانى كتاب أرسططاليس فى علم المنطق ، والثالث كتاب سيبويه البصرى النحوى ، فإن كل واحد من هذه لم يشذّ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له » .

ولعل أول ما يلاحظ على الكتاب أن سيبويه لم يضع له اسماً يُقرّده به ، وربما أعجلته وفاته عن تسميته كما أعجلته عن وضع مقدمة بين يديه وخاتمة ينتهى بها ، فنحن نفاجاً فى أول سطر فيه بهذا العنوان : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » وفيه تحدث عن أقسام الكلمة وأنها اسم وفعل وحرف . ونغضى معه إلى نهاية الكتاب . فنجد الحديث ينقطع عند بيان حذف بعض العرب الحروف فى بعض الأبنية تخفيفاً على اللسان ، ومثّل لذلك فيما مثّل بقول بعضهم « علّماء بنو فلان » بحذف اللام فى على أى على الماء بنو فلان . ونحسّ كأنه كانت لا تزال فى نفسه بقية يريد أن يضيفها إلى الكتاب . ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إنه لم يأخذ الفرصة الكافية كى ينقح الكتاب ويخرجه إخراجاً نهائياً . وربما كان هذا هو السبب الحقيقى فى أننا نجد عنده أحياناً شيئاً من الاستطراد كأن يتحدث فى بعض أبواب النحو عن مسائل صرفية ، وكأن يتعرض لبعض صيغ ليست من الباب كتعرضه لبعض صيغ الحال فى حديثه عن التعت ، وقد يتحدث عن باب فى موضعين على نحو ما صنع بجموع التكسير فى الجزء الثانى من الكتاب .

وينبغى أن لا نظن من ذلك أن الكتاب لم يُكفّل له منهج سديد فى التصنيف فقد نسّق سيبويه أبوابه وأحكامها إحكاماً دقيقاً ، وخاصة إذا عرفنا أنه أول كتاب جامع فى قواعد النحو والصرف . وقد جعله فى قسمين كبيرين ، أما

القسم الأول فخصه بالنحو ومباحثه ، وكاد لا يترك في هذه المباحث جانباً إلا استقصاه من جميع أطرافه في الجزء الأول من الكتاب وأوائل الجزء الثاني ، حتى إذا فرغ من هذه المباحث انتقل ببسط في دقة القسم الثاني وما يخص فيه من المباحث الصرفية محيطاً بكل تفاصيلها إحاطة تامة واصلها بمادة صوتية واسعة من مثل الحديث عن الإمالة والوقف والروم والإشباع والإشباع وما إلى ذلك .

وقد تحول ما ذكره من قواعد النحو والصرف إلى ما يشبه نجومًا قطبية ثابتة ظل النحاة بعده إلى اليوم يهتدون بأضوائها في مباحثهم ومصنفاتهم . ويمكن أن نقول بصفة عامة إن الكثرة من المصطلحات النحوية والصرفية التي لا تزال شائعة على كل لسان في عصرنا كان لكتابه الفضل الأول في إشاعتها وإذاعتها طوال العصور ، وكأنه لم يترك للنحاة من بعده إلا ما لا خطره ، كما قال صاعد آنفاً ، كأن يميزوا بعض المصطلحات أو يضيفوا مصطلحات جديدة لغرض الدقة في التوضيح ، فمن ذلك أنه عرض لأبواب التوابع عرضاً واسعاً ، وجرت على لسانه كلمات النعت والبدل والتوكيد والعطف ويريد به عطف البيان ، ولكنها جميعاً يتداخل بعضها في بعض ، بحيث يسميها أحياناً صفة . وقد يسمى عطف البيان نعتاً^(١) ، وجعل التوكيد قسمين : قسمًا مكرراً وقسمًا غير مكرر^(٢) ، وسميها خالفوه التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي . وكان يسمى عطف النسق الشركة وحروفه مثل الواو حروف الإشراك^(٣) . وقد لا يضع الاصطلاح الخاص المميز كأن نجده يقول : « هذا باب نظائر ضربته ضربة ورميته رمية^(٤) » وسمى النحاة الباب بعده « اسم المرة » . ويقول : « هذا باب ما عالجته به^(٥) » وسميها النحاة بعده « اسم الآلة » مثل المقص . ويقول : « هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها^(٦) » مثل مجلس ، وسمى النحاة بعده ذلك « باسم المكان المشتق » . ومن مصطلحاته التي تركها الصرفيون مصطلح البيان والتبيين^(٧) وقد سموه باسم « فك

(١) المفتي ص ٦٣١ وانظر الكتاب ١/٢٢٣ . (٤) الكتاب ٢/٢٤٦ .

(٢) ٣٠٦ ، ٣٩٣ وفي مواضع مختلفة . (٥) الكتاب ٢/٢٤٩ .

(٣) الكتاب ١/٣١٥ . (٦) الكتاب ٢/٢٤٦ .

(٧) الكتاب ١/٢٠٩ ، ٢٤٧ . (٧) الكتاب ٢/٤٠٧ .

الإدغام . . ويقول : « هذا باب الفاعِلَيْن والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وما كان نحو ذلك »^(١) مثل كلمت وكلمنى محمد وسمى النحاة هذا الباب باسم « باب التنازع » . ويقول : « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قَدْ م أو أخَّر وما يكون الفعل فيه مبنياً على الاسم »^(٢) وسمى النحاة الباب باسم « باب الاشتغال » . ومن ذلك عنوانه فى أول الكتاب : « هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية »^(٣) وهو ما سماه النحاة بعده باسم « أنواع الإعراب والبناء » .

وتلقانا فى مواطن مختلفة من الكتاب ظلال من الغموض والإبهام ، وقد يرجع ذلك فى الكثير الأكثر إلى أن سبويه كان يضع قوانين النحو والصرف وضعاً مفصلاً متسبباً لأول مرة ، فطبيعى أن يتصعب عليه التعبير أحياناً وأن يداخله من حين إلى حين شىء من الإبهام والالتواء . وكثيراً ما يوجز فى موضع يفترق إلى شىء من البسط ، ويصور ذلك من بعض الوجوه أن نجده يتحدث عن الحذف فى الكلام وما قد يجرى فيه حذف الفعل ، ويمثل لذلك بقولهم : « حينئذ الآن » على تقدير حينئذ اسمع الآن ، كما يمثل بمثال ثان هو قولهم : « ما أغفله عنك شيئاً » وظل النحاة حتى عصر المبرد لا يدرون معنى العبارة ولا يعرفون بالتالى موضع حذف الفعل حتى جاء الزجاج ، فقال إن العبارة تعليق على كلام تقدّم ، كأن قائلها قال : « زيد ليس بغافل عني » فأجابه صاحبه : « ما أغفله عنك ، شيئاً » على تقدير انظر شيئاً ، يريد أن يقول له : تفقّد أمرك ودع الشك عنك^(٤) ، وبذلك فُهِمَت العبارة واتضح بعد أن كانت عند من سبقه من النحاة كأنها لغز من الألغاز .

وهذا الغموض فى جوانب من الكتاب كان سبباً فى أن يتناوله كثيرون من النحاة بالشرح والتفسير والتعليق وفى مقدمتهم تلميذه الأخفش وأصحابه من مثل الجرمي والمازني ، وكلما تقدمنا مع الزمن تكاثرت شروحه وتفسيراته والتعليقات عليه ، ومن أشهرها شرح السيرافي وشرح الرّماني . وعُنُوا عناية واسعة بشرح شواهد

(٣) الكتاب ٢/١ .

(٤) الكتاب ٢٧٩/١ .

(١) الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٤١/١ .

الشعرية ونسبة المجهول منها إلى من نظموه من العرب ، وكان أول من عني بذلك الجسري ، وفي ذلك يقول : « نظرت في كتاب سيبويه ، فإذا منه ألف وخمسون بيتاً ، فأما الألف فقد عرفتُ أسماء قائلها فأثبتها ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها »^(١) . وعني بعده كثيرون بشرح هذه الشواهد وفي مقدمتهم المبرد والزجاج والسيرافي . وكان سيبويه من الثقة بحيث لم يطعن أحد في شيء مما أنشده من الأشعار المجهولة القائل ولا تعلق عليه باتهام أو إنكار . وفي ذلك يقول صاحب الخزانة : « الشاهد المجهول . . . إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبيل وإلا فلا ، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد ، اعتمد عليها خلف بعد سكف . مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها وما عيب بها ناقلوها »^(٢)

٣

التعريفات والعوامل والمعمولات

يغلب على سيبويه أن يُعنى في توضيح الباب الذى يتحدث عنه بذكر أمثله التى تكشفه ، يقول مثلاً في باب التنازع بعد ذكر عنوانه السالف : « وهو قولك ضربت وضربنى زيد ، وضربنى وضربت زيدا تحمل الاسم على الفعل الذى يليه فالعامل فى اللفظ أحد الفعلين وأما فى المعنى فقد يُعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل فى اسم واحد رفعاً ونصباً ، وإنما كان الذى يليه أولى لقرب جواره » ويقول فى باب الإمالة : « هذا باب ما تُمال فيه الألفات ، فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور ، وذلك قولك عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعُدافير وهابيل »^(٣) . والكثرة الغالبة فى أبواب الكتاب تجرى على هذا النحو من تصويرها عن طريق التمثيل وذكر الشواهد ، وقد يعتمد إلى ذكر الأقسام المنطوية عليها الباب ، كقوله فى فاتحة كتابه : « الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » وقوله مقسماً المنادى إلى منصوب ومرفوع : « هذا باب النداء ، اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره ،

(٣) الكتاب ٢/ ٢٥٩ .

(١) خزانة الأدب للبغدادى ١/ ١٧٨ .

(٢) البغدادى ٨/ ١ .

والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب^(١) « وقوله في باب التصغير مصوراً له في أمثله أو صيغه : « هذا باب التصغير ، اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة على فُعَيْلٍ وفُعَيْعِلٍ وفُعَيْعِيلٍ »^(٢) ثم يذكر الأمثلة مثل جُبَيْل وجُعَيْفٍ ومصبيح . وكأنه في كل ذلك أثر المنهج التحليلي الذي يُعْنَى في تصوير الموضوع ببيان أقسامه وتفرعاته مباشرة . وقد يعتمد إلى المنهج العقلي المجرد . فيحاول أن يحدد بعض ما يتحدث عنه من أبواب عن طريق التعريف الكلي الجامع ، من ذلك تعريفه للفعل في السطور الأولى من الكتاب إذ يقول : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث (مصادر) الأسماء وبُنيت لما مضى ولا يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع » وهو تعريف دقيق إذ جمع فيه بين دلالة الفعل على الحدث أى المصدر ودلالته على الزمان الماضى والمستقبل والحاضر ، وبذلك شمل التعريف أقسام الفعل الثلاثة : الماضى والأمر والمضارع . وتضمن التعريف مسألة دقيقة طال الجدل بعده فيها بين خالفه من البصريين وبين الكوفيين ، وهى مسألة أيهما هو الأصل المصدر أو الفعل ؟ أو بعبارة أخرى أيهما اشتق من صاحبه ؟ وواضح من قول سيبويه : « أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء » أن المصدر - في رأيه - هو الأصل وأن الفعل مشتق منه . ورأى الكوفيون أن الفعل هو الأصل واشتق منه المصدر . ومن تعريفاته الجامعة تعريفه للمبتدأ بأنه « كل اسم ابتدئ به لُيَبْتَى عليه كلام » ويعرف الترقيم بأنه « حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً » ويقول إنه لا يكون إلا في النداء . وكأنه هو الذى وضع في النحو فكرة التعريف للأبواب تعريفاً جامعاً يجمع قضاياها وجزئياتها المختلفة ، وإن كان لم يتسع بذلك كما اتسع النحاة بعده .

وتتداخل نظرية العوامل في كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية ، بل لا تغلو إذا قلنا إنها دائماً الأساس الذى يَبْتَنَى عليه حديثه في مباحث النحو ، وهى تلقانا منذ السطور الأولى في الكتاب ، فقد عَقَّبَ على حديثه عن مجارى أواخر الكلم الثمانية ، أو بعبارة أخرى عن أنواع الإعراب والبناء للكلمات بقوله : « وإنما

ذكرت لك ثمانية مجازٍ ، لأفرك بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة ، لما يُحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يُبَسَّنَى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغیر شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب . فالعامل هو الذي يحدث الإعراب وعلاماته من الرفع والنصب والجر والسكون . وقد مضى يوزع الأبواب باعتبار العوامل ، وبدأ بالفعل ، ووزع الأبواب الأولى على لزومه وتعديه إلى مفعول واحد ومفعولين وثلاثة مفاعيل . ثم تحدث عما يعمل عمله من أسماء الفاعل والمفعول والصادر ونراه في الفعل المتعدي إلى مفعول واحد لا يقف عند المفعول به ، بل يضيف إلى ذلك عمله في المصادر أو بعبارة أخرى المفاعيل المطلقة مثل ذهب الذهاب الشديد وقعد القَرْقُصَاء ورجع القَهْقَرَى ، كما يضيف عمله في المفعول فيه أو بعبارة أدق في ظرفي الزمان والمكان^(١) . ويذكر عمله في المجرور عن طريق الجار^(٢) ، ويلاحظ هنا أن حرف الجر الأصلي قد يحذف ، ويُنصَبُ المجرور على نزع الخافض مثل نُبِشَتْ زيدا يقول كذا أي عن زيد . ويفرق بين مثل هذا الحرف المنوي تقديره وحرف الجر الزائد فإنه إذا حذف من مثل (كُنَى بالله شهيدا) أصبح لفظ الجلالة فاعلا . ولم تقدّر باء محذوفة . ويعرض لصيغ المبني للمجهول إذا كان متعديا لمفعولين ، ويقول إن أولهما هو الذي ينوب عن الفاعل ، مثل كُتِبَ عبدُ الله الثوب^(٣) . ويتحدث عن عمل الفعل في الحال مفرقا بينه وبين المفعول^(٤) ، إذ الحال صفة للفاعل أو للمفعول . ويقف عند كان وأخواتها : صار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل . ويقول إن المنصوب بعدها ليس مفعولا ، وإنما هو خبر لها . وهي بذلك أفعال ناقصة . وقد تأتى تامة فتكتفى بفاعل كثيرها من الأفعال مثل كان الأمر أي وقع وأصبح محمد أي دخل في الصباح . ويقول إن ليس لا تأتى إلا ناقصة^(٥) . ويتحدث عن عمل ما النافية عند الحجازيين عملَ ليس مثل : (ما هذا بشراً) ويذكر لات

(١) الكتاب ١٥/١ .

(٢) الكتاب ١٧/١ . ويسى صيبويه ف

(٣) الكتاب ١٩/١ .

(٤) الكتاب ٢٠/١ .

(٥) انظر في هذا كله الكتاب ٢١/١ .

وأنها تعمل أيضاً عمل ليس ، غير أنها لا تعمل إلا في الحين مع إضمار مرفوعها ، وقد يرفع ما بعدها مع إضمار خبرها ، ولكن الأول هو الذائع الشائع كما في الذكر الحكيم : (ولات حين مناص) في قراءة الجمهور بنصب (حين مناص) ^(١) .

ويمنع هنا أن تعطف جملة على معمولين لعاملين مختلفين ، فلا يقال مثلاً : « ما زيد بمنطلق ولا قائم عمرو » بحرقائم عطفاً على منطلق ورفع عمرو عطفاً على زيد ^(٢) ، وهي صورة بيئة الفساد . ويفتح باباً لبحث صورة التنازع المعروفة في مثل « قام ومضى الحمدون » . وهنا تصل نظرية الفعل العامل الذروة ، إذ يرفض سيبويه مثل هذا التعبير ، ويحتم إعمال الفعل الثاني في كلمة « الحمدون » لقربه ، ويضمر في الأول بحيث يقال : « قاموا ومضى الحمدون » حتى لا يكون الفاعل الواحد فاعلاً لفعلين ، فيجتمع بذلك مؤثران على أثر واحد . وكأما العوامل النحوية تدخل في المؤثرات الحقيقية ، وهو بعد في تصور خطر العامل النحوي ، وقد جتره كما جتر النحاة بعده إلى أن يرفضوا الصورة الأولى التي جاءت فعلاً عن العرب ، ويضعوا مكانها هذه الصورة المقترحة ^(٣) .

ويعقد باباً يصور فيه عمل اسم الفاعل واسم المفعول عمل الفعل ، ويتحدث عن عمل صيغ المبالغة وأنها في ذلك تشاكل اسم الفاعل ، وهي صيغ فَعُول ومفعال وفَعَّال وفَعِّل وفَعَّل ^(٤) ، ويقول إن مفعولها قد يتقدم عليها كما يتقدم على اسم الفاعل والفعل ، وقد ينفصل بينه وبينها الظرف والجار والمجرور . ثم يتحدث عن المصادر وأنها تعمل عمل أفعالها مثل « ضرباً زيداً » أي اضرب زيداً ^(٥) .

ويُفرد باباً لبيان الإعمال والإلغاء للأفعال في باب ظن وأخواتها ، أما الإعمال فينتج إذا تقدم الفعل في مثل « ظننت محمداً منطلقاً » ، وأما الإلغاء فيجوز إذا تأخر الفعل عن مفعوله أو توسط مثل « محمداً منطلقاً ظننت » ، ومحمداً ظننت منطلقاً ، ويجوز الرفع في المفعولين على أنهما مبتدأ وخبر ، وحينئذ يُلغى عمل ظن ^(٦) . وينص على أن الفعل يعمل في البدل كما يعمل في المبدل منه مثل -

(٤) الكتاب ١/٥٧ .

(٥) الكتاب ١/٥٩ .

(٦) الكتاب ١/٦١ .

(١) الكتاب ١/٢٩ وما بعدها .

(٢) هامش الكتاب ١/٣١ .

(٣) راجع كتاب الرد على النحاة لابن مضاه .

القرطبي (طبع دار الفكر العربي) ص ٢٧ .

رأيت قومك أكثرهم ، ويشبه عمله فيه بعمله في التوكيد مثل (فسجد الملائكة كلُّهم أجمعون)^(١) . ويفتح فصلاً لاسم الفاعل الذي يَجْزِي مجرى المضارع ويعمل عمله ، لدلالته على الاستقبال مثل : « هذا ضارب زيداً غداً » فعناه وعمله مثل « هذا يضرب زيداً غداً » ، ويذكر أن اسم الفاعل قد يضاف إلى ما بعده ، وحينئذ تُحذف نونه إذا كان مثنى أو مجموعاً مثل : (ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤسهم) ويشير هنا إلى أنه قد يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور في الشعر^(٢) . ويتحدث عن اسم الفاعل المعروف بالألف واللام وأن ما بعده ينصب مثل « هذا الضارب زيداً » وقد يضاف مثل هذا الضارب الرجل بكسر الرجل وجره بالإضافة ، وكأن الألف واللام فيه على نية الانفصال^(٣) . ويعقد باباً للمصادر التي تعمل عمل المضارع وتؤدي معناه مثل عجبت من ضرب زيداً عمراً^(٤) . ويتحدث عن عمل الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ويجعل المنصوب بعدهما في مثل محمد حسن وجنهما (قُلْ هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً) مشبهاً بالمفعول به^(٥) . ويفرد باباً لتعليق ظن وأخواتها عن العمل ، إما لكون المفعول الأول اسم استفهام أو لأن المفعولين دخلت عليهما أداة الاستفهام أو لام الابتداء مثل : (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق) ومثل : (ولنعلم أيُّ الحزبين أحصى)^(٦) . ويعقد باباً لأسماء الفعل الدالة على الأمر والنهي مثل « هلمَّ » و« رويداً » ويتبعها بأسماء الفعل المحوالة عن أسماء المكان والزمان والجار والمجرور مثل « مكانك » و« عندك » إذا حذرت المخاطب شيئاً خلفه ومثل « عندك » بمعنى قف و« وراءك » بمعنى تأخر و« إليك » بمعنى تنح . ويقول إنها لا تتصرف تصرف الأفعال وكذلك لا تتصرف تصرف الأسماء فتكون مبتدأ أو فاعلاً ، وحكمهاني العمل كحكم أفعالها فمثل « رويداً » بمعنى أمهل تتعدى فيقال رويد زيداً ، بخلاف « صه » بمعنى اسكت . ويقول أيضاً إن الكاف في مثل رويدك زيداً حرف خطاب ، وهي مجرورة في مثل هلم لك^(٧) . ويذهب

(٥) الكتاب ٩٩/١ وما بعدها .

(٦) الكتب ١٢٠/١ .

(٧) الكتاب ١٢٣/١ .

(١) الكتاب ٧٥/١ .

(٢) الكتاب ٨٢/١ - ٩١ .

(٣) الكتاب ٩٣/١ وما بعدها .

(٤) الكتاب ٩٧/١ .

إلى أن الفعل يعمل في المفعول معه بواسطة الواو مثل استوى الماء والخشبة^(١) ، أما المفعول له فيعمل فيه الفعل مباشرة مثل فعلت ذلك حذارً الشر^(٢) . وعنده أن العامل في البحر المضاف أو حرف البحر الذي يصل به الفعل أو يوصله إليه^(٣) . أما العامل في المبتدأ فالابتداء ، وهو العامل المعنوي الوحيد الذي أثبتته سيبويه^(٤) . ويعمل المبتدأ فيما بعده عمل الفعل ، أى أنه هو العامل في الخبر وكل ما يكون بعده^(٥) من مثل الحال . ويفتح فصولاً لإن وأخواتها ذاكرةً أنها عملت فيما بعدها النصب والرفع تشبهاً بالفعل ، وكأنها بمنزلة كان للزوم المبتدأ والخبر لها ، مما جعلها تعمل عمل كان معكوساً^(٦) . ويتابع الخليل في الوقوف عند دخول ما عليها وجواز إلغاء عملها ويقول إن إن حين تخفف تلغى وتدخلها اللام الفارقة بينها وبين إن العاملة مثل : (وإن كل لما جميع لدينا محضرون) . ويذكر أن بعض العرب يعملها وهي مخففة فيقول : «إن عمراً لمنطلق»^(٧) . ويقف عند صور التمييز مثل : «ما في السماء موضع كف سحاباً» و «لله دره رجلاً» ورجلاً في مثل «نعم رجلاً عبد الله» وعنده أن نعم وبشعلان وأن التمييز يعمل فيه ما قبله^(٨) . وليست يا هي العاملة في النداء والندبة وما إليهما وإنما العامل الفعل المحذوف إذ التقدير في مثل يا عبد الله أدعو عبد الله^(٩) ، وكأن المنادى عنده بمنزلة المفعول به . وتعمل لا النافية للجنس عمل إن ويحذف التووين من اسمها فيكون مبنياً على الفتح^(١٠) . ويتحدث عن الاستثناء وأدواته ، ويفهم من كلامه أن إلا هي العاملة في المستثنى بعدها . وقد يحمل كلامه على أنها توصل الفعل السابق للعمل فيما بعدها مثل واو المعية في باب المفعول معه^(١١) . وعنده أن عدا في الاستثناء فعل دائماً ، أما حاشا فحرف يجر ما بعده دائماً^(١٢) . وكان يذهب إلى أن لولا إذا وليها ضمير مثل لولاك كانت حرف جر وما بعدها

- (٧) الكتاب ٢٨٣/١ .
 (٨) الكتاب ١٩٨/١ وما بعدها .
 (٩) الكتاب ٣٠٣/١ .
 (١٠) الكتاب ٣٤٥/١ .
 (١١) الكتاب ٣٥٩/١ وما بعدها .
 (١٢) الكتاب ٣٧٧/١ .

- (١) الكتب ١٥٠/١ .
 (٢) الكتاب ١٨٥/١ .
 (٣) الكتاب ٢٠٩/١ .
 (٤) الكتاب ٢٧٨/١ .
 (٥) الكتاب ٢٦٠/١ .
 (٦) الكتب ٢٧٩/١ وما بعدها .

مجرور بها^(١). ويتحدث عن نواصب المضارع وجوازهم^(٢)، وكان يرى أن إذن تنصب المضارع بنفسها لا بأن مضمرة كما ذهب الخليل^(٣). ويتحدث عن أدوات الشرط وجزمها للفعلين ويفيض في صور الجزم ورفع الجواب أحياناً^(٤)، ويتحدث عن جزم المضارع في جواب الأمر والنهي، ويعود إلى إن^(٥) وأن ومواضعهما في الاستعمال. وكان يرى أن أما في مثل أما زيد فذهب تفيد التوكيد والشرط وأن الجار والمجرور والظرف إذا ولياها في مثل «أما في الدار فإن زيدا جالس» و«أما اليوم فلن ذاهب» عملت فيهما لما فيها من معنى الفعل، ومنع أن يكون العامل فيهما خبر إن لأن معموله لا يتقدم بحال عليها^(٦).

والعوامل تعمل مذكورة ومحذوفة. ويكثر حذف الفعل وبقاء عمله، مما جعل سببويه يفرد لذلك صحفًا كثيرة؛ حاول فيها أن يستقصى صور حذفه استقصاء دقيقًا، وهذاه ذلك منذ بادئ الأمر إلى اكتشاف باب الاشتغال الذي يُشغَل فيه الفعل أو شبهه بضمير أو بملابسه عن العمل في الاسم مثل «زيداً كلمته وزيداً مررت به وزيداً قرأت كتابه». وقد جعل زيداً في ذلك كله مفعولاً به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور. ومضى يستقصى صور الباب موزعاً الكلام فيها على ما يجب نصبه وما يُختار فيه النصب وما يستوى فيه النصب والرفع وما يختار فيه الرفع وما يجب رفعه. أما وجوب النصب فبعد حروف التحضيض وحرف الشرط، لأنه لا يليها جميعاً إلا الأفعال، لذلك يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول لفعل محذوف مثل «هلا زيدا كلمته»، و«إن زيدا كلمته كلمك»^(٧). ويختار النصب مع النهي والأمر أما قوله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فالخبر فيه مبنى على الإضمار، لأن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون خبرياً لا طليئاً ولذلك لم يجعل سببويه فعل الأمر خبراً عن السارق، بل جعل الخبر محذوفاً تقديره في الفرائض أو فيما فُرض عليكم^(٨). ويختار النصب أيضاً إذا تلا الاسم هزة الاستفهام^(٩)

(٥) المفتي ص ٥٩ وما بعدها.

(٦) الكتاب ٥١/١، ٦٧.

(٧) الكتاب ٧١/١.

(٨) الكتاب ٤٧/١ وما بعدها.

(١) الكتاب ٣٨٨/١.

(٢) الكتاب ٤٠٧/١.

(٣) الكتاب ٤١٢/١.

(٤) الكتاب ٤٣١/١.

أو ما ولا النافيتين^(١) مثل «أزیداً لقيته» و «ما زیداً كلمته» وكذلك إذا عطفت الجملة التي فيها الاسم الذي شغل عنه الفعل على جملة فعلية مثل «ضربت زيدا، وعمراً أكرمته» ومنه قوله جيل وعز: (يُدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعداء لهم عذاباً أليماً)^(٢). ويستوى النصب والرفع إذا عطفت جملة الاشتغال على جملة مصدرية بمبتدأ وخبرها فعل أو جملة فعلية مثل: «زيد أكرمته، وعبدالله لقيته» فعبد الله يُرفع إن عطفت جملة على جملة المبتدأ والخبر ويُنصب إن عطفت على جملة الخبر لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في الوجهين^(٣). ويختار الرفع إذا تلا الاسم جملة خبرية موجبة مثل «زيد لقيته» لأننا لا نحتاج حيثئذ إلى تقدير فعل محذوف^(٤). غير أن النصب جائز ومنه قوله تعالى: (إنا كل شيء خلقناه بقدر) وكذلك إذا فصل بين حرف الاستفهام والاسم المشغول عنه الفعل بفاصل مثل: «أأنت عبد الله ضربته»^(٥). ويجب الرفع إذا توسط بين الاسم المشغول عنه الفعل وبين الفعل أداة شرط أو استفهام مثل «زيد إن تكرمه يكرمك» و «زيد كم مرة لقيته» و «عمرو هل رأيته» وكذلك إذا كان الفعل في موضع الصفة مثل «ما شيء حميته بمستباح» لأن جملة «حميته» صفة لشيء وبمستباح خبرها. وبما يجب رفعه أيضاً أن يكون الفعل معه صلة لموصول مثل «زيد الذي رأيته سألت عنك» وكذلك إن أبدلت منه أو وكدته مثل «زيد أن تكرمه خير من أن تهينه» لأن ما بعد أن الناصبة للفعل يُعَدُّ من صلتها^(٦). والرفع في كل ذلك إنما هو على الابتداء. وقال سيبويه إن الاشتغال يكون في الأفعال الناقصة على نحو ما يكون في الأفعال التامة مثل: «أعبد الله كنت مثله، وزيداً لست مثله»^(٧). وذكر أن اسم الفاعل والمفعول وأسماء المبالغة تجري في هذا الباب مجرى الأفعال مثل «أزیداً أنت ضاربه» و «أزیداً أنت ضرابه»^(٨). وحتم الرفع في مثل «زيد أنت الضاربه» لأن الألف واللام بمعنى

(٥) الكتاب ٥٤/١.

(١) الكتاب ٧٢/١.

(٦) الكتاب ٦٥/١ وأنظر ٤٥.

(٢) الكتاب ٤٦/١.

(٧) الكتاب ٥٢/١.

(٣) الكتاب ٤٧/١.

(٨) الكتاب ٥٥/١ وما بعدها.

(٤) الكتاب ٤٢/١.

الذى ، فضاربه من صِلتها ، فحكمها مع الاسم الذى شُغلت عنه حكم الفعل السالف فى الصلة ، ولذلك يجب الرفع ^(١) على الابتداء .

ولم نعْرِض لكل صور الاشتغال عند سبويه إنما عرضنا لصوره المشهورة ، وكأنما نثر كِنَانة اللغة بين يديه وجمع منها كل ما أراد من صور لا فى هذا الباب وحده ، بل أيضاً فى كل الأبواب التى يُحذف معها الفعل . وقد استكمل صور حذفه مع المفعول به فيما وراء باب الاشتغال ، من ذلك تصويره لحذفه فى باب التحذير مثل الأسد^(١) الأسد^(٢) ، وإياك ، وإياك والأسد^(٣) ، وفى باب الاختصاص مثل « إنا معشر العرب كرام » وهو على تقدير أعنى ^(٤) . ويصور حذفه جوازاً إذا قامت قرينة مثل « مكة » لمن رأته قاصداً الحج أى تريد مكة ^(٥) . ويعرض لكثير من الصور السماعية التى يحذف فيها وجوباً مثل « هذا ولا زعماتك » أى ولا أتوهم زعماتك ^(٦) ، ومن ذلك قول العرب فى بعض أمثالهم : « كليهما وتمرا » أى أعطى كليهما وتمرا ^(٧) ، وقول الله جلَّ وعزَّ : (انتھوا خيراً لكم) أى انتھوا خيراً لكم ^(٨) ، وقولهم : « مرحباً وأهلاً وسهلاً » أى أدركت مرحباً وأصبحت أهلاً ونزلت سهلاً ^(٩) ، وقولهم : « امرأً ونفسه » ^(١٠) أى دع امرأً ونفسه ، وقولهم : « مالك وزيداً » أى وتناولك زيدا ^(١١) . وقولهم « تُربياً وجَسَدلاً » أى ألزمتك الله أو أطعمتك ^(١٢) .

وقد أكثر سبويه من عقد الأبواب التى تصور حذف الفعل مع المفعول المطلق جوازاً ووجوباً ، وهو إنما يجب إذا جاء بدلاً من فعله كقولهم فى الدعاء له « سَقِيّاً ورعيّاً » أى سقاك الله ورعاك ^(١٣) و « هنيئاً » أى لثمتاً ^(١٤) وقولهم فى الدعاء عليه « وَيَسْلُكْ وَيَحْكْ » ^(١٥) ، وقولهم : « حمداً وشكراً » ^(١٦) ، وقولهم « سبحان الله ومعاد الله »

(٩) الكتاب ١ / ١٤٩ .

(١٠) الكتاب ١ / ١٥٠ .

(١١) الكتاب ١ / ١٥٥ .

(١٢) الكتاب ١ / ١٥٨ .

(١٣) الكتاب ١ / ١٥٧ .

(١٤) الكتاب ١ / ١٥٩ .

(١٥) الكتاب ١ / ١٦٠ .

(١٦) الكتاب ١ / ١٦٠ .

(١) الكتاب ١ / ٦٦ .

(٢) الكتاب ١ / ١٢٨ .

(٣) الكتاب ١ / ١٣٨ .

(٤) الكتاب ١ / ٣٢٧ .

(٥) الكتاب ١ / ١٢٩ .

(٦) الكتاب ١ / ١٤١ .

(٧) الكتاب ١ / ١٤٢ .

(٨) الكتاب ١ / ١٤٣ .

وَعَمَرَكَ اللَّهُ»^(١) . وما اطرِد فيه حذف الفعل قولهم : «ما أنت إلا سيراً» و«ما أنت إلا السير» بالنصب و«ما أنت إلا السير»^(٢) . وزعم سيبويه أنهم استخذموا في هذا الباب صفات مثل أقانما وقد قعد الناس^(٣) وأتممياً مرة وقيسياً أخرى أى أتتحول تميمياً مرة وقيسياً أخرى^(٤) . وما حُذِفَ معه الفعل المصادرُ المثناة مثل لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ^(٥) . وحقاً في قولهم «هذا عبد الله حقاً»^(٦) وعرفاً في قولهم : «على ألف درهم عرفاً»^(٧) . ويحذف الفعل مع قطع النعت ونصبه في مثل «الحمد لله الحميد» بالنصب^(٨) ، كما يحذف في باب النداء على نحو ما ذكرنا ذلك آنفاً .

وليس الفعل التام وحده الذى يُحذف . فكان الناقصة تحذف في مواضع منها قولهم : «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير» وإن شراً فشر أى إن كان الجزاء خيراً فخير ، وإن كان شراً فشر . وأجاز أن يقال إن خير فخير أى إن كان في أعمالهم خير فالذى يُجزيون به خير . هكذا قدر العبارة^(٩) . ومن مواضع حذف كان قولهم كيف أنت وزيداً وما أنت وزيداً على تقدير كيف تكون أنت وزيداً وما كنت وزيداً^(١٠) . وإنما قدر كان في المثالين ليسبق المفعول معه فعلٌ يعمل فيه النصب . ومن تلك المواضع قولهم : «أما أنت منطلقاً انطلقت معك» . على تقدير أن كنت منطلقاً انطلقت^(١١) ، فحذفت كان وانفصل اسمها وعروض عنهما بلفظة ما .

وما يطرد معه حذف العامل الجار والمجرور إذا كانا في موضع الحال أو الصفة أو الخبر . إذ بقدرهما متعلقين بفعل استقر محذوفاً . فإذا قلت «في الدار زيد» كان ذلك على تقدير استقر في الدار زيد^(١٢) . ومثلها الظرف . ويطرد مع لام التعليل التى يُنصب بعدها المضارع وأخواتها مثل أو والواو والفاء حذف أن الناصبة له ، والتحليل كما مر بنا هو الذى نبه على هذا الحذف . وتضممر رب

(٧) الكتاب ١/ ١٩٠ .

(٨) الكتاب ١/ ٢٤٨ .

(٩) الكتاب ١/ ١٣٠ وما بعدها .

(١٠) الكتاب ١/ ١٥٢ وما بعدها .

(١١) الكتاب ١/ ١٤٨ .

(١٢) الكتاب ١/ ٢٢٠ .

(١) الكتاب ١/ ١٦٢ .

(٢) الكتاب ١/ ١٦٨ .

(٣) الكتاب ١/ ١٧١ .

(٤) الكتاب ١/ ١٧٢ .

(٥) الكتاب ١/ ١٧٤ .

(٦) الكتاب ١/ ١٨٩ .

بعد الواو في مثل قول القائل: «وبلدة ليس بها أنيس»^(١). ويُحذف المضاف ويظل عمله أو أثره كقولهم: «ما كلُّ سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة» فيبيضاء في موضع جرٍّ على تقدير إضمار كل ، كأنك قلت ولا كلُّ بيضاء شحمة ، ومن ذلك قول أبي دؤاد :

أكلَّ امرئٌ تحسبين امرءاً ونارٍ توفدُ بالليل نارا

فقد أراد وكلَّ نار ، ومن هنا قال إن لفظة نار مجرورة بكل أخرى مقدرة وليست معطوفة على امرئ ، حتى لا تكون الجملة الثانية في البيت والمثل السالف معطوفة على عاملين مختلفين ، فتكون شحمة معطوفة على «ثمرة» وناراً معطوفة على «امرء»^(٢). ويكثر حذف المبتدأ العامل في الخبر ما دامت هناك قرينة تدل عليه. وهو يضع في تضاعيف كلامه قاعدة عامة لعمل العوامل مضمرة ، إذ يقول : « وإذا عملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً في البحر والنصب والرفع »^(٣) . ويمثل للرفع بحذف المبتدأ في قولك «الهلل» تريد هذا الهلال . وما يصح أن يدخل في حذف المبتدأ قول الله تعالى : (طاعةٌ وقولٌ معروف) على تقدير أمرى طاعة وقول معروف^(٤) ، وقول العرب : «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر» فقد قدر - كما مر بنا آنفاً - في لفظة خير المرفوعة ومثلها شر المرفوعة أن يكونا خبرين لمبتدأين محذوفين على تقدير فالذى يجوزون به خير، وكذلك فالذى يجوزون به شر^(٥) . ومن حذف المبتدأ قولك : «إن جزع وإن إجمال صبر» أى فلما أمرى جزع وإما أمرى إجمال صبر^(٦) . وقولهم في الخطاب : «مصاحبٌ معان ومبرور مأجور» على تقدير أنت مصاحب معان وأنت مبرور مأجور^(٧) . وواضح من هذا التقدير أن سبويه لم يكن يعدُّ الخبر بل يجعل لكل خبر مبتدأ خاصاً به . ومن حذف المبتدأ أيضاً قول الله تعالى : (فصبر جميل) والله المستعان^(٨) على تقدير الأمر صبر جميل . ومثله قول بعض العرب : « من أنت

(٥) الكتاب ١/١٣١ .

(٦) الكتاب ١/١٣٥ .

(٧) الكتاب ١/١٣٧ .

(١) الكتاب ١/١٣٣ .

(٢) الكتاب ١/٣٣ .

(٣) الكتاب ١/٥٤ .

(٤) الكتاب ١/٧١ .

زيد، أى «من أنت كلامك زيد»، فتركوا إظهار الرفع^(١)، يريد إظهار المبتدأ، وقول الله جلّ وعزّ: (كأن لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ)^(٢) أى ذلك بلاغ^(٣). وما يطرد فيه حذف المبتدأ النعت المقطوع لمدح أو ذم أو ترحم مثل مررت بمحمد الفاضل أو اللثيم أو المسكين^(٤). وكذلك أى الموصولة إذا أضيفت وحذف عائدها أو بعبارة أخرى المبتدأ بعدها مثل: (لنترعن من كل شعبة أيهم أشد) على تقدير هو أشد^(٥).

وعلى نحو ما اتسع سبويه فى الحديث عن حذف العوامل على هدى ما قاله أستاذه الخليل فى ذلك اتسع فى الحديث عن حذف المعمولات. فمن ذلك الخبر بعد مرفوع لولا فى مثل ولولا عبد الله للتميتك، ويفهم من كلامه فيها أن جوابها أغنى عن الخبر^(٦). وكذلك الخبر بعد لو فى مثل (ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم) فقد جعل أن وما بعدها فى محل رفع بالابتداء، وقال إن المبتدأ هنا لا يحتاج إلى خبر لاشتمال صلة لولا على المسند إليه والمسند^(٧). ويحذف الخبر فى مثل «كل رجل وضعته» و «أنت وشأنك» أى مقرونان^(٨). وهو يحذف جوازاً كلما وجدت قرينة، وجعل من ذلك (طاعة وقول معروف) فى أحد توجيهيه، إذ قال من الممكن أن يكون الخبر هو المحذوف على تقدير طاعة وقول معروف أمثل^(٩)، وكان الخليل يقول بذلك كما مر بنا فى غير هذا الموضع. ومن مواضع حذفه قولهم «ما أنت إلا سيراً» أى تسير سيراً. وخرج عليه كما أسلفنا الآية الكريمة: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) أى فيما فرض عليكم حتى لا يكون الخبر طلبياً^(١٠). ويحذف خبر إن مثل إن ولداً أى إن لنا ولداً، وخبر ليت مثل: «يا ليت أيام الصبا راجعا»، أى يا ليت لنا، وكذلك خبر لا النافية للجنس، وجعل منه «ألاماء بارداً» أى لنا^(١١). وكذلك خبر لا العاملة عمل ليس مثل:

- | | |
|-----------------------------|---|
| (١) الكتاب ١/١٦٢. | (٦) المنى ص ٢٩٨. |
| (٢) الكتاب ١/١٩١. | (٧) الكتاب ١/١٥١. |
| (٣) الكتاب ١/٢٥٢ وما بعدها. | (٨) الكتاب ١/٧١. |
| (٤) الكتاب ١/٣٩٨ وما بعدها. | (٩) انظر الكتاب ١/٧٢. |
| (٥) الكتاب ١/٢٧٩. | (١٠) انظر فى الأمثلة المذكورة الكتاب ١/٢٨٤. |

من صدِّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا برَّاحٌ^(١)

وتابع الخليل في أن اسم إن وأخواتها إذا كان ضمير شان حُذِفَ كثيراً. وسبق أن صورنا ذلك في حديثنا عن الخليل. ولا حظ أن اسم «كان وليس» المضمر يكثر حذفه وعقد لذلك باباً^(٢) مثل «كان الناسُ صنفان: صالح وطالح» ، و«ليس كلٌّ» وقت تلقى صاحبك. وجعل إضمار اسميهما واجباً في باب الاستثناء مثل جاء القوم لا يكون محمداً، وليس محمداً^(٣) . ويُحذف المفعول به ضرورة في مثل «زيد رأيت» وقياساً في باب ظن حين يُلغى الفعل كما مر بنا في غير هذا الموضع . ويحذف التمييز في مثل كم صمت ؟ أى كم يوماً ، وكثيراً ما يحذف عائد الصلة ، وحتى المؤكد قد يحذف عنده وعند أستاذه الخليل ، يقول : «سألته عن مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما» ما موضع أنفسهما ؟ فقال الرفع على تقدير هما صاحباي أنفسهما. ويجوز النصب على تقدير أعنيهما أنفسهما»^(٤) ويحذف البدل في مثل ظننت ذلك ، فقد جعل ذلك مفعولاً مطلقاً على تقدير ظننت ذلك الظن^(٥) . ويحذف المضاف ويحلُّ المضاف إليه محله في مثل (واسأل القرية) أى أهل القرية . وبخيل لمن يتابع سيبويه أن ليس في اللغة معمول لا يحذف، وحتى الجملة تحذف. وبطَّرِدَ ذلك إذا اجتمع الجزاء والقسم في مثل لئن فعلت ذلك لأكافئنك ، فقد حذف جواب إن للدلالة جواب القسم عليه^(٦) . وكان يقدر جواب الشرط محذوفاً في مثل إن قام زيد أقوم ويقول إن الفعل المضارع مؤخر في هذا المثال من تقديم وأن الأصل أقوم إن قام زيد ، وحُذِفَ الجواب لدلالة أقوم عليه^(٧) .

وأكثرُ سيبويه من تحليله للعبارات حتى تنجيه مع ما يراه لألفاظها من إعراب، من ذلك أن نراه يُعَرِّبُ المصدر حالاً إذا اتجه ذلك في مثل «ذهب به مشياً» أى ماشياً ، واشترط لذلك أن لا تدخله الألف واللام إلا ما جاء سماعاً مثل أرسلها

(٥) الكتاب ١/ ١٨ .

(٦) الكتاب ١/ ٤٤٤ .

(٧) الكتاب ١/ ٤٣٦ .

(١) الكتاب ١/ ٣٥٤ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٥ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٧٦ .

(٤) الكتاب ١/ ٢٤٧ .

العراك أى معركة^(١) ، ويمثّل له فى موضع آخر بقولهم : «لقيته فجاءة ومفاجأة وعياناً» «كلمته مشافهة وأتيته ركضاً وعدّوا ومشياً» «وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً» ثم يقول : «وليس كل مصدر وإن كان فى القياس مثل ما مضى من هذا الباب يؤصّغ هذا الموضع لأن المصدر ههنا فى موضع فاعل إذا كان حالاً ، ألا ترى أنه لا يحسن : أتاناً سرّعة ولا أتاناً رجلاً» «إذ المصدر فى المثالين ليس فى موضع فاعل^(٢) . وجعله إحساسه الدقيق بأن الحال يقع فيها الفعل أو بعبارة أخرى تقيّد بزمنه ، فإنك إذا قلت جاء محمد ضاحكاً ، كانت «ضاحكاً» صفة له مقيّدة بالفعل وزمنه ، وجعله ذلك يقول إنها حال مفعول فيها^(٣) . وكأنيما تقع بين التعت وظرف الزمان . وهذا نفسه هو الذى لعمته إلى أن يقول إن واو الجملة الحالية فى مثل «جاء زيد والشمس طالعة» قيّد بمعنى إذ ، أى أنها تدل على الزمان^(٤) . ومن تحليلاته الطريفة فى باب الحال وقد تصوّره مفعولاً فيه ما عرض له فى الباب الذى عثّونه بقوله : «هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول فيه» يقول^(٥) : «وذلك قولك كلمته فاه إلى فى وباعته يداً بيد كأنه قال كلمته مشافهة وباعته نقداً ، أى كلمته فى هذه الحال . وبعض العرب يقول كلمته فوه إلى فى كأنه يقول كلمته وفوه إلى فى أى كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله كلمته فى هذه الحال فانتصب . لأنه حال وقع فيه الفعل . وأما يداً بيد فليس فيه إلا النصب لأنه لا يحسن أن تقول باعته ويديداً بيد ولم يرد أن يخبر أنه بايعه ويده فى يده . ولكنه أراد أن يقول باعته بالتعجيل ولا يبانى أقرباً كان أم بعيداً . وإذا قال كلمته فوه إلى فى فإنما يريد أن يخبر عن قربه منه وأنه شافهه ولم يكن بينهما أحد . ومثله من المصادر فى أن تلزمه الإضافة وما بعده مما يجوز فيه الابتداء ويكون حالاً قولهم : رجع فلان عوداً على بديته واثنى فلان عوده على بده كأنه قال اثنى عوداً على بده . ولا يستعمل فى الكلام رجع

(١) الكتاب ١/ ١١٨ .

(٤) المفتى ص ٣٩٨ .

(٢) الكتاب ١/ ١٨٦ .

(٥) الكتاب ١/ ١٩٥ وما بعدها .

(٣) الكتاب ١/ ١٩٤ وانظر ١/ ٢٦٠ .

عودا على بدء . ولكنه مُثِّل به . ومن رفع فوه إلى فيَّ أجاز الرفع في قوله : رجع فلان عَوْدُهُ على بَدَنِهِ . وما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك : بعث الشاء شاةً ودرهماً ، وقامرته درهماً في درهم ، وبعته داري ذراعاً بدرهم ، وبعث البُرَّ قَمَيزين بدرهم ، وأخذت زكاة ماله درهماً لكل أربعين درهماً ، وبيَّنت له حسابه بابا بابا ، وتصدَّقت بمالٍ درهماً درهماً . واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول كلمته فاه حتى تقول إلى فيَّ لأنك إنما تريد مشافهة ، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين . فلنما يصح المعنى إذا قلت إلى فيَّ . ولا يجوز أن تقول بايعته يداً لأنك إنما تريد أن تقول أخذ مني وأعطاني ، فلنما يصح المعنى « بيد » لأنهما عملان . ولا يجوز أن تقول انثنى عَوْدَهُ ، لأنك لا تريد أنه لم يقطع ذهابه حتى وصله برجوع ، وإنما أردت أنه رجع في حافيرته أى نقض مجيئه برجوع . وقد يكون أن ينقطع مجيئه ثم يرجع ، فيقول رجعت عَوْدِي على بَدَنِي أى رجعت كما جئت . والحجىء موصول به الرجوع ، فهو بَدَنُهُ والرجوع عَوْدٌ . ولا يجوز أن تقول بعث داري ذراعاً وأنت تريد بدرهم . فيُرى المخاطب أن الدار كلها ذراع . ولا يجوز أن تقول بعث شائى شاةً شاةً وأنت تريد بدرهم فيُرى المخاطب أنك بعثها الأول فالأول على الولاء . ولا يجوز أن تقول بيَّنت له حسابه باباً فيُرى المخاطب أنك إنما جعلت له حسابه باباً واحداً غير مفسَّر . ولا يجوز تصدَّقت بمالٍ درهماً فيُرى المخاطب أنك تصدَّقت بدرهم واحد . وكذلك هذا وما أشبهه .

وواضح ما يحمله هذا التحليل من دقة الحس ودقة الفقه بأساليب العربية واستعمالاتها ودلالاتها ، ومن هنا كان كتاب مسيوه لا يعلم العربية وقواعدها فحسب ، بل يعلم أيضاً أساليبها ودقائقها التعبيرية . وعلى نحو ما نراه في هذه الفقرة يتوقف في الكتاب مراراً لينص على ما لم يستعمله العرب ولا جرى على ألسنتهم . ودائماً تلقانا في الكتاب مثل هذه التحليلات الرائعة ، فهو لا يسجل القواعد فقط . وإنما يفكر في العبارات ويلاحظ ويتأمل ويستنبط خواصها ومعانيها بحسِّه الدقيق المرهف . ويكفى أن نقف عند أمثلة أخرى من باب فاء

السببية التي يُنصبُّ بعدها المضارع ، وقد يأتي مرفوعاً ، يقول ^(١) :

« اعلم أن ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد ، وكل ذلك على إضمار أن » ، إلا أن المعاني مختلفة ، كما أن « يعلم الله » يرتفع كما يرتفع يذهب زيد ، و « علم الله » ينتصب كما ينتصب ذهب زيد ، وفيهما معنى اليمين . .
تقول : ما تأتيني فتحدثني ، فالنصب على وجهين من المعاني أحدهما ما تأتيني فكيف تحدثني أي لو أتيتني لحدثتني ، وأما الآخر فما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني ، أي منك إتيان كثير ولا حديث منك . وإن شئت أشركت بين الأول والآخر فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول . فتقول ما تأتيني فتحدثني (بالرفع) كأنك قلت : ما تأتيني وما تحدثني . ومثل النصب قوله عز وجل (لا يُقضى عليهم فيموتوا) ومثل الرفع قوله عز وجل : (هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتلون) وإن شئت رفعت (تحدثني) على وجه آخر كأنك قالت فأنت تحدثنا ، ومثل ذلك قول بعض الحارثيين :

غير أنا لم تأتنا بيقينٍ فنرجى ونكثر التأميلا

كأنه قال : فنحن نرجى ، فهذا في موضع مبنى على المبتدأ (المحذوف) . .
وتقول : حسبه شتمني فأثب عليه ، إذا لم يكن الوثوب واقعاً ، ومعناه أن لو شتمني لوثت عليه . وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع ، لأن هذا بمنزلة قوله : أئست قد فعلت فأفعل .

ويدخل في هذا التحليل للعبارات وفرة الاحتمالات في إعرابها ، من ذلك « دخلوا الأول فالأول » جعله حالا مثل دخلوا واحداً فواحداً ، وجوز أن يقال دخلوا الأول فالأول بالرفع على أن الأول بدل من الضمير ^(٢) . ومن ذلك قولك : « إن زيدا منطلق العاقل اللبيب » فقد جوز فيه النصب نعتاً لزيد ، كما جوز الرفع على وجهين : أن يكون العاقل بدلا من الضمير العائد على زيد في منطلق ، أو يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وكأنه جواب على سؤال مقدر ، كأنه قيل من هو ؟ فأجيب بأنه العاقل اللبيب ^(٣) . ومن ذلك نعت اسم لا النافية للجنس

(٣) الكتاب ١/٢٨٦ .

(١) الكتاب ١/٤١٩ وما بعدها .

(٢) الكتاب ١/١٩٨ .

مثل لا رجل ظريفَ عندك، فقد جوَّزَ في النعت أن يكون مبنياً على الفتح غير منوَّن مثل الاسم ، وقال لأنوم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد ، وجوَّزَ أن يكون منصوباً منوَّنأ أى لارجل ظريفاً عندك ، يقول كأنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد^(١) .

وهذه هذه التحليلات وما يماثلها إلى تبين حروف الجر الزائدة . وكلمة التي بها في تعبير نَصَّ عليها ، من ذلك «من» الزائدة مع الاستفهام والنفي في المبتدأ أو العاقل مثل هل من طعام أى هل طعامٌ وما من طعام أى وما طعامٌ ، ومثل ما أتاني من رجل أى ما أتاني رجل^(٢) . ومن ذلك الباء الزائدة في حسابك مثل قولهم : بحسبك قولُ السوء . يقول : كأنهم قالوا : حَسْبُكَ قول السوء^(٣) . وكما تدخل الباء على حسابك تدخل على المبتدأ بعدها إن قد رت خيراً مقدماً مثل مررت برجل حَسْبُكَ به من رجل ، فبه هنا بمنزلة هو في رأيه ورأى أستاذه التحليل^(٤) . ومن توجبواته الطريفة أنه كان يقول إن الواو في لغة «أكلوني البراغيث» حرف دال على الجماعة كما أن التاء في قالت حرف دال على التأنيث^(٥) . وكان يلذهب مع أستاذه التحليل إلى أن كان قد تأتى زائدة أى ملغاة في مثل قول الشاعر :

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيرانٍ لنا - كانوا - كرامٍ

فقد زادت تبيناً لمعنى المضى^(٦) . وكان يرى كذلك أنه تزداد أن تأكيداً للقسم بين اليمين وفعل القسم وما بعدهما مثل والله أن لو فعلت لفعلت ، وأقسم أن لو جئتَ بلحنت^(٧) . وكان يسمى حروف الجر حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء^(٨) ، وعنده أن «إما» المكسورة المشددة مركبة من إن وما^(٩) ، وأن التنوين في جوارٍ وغواش عوض عن الياء المحذوفة^(١٠) .

- | | |
|---------------------|--|
| (١) الكتاب ١/ ٣٥١ . | (٧) الكتاب ١/ ٤٥٥ . |
| (٢) الكتاب ١/ ٢٧٩ . | (٨) الكتاب ١/ ٢٠٩ . |
| (٣) الكتاب ١/ ٣٥٣ . | (٩) المغنى ص ٦١ . |
| (٤) الكتاب ١/ ٢٣٠ . | (١٠) الكتاب ٢/ ٥٧ وانظر تعليق السيرافي في الغامش . |
| (٥) الكتاب ١/ ٢٣٦ . | |
| (٦) الكتاب ١/ ٢٨٩ . | |

وعلى هذا النحو لا تزال سيول من التحليلات حتى للحركات والحروف تلقانا عند سيبويه . وفي كل مكان نراه يتوقف ليوجه النصيب والرفع في تعبير جاءت كلمة " فيه على لسان العرب مرفوعة ومنصوبة . أو جاءت مرفوعة فحسب أو منصوبة .

٤

السماح والتحليل والقياس

يجرى سيبويه في السماح على الأساس الذي وضعته مدرسته . كما رأينا عند ابن أبي إسحق وعيسى بن عمر والتحليل . وهو النقل عن القراء وعلماء اللغة المؤثقيين والعرب الذين يوثق بفصاحتهم : واستن مدرسته في قلة الاستشهاد بالحدِيث النبوي لأنه روى بالمعنى لا باللفظ . ودخل في روايته كثيرون من الأعاجم الذين لا يؤمنون على اللحن .

ويقول ابن السجزي إنه أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء . ويظن إن صحَّ ذلك أنه لم يأخذها عنه مباشرة . إنما أخذها عن بعض تلاميذه . إذ نراه في الكتاب لا يذكر له مسألة إلا من طريق الرواية عن بعض هؤلاء التلاميذ وخاصة يونس بن حبيب . مما يدل على أنه لم يلقه . ونظن ظناً أنه حمل قراءة الذكر الحكيم عن هرون^(١) بن موسى النحوي الذي يتردد ذكره في الكتاب مع بعض القراءات التي يرويها ، وكذلك عن أستاذه الخليل وغيره من أئمة القراءات في البصرة لعصره مثل يعقوب بن إسحق الحضرمي وهو أحد أئمة القراءات لعشر . وكان سيبويه يقول : « القراءة لا تخالف لأنها السنة » ولذلك قلنا يذكر القراءة التي تخالف القياس ، بل عادة لا يعرض لها ، وما وقف عنده الآية الكريمة : (كُنْ فَيَكُون) وكان ابن عامر يقرأ بـالنصب ، وهو بذلك يخالف القياس ، لأن المضارع لا ينصب بعد الفاء مع الأمر ، على نحو ما يقرر ذلك سيبويه ، إلا إذا كان جواباً له ، ولم يرد الله في رأيه أنه يقول للشيء كن فيكون ، وإنما أراد أنه يقول للشيء كن فحسب ، ثم أخبر أنه يكون . ومعنى ذلك

(١) انظر ترجمته في نعمة الألباء . ص ٣٢

٣٦١/٣ وتاريخ بغداد ٣/١٤ ونبذة

القرآن ٣٤٨/٢ ونبذة الوعاة ص ٤٠٦ .

٣٢ (١) انظر ترجمته في نعمة الألباء . ص ٣٢

معجم الأدباء ٢٦٣/١٩ وإنباء الرواة

أن قوله: (فيكون) كلاماً مستقلاً لا مترتباً على الأمر. ومن هنا نرى سيبويه يذكر في الآية قراءة الجمهور بالرفع، ولا يعرض لقراءة ابن عامر^(١). ومن ذلك أن نراه لا يعرض لقراءة حمزة: (تساءلون به والأرحام) بخفض الأرحام وعطفها على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض مع أنه يقرر أنه لا يصح أن يقال: مررت بك وزيد، بل لابد من أن يقال: مررت بك وبزيد أي أنه لابد في العطف على الضمير المجزور من إعادة حرف الجر^(٢).

ويتردد في الكتاب سماعه عن علماء اللغة المؤثرين في موطنه وفي مقدمتهم أستاذه الخليل. وله في الكتاب القيد المعلق، ويليه يونس بن حبيب. وقد نقل عنه أكثر من مائتي مرة^(٣)، ثم الأخفش الكبير ومجموع نقوله عنه سبعة وأربعون نقلاً، ثم أبو عمرو بن العلاء، وقد روى عنه أربعاً وأربعين رواية. ثم عيسى بن عمر. ومجموع نقوله عنه اثنان وعشرون مرة، ثم ابن أبي إسحق وقد نقل عنه أربع مرات. وهو لا ينقل عنه ولا عن أبي عمرو بن العلاء مباشرة. ويرى السيرافي عن أبي زيد أنه كان يقول: كلما قال سيبويه: «وأخبرني الثقة فأنا أخبرته» وتكررت الرواية في الكتاب عن هذا الثقة سبع مرات. ونقل أيضاً عن الكوفيين بعض وجوه من القراءات لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. وذكرنا آنفاً أنه دخل بوادي نجد والحجاز وأنه قيد كثيراً عن العرب، ويطفح الكتاب بما قيده عنهم شعراً ونثراً. وكان موقفه من العرب دائماً أن يسجل الصورة الشائعة على ألسنتهم في التعبير معتمداً عليها في تقرير قواعده. ولم يكن يسجلها وحدها، بل كان يسجل دائماً ما جاء شذوذاً على ألسنتهم. وهو ينعته تارة بالضعف وتارة بالشذوذ أو القبح أو الغلط. يقصد بذلك إلى أنه يخالف القياس الذي ينبغي اتباعه، من ذلك قوله: «واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان»^(٤) وهو بذلك يقرر أن توكيد اسم إن والمعطوف عليه ينبغي أن يكونا جميعاً منصوبين لأنهما يتبعان منصوباً.

(١) الكتاب ١/٤٢٣.

(٢) الكتاب ١/٣٩١ وانظر ١/٣٩٧ وكذلك

(٣) انظر في عد هذا النقل عن يونس وغيره

من التالين كتب سيبويه لعل البجلي ناصب

ص ٨٩ وب بعده.

(٤) الكتاب ١/٢٩٠

١/٢١٥، ٢٠٦ ورد في ٢/٤١٢ إدغام الزاء

في اللام في مثل قوله تعالى (فيغفر لمن يشاء)

ومعروف أن الفاء لا يُنْصَبُ المضارع بعدها إلا إذا كانت— كما قرر هو نفسه جواباً لأمر أو نهي أو تَمَسَّنْ أو استفهام أو نفى أو عرض أو تحضيض أو دعاء ، فإن نصب معها في كلام ولم يكن جواباً لأحد هذه الثانية كان ذلك شذوذاً وضعفًا إن جاء عن العرب في بعض أشعارهم ، يقول : « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر . . فما نُصِبَ في الشعر اضطراراً قول الشاعر :

سأترك منزلي لبني تميم وألحقُ بالهجاز وأسريحا

وقال الأعشى وأشدناده يونس :

ثُمَّتَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَاهُ فَيُعْقِبَا

وهو ضعيف في الكلام « (١) . ويقول في باب التصغير : « من العرب من يقول في ناب نويب ، فيجىء بالواو لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر ، وهو غلط منهم » (٢) . وأساس الغلط عنده أن ما ثانيه حرف علة مقلوب عن الياء أو الواو يرد إلى أصله في التصغير ، فناب تصغر على تَيْبِبٍ وباب على بويب . ولذا كان يرى أن نويباً غلط وأنه ينبغي أن تكون تَيْبِبًا . ويشير إلى العلة في إجراء هؤلاء العرب ناباً على مثال باب ، إذ الألف الزائدة في التصغير إذا كانت ثانية في اللفظة تقاب واواً ، ولما كان ذلك يجري في كثير من الكلمات مثل كاتب وكويتب وشاعر وشويعر ظنوا أن من حقهم أن يقبلوا ألف ناب في التصغير واواً . وعلى هذا النحو كان سيبويه يعرض سماعه على المقاييس النحوية ، أو بعبارة أدق كان يتخذ هذه المقاييس مما دار على ألسنة العرب كثيراً ، وما خالفه يُنْحَى عليه بكلمات تدل على مخالفته للذائع المشهور الذي استنبطت منه القواعد ، وبنعته بالغلط يريد أن يثبت عليهم التوهم فيه .

وتكثر التعليقات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة ، سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة ، يقول في فواتح كتابه : « وليس شيء يضطرون (العرب) إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا » فهو لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد ، بل يعلل أيضاً لما يخرج على تلك القواعد ، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة . ونحن لا نكاد نغنى في قراءته حتى

نجده يعمل لعدم جزم الأسماء ، يقول : « وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة »^(١) .
 وواضح أنه لا يعمل لواقع الاسم فحسب ، بل يعمل أيضاً لما لا يجري في واقعه ،
 مما جرى في الأفعال من بعض وجوه الإعراب . وبذلك وسع التعليل فشمل
 ما هو واقع وما لم يقع ، في الأسماء وفي الأفعال جميعاً ، إذ لا يلبث أن يقف
 عند إعراب المضارع ، وأنه يرفع ، وينصب مع أدوات النصب ، ويجزم مع أدوات
 الجزم . ويلاحظ أنه لا يُجَرُّ ، ويحاول التعليل لذلك فيقول : « وليس في الأفعال
 المضارعة جر . كما أنه ليس في الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل في المضاف
 إليه معاقب للتنوين . وليس ذلك في هذه الأفعال »^(٢) . ونراه يعمل لإعراب
 المضارع وتسميته باسمه بأنه يضارع أو يشابه اسم الفاعل في معناه ووقوعه موقعه
 فلذلك تقول إن عبد الله ليفعل كما تقول إن عبد الله لفاعل فيما تريد من المعنى .
 وأيضاً فلذلك تلحق به لام الابتداء ، كما ألحقها باسم الفاعل في نفس العبارتين
 المذكورتين ، وهي لا تدخل إلا على الأسماء ويمتنع دخولها على الأفعال الماضية .
 وبهذا كله استحق المضارع أن يُعْرَب وأن يدخل على آخره الرفع والنصب والجزم^(٣) .
 ونحس كأنه يستشعر أنه كان الواجب أن يكون آخر الماضي ساكناً ، وكأن
 الأصل في الأفعال أن تكون ساكنة الآخر ، ولا يلبث أن يعمل لفتح آخره بأن
 فيه بعض المضارعة ، ولذلك كان يقع موقع اسم الفاعل والمضارع جميعاً ، إذ
 تقول « هذا رجل ضرب محمداً » كما تقول هذا رجل ضارب محمداً . وتقول إن فعل
 فعلت كما تقول إن يفعل أفعل . ولذلك فارق الماضي السكون إلى الفتح ، ولم
 يعرب إعراباً كاملاً مثل المضارع لأن مضارعه ناقصة ، إذ لا تدخل عليه
 لام الابتداء^(٤) . ومعنى ذلك أن الأفعال ثلاثة أقسام قسم منها ضارع الاسم
 مضارعة تامة ، فأُعْرَب ، وهو الفعل المضارع ، وقسم ضارعا أو شابهها مشابهة
 ناقصة ، فبُئِيَ على الفتح وهو الماضي ، وقسم ثالث بقي على أصله من السكون
 وهو فعل الأمر . ويلاحظ أن النون في الأسماء المثناة والمجموعة ليست علم الإعراب ،

(١) الكتاب ٣/١ .

. ٤٠٩/١ .

(٢) الكتاب ٣/١ .

(٤) الكتاب ٣/١ .

(٣) الكتاب ٣/١ وانظر في تعليقه لرفعه

بل علمه حروف اللين قبلها وهى الألف والياء فى المثنى والواو والياء فى جمع المذكر السالم ، أما النون فحرف يقابله تنوين الاسم المفرد ، ولذلك كانت تحذف مثله فى حالة الإضافة . ويقارن بين هذه النون وبين أختها فى الأفعال الخمسة : يفعلان وتفعلان ، ويفعلون وتفعلون ، وتفعلين ، ويقول إن نون هذه الأفعال علم الرفع ، أما حروف اللين قبلها فضمائر وليست علماً للأعراب كما هو الشأن فى الأسماء المثناة والمجموعة ، ويشرح ذلك شرحاً مفصلاً وافياً قائلاً^(١) :

«واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعليتين لحقها ألف ونون ولم تكن الألف حرف الإعراب ، لأنك لم ترد أن تثنى يفعل : هذا البناء ، فتضم إليه يفعلا آخر ، ولكنتك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين . ولم تكن (يفعل) منوثة ولا تلزمها الحركة لأنه يدرکہا الجزم والسكون ، فيكون الأول حرف الأعراب والآخر كالتنوين . فلما كان حال يفعل فى الواحد غير حال الاسم ، وفى التثنية لم يكن بمنزلة . فجعلوا إعرابه فى الرفع ثبات النون لتكون له فى التثنية علامة الرفع كما كان فى الواحد إذ منع حرف الإعراب (يريد الضم) . وجعلوا النون مكسورة كمالها فى الاسم ، ولم يجعلوها حرف إعراب (أى حرفاً يظهر عليه الإعراب) إذ كانت متحركة لا تثبت فى الجزم . ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية فى قول من قال أكلوني البراغيث وبمنزلة التاء فى قلت وقالت ، فأثبتوها فى الرفع . وحذفوها فى الجزم ، كما حذفوا الحركة فى الواحد . ووافق النصب الجزم فى الحذف ، كما وافق النصب الجر فى الأسماء . لأن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء ، وليس للأسماء فى الجزم نصيب ، كما أنه ليس لفعل فى الجر نصيب . وذلك قولك : هما يفعلان ، ولن يفعلا ولم يفعلا . وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان ، إلا أن الأولى واو مضموم ما قبلها لئلا يكون الجمع كالتثنية ، ونونها مفتوحة بمنزلة فى الأسماء ، كما فعلت ذلك فى التثنية . لأنهما وقعتا فى التثنية والجمع ههنا كما أنهما فى الأسماء كذلك ، وهو قولك هم يفعلون ولم يفعلوا ولن يفعلوا . وكذلك إذا ألحقت التأنيث فى المخاطبة إلا أن الأولى ياء وتفتح النون لأن الزيادة

التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع ، وهي تكون في الأسماء في الجر والنصب ، وذلك قولك : أنت تفعلين ، ولم تفعل ولن تفعل .

ويعضى سببويه ، فيعلل لدخول التنوين على الأسماء المتمكنة دون الأفعال المضارعة فضلاً عن غيرها من الأفعال ، بسبب خفته وثقلها ، يقول : « وأعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء . لأن الأسماء هي الأول (يريد ما ذهب إليه من أن المصادر أصل الأفعال ، ولذلك كانت الأسماء تتقدم الأفعال في الرتبة) وهي أشد تمكناً ، فمن ثَمَّ لم يلحقوا (أى الأفعال) تنوين ولحقها الجر والسكون . وإنما هي من الأسماء (أى أنها مشتقة من المصادر) ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم (أى أنه تابع له ، إذ لا يوجد فعل بدون فاعل) وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغنى عن الفعل تقول : الله إلهنا ، وعبد الله أخونا ^(١) . ويلاحظ أن الاسم إذا أشبه المضارع في بئانه منعه من التنوين والجر ، فيجر بالفتحة . ويقول : « وأعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستقلون ومنعه ما يكون لما يستخفون (أى من الأسماء المتمكنة) فيكون في موضع الجر مفتوحاً . استقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ووافقه في البناء وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر . فهذا بناء أذهب وأعلم » ^(٢) . ويقول إن الاسم يجر بالفتحة أيضاً إذا نُقل عن المضارع مثل يشكر علماً على شخص . ويجعل التنوين مطرداً في كل ما هو أشد تمكناً ، ولذلك كان أكثر الكلام ينون إذا كان منكراً ، وكذلك ينون المفرد ولا ينون الجمع الذي لا يكون له مثال في المفرد مثل مصابيح . وأيضاً ينون الاسم المذكر لأنه أخف عليهم من المؤنث . ولذلك حرموه التنوين ، ويقول : جميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف البحر ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وأدخل فيها المجرور كما يدخل في المنصرف . وجميع ما يشترك صرفه (تنوينه) مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل به ذلك لأنه ليس له تمكّن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكّن الاسم ^(٣) .

(٣) الكتاب ٧/١ .

(١) الكتاب ٦/١ .

(٢) الكتاب ٦/١ .

وكل هذه التعليقات في الصفحات الأولى من الكتاب ، إذ لم نتجاوز حتى الآن الصفحة السابعة فيه ، وبذلك ثبت سبويه جذور التعليق في النحو والصرف ومدّها في جميع قواعدهما ومسائلهما ، فليس هناك شيء لا يعمل ، بل لكل شيء علته يمسك بها في يمينه . وتنتشر هذه التعليقات في أكثر صفحات الكتاب ، ويمكن أن نذكر منها أطرافاً ، فمن ذلك تعليقه لاختصاص الاستفهام بالأفعال وأن الأصل فيها أن تدخل عليها لا على الأسماء لمشايتها حروف الجزاء أو الشرط ، ولأن جوابها . يجزم أحياناً كما يجزم الأمر ، وأدوات الشرط إنما يليها دائماً الأفعال ، يقول : « وحروف الاستفهام كذلك بُنيت لفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء ، والأصل غير ذلك ألا ترى أنوم يقولون هل زيد متطلق وهل زيد في الدار وكيف زيد آخذ ؟ فإن قلت كيف زيدنا رأيت ؟ وهل زيد يذهب ؟ قسح (لأنه ينبغي تقديم الفعل متى كان موجوداً مع أداة الاستفهام) ولم يجز إلا في شعر ، لأنه لما اجتمع الفعل والاسم حملوه على الأصل . . وإنما فعلوا هذا بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب وأنه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقر عند السائل ألا ترى أن جوابه جزم (أي كما يكون جواب الأمر حين يستخدم حرف جزاء وشرطه) فلهذا اختير النصب وكرهوا تقديم الاسم (أي في مثل هل زيداً أنت) لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء ، وجوابها كجوابه . . إذا قلت أين عبدة الله آتاه ^(١) أي كما تقول اتثنى آتاك . ومن أجل ذلك كله اختارني باب الاشتغال كما مر بنا نصب الاسم المشغول عنه بعد أدوات الاستفهام . حتى يكون بعدها فعل في التقدير . ويعمل لقصور الصفة المشبهة عن اسم الفاعل في قوة العمل بأنها ليست في معنى الفعل المضارع : لا في زمنه ولا في بنائه ، إذ تدل على الثبوت ، وهي لا تقابله في الحركات والسكنات مثل اسم الفاعل ، ولذلك استحس أن يكون ما بعدها معرفاً باللام والألف ومضافاً إليهما مثل محمد حسن الوجه ، حتى يبعد شبهها عن اسم الفاعل ^(٢) الذي يجري مجرى المضارع في العمل . ويعمل لحذف التاء كثيراً في ترخيم المنادى بأنوا تنقاب هاء في الوقف ، ولذلك كان حذفها أولى ، وأيضاً فإن المنادى بمثل « يا ضياعاً » بدلاً من يا ضياعة

عادة يمدُّ صوته ، وكأنما جعلوا المدَّة التي تلحق المنادى المرخَّم بدلا منها ^(١) .
 ويعلل لجزم المضارع في جواب الأمر والنهى والاستفهام والتحنى والنعرض بأنهم جعلوه معلقاً بما سبقه غير مستغن عنه ، بالضبط كما يكون الشرط ، فقولك اتنى آتاك هو كقولك إن تأتني آتاك ، ولذلك جزموه كما جزم جواب الشرط ، وكان هناك شرطاً مقدراً ^(٢) . ويعلل لحذف الفعل في التحذير مع العطف أو كما يسميه هنا التثنية بقوله : « يقول رأسك والحائط وهو يحذِّره . كأنه قال : اتنى رأسك والحائط ، وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر » ^(٣) .

وعلى نحو ما يتسع سببويه بالتعليل في النحو يتسع به في الصرف ، وخاصة في باب القلب والإعلال ، يقول في « أيتنى » جمع ناقة : كان القياس فيها أن تجمع على أنوق ، وإما أن يكونوا قدموا الواو على النون وأبدلوها ياء ، وبذلك حدث فيها قلب وإعلال . وزنها على هذا التحول « أعقل » وإما أن يكونوا قد حذفوا الواو من « أنوق » وجعلوا الياء عوضاً لها ، وزنتها على هذا الأساس « أبقل » ^(٤) . ويذهب في لفظة « اطمأن » إلى أن أصلها « طأمن » وحدث بها قلب أو بعبارة أخرى تقديم الميم على الهجزة ^(٥) . ويقول إن قياس مصدر فعَّل المضاعف الضعيف . ولكن العرب عدلت عن ذلك البناء إلى التفعيل مثل قطع تقطيعاً . ويعلل لذلك بقوله : « جعلوا التاء التي في أوله بدلا من العين الزائدة في فعلت ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال (مصدر أفعل مثل إكرام) فغيروا أوله كما غيروا آخره » ^(٦) .

وطبيعي أن يكثر القياس في كتاب سيبويه كثرة مفرطة ، لأنه الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها ، وهو يعتمد عنده في أكثر الأمر على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب ، كما يقوم على المشابهة بين استعما لاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة ، فمن ذلك أن نراه يقيس حذف العائد في التعت على حذفه في الصلة متمثلاً بقول جرير :

- | | |
|--------------------|--------------------------|
| (١) الكتاب ١/٣٣١ . | (٤) الكتاب ٢/١٢٩ . |
| (٢) الكتاب ١/٤٤٩ . | (٥) الكتاب ٢/١٣٠ ، ٣٨٠ . |
| (٣) الكتاب ١/١٣٨ . | (٦) الكتاب ٢/٢٤٣ . |

أُبْحَتَ حِمَى نَهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ . وما شئٌ حميتَ بمسْتَبَاحٍ .

يريد الماء (أى حميته) وقول الحارث بن كلثمة :

فأ أدري أغيرهم تناءٍ وطولُ العهد أم مالٌ أصابوا

يريد أصابوه . . يقول : « كما لم يكن النصب (أى الضمير المنصوب) فيما أتممت به الاسم يعنى الصلة » ويقول إن حذفه فى الصلة أحسن لأن الموصول والصلة بمنزلة اسم واحد فكروها طولها . أما فى الصفة فحذفه حسن ولكنه لا يبلغ فى الحسن مبلغ حذفه فى الصلة . ولذلك جعل الحذف فى الصلة الأصل وقاس عليه الحذف فى الصفة ، وضعف حذف العائد فى الخبر ، لأن الخبر غير المخبر عنه ، وليس معه كشيء واحد ، كما هو الحال فى الصلة والصفة ^(١) :

ويقىس اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة على الفعل المضارع فى العمل ، ويرتب على ذلك أنه يجوز فى المعمولات معها من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار ما يجوز مع الفعل ^(٢) . ويضع قاعدة عامة للحال أنه دائماً يأتى نكرة ، ويرتب على ذلك أن المصدر إذا كان حالاً منع القياس دخول الألف واللام عليه ، فلا يقال ذهب زيد المنسب بالنصب على الحال ، وإنما يقال ذهب زيد ماضياً ^(٣) ، ونصر على ما جاء من ذلك شذوذاً عن العرب مثل أرسلها العيراك . وقد أوله أستاذه الخليل على أن العرب تكلمت بمثل هذا الحال المعروف على نية طرح الألف واللام ^(٤) . ويقىس عمل إن وأخواتها على عمل الفعل المتعدي ، غير أن المنصوب معها يتقدم على المرفوع ، دلالة على أنها ليست أصلاً فى عمل الرفع والنصب ^(٥) . ونراه يقف عند استعمال ما النافية استعمال ليس فى رفع اسمها ونصب خبرها فى مثل « ما زيد منطلقاً » ثم يعقب بلغة تميم فيها وأنها لا تعملها ، يقول : « وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل ، وهو القياس لأنها ليست بفعل . وليس ما كليس ، ولا يكون فيها إضمار ، أما أهل الحجاز فيشبهونها بليس ، إذ كان معناها كمعناها » ^(٦)

(٤) الكتاب ١/ ١٨٨ .

(٥) الكتاب ١/ ٢٧٩ ، ٣٠٠ .

(٦) الكتاب ١/ ٢٨٨ .

(١) الكتاب ١/ ٤٥٠ .

(٢) الكتاب ١/ ٥٥٠ وما بعدها .

(٣) الكتاب ١/ ١١٨ .

وكانه يرى نقصاً في قياس الحجازيين لها على ليس إذ لا يكنى أن تكون بمعناها . بل لا بد لما يعمل الرفع والنصب متواليين أن يكون فعلاً يصح الإضمار فيه . وقيس حذف الجزء الثاني من أربعة عشر ومعد يكرب في الترخيم على حذفه في النسب ، ويقول بل هو الأجدر أن يحذف في الترخيم ، إذ يحذف فيه ما لا يحذف في النسب ، فإنك تنسب إلى جعفر جعفرى ، وإذا رحمته ، حذفت الباء والراء فقلت يا جعفر .^(١) وقيس في باب الاشتغال حروف الاستفهام على حروف الجزاء ، وقيس عليها حروف النفي . وجعل الأمر والنهي في هذا الباب يضارعان حروف الجزاء أيضاً ، مع أنهما لا يكونان إلا بفعل^(٢) . وقيس المصدر على الفعل في عمله ومعناه^(٣) ، كما يقيس على المصدر ما جرى من الأسماء والصفات مجراه مثل جندلا ، ودينياً مريئاً^(٤) . وقيس المكان المختص على المكان غير المختص في نصبه سماعاً مثل هو منى منزلة الشغاف ومناط الثريا^(٥) . وقيس البدل على التوكيد في إعرابه إعراب متبوعه^(٦) . وقيس التمييز بعد نعم في مثل نعم رجلا عبد الله على قولك حسبك به رجلا عبد الله ، سواء في عمل ما قبله فيه أو في المعنى لأنهما جميعاً ثناء في استيجابهما المنزلة الرفيعة ، ولأنهم إنما بدأوا فيها بالإضمار على شريطة التفسير . وقد جمع بين حسبك به رجلا وويحه رجلا والله دره رجلا ، فجميعها يوضح التمييز فيها جهة التعجب ، وقاس على ويحه رجلا قولهم « ربّه رجلا » فكل هذه العبارات تفسير لإضمار سابق^(٧) .

والصرف عنده كله أقيسة ، وقد أظهر في حصر أبنية الأفعال والأسماء المحررة والمزيدة وما يقابلها من التفاعيل ذكاء متقطع النظير وخاصة أبنية الأسماء ، إذ أورد لها ثلاثمائة مثال (تفعيلة) وثمانية^(٨) . وهو في كل مثال يبحث عن نظائره في اللغة ، فإن لم يجد لكلمة مثالا أو تفعيلة ردّها إلى مثال آخر قاسها عليه ، من ذلك كلمة عزّويت أى قصير ، فإنه لم يجد لها في اللغة نظيراً في صيغتها ،

(١) الكتاب ١/ ٣٤٢ .

(٦) الكتاب ١/ ٧٩ .

(٢) الكتاب ١/ ٧٢ .

(٧) الكتاب ١/ ٢٩٩ وما بعده .

(٣) الكتاب ١/ ٩٧ .

(٨) المزمهر للسيوطي (طبعة عيسى البابي

(٤) الكتاب ١٥٨/ ١٥٩ .

الحايي ٢/ ٤ .

(٥) الكتاب ١/ ٢٠٥ .

فأبى أن يضع لها مثالا على وزنوا ، وهو فيَعْوِيل ، وحملها أو بعبارة أخرى قاسها على « فَعْلِيَّت » لوجود النظير في هذا المثال ، وهو عَفْرِيَّت وِنَفْرِيَّت^(١) . وأساس ذلك عنده أن القاعدة لا توضع لمثال واحد شاذ ، وإنما توضع لأمثلة كثيرة ، وإذا وُجد مثال شاذ حَمِلَ على غيره ودخل في قياسه . وإذا نطقوا كلمة على صيغتين وكانت إحداهما مقيسة والثانية شاذة نَصَّصَ على ذلك في وضوح مؤثرا لبناء المقيسة على الشاذة ، من ذلك كلمة ثور ، فقد جمعها العرب على ثَوْرَةٍ جمعاً قياسياً ، كما تقول في كوز كِيَوْرَةٍ وعود عَوْدَةٍ وزوج زَوَاجَةٍ وجمعوها أيضاً على ثِيْرَةٍ جمعاً شاذاً ، يقول : « وقد قالوا ثِيْوَرَةٍ وثِيْرَةٍ فلبوها حيث كانت بعد كسرة ، واستثقلوا ذلك ، كما استثقلوا أن تثبت في دِيْسَم ، وهذا ليس بمطرود يعنى ثِيْرَةٍ »^(٢) . وعنده أن جمع صائم صَوِّمَ لأنه واوى الأصل ، ويقول إنه سمع من العرب من يقول في جمعها صَيِّمَ بالياء حملا لها وقياساً على عِصْيٍ^(٣) . ويقول إنهم يجمعون حَلَقَةً على حَلَقَتِ شلوذاً محدثين فيها هذا النقص وتغيير حركة اللام كما صنعوا في النسب ، إذ نسبوا ثَقِيْفًا قائلين ثَقِيْفًا بِحَدَفِ الْيَاءِ وَفَتْحِ الْقَافِ ، والقياس فيروا عنده ثَقَفِي^(٤) . ويقيس جمع مثل بازل وبُزْلٌ وشارف وشرف على جمع مثل صبور وصُبْرٌ وغمُور وغمُفْر ، وجعل علة القياس أن كلا من المثالين على أربعة أحرف وبه حرف زائد هو الواو في مثل صبور والألف في مثل بازل^(٥) . ويقول إن القياس في جمع مثل مضروب ومضروبون غير أنهم قد قالوا مكسور ومكاسير وملعون وملاعين ومشوم ومشائم شَبَّهُوا هذه الألفاظ أو بعبارة أخرى قاسوها على ما يكون من الأسماء على هذا الوزن مثل بهلول وبهاليل^(٦) . ويقول إنزعم قاسوا المصدر من سَخِطَ اللازم على المصدر من غضب المتعدي ، فجعلوه سَخَطًا^(٧) . ودائمًا يشدد سبويه في القياس ، وقد يفضى به تشدده إلى أن يرفض القياس على بعض

(٥) الكتاب ٢/٢٠٦ .

(١) الكتاب ٢/٣٤٨ .

(٦) الكتاب ٢/٢١٠ .

(٢) الكتاب ٢/٣٦٩ .

(٧) الكتاب ٢/٢١٥ .

(٣) الكتاب ٢/٣٧٠ .

(٤) الكتاب ٢/١٨٣ وقابل بـ ٢/٦٩ .

ما جاء عن العرب كثيراً ، ومن خير ما يوضح ذلك عنده النسبة إلى فَعِيل وفُعِيل مثل ، ثَقِيف وهَذِيل ، فقد كثر عن العرب في هذين المثالين أن يصوغوها على فَعِيلِي وفُعِيلِي فتقول ثَقَفِي وهَذَلِي ، ونحوها قَرَشِي . ولم يرتض سيبويه أن يكون ذلك قياساً مطرداً ، إذ رأى أن حق مثل هذه الألفاظ إقرار الباء في النسب ، كقولهم في حَنَيف حَنِيفِي ، وبذلك منع أن يقاس على ما ورد عن العرب من ذلك ، وإن كثر على ألسنتهم ، فثل سعيد ينبغي أن تكون النسبة إليه سعيدياً ، وكأنه اتخذ من المثال النادر وهو حنيف أصلاً للقياس ، ورفض الكثير المستعمل لأن قياسه في رأيه ضعيف ^(١) .

وإذا كنا لاحظنا عند الخليل أنه فتح باب التارين على قوانين النحو والصرف وقواعدها، فإن سيبويه قد توسع في فتحه بكلتا يديه سعة شديدة، فإذا هو يصوغ في كل جانب من كتابه أمثله توضح تلك القواعد والمقاييس، وحقاً لا يتسع بذلك في النحو كما اتسع به في الصرف ، فقد كان يسير في النحو بحذاء ما سمعه عن العرب وشيوخه وما ثقفه من قراءات الذكر الحكيم ، وقلما عمد إلى وضع الأمثلة. أما في الصرف فقد اتسع في ذلك اتساعاً كبيراً ، فن ذلك أن نراه في الممنوع من الصرف يعرض أبنية كثيرة لم تُسمع عن العرب . يقول مثلاً : « وإن سميت رجلاً ضربوا فيمن قال أكلوني البراغيث (أى من يعامل الواو معاملة تاء التأنيث) قلت « هذا ضربون قد أقبل » تلتحق النون كما تلتحقها في أولى لو سميت بها رجلاً من قوله عز وجل (أولى أجنحة) ومن قال هذا مسلمون في اسم رجل قال هذا ضربون ورأيت ضربين ، وكذلك يضربون في هذا القول . فإن جعلت النون حرف الإعراب فيمن قال هذا مسلمين (علماً على شخص) قالت هذا ضربين قد جاء ^(٢) . وتكثر مثل هذه الأبنية المظنونة أو المقترحة في الصرف ، حتى لنراه يعقد لها أحياناً فصولاً برمتها ، ومن خير ما يصور ذلك عنده « باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يبيح في الكلام إلا نظيره من غير المعتل » ^(٣) ويأخذ في عرض ذلك عرضاً يطول حتى يشغل أكثر من أربع

(١) الكتاب ٦٩/٢ وما بعدها .

(٢) الكتاب ٦٩/٢ وما بعدها .

(٣) الكتاب ٨/٢ .

صفحات طويلة ، وكلها في صيغ من بنات أفكاره يحاول أن يقبسها على صيغ معروفة . وعلى هذا السبق « باب ما قيس من المضاعف الذى عينه ولامه من موضع واحد ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غيره » ويستله على هذا النحو : « تقول في فَعَلَل من رددت رُدَد ، كما أخرجت فَعَلَلَا على الأصل لأنه لا يكون فَعَلَلَا ، وتقول في فَعَلَلان رَدَدان وفَعَلَلان رُدَدان يجرى المصدر في هذا مجراه لولم تكن بعده زيادة الأتراهم قالوا خُشَشَاء ، وتقول في فَعَلَلان رَدَدَان وفَعَلَلان رَدَدَان أجريتهما على مجراهما وهما على ثلاثة أحرف ليس بعدها شيء كما فعلت ذلك بِفَعَلَل وفَعَلِل ، وتقول في فعلول من رددت رَدَدُود وفَعَلِل رَدَدِيد كما فعلت ذلك بفَعَلَلان »^(١). وعلى هذا النحو لا يحيط سيبويه بأبنية اللغة وشاراتها النحوية فحسب ، بل يمدّ بحثه فيهما إلى كل مظنون في التعبير وكل صيغة ممكنة ، مع دعم كلامه بالأقيسة والعلل دعماً لا يعلم به النحو والصرف فحسب ، بل يعلم به أيضاً العقل ، ويرهف الحسّ اللغوي عند قارئه ، إذ لا يزال يعرض عليه دقائق التعبير وخصائص الأبنية عرّضاً من أتقنوا علماً وفقهاً وتحليلاً. ويدل على ذلك من بعض الوجوه وقوفه عند المصادر التي جاءت على وزن فَعَلَلان ، إذ نراه يحس فيها دلالة على الاضطراب والحركة في أحداثها لتتوالى الحركات في بنائها ، يقول : « ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعانى قولك : النَّزَّوان والنَّقْزَان والقَفْزَان ، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازة في ارتفاع ، ومثله العَسَلان والرتبكان .. ومثل هذا الغليان لأنه زعزعة وتحرك . ومثل ذلك اللهبان .. والوهجان لأنه تحرك الحروث وورده ، فإنما هو بمنزلة الغليان »^(٢). وبهذا الحس المرهف وما سنده من ملكات عقلية باهرة رسم سيبويه أصول العربية وصاغ لها قوانينها الإعرابية والصرفية ، وفيه يقول ابن جني : « لما كان النحويون بالعرب لاحقين وعلى ستمتهم آخذين وبألفاظهم متحلّين ولعانيهم وقصودهم آمين جاز لصاحب هذا العلم (سيبويه) الذى جمع شتاعه »^(٣) ،

(١) شعاعه : متفرقة .

(١) الكذب ٤٠٢/٢ .

(٢) الكتاب ٢١٨/٢ .

وشرَعَ أوضاعه : ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله^(١) وخلج أشطانه^(٢) ، وبَعَج^(٣) أحضانه وزمَّ شوارده ، وأفاء^(٤) فتَّواره أن يرى فيه نحوًا مما رأوا ويَحْدُوهُ على أمثلتهم التي حَدَّوْا ، لا سبًا والقياس إليه مُصَنِّع : وله قابل ، وعنه غير متناقل^(٥) .

(١) أغفاله : جمع غفل وهو ما لا سمة له .

(٢) خلج : جذب ، أشطانه : جمع شطن

وهو الحبل الطويل .

(٣) بعج : فثق .

(٤) أفاء الفوائد : رجع الشوارد .

(٥) اخفئص ٣٠٨/١ .

الفصل الرابع

الأخفش الأوسط وتلاميذه

١

الأخفش^(١) الأوسط

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، فارسي الأصل مثل سيبويه ، وقد لزمه وتلمذ له ، وأخذ عنه كل ما عنده ، وهو الذي روى عنه كتابه ، بل كان الطريق الوحيدة إليه ، إذ لا يُعرَف أحد سواه قرأه على سيبويه أو قرأه سيبويه عليه ، ويُرَوَّى عنه أنه كان يقول : « كنت أسأل سيبويه عما أشكل علىَّ منه فإن تصعب الشيء منه قرأته عليه » . وقد جلس بعده للطلاب يمليه ويشرحه ويبينه . وعنه أخذه تلاميذه البصريون من مثل الجحزمي والمازني ، وأخذوه عنه علماء الكوفة وعلى رأسهم إمامهم الكسائي . ولما رأى اهتمام تلاميذه الكوفيين جميعاً بالمسائل المتفرقة في النحو والصرف صنع لهم كتاب المسائل الكبير ، وله وراءه كتب أخرى سقطت من يد الزمن مثل كتاب الأوسط في النحو وكتاب المقاييس وكتاب الاشتقاق وكتاب المسائل الصغير . وكان يُعْنَى بشرح الأشعار ، وله فيها كتاب معاني الشعر ، ويقال إنه أول من أملى غريب كل بيت من الشعر تحته . وله في العروض والقوافي كتاب نوّه به القدماء ، ويقال إنه زاد فيه على الخليل بحر المتدارك أو الخبيب ، ويظهر أنه إنما زاد اسمه فقط إذ نجد للخليل أشعاراً على وزنه^(٢) . ويقول الجاحظ إنه كان ينشر في مصنفاته ضرباً من

الرواة ٣٦/٢ وما به من مراجع ومراة الجنان
٦١/٢ وشفرات الذهب ٣٦/٢ وبغية الوعاة
ص ٢٥٨ .
(٢) إنباء الرواة ١/٣٤٢ .

(١) انظر في ترجمة الأخفش أبا الطيب
القنوي ص ٦٨ والسرائي ص ٥٠ والزبيدي
ص ٧٤ والقهرست لابن التميم ص ٨٣ ونزهة الألباء
ص ١٣٣ ومجمع الأدباء ١١/٢٢٤ وروضات
الجنات ص ٣١٣ وابن خلكان في سعيد وإنباء

الغموض والعسر ، حتى يلتبس منه الناس تفسيرها رغبةً في التكبس بها^(١) . وقد ترك البصرة إلى بغداد بأخرة من عمره . وما زال الطلاب يقبلون من كل حذب على دروسه وإملاعاته حتى توفي سنة ٢١١ للهجرة .

وهو أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه ، وفي رأينا أنه هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه ، بل هو الذي أعدّ لتنشأ ، فيما بعد ، مدرسة الكوفة ثم المدارس المتأخرة المختلفة ، فإنه كان عالماً بلغات العرب ، وكان ثاقب الذهن حاد الذكاء ، فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل ، وحمل ذلك عنه الكوفيون ، ومضوا يتبعون فيه ، فتكونت مدرستهم . ولا بد أن نلاحظ منذ الآن أن خلافاته وخلافات المدارس التالية ، وكذلك خلافات البصريين التاليين له ، إنما هي خلافات في بعض الفروع ، فإن النحو وأصوله وقواعده الأساسية تكونت نهائياً على يد سيبويه وأستاذه الخليل ، وكأنهما لم يتركا للأجيال التالية سوى خلافات فرعية تتسع وتضيق حسب المدارس وحسب النحاة .

ويبدو أن الأخفش عني بالحدود والتعريفات أكثر مما عني أستاذه سيبويه ، ومن التعريفات التي روتها له كتب النحاة تعريفه الاسم وكان سيبويه اكتفى بالتمثيل له قائلاً : « والاسم رجل و فرس وحائط »^(٢) أما هو فقال : « الاسم ما جاز فيه نفعي وضربني » يريد أنه ما جاز أن يُخْبَرَ عنه^(٣) . وعلى نحو ما عني بالتعريفات عني بالتعليلات ، حتى تعليل ما لم يقع في اللغة ، من ذلك تعليل امتناع الفعل المضارع من الخفض ، وكان سيبويه يعلل لذلك بأن المجرور داخل في المضاف إليه وأنه يعاقب التنوين والمضارع لا ينون . ونرى الأخفش يتخذ من هذا التعليل موقفين : موقفاً يشرحه فيه قائلاً : « لا يدخل الأفعال الجر ، لأنه لا يضاف إلى الفعل ، والخفض لا يكون إلا بالإضافة ، ولو أضيف إلى الفعل ، والفعل لا يخلو من فاعل ، وجب أن يقوم الفعل وفاعله مقام التنوين ، لأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين ، وهو زيادة في المضاف كما أن التنوين زيادة . فلم يجر أن تقيم الفعل والفاعل مقام التنوين لأن الاسم لا يحتمل زيادتين ،

(١) الإيضاح في علل النحو للرباجي ص ٤٩ .

(٢) الحيوان للجاحظ ١/٩١ .

(٣) الكتاب ١/٢ .

ولم يبلغ من قلة التنوين - وهو واحد - أن يقوم مقامه ، كما لم يحتمل الاسم الألف واللام مع التنوين «^(١) . والموقف الثاني هو محاولة الإدلاء بعللة جديدة إذ يقول : « لم يدخل الأفعال جرّاً لأنها أدلة ، وليست الأدلة بالشيء الذى تدل عليه . وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك فهو الشيء بعينه ، وإنما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدل عليه ، وليس يكون جر فى شيء من الكلام إلا بالإضافة «^(٢) . وهو يريد أن الفعل دليل على الفاعل والمفعول والحدث . بالإضافة إنما تكون إلى هذه الأشياء لا إلى ما دلّ عليها مما يصور حركات الفاعلين . ويعلل لإضافة اسم الزمان إلى الفعل بقوله : « إنما أُضيفت أسماء الزمان إلى الأفعال لأن الأزمنة كلها ظروف للأفعال والمصادر ، والظروف أضعف الأسماء فقوّوها بالإضافة إلى الأفعال »^(٣)

وقلنا آنفاً إنه هو الذى فتح للكوفيين أبواب الخلاف على سيبويه وأستاذه الخليل بما بسط من وجوهه ، وقد تابعوه فى كثير من هذه الوجوه بحيث يمكن أن يقال بحق إنه الأستاذ الحقيقى للمدرسة الكوفية ، لا لأن إمامها الكسائى والقراء تتلمذوا له فحسب ، بل أيضاً لأنها تابعاها فى كثير من آرائه التى حاول بها نقض طائفة من آراء سيبويه والخليل ، وقد مضى هما وغيرهما من أعلام النحاة فى الكوفة يتخذون من آرائه قِبَساً للاهتمام به فيما نفذوا إليه من آراء أعدت لقيام المدرسة الكوفية . وحسبنا أن نعرض مجموعة من آرائه التى وافقه فيها الكسائى والقراء والكوفيون لتتضح صحة ما نزعناه من أنه الإمام الحقيقى لهم ولمدرستهم . أما الكسائى فنراه يرى رأيه فى أنه يجوز تأكيد عائد الصلة المحذوف والعطف عليه مثل جاء الذى ضربت نفسه أى ضربته نفسه ، ومثل جاءنى الذى كلمت وعمرا . أى كلمته وعمرا «^(٤) . وكان يذهب مذهبه فى أن من الجارة تزداد الإيجاب مثل : (ثم لنزغن من كل شيعة أبيهم أشد) ، (ولقد جاءك من نبا المرسلين) (يغفر لكم من ذنوبكم) (يُحَلِّلون فيها من أساور من ذهب)

(١) الزجاجى ص ١١٠ .

(٢) الزجاجى ص ١٠٩ .

(٣) الزجاجى ص ١١٤ .

(٤) مع المراجع للسيوطى (طبعة الخانجى)

(نكفر عنكم من سيئاتكم)^(١) . وتابعه في إعمال إنَّ إذا دخلتها ما الكافة جوازاً مثل إنما زيداً قائم^(٢) ، وفي أن من معاني لعل التعليل كما في الآية الكريمة : (فقولوا له قولاً ليستاً لعله يتذكر أو يخشى)^(٣) وفي أن لولا قد تأتي بمعنى هلا كما في آية الذكر الحكيم : (فلولا كانت قرية آمنت ففزعنا إيمانها)^(٤) وفي أن كلمة (فيه) حذفت من قوله عزَّ وجلَّ : (واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً)^(٥) . وكان يذهب مذهبه في أن الحال السادة مسد الخبر في مثل «كلامى محمداً مسيناً» قد تأتي فعلاً مثل «رأى الناس محمداً يعطى الكثير»^(٦) . ومضى في إثره يميز في مثل ثالث ثلاثة أن تكون ثالث منونة وثلاثة منصوبة أى متمم ثلاثة^(٧) .

وتابعه القسراً في كثير من الآراء ، من ذلك تأخير الخبر إذا كان المبتدأ مبدوءاً بأنَّ المفتوحة مثل « أنَّ العلم نور قول مشهور » قاسه الأخفش على مجيئه مؤخراً مع أن المصدرية في مثل : (وأنَّ تصوموا خير لكم)^(٨) . ومن ذلك جواز ترخيم الاسم الثلاثي وكان يمنع ذلك سيبويه ، فلا تقول في نداء الثلاثي مثل «حسبك» ياحك بالترخيم ، وخالفه الأخفش^(٩) . ومن ذلك جواز دخول لام الابتداء على نعم وبس في مثل «إن محمداً لنعم الرجل»^(١٠) . ومن ذلك أن إلا الاستثنائية قد تأتي عاطفة بمعنى الواو ومزلتها في التشريك لفظاً ومعنى ، وجعلها منه قوله تعالى : (لئلا يكون للناس عليكم حُجَّةٌ إلا الذين ظلموا منهم) (لا يخاف لدى المرسلون إلا من ظلم ثم بدل حسناً بعد سوء) أى ولا الذين ظلموا ولا من ظلم . وتأول الجمهور « إلا » في الآيتين على الاستثناء المنقطع^(١١) . وتابع القراء الأخفش أيضاً في أنه يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين ، في مثل

- | | |
|---|-------------------------------------|
| (١) المغني لابن هشام ص ٣٦٠ . | (٦) المصنف ١٠٦/١ . |
| (٢) شرح الرضى على الكافية (طبعة الآستانة) | (٧) المصنف ١٥١/٢ . |
| (٣) ٣٢٤/٢ وأنظر شرح ابن عقيل على الألفية | (٨) المصنف ١٠٣/١ . |
| (٤) نشرة محي الدين عبد الحميد ٣١٩/١ . | (٩) المصنف ١٨٢/١ والرضى على الكافية |
| (٥) المغني ص ٣١٩ . | (١٠) المصنف ١٤٠/١ . |
| (٦) المغني ص ٣٠٥ . | (١١) المغني ص ٧٦ . |
| (٧) المغني ص ٦٨٢ . | |

« في الدارزيد والحجرة عمرو » يعطف الحجرة على الدار وعمر وعلى زيد^(١) . وذهب مذهبه في أن المنادى المفرد العلم المرفوع إذا أكُتد بمضاف جاز فيه النصب والرفع إذ حُكى عن بعض العرب يا تميم كلُّكم بالرفع^(٢) . وما تابعه فيه أن حاشا في الاستثناء لا تكون جارة فقط كما ذهب سيبويه ، بل قد تكون فعلا متعدياً جامداً^(٣) ، وفاعلها حينئذ في رأى الأخفش ضمير مستكن فيها واجب الإضمار عائد على البعض المفهوم من الكلام فمثل قام القوم حاشا زيدا تقديره حاشا هو أى بعضهم زيدا . وتبع القراء الأخفش في أن عامل الرفع في المضارع هو تجرده من النواصب والجوازم^(٤) .

وتنصُّ كتب النحو كثيراً على أن الكوفيين تابعوا الأخفش في هذا الرأى أو ذاك ، وما تابعوه فيه أن اسم الموصول قد يُحذف إذا علِم ، كقول حسان :
أَمْسَنَ يَهْجُورُ سَوْلاً لَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصَرُهُ سَوْلاً

إذا كان يقدَّرُ : ومن يمدحه^(٥) . وكان يميز - وتابعه الكوفيون - في المبتدأ إذا كان اسم فاعل أن يغنى فاعله عن الخبر بدون اعتماد على استفهام أو نفي ، مثل قائم الزيدان^(٦) ، وكذلك إذا كان اسم الفاعل اسماً لأن ، مثل إن قائماً الزيدان^(٧) . وكان سيبويه لا يميز إلغاء ظن وأخواتها إذا تلاها المفعولان ، وجوز ذلك الأخفش وتابعه الكوفيون ، مستدلين جميعاً بقول بعض الشعراء : « إني رأيت ملاكُ الشيمة الأدبُ » ، وقول آخر : « وما إخال لدينا منك تنويلُ »^(٨) . وتبعه الكوفيون في أنه يجوز إقامة غير المفعول به من الظرف والجار والمجرور نائب فاعل مع وجوده في الجملة ، نحى ذلك في قراءة أبي جعفر : (لِيُجَزَّيَ قَوْماً بما كانوا يكسبون) فقد نُصبت قوماً ، وهى مفعول ، وجُعِلَ الجار والمجرور نائباً للفاعل ، إذ الفعل مبني للمجهول^(٩) . وما تابعوه فيه أن إذا الفجائية في مثل « خرجت فلاناً محمدًا بالباب » حرف^(١٠) وأن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه مثل

- | | |
|----------------------------------|----------------------------------|
| (١) المعنى ص ٥٣٩ . | (٦) المعنى ٩٤/١ . |
| (٢) المعنى ١٤٢/٢ . | (٧) المعنى ١٣٦/١ . |
| (٣) المعنى ١٣٠/١ والمعنى ٢٢٣/١ . | (٨) المعنى ١٥٣/١ . |
| (٤) المعنى ١٦٤/١ . | (٩) المعنى ١٦٢/١ . |
| (٥) المعنى ص ٦٩٢ والمعنى ٨٨/١ . | (١٠) المعنى ص ٩٢ والمعنى ٢٠٧/١ . |

«أمامك زيد»^(١)، وجماعته سيبويه خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر، وتبعه في أن الفعل الماضي يصح أن يأتي حالاً بدون تقدم قد والواو عليه، وكان يستدل بالآية الكريمة: (أوجاعوكم حصرت صدورهم) ومثلها (هذه بضاعتنا ردت إلينا)^(٢). وما ذهبوا مذهبه فيه أن المرفوع بعد إن الشرطية وإذا في مثل (وإن أحد من المشركين استجارك) و (وإذا السماء انشقت) لا يعرب فاعلاً لفعل محذوف كما ذهب سيبويه، وإنما يعرب مبتدأ^(٣). وجوزوا مثله توكيد النكرة إذا كانت محدودة مثل صحت شهراً جميعه^(٤). وكان سيبويه يذهب إلى أن المصدر في مثل أتيت ركضاً حال مؤولة بالمشق أى راكضاً، وذهب الأخفش - وتبعه الكوفيون - إلى إعراب المصدر في مثل هذا الموضع معولاً مطلقاً، وكان يجعله معولاً لفعل مقدر من لفظه. وذلك الفعل هو الحال، فتقدير المثال الآنف: أتيت أركض ركضاً^(٥). وكانوا يجوزون مثله ترك صرّف ما ينصرف في ضرورة الشعر^(٦) وكذلك مد المقصور^(٧).

وهذه أطراف مما نجده منثوراً في كتب النحو من متابعة الكوفيين والكسائي والقراء للأخفش في آرائه النحوية، فإذا قلنا إنه يُعَدُّ بحق الإمام الأول للمدرسة الكوفية لم تكن مبغدين ولا مغالين، وحتى ما اشتهرت به هذه المدرسة من قياسها على الشاذ أحياناً نجده واضحاً في كثير من هذه الآراء التي أسلفناها. وأيضاً ما اشتهر به جمهور هذه المدرسة من الاعتداد بالقراءات الشاذة على مقاييس سيبويه نجد أساسه عند الأخفش، فقد أخذ، كما مر بنا، بقراءة أبي جعفر: (ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون) مشتقاً منها قاعدة جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده نائب فاعل محالفاً بذلك أستاذه^(٨). ومرت بما أن سيبويه لم يكن يجيز العطف على الضمير

-
- (١) الإنصاف لابن الأندري (ص ٦٤٣)
 المسألة رقم ٦ وأسرار العربية لنفس المؤلف
 (طبعة دمشق) ص ٧١، ٢٩٥ والرصعي على الكافية ٨٤/١.
 (٢) الإنصاف: المسألة رقم ٣٢ والمجمع ٢٤٦/١.
 (٣) الإنصاف ص ٣١٦.
 (٤) الإنصاف: المسألة رقم ٧٠ والمجمع ٣٧/١.
 (٥) الإنصاف ص ٣١٦.
 (٦) الإنصاف: المسألة رقم ٧٠ والمجمع ٣٧/١.
 (٧) الإنصاف ص ٣١٦.
 (٨) الإنصاف: المسألة رقم ٧٠ والمجمع ٣٧/١.

المنفرد ببلون إعادة المدح . ومن أجل ذلك ضعفت المنصر بين المنهشون قراءة حمزة
 الآية الكرمة : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بأجر عطفاً على الضمير
 المجرور بالباء . وأبى الأختش . وتبعه جمهور الكوفيين - قاعدة سيبويه المذكورة ،
 وجوز مثل هذا العطف ، مستشهداً بقراءة حمزة للآية السالفة^(١) . وقال سيبويه :
 لا يفتصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف . ويخص ذلك بالشعر ، ومن
 هنا ضعفت بعض البصريين قراءة ابن عامر قوله تعالى : (وكذلك زين لكثير
 من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بنصب أولادهم ونحذف شركائهم . وهو
 نزل بين المضاف والمضاف إليه بالفعول به لقتل ، وجوز ذلك لأختش - وتبعه
 الكوفيون - منشد قول بعض شعراء :

فَرَجَجْتُهَا بِمَرْجَةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ^(٢)

فقد فصل الشاعر بين زَجَّ وأبى مزاده بكلمة القلوص . وهي مفعول به
 لزج^(٣) . ولعل من الغريب أن نجد بعض المعاصرين يكثر من أن الكوفيين
 كانوا يختلفون مع البصريين في قبول بعض التراءات الشاذة وتوجيهها ، بانين
 آراءهم في ذلك على هاتين الآيتين غالباً . وها هو لأختش البصري يقينهما ،
 بل هو في رأينا الذي دفع الكوفيين إلى اتخاذ التراءات مصدرًا لقواعد . مهما
 كانت شاذة . وذلك لا يكون هناك شيء يتميز به النحو الكوفي من النحو لبصري
 إلا نجد أصوله عند الأختش ، لا من حيث قبول التراءات الشاذة على مقاييس
 سيبويه وتحليل فحسب . بل أيضاً من حيث قبول بعض الأشعار الشاذة
 والأدنى أصلاً لمقاييس .

ونحن نعرض في إجمال لطائفة من آرائه الكثيرة التي خالف فيها سيبويه
 وتحليل إمامي البصرة . فمن ذلك أنهما كانا يريان أن إعراب المثني والجمع المذكور
 السالم إنما هو بحركات مقدرة في الألف والواو والياء ، أي أنها ثابت عن حركات
 الرفع والنصب والجر ، أما هو فكان يذهب إلى أن حروف الين هذه دلائل

(١) شرح ابن يعيش على المفصل للربيعي

(١) المص ١٣٩/٢ .

(٢) ١٠/٣ .

(٣) زججتها : طعنتها . قلوص : انقطة .

الإعراب لأحرف الإعراب.^(١) وكان سيبويه والخليل يريان أن إعراب الأفعال الخمسة : يكتبان وتكتبان ويكتبون وتكتبون وتكتبين وإنما هو بالنون التالية لحرف اللين أو بعبارة أخرى لضائير التثنية والجماعة والمخاطبة ، أما هو فكان يرى أن إعرابها بحركات مقدرة على ما قبل تلك الضائير^(٢) . وهو أيضاً رأى غير دقيق ، لأن نون تلك الأفعال تسقط في حالتي النصب والجرم ، ومن هنا كانت علماً للرفع في المضارع . وكان سيبويه والخليل يذهبان إلى أن الأسماء الخمسة : أباك وأخواتها معربة بحركات مقدرة في حروف اللين : الواو والألف والياء . أما هو فكان يرى أنها معربة بحركات مقدرة على ما قبل تلك الحروف تمثيلاً مع رأييه السالفين في إعراب المنى والجمع والأفعال الخمسة^(٣) . ومعروف أن ضائير التثنية والجمع والمخاطبة التي تلتحق بالأفعال الخمسة وكذلك ضمير النسوة في مثل قلن تعرب فواعل في رأى سيبويه والخليل ، وكان الأخفش يذهب إلى أنها جميعاً حروف والفاعل مستتر ، وكأما الذي دفعه إلى ذلك لغة أكلوني البراغيث ، فقد رأى سيبويه يرتضى في أحد توجيهيه لتلك اللغة أن الضمير في أكلوني وما يماثلها حرف كالتاء المؤنثة في قالت ، وجعلها في التوجيه الثاني الفاعل والمرفوع بعدها بدلاً منها^(٤) . وكان سيبويه يذهب إلى أن المحذوف في الأفعال الخمسة في مثل أتعيدي هو نون الرفع ، أما هو فكان يرى أن المحذوف نون الوقاية لأنها لا تدل على إعراب ، فهي أولى بال حذف^(٥) . وكان يذهب سيبويه إلى أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت ، وذهب الأخفش إلى أن العامل في النعت المنعوت نفسه إذ يُعَرَّب بإعرابه^(٦) . وذهب سيبويه إلى أن المضاف هو عامل الخفض في المضاف إليه ، وقال الأخفش بل العامل فيه الإضافة المنعوية^(٧) . وكان سيبويه يرى أن عامل المفعول معه في مثل واستوى الماء والخشبة « الفعل الذي قبله بتوسط الواو ، وذهب الأخفش إلى أنه منصوب انتصاب الظرف ، لأن أصل

- | | |
|-----------------------------------|------------------------------------|
| (١) الرضى ٢٦/١ وقابل بالمع ٤٧/١ | (٤) المنى ص ٤٠٤ ، ٤١٣ ، والمع ٥٧/١ |
| والإنصاف ص ١٣ وأسرار العربية ص ٥١ | (٥) المع ٥٢/١ |
| والزجاجي ص ١٣٠ ، ١٤١ | (٦) أسرار العربية ص ٦٦ |
| (٢) المع ٥١/١ | (٧) المع ٤٦/٢ |
| (٣) المع ٣٩/١ | |

هذا التعبير وما يماثله استوى الماء مع الخشبة فلما حذفت «مع» وكانت منتصبه على الظرفية أقيمت الواو مقامها وانتصب ما بعدها انتصاب «مع» التي وقعت الواو موقعها ، إذ لا يصح انتصاب الحروف ، كما انتصب ما بعد إلا الواقعة موقع غير في الاستثناء في مثل قام القوم إلا زيدا ، وكأنا كان الأصل قام القوم غير زيد^(١) . وكان سيبويه يذهب إلى أن العامل في الخبر هو المبتدأ وذهب الأخفش إلى أن العامل فيه هو العامل في المبتدأ وهو الابتداء^(٢) .

وكان سيبويه يرى - وتبعه الجمهور - أن جمع المذكر السالم في حالة النصب معرب بالكسرة نيابة عن الفتحة وأن الممنوع من الصرف في حالة الجر معرب بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وذهب الأخفش إلى أنهما جميعاً في الحالتين مبنيان^(٣) . ولا توجد علة واضحة لهذا البناء . وذهب سيبويه إلى أنه إذا ولى «لولا» ضمير متصل مثل لولاي ولولاك ولولاه كانت جارة ، وذهب الأخفش - وتبعه القراء - إلى أن الضمير في هذه الأمثلة مبتدأ مرفوع ، وكل ما في الأمر أن العرب أنابت فيها الضمير المحفوض عن الضمير المرفوع أى أنهم أنابوا مثل لولاك عن لولا أنت . واستدل بأنهم أنابوا علامة الرفع عن علامة الجر في مثل «ما أنا كأنت» . وذهب الأخفش في قول ثان إلى أن الضمائر في لولاي ولولاك ولولاه حروف حضور وخطاب وغيبة^(٤) . وكان سيبويه لا يجيز دخول الواو على خبر كان وأخواتها إذا كان جملة . وكان الأخفش يجيز ذلك مثل كان محمد ولا حُمتى عنده وليس شيء إلا وفيه نقص ، وكان ينشد منه قول الشاعر :

ليس شيء إلا وفيه إذا ما قابلته عين البصير اعتباراً

وقول الآخر :

ما كان من بشر إلا وميتته محتومة لكن الآجال تختلف

(٣) المسج ١٩/١ .
(٤) المحاضر ١٨٩/٢ وابن يعيش
١٢٢/٣ والمغنى ص ٣٠٣ .

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني (طبعة
الخطي بالقاهرة) ١٤٤/١ والإنصاف ص ١١٠
والرغزى على الكافية ١٩٥/١ والمسج ٢٢٠/١ .
(٢) المسج ٩٤/١ .

وأوّل الجمهور ذلك على حذف الخبر^(١) . وكان سيبويه لا يبيّز زيادة الواو في الكلام ، وكان الأخفش يبيّز ذلك وتبعه فيه الكوفيون ، وكان يمثل لرأيه بقوله تعالى (حتى إذا جاءوها وفُتحت أبوابها) ، (فلما أسلما وثّله للجبين وفاديناه) وأوّل الجمهور مثل ذلك على أن الواو عاطفة وجواب إذا ولما محذوف^(٢) . وكان سيبويه يذهب إلى أن ما في مثل « ما أحسن السماء » وغيرها من صيغ التعجب نكرة تامة مبتدأ والجملة الفعلية بعدها خبر ، وذهب الأخفش مذهبين في توجيه « ما » أولهما أنها اسم موصول وما بعدها صلة لا محل لها من الإعراب ، والثاني أنها نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعت لها ، وعليهما خبر المبتدأ محذوف تقديره شيء عظيم ونحوه^(٣) . ولم يكن سيبويه يجوز زيادة الباء في الخبر الموجب مثل زيد بقائم أي زيد قائم وجوز ذلك الأخفش مستدلاً بقوله تعالى : (وجزاء سبقة بمثلها) وعند الجمهور أن الخبر محذوف تقديره واقع^(٤) .

وكان سيبويه — كما قدمنا — يرى أن لات تعمل عمل ليس ويليهما إما الاسم مرفوعاً وإما الخبر منصوباً وهو دائماً الحين مثل (ولات حين مناص) ومع الرفع يكون الخبر محذوفاً ومع النصب يكون اسمها محذوفاً ، وذهب الأخفش إلى أنها غير عاملة ، وقال إذا تلاها مرفوع أعرب مبتدأ والخبر محذوف ، وإذا تلاها منصوب أعرب مفعولاً به على تقدير فعل محذوف ، وقدّره في الآية الكريمة : ولات أرى حين مناص^(٥) . وذهب سيبويه إلى أن عسى في مثل « عساي وعساك وعساه » مجرّيت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما أجريت لعل مجراها في جواز اقتران خبرها بأن في مثل لعل محمداً أن يقوم ، وذهب الأخفش إلى أن عسى في الأمثلة المذكورة لا تزال عاملة عمل كاد وأخواتها ، أي أنه لا يزال يليها اسمها المرفوع ، وكل ما في الأمر أنه استعير ضمير النصب لضمير الرفع ، كما استعير له ضمير الجر في لولاي ولولاه^(٦) . وكان سيبويه يرى أن كيف ظرف دائماً فوضعتها عنده النصب ، وكان الأخفش يرى أنها ليست ظرفاً ، وإنما هي

(٤) المص ١٢٧/١ .

(١) المص ١١٦/١ .

(٥) المص ٢٨١ والمص ١٢٦/١ .

(٢) المص ٤٠٠ والمص ١٣٠/٢ .

(٦) المص ١٦٤ وابن عيمش ١٢٢/٣ .

(٣) المص ٣٢٩ .

اسم كبقية الأسماء المبنية . فهي في موضع رفع في مثل كيف زيد وفي موضع نصب في مثل كيف كنت^(١) . وذهب سيبويه إلى أن كلمة «فاهُ إلى في» في قولهم «كلمته فاه إلى في» حال بمعنى مشافهة ، وذهب الأخفش إلى أن الكلمة منصوبة على نزع الخافض وأصلها كلمته من فاه إلى في فحذفت من^(٢) . وكان سيبويه يذهب إلى أن كى المنصوب بعدها المضارع تنصبه بنفسها ، فهي بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا ، وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر دائما وأن المضارع بعدها منصوب بأن مقدرة بدليل ظهورها بعدها في قول الشاعر :

فَقَالَتُ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لَسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تَغَيَّرَ وَتَخْدَعَا^(٣)

وكان سيبويه يرى أن مثل دخلت الدارَ والمسجدَ منصوبٌ على الظرفية ، تشبيهاً للمكان المختص وهو الدار والمسجد بالمكان غير المختص ، وذهب الأخفش إلى أن الفعل هنا ليس لازماً وإنما هو متعد بنفسه ، والدار مفعول به^(٤) . وكان يعبدُ «لاسيما» من أدوات الاستثناء، والجمهور على أن سى اسم لا الناقية للجنس، وما بعدها في مثل «لاسيما زيد» إما مجرور بإضافتها إليه واعتبار ما زائدة، وإما مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف وما موصولة بمعنى الذى والتقدير لاسى الذى هو زيد، وإما منصوب على التمييز^(٥) . وكان يميز تقديم الحال على الجملة المكونة من ظرف أو جار ومجرور ومبتدأ مثل قائماً في الدار زيد^(٦) . وجوز تأكيد متعاطفين إذا اتحد معنى عامليهما وإن اختلفا لفظاً مثل انطلق عمرو وذهب زيد كلاهما^(٧) . وكان يُعرب الجملة التالية لإلا في مثل «ما مررت بأحد إلا محمد خير منه» نعتاً، وهى عند الجمهور حال من أحد^(٨) ، وذهب إلى أن المنصوب بعد حيناً في «مثل حيناً محمد رجلاً» حال لا تمييز^(٩) . وكان سيبويه يعرب «أى» في يأيها الناس منادى مبنى على الضم والناس صفة،

(١) المع ٢٤٣/١

(١) المعنى ص ٢٢٦

(٧) المع ١٢٤/٢

(٢) المعنى ص ٥٩٣

(٨) المعنى ص ٤٧٧

(٣) المعنى ص ١٩٩ والمع ٥/٢

(٩) المعنى ص ٥١٥

(٤) المع ٢٠٠/١

(٥) المع ٢٣٤/١

وذهب الأخفش بعيداً، إذ أعرب «أى» اسم موصول وجعل الناس خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة صلة، والتقدير يا من هم الناس^(١). وكان يذهب إلى أن مُذْ ومنذ في مثل مذ يوم الخميس برفع يوم ومنذ يومان ظرفان وهما خبران لما بعدها والجمهور على أنها مبتدآن وما بعدها خبر^(٢). وكان يرى أن ضمة غيرُ في مثل «ليس غير» ليست ضمة بناء، وإنما هي ضمة إعراب، وكان يعربها اسم ليس والخبر محذوف^(٣).

ومن المؤكد أن كثيراً من الصور النحوية في التعبيرات والصيغ أثارها الأخفش لأول مرة، وفُضِرَ لذلك مثلاً ما ذهب إليه النحاة من أن الأفعال المؤثرة إذا وقعت من الفاعل بنفسه لم يجوز أن تتعدى إلى ضميره، فلا يقال كلمتُنى أى كلمت نفسي ولا كلمتك أى كلمت أنت نفسك. وإنما لم يجوز ذلك لأن هذه الأفعال المتعدية إنما تقع على غير المتكلم وأما أفعال الإنسان بنفسه فالأصل أن لا تتعدى مثل قام وذهب وخرج وانطلق. واستثنى النحاة من هذه القاعدة باب ظن والفعلين: فقد وعدم، إذ جاء عن العرب ظننتنى وقلدتنى وعدمتنى، واستثنى النحاة أيضاً فعل ضرب، تقول: ما ضربننى إلا أنا. وهذا الاستثناء جعل الأخفش يشير صورتين من التعبير في باب الاشتغال لبيان حق المشغول عنه من النصب والرفع، وهما: «أزیداً لم يضربه إلا هو» و«أزید لم يضرب إلا إياه» وحاول أن يضع قاعدة عامة بها نصب ورفع، وهى أننا نحمل المشغول عنه على الضمير الذى يمكن أن نستغنى عنه بذكره، أما في المثال الأول فلأننا لو جعلنا زیداً مكان الهاء في قولك «أزیداً لم يضربه إلا هو» استقام الكلام لأن ضمير الفاعل ضمير منفصل، فكأننا قلنا «أزیداً لم يضربه إلا عمرو» ولو حملناه على الضمير المتصل فرقناه صار تقدير العبارة «أزید لم يضربه» وهى عبارة فاسدة. وبالمثل «أزید لم يضرب إلا إياه» ينبغى رفع زيد حملاً على ضميره الذى في يضرب، لأننا إذا قلنا «ألم يضرب زيد إلا إياه» استقام الكلام. ولو نصبنا زیداً حملاً على إياه، فقلنا «أزیداً لم يضرب إلا إياه» ثم حذفنا

(٤) انظر هامش كتاب الرد على النحاة

(الطبعة الثانية) ص ١٠٧.

(١) المفنى ص ٤٧٠.

(٢) المفنى ص ٣٧٣.

(٣) المفنى ص ١٧٠.

الضمير الذى حملنا زيذاً عليه صار التقدير «أزيداً لم يضرب» اضطرب الكلام ولم يحصل المراد منه^(١). وتحليل الأخفش لهاتين العبارتين هو الذى ألهم ابن مضاء أن يضع قاعدة عامة لباب الاشتغال تريخ الناشئة من معرفة الأحكام المعقدة فى نصب المشغول عنه ورفعها، وهى تتلخص فى أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب كان حقه النصب، وإن عاد عليه ضمير مرفوع أو متصل بمرفوع كان حقه الرفع^(٢).

ونستطيع أن نلاحظ من كل ما تقدم أن عقل الأخفش كان عقلاً خصباً أمدّه مما لا يكاد يحصى من الآراء الجديدة التى خالف فيها ما سجله سيبويه فى كتابه . وقد فسح لقياس على الأشعار الشاذة التى لا تطرد مع قوانين أستاذه النحوية . كما فسح للقراءات واحتجّ بها مهما خالفت قواعد النحو القياسية عند سيبويه . وعلى نحو ما كان يخالف سيبويه فى كثير من مسائل النحو كان يخالفه فى كثير من مسائل الصرف ، من ذلك أن الجمهور كان يمنع اشتقاق صيغة التعجب من غير الفعل الثلاثى ، وجوزها الأخفش من كل فعل مزيد مثل ما أتفته وما أخطاه . كما جوزها من العاهات ، وتبعه فى ذلك الكسائى مثل ما أعوره^(٣) . والقياس فى جمع مثل فرزدق حذف الرابع فيقال فرازق ، وكان الأخفش - وتبعه الكوفيون - يميز حذف الحرف الثالث ، فيقال فى فرزدق فرادق^(٤) . وكان سيبويه يذهب فى نسب فعولة مثل حمولة إلى حذف التاء والواو فيقال حملى ، وذهب الأخفش إلى النسب إليه على لفظه فيقال حمولى . لما سمع عن العرب من نسبتهم إلى أزد شتوة شتوى^(٥) . وكان سيبويه ينسب إلى مثل بنت نبوى كالنسب إلى مذكرها وهو ابن . وكان الأخفش يحذف التاء ويبقى ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ، فيقول فى بنت «بشوى» بكسر الباء وسكون النون^(٦) . وكان سيبويه ينسب إلى شاه شاهى بإبقاء الألف

(١) المع ١٦٦/٢

(٢) المع ١٨١/٢

(٣) المع ١٩٥/٢

(٤) المع ١٩٧/٢

(١) انظر شرح السيراق على سيبويه

(مخطوطة دار الكتب المصرية) المجلد الأول

الورقة ٤٢٦ وما بعدها .

(٢) راجع كتاب الرد على النحاة لابن

مضاء القرطبي (نشر دار الفكر العربى) ص ٣٠ .

المبدلة في شاه ، وكان الأخفش يرد الألف إلى أصلها الواوى فيقول « شَوْهَى »^(١) . وكان الأخفش يخالفه أيضاً في وزن بعض الكلمات الزيدة ، من ذلك أن سيبويه كان يذهب إلى أن وزن هَجَرَ (الطويل) وهَبَلَعَ (الأكل) فَعْلَل ، وذهب الأخفش إلى أن وزنه هَفْعَل بزيادة الهاء فيهما قائلاً إن الأولى مشتقة من الجَرَ ع أى المكان السهل والثانية مشتقة من البَلَعَ^(٢) . وبالمثل كان يخالفه هو وجمهور البصريين في مسائل من الإبدال والقلب والحذف ، من ذلك بناء أُم ، فالجمهور يبنونها « أُيْم » بقلب الهمزة الثانية ياء لمناسبة حركتها ، ومذهبه إبدالها واواً لمناسبة حركة ما قبلها فتقول أوم ، وكان دائماً يبدل الهمزة المكسورة بعد ضم واو أو المضمومة بعد الكسرة ياء^(٣) . ومرّ بنا أن الخليل وسيبويه كانا يريان أن واو اسم المفعول في مثل مقول ومبيع هي المحذوفة ، فوزن الكلمتين عندهما مَقْعَل ومَبْعَل ، وكان الأخفش يذهب إلى أن عين الصيغة هي المحذوفة ، فوزن الكلمتين عنده مَقُول^(٤) . وكان الخليل وسيبويه يذهبان إلى أن الهاء في مثل إقامة وإرادة من أَمَت وأردت عوض عن ألف إفعال الزائدة ، إذ المصدر منها أصله إقامة وقُلبت الواو ألفاً ، وذهب الأخفش إلى أن الهاء عوض من عين إفعال ، فالمحذوف في صيغة إفعالة ، مثل إرادة ، عينها ، بينما كان يرى سيبويه والخليل أن العين بقيت وقُلبت ألفاً وحُذفت الألف الزائدة ، لأن الزائد هو الأولى بالحذف^(٥) . وكان الخليل - وتبعه سيبويه - يرى أن وزن أشياء لَفْعَاء كما مرّ بنا ، ولذلك مُنعت من الصرف ، وذهب الأخفش إلى أن كلمة شيء جُمعت على أشياء كأفعلاء ثم خُفِّضت فصارت أشياء على وزن أفْعَاء^(٦) . وعلى هذا النحو كان الأخفش كثير الخلاف لسيبويه والقواعد النحوية

-
- (١) الجمع ١٩٦/٢ .
 (٢) المتصف شرح تصنيف المازني لابن جنى (طبع القاهرة) ٢٦/١ والرضى على الشوية ٣٨٥/٢ وانظر الكتاب ٣٣٥/٢ .
 (٣) الجمع ٢٢٠/٢ .
 (٤) الخصائص ٣٠٥/٢ ، ٧٤/٣ .
 (٥) المتصف ٢٨٧/١ والملنى ص ٦٨٦ والأشياء .
 (٦) المتصف ٩٤/٢ وما بعدها والإنصاف ص ٣٤٢ .
 والنظائر للسيوطي ٤٠/١ .

والصرفية المبثوثة في كتابه ، وهو خلاف بناء كما قلنا آنفاً على خصب ملكاته وسعة معرفته بلغات العرب وقراءات الذكر الحكيم وقدرته على النفوذ في حقائق اللغة التفصيلية إلى كثير من الآراء الطريفة ، حتى ليصبح إمام الخلاف في النحو والصرف ومسائلهما وحتى ليُعدَّ في قوة إلى ظهور لا المدرسة الكوفية وحدها ، بل جميع المدارس التالية .

٢

قُطْرِب^(١)

هو محمد بن المستنير ، بصرى المولد والمربى ، وقد أقبل مبكراً على دراسة اللغة والنحو ، ولزم سيبويه ، ويُقال إنه هو الذى سماه قطرباً إذ كان يكثر للأخذ عنه ، حتى كان سيبويه كلما خرج من داره سحراً رآه يباه فقال له يوماً مداعباً : « ما أنت إلا قُطْرِب ليل » فثبتت الكلمة عليه ولصقت به ، والقطرب دُوَيْبَة تدبّ ولا تفتر . وليس بين أيدينا ما يدل دلالة قاطعة على أنه تتلمذ للأخفش ، غير ما يُروى من أنه أخذ عن جماعة من العلماء البصريين ، ونظن ظناً أنه أخذ عن الأخفش ، لأنه كما قدمنا كان الطريق إلى كتاب سيبويه بعده ، وعنه حملة العلماء ، وطبيعى أن يحمله عنه قطرب فيمن حملوه ، ما دام قد عُنى بالنحو والتقدم فيه ، بل لقد اتخذته حرفة وأداة لتكسبه في تعليم أبناء الطبقة الممتازة ببغداد . وزاعت شهرته في ذلك فاتخذته الرشيد مؤدباً لابنه الأمين ، وقرّبه منه أبو دُلَاف العجلي أحد قواد الرشيد والمأمون النابهي واتخذاه مؤدباً لأولاده . وظل يُعسنى بتأديبهم إلى وفاته سنة ٢٠٦ للهجرة . وله في النحو والصرف كتب مختلفة ، منها كتاب العلل في النحو وكتاب الاشتقاق في

اللغة للأزهري ١٤/١ وتاريخ بغداد ٣/٢٩٨
وإنباء الرواة ٣/٢١٩ وشذرات الذهب ٢/١٥
ومرآة الجنان ٢/٣٠٠ ولسان الميزان لابن حجر
٥/٣٧٨ وبغية الوعاة ص ١٠٤ .

(١) انظر في ترجمة قطرب أبا العلي القنوي
ص ٦٧ والسيراني ص ٤٩ والزيدي ص ١٠٦
والفهرست ص ٨٤ ونزعة الألباء ص ٩١ ومعجم
الأدباء ١٩/٥٢ وابن خلكان في محمد وتهذيب

التصريف ، وصنف بجانب ذلك كتباً متعددة في اللغة مثل كتاب الأضداد وكتاب خلتقى الفرس وكتاب خلق الإنسان وكتاب المثلث ، وهو مطبوع ، وكتاب ما خالف فيه الإنسان البهيمية . وكانت له عناية بالذكر الحكيم والحديث النبوي ، فألف كتاباً في إعراب القرآن ، وكتاباً في غريب الحديث . وكتابه « الرد على الملحدين في تشابه القرآن » يدل على صلته بالمعتزلة والمباحث الكلامية .

ولم يصلنا كتاب قطرب في العلل التحوية ، غير أن الكتب المتأخرة احتفظت ببعض آرائه فيه ، من ذلك تعليقه لدخول الإعراب في الكلام ، وقد مضى يعارض فيه ما ارتآه سيويوه وغيره من النحاة من أنه دخل الكلام في العربية لبيان الفارق بين المعاني التي يريدونها المتكلمون للكلمات إذ تكون فاعلة ومفعولة ومضافة أو مضافاً إليها ، يقول^(١) :

« لم يُعَرَّب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض ، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة المعاني ، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك إن زيداً أخوك ، ولعل زيداً أخوك ، وكأن زيداً أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه . وما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيد قائماً (أى في لغة الحجازيين) وما زيد قائم (أى في لغة بني تميم) اختلف إعرابه واتفق معناه . ومثله ما رأيت منذ يومين ومنذ يومان ولا مالٌ عندك ولا مالٌ عندك ، وما في الدار أحد إلا زيد وما في الدار أحد إلا زيداً . ومثله إن القوم كلهم ذاهبون وإن القوم كلهم ذاهبون ، ومثله (إن الأمر كله لله) و (إن الأمر كله لله) قُرئ بالوجهين جميعاً ، ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيل ، وليس زيد بجبان ولا بخيلاً . ومثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، وما اختلف إعرابه واتفق معناه . فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله . وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون

أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان . وقيل له : فهلا لزموا حركة واحدة ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع في الحركات وأن لا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة .

وعلى نحو ما علل لاختلاف حركات الإعراب بالاتساع في الكلام علل لظاهرة الترادف في اللغة بنفس العلة ، إذ يقول : « إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد ليدلوا على اتساعهم في كلامهم ، كما زاحفوا في أجزاء الشعر ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب »^(١) .

ولم يكن يُعنى بالاختلاف على سبويه والخليل في آرائهما النحوية والصرفية عناية الأخفش ، ومع ذلك نجد له طائفة من الآراء خالفهما فيها معاً أو خالف أستاذه سبويه وحده ، أو خالف الأخفش . ومن هذه الآراء ما كان يذهب إليه من أن حركات الإعراب المسماة بالرفع والنصب والجر والجرم هي نفسها حركات البناء المسماة بالضم والفتح والكسر والوقف أو السكون ، ولا بأس من إطلاق كل منها على مقابلها في الحالتين ، فيقال للرفع في الكلمات المعربة الضم . ويقال للضم في الكلمات المبنيّة الرفع ، وهلم جرا^(٢) . ومرّ بنا أن الخليل وسبويه كانا يريان أن إعراب المثني والجمع المذكور إنما هو بحركات مقدرة في الألف والواو والياء ، وأن الأخفش كان يرى أن إعرابهما بحركات مقدرة فيما قبل الألف والواو والياء أي على الدال في مثل الزيدان والزيدتين والزيدون والزيدتين ، وذهب قطرب إلى إن إعرابهما بنفس هذه الحروف ، إذ مثلها مثل حركات

الإعراب في مفرداتها تتغير بتغير مواقع الكلمات وعواملها في العبارات ^(١) . ومرة بنا أيضاً أن سيويوه كان يرى أن الأسماء الخمسة : أباك وأخواتها معربة بحركات مقدرة في حروف الواو والألف والياء رفعاً ونصباً وجراً ، وكان الأخفش يرى أنها معربة بحركات مقدرة على ما قبل الواو والألف والياء أسوةً برأيه في المثني والجمع ، وذهب قطرب ، كما ذهب في الجمع والمثنى ، إلى أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب ، وكأنها نابت فيها عن الحركات ^(٢) .

ولقطرب وراء ذلك آراء فرعية ، تتناولها كتب النحاة ، منها أن واو العطف تفيد الترتيب ، لأن الترتيب في اللفظ ، إذا قلت مثلاً جاء زيد وعمرو ، يستدعي سيباً ، وهو الترتيب في الخبيء ^(٣) . وكان يذهب إلى أنه قد تأتي إن بمعنى قد مستدلاً بقوله تعالى : (إن نفعت الذكرى) ^(٤) . وذهب في إعراب لاجرم في قوله جَلَّ جَلَّ وَعَزَّ : (لاجرم أن لهم النار) إلى أن لا ردُّ لما قبلها ، أى ليس الأمر كما وصفوا . ثم ابتدئ ما بعده ، وجرم فعل لا اسم . ومعناه وجب ، وما بعده فاعل ^(٥) .

٣

أبو عمر ^(٦) الجعفي

هو صالح بن إسحق ، مولده ومنشؤه بالبصرة ، وقد دأب منذ صغره على الاختلاف إلى حلقات علماء البصرة من النحاة واللغويين ، ويقال إنه لم يلق

ص ١٤٣ والأنساب للسماقي الورقة ١٢٨
وتاريخ بغداد ٣١٣/٩ والفهرست ص ٩٠
وسمى الأدباء ٥/١٢ وإنباء الرواة ٨٠/٢
وطبقات القراء لابن الجزري ٣٣٢/١ وشذرات
الذهب ٥٧/٢ ورمّة الجنان للياقني ٩٠/٢
وخزانة الأدب للبندادي ١٧٨/١ وبغية الوعاة
ص ٢٦٨ .

(١) الإنصاف ص ١٣ وأسرار العربية ص ٥١
والجمع ٤٧/١ .
(٢) الجمع ٣٨/١ .
(٣) المغني ص ٣٩٢ والجمع ١٢٩/٢ .
(٤) المغني ص ٢٢ .
(٥) المغني ص ٢٦٣ .
(٦) راجع ترجمته في أبي الطيب اللغوي ص ٧٥
والسيرافي ص ٧٢ والزيدي ص ٧٦ ونزعة الأب .

سيبويه ، غير أنه لزم الأخفش وأخذ عنه كل ما عنده . ويزعم بعض الرواة أنه هو وزميله المازني خشيًا بعد وفاة سيبويه وحمل الأخفش لكتابه أن يدعيه لنفسه ، وكان الجرمي موسراً ، فعرض عليه شيئاً من المال ليقراً هو وصاحبه عليه الكتاب ، وأجابه إلى طلبه ، فأخذ الكتاب عنه وأشاعه في الناس . ويقول المبرد : عليه قرأت جماعة النحاة . ويذكر أنه قلم أصبها ن مع فيض بن محمد عند منصرفه من الحج ، فأعطاه يوم مقدمه عشرين ألف درهم ، وكان يعطيه كل سنة اثني عشر ألفاً . ونزل بغداد في أوائل العقد الأول من القرن الثاني للهجرة ، واختلف إليه الطلاب يحاضروهم في كتاب سيبويه ويعمل عليهم بعض مصنفاته ، وظل بها إلى وفاته سنة ٢٢٥ للهجرة . وله في النحو والصرف كتب مختلفة ، من أهمها كتاب المختصر في النحو وكتاب الأبنية ، وصنّف في العروض . وعُني بكتاب سيبويه ، فألف في غريبه كتاباً ، وألف في شواهد الشعرية كتاباً آخر نسب فيه الشواهد التي فانت سيبويه نسبتها في الكتاب إلى أصحابها ما عدا خمسين شاهداً لم يقف على قائلها . وكان علماء النحو في عصره وبعده عصره يتداولون كتبه ، وشرحوا كتابه المختصر مراراً .

وكان الجرميُّ لساناً قوي الحجة ، عالى الصوت في مناظرته ، ولذلك سُمي النَّبَّاج أى شديد الصياح ، ويقال إنه تعرض للأصمعي فسأله كيف تصغر مختاراً ، فقال الأصمعي مُحَيِّتِير ، فقال له الجرمي : أخطأت ، إنما هو ، مخيّر لأن التاء فيه زائدة . وحين نزل بغداد ناظر الفراء مناظرة دَوَّتْ شهرتها في الأوساط النحوية ، وكان موضوعها ما يراه سيبويه من أن العامل في المبتدأ هو الابتداء وما يراه الفراء وغيره من الكوفيين من أن العامل في المبتدأ هو الخبر ، والمناظرة مروية على هذه الصورة^(١) :

« اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، فقال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولم : زيد منطلق لم رفعوا زيداً ؟ فقال له الجرمي : بالابتداء ،

(١) راجع في هذه المناظرة نزعة الألباء .

فقال له الفراء : وما معنى الابتداء ؟ فقال الجرمي : تعريته من العوامل اللفظية ، قال له الفراء : فأظهره ، فقال : هذا معنى لا يظهر . يريد أنه عامل معنوي ، قال له الفراء : فثبته ، قال الجرمي : لا يتمثل ، قال الفراء : ما رأيت كالיום عاملاً لا يظهر ولا يتمثل . فقال الجرمي : أخبرني عن قولهم : زيد ضربته بمرفعم زيدا ؟ قال الفراء : بالهاء العائدة على زيد (لأن الخبر عنده إذا لم يكن اسماً رفع المبتدأ الضمير المتصل بالفعل) . فقال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نبالي من هذا فإننا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملاً في صاحبه في نحو زيد منطلق . فقال له الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في زيد منطلق ، لأن كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه ، فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء في ضربته فهي في محل نصب فكيف ترفع الاسم ؟ (يريد أن فاقد الشيء لا يعطيه لغيره) . فقال الفراء : لم نرفع به وإنما رفعناه بالعائد (أي الضمير بصفته عائداً عليه لا بصفته منصوباً) . فقال له الجرمي : وما العائد ؟ فقال الفراء : معنى ، فقال الجرمي : أظهره ، فقال لا يظهر ، فقال له مَثَلُهُ ، فقال : لا يتمثل . فقال له الجرمي : لقد وقعتَ فيما فررت منه . وبذلك أسكنته .

والجرمي يريد أن الفراء انتهى بعامل المبتدأ في مثل زيد ضربته إلى أنه عامل معنوي ، وغاية ما هنالك أنه تارة يجعله لفظياً في مثل زيد منطلق وتارة يجعله معنوياً كما في المثال الآنف ، وبذلك يلتقي برأي سيبويه القائل بأن العامل معنوي دائماً ، ومن هنا أفحم الفراء وألزمه الحجة .

وتدور في الكتب النحوية طائفة من آراء الجرمي تدل على دقة فكره وغوصه على المعاني ، من ذلك أنه كان يذهب إلى أن إعراب المثني والجمع المذكور ليس لفظياً وإنما هو معنوي ببقاء الألف في المثني والواو في الجمع رفعاً وانقلابهما إلى الياء نصباً وجراً ، وبذلك أنكر الإعراب الظاهر عند سيبويه والمقدر عند الأخفش على نحو ما مر بنا في غير هذا الموضع ^(١) . وذهب المذهب نفسه في

(١) الإنصاف ص ١٣ وأسرار العربية

ص ٥٢ والزجاجي ص ١٤١ والمص ٤٨/١ .

إعراب الأسماء الخمسة ، إذ قال إن إعرابها إنما هو بالتغير والانقلاب من الواو إلى الألف والياء في حالتي النصب والجر وبعدم هذا الانقلاب في حالة الرفع^(١) . وسيبويه والجمهور على أن اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً رُكِبَ معها وبُنِيَ على الفتح مثل لا رجل . وذهب الجري إلى أنه مُعَرَّبٌ وحُذِفَ منه التنوين تخفيفاً^(٢) . وكان يرى أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة ، وإذا جاء مضافاً كانت الإضافة على نية لانفصال فمثل ادخاره في قول بعض الشعراء : « وأغفر عورء الكريم ادخاره » تقديره ادخاراً له^(٣) ، وكذلك إذا جاءت معه أداة التعريف مثل قول أحد الشعراء : « لا أقعد الجُبَيْنَ » عن الهجاء « كانت زائدة أى جُبَيْنًا »^(٤) . وكان يذهب إلى أن لفاء لعاطفة لا تفيد ترتيباً في المطر والأماكن مستدلاً على ذلك بقول امرئ القيس في مطلع معلقته :

قِفَا نَسَبِكَ مِنْ ذِكْرِى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسَقَطِ النَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ^(٥)

وكان سيبويه يذهب إلى أن الفعل المضارع بعد أو ينتصب بأن مضمرة ، وذهب الجري إلى أنه ينتصب بأو نفسها^(٦) . وكذلك كان يمنع تقدير أن مع المضارع المنصوب بعد فاء السببية وواو المعية . على نحو ما ذهب إلى ذلك سيبويه . قائلاً : إنهما تنصبان المضارع بأنفسهما دون حاجة إلى تقدير^(٧) . ولعل في ذلك ما يدل على أنه كان يأبى التعقيد في النحو وكثرة التقديرات ، وما يؤكد ذلك عنده أنه كان يمنع التنازع في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة . ذاهباً إلى أنه ينبغي أن يُقْتَصَر في الباب على السماع والقياس عليه دون الإتيان بصور معقدة لم يرد لها مثيل^(٨) عن العرب^(٩) . فإن في ذلك تكلفاً وإغالا في تمرينات لا تفيد في تعلم العربية ، وإن كان النحاة لم يستمعوا إلى رأيه فقد مضوا يطبقون الباب في ظن وأخواتها وأعلم وأخواتها ، مما كان سبباً في أن يحمل عليهم ابن مضاء ، في كتابه الرد على النحاة ، حملة شعواء .

(٥) الجمع ١٣١/٢ .

(٦) الجمع ١٠/٢ .

(٧) الإنصاف ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٨) الجمع ١١١/٢ .

(١) الجمع ٣٩/١ .

(٢) الجمع ١٤٦/١ .

(٣) أسرار العربية ص ١٨٨ .

(٤) الجمع ١٩٤/١ .

واللجری بجانب ذلك بعض آراء صرّفة خالف فيها سيبويه ، منها أن سيبويه كان يرى أن وزن « كلنا » فيعشلى مثل ذِفَرَى . وذهب الجرى إلى أن التاء فيها زائدة وأن وزنها لذلك فيعشَل^(١) . وكان سيبويه يذهب كما أسلفنا ، إلى أن كلمة اطمانٌ مقلوبة عن طامن . وذهب الجرى إلى العكس وأن كلمة طامن هي المقلوبة عن طمان^(٢) . ولعل في كل ما قدمنا ما يدل على دقة عقله وسعة ذهنه .

٤

أبو عثمان^(٣) المازنى

هو بكر بن محمد بن بقية من بنى مازن الشيبانيين ، من أهل البصرة . بها مولده ومترّباه . وأكبّ منذ صباه على حلقات النحاة واللغويين البصريين كما أكبّ على حلقات المتكلمين . ولزم الأخفش ، وأخذ عنه كتاب سيبويه ، حتى إذا توفى هو والجرى أصبح علم البصرة المفرد في النحو والتصريف . ويقال إنه ورد بغداد في عهد المعتصم وأخذ عنه كثيرون ، وعاد إلى موطنه ، وحدث أن جارية بصرية بيعت للوائق فغنته يوماً :

أظْلَيْتُمُ إِنِّ مَصَابِكُمْ رَجَلَا أَهْدَى السَّلامَ إِلَيْكُمْ ظُلْمُ

فردّ بعض الحاضرين — وهو التّوّزى العالم اللغوى المعروف — عليها نصّبها رجلا ، وظنّ أنه خبر إن ، وإنما هو مفعول به لامصدر « مصابكم » أى إصابكم ، وظلم في آخر البيت خبر إن . فقالت الجارية : لا أقبل هذا ولا أغيّره ، وقد قرأته بهذه الصورة على أعلم الناس بالبصرة أبى عثمان المازنى ، فأمر الواثق بإحضاره ،

(١) الخصائص ٢٠٣/١ وسر صناعة الإعراب ١٦٨/١ .

(٢) الخصائص ٧٤/٢ والمنصف ١٠٤/٢ .

(٣) انظر في ترجمة المازنى أبى الطيب اللغوى

ص ٧٧ والسيراتى ص ٧٤ والزبيدي ص ٩٢

وروضة الألباء ص ١٨٢ وتاريخ بغداد ٩٣/٧

والأنساب الورقة ٥٠٠ وابن خلكان في بكر

ومعجم الأدباء ١٠٧/٧ وإنباء الرواة ٢٤٦/١

والفهرست ص ٩٠ وطبقات القراء لابن الجرى

١٧٩/١ وشدّرات الذهب ١١٣/٢ وبغية الوعاة

ص ٢٠٢ .

فلما دخل عليه «بُسرٌ من رأى» أمر بإحضار التَّوْزَى وكان قد قال ، كما أسلفنا آتفاً، إن رجلاً خبر إن . فقال له المازنى : كيف تقول «إن ضربك زيدا ظلم» فقال التَّوْزَى : حسبي ، وأدرك خطأه . وانصرف المازنى إلى البصرة وكتب الواثق إلى عاملها أن يرسم له مائة دينار كل شهر . واتصلت أسباب المازنى بعد الواثق بالمتوكل ، ونال جوائزه . ويُجْمَع القدماء على أنه كان أعظم النحاة في عصره ، وقد عاش يدرس لطلابه كتابَ سيبويه ، وصنّف حوله تعليقات وشروحاً ، منها تفاسير كتاب سيبويه والديباج في جوامع كتاب سيبويه . وأُلف في علل النحو كتاباً ، وخصّص التصريف بكتابٍ شرحه ابن جنى سماه المنصف ، وقد طُبع بالقاهرة . ومن مصنفاته كتاب ما يكتنح فيه العامة وكتاب الألف واللام وكتاب العروض وكتاب القوافي . واختُلف في سنة وفاته والراجح أنها كانت سنة ٢٤٩ للهجرة .

وكان المازنى فطناً ذكياً ومناظراً أليعياً ، وعتمد له الواثق والمتوكل مناظرات بينه وبين علماء عصره ظهر فيها فضله وخصب عقله وقوة ذهنه وملكانته ، مما جعله يُقْنَح من مناظريه دائماً بالحجج القاطعة ، ويقال إن الواثق جمع بينه وبين جماعة من نحاة الكوفة ، فبادرهم سائلاً : ما تقولون في قول الله تعالى : (وما كانت أمك بغياً) لِمَ لم يقل بغية وهي صفة لمؤنث ؟ فأجابوا إجابات غير مرضية ، ولما عَيَّوْا بالإجابة قال : لو كانت «بغى» على تقدير فعيل بمعنى فاعلة للحققتها الهاء مثل كريمة وظريفة ولو كانت بمعنى مفعولة مُنعت الهاء مثل امرأة قتيل وكفّ خضيب . غير أن «بغى» ليست على وزن فعيل ، وإنما هي على وزن فَعُول ، والهاء لا تلحقه إذا كان وصفاً لمؤنث مثل امرأة شكور ، وأصل بغى بغوى فُلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء ، فصارت ياء ثقيلة مثل سيد وميت . وطلب إليه المتوكل أن يتناقش مع ابن السكيت في مسألة ، فسأله المازنى ما وزن (نكتل) الواردة في سورة يوسف ، فأجاب ابن السكيت وزنها نفعل ، وراجعهم فقال نفتعل ، ولما رأى المازنى خطأه البَيِّن قال له إن أصلها نكتال من كال ، وحذفت العين أو الألف لسكون الجزم ، فأصبحت نكتل على وزن نفتل .

وله آراء طريفة كثيرة يتناولها النحاة . نسوق منها رأيه الذي استضاء فيه بأستاذه الأخفش ، إذ كان يذهب مثله إلى أن ألف الاثنين في قاما وواو الجماعة

في قاموا ليستا فاعلين وإنما هما علامتان دالتان على الفاعل المستتر ، تؤذنان بالثنائية والجمع^(١) . وذهب مثل أستاذه نفس المذهب في الألف والواو والياء في المثني وجمع المذكر السالم إذ كان يرى أن هذه الحروف ليست حروف الإعراب وإنما هي دالة عليه^(٢) . وكان يذهب مذهب أستاذه في إذا الفجائية وأنها حرف ، غير أنه كان يضيف أن الفاء قبلها في مثل «خرجت فإذا محمد بالباب» زائدة ، بينما كان يرى الزيادي معاصره أنها دخلت على حدّ دخولها في جواب الشرط ، ورأى المازني أكثر دقة لأن إذا والفاء جميعاً تقعان في جواب الشرط ، وتغني كل منهما عن الأخرى ، مثل (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) وإذا كان الموضع يشبه موضع جواب الشرط كما قال الزيادي فالأخرى أن تكون الفاء زائدة ، لأن إذا تغني عنها^(٣) . وكان مثل زميله الجرجي يحجز تقديم التمييز على عامله في مثل تصيب زيد عرقاً لحيثه في قول الشاعر : «وما كاد نفساً بالفراق تطيب»^(٤) ، إذ قدم الشاعر نفساً على تطيب . وكان سيبويه يحتم الرفع في مثل الرجل التالي لأي في النداء في قولك يا أيها الرجل لأن كلمة الرجل هي المقصودة بالنداء وإنما جاءت أي واسطة بينها وبين حرف النداء لأنها معرفة بالألف واللام ، وذهب المازني إلى أنه يجوز فيها النصب كما جاز في نعت المنادى المفرد في مثل يا زيد الظريف^(٥) . وكان ينكر النكرة غير المقصودة في النداء في مثل يا رجلاً خذ بيدي يقولها الأعمى^(٦) .

ومن آرائه أن كلمة «مثل ما» في قوله تعالى : (إنه لحقٌ مثلّ ما أنكم تنطقون) إنما هي اسم واحد بُنيت فيه مثل على الفتح وهي مع ما في موضع رفع نعت لحق وهما مضافان إلى أن وما بعدها^(٧) . وكان يذهب إلى أن بعض أسماء الأفعال

(١) الكافية ٢٦٠/١ ، ٨/٢ .
(٢) الخصائص ٣٢٠/٣ وسر صناعة الإعراب ٢٦٢/١ وما بعدها والمغني ص ١٨٠ .
(٣) أسرار العربية ص ١٩٦ والمجمع ٢٥٢/١ .
(٤) أسرار العربية ص ٢٢٩ .
(٥) المجمع ١٧٣/١ .
(٦) الخصائص ١٨٢/٢ .

(١) انظر المغني ٢٤٤/٢ ، ٣٠٥ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٤٠٤ ، ٤١٠ وانظر ص ٤١٣ حيث ينصر ابن هشام على أنه كان يرى أن ياء الخطابية في تقيمين وقوى حرف تأنيث والفاعل مستتر وكذلك كان يرى أن نون النسوة في مثل قمن حرف تأنيث والفاعل مستكن أو مستتر . وانظر الرضى على الكافية ٨/٢ .
(٢) الزنجاني ص ١٣٠ ، ١٤١ والرضى على

منصوبة بأفعال مضمرة ، على أنها مفعولات مطلقة ، فهيئات وشتان مثلاً مفعولان مطلقان لفعل محذوف والتقدير بَعُدَ ، وكان معناهما بَعُدَا^(١) .

وذهب إلى وجوب بناء جمع المؤنث السالم على الفتح مع لا النافية للجنس مثل لا مطيعات لك بفتح التاء^(٢) . وكان يرى أن الواو والياء والألف في الأسماء الخمسة : أبليك وأخواتها نشأت عن إشباع الحركات السابقة لها ، وإذن فأعرابها إنما هو بتلك الحركات ، فمثل جاء أبوك تعرب أبوك فاعل مرفوع بالضمة الصاهرة والواو لإشباع^(٣) ، وهو رأى طريف . وكان يذهب إلى أن المضارع حين يجزم لا يكون معرباً ، بل يكون مبنياً ، إذ إعرابه قائم - كما قال سيبويه - على وقوعه موقع الاسم ، ولما كان الاسم يمتنع وقوعه في موضع جزمه فقد ذهبت عنه علة الإعراب وعاد إلى الأصل في الفعل وهو البناء ، فهو في نحو لم تقم وإن تقم أقم مثل الأمر مبني على السكون لا يجزوم^(٤) .

وكان سيبويه يذهب إلى أن مثل إياك وإياه «إيا» فيه ضمير والكاف والهاء وما يماثلها لواحق ، وكان المازني يذهب مذهب الخليل في أن إيا اسم مضممر والكاف والهاء ضامائر مضافة إليها^(٥) . واختلف النحاة في أل في مثل أفلح المتى ربه فنهم من جعلها اسم موصول ، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف ، أما المازني فقال إنها موصول حرفي ، ويضعف رأيه أنها لا تؤوّل بمصدر^(٦) .

وعناية المازني بالنحو ومائله لا تقاس في شيء إلى عنايته بالتصريف ، وقد ألف فيه كتاباً وسّمه بهذا الاسم ، شرحه ابن جني كما أسلفنا ، وهو كتاب نفيس جمع فيه موضوعات التصريف المتناثرة في كتاب سيبويه ونظّمها لأول مرة وصاغها صياغة علمية متقنة إلى أبعد حدود الإلتقان ، ونراه يقول بعد إيراده كثيراً من أمثلة (أبنية) الأسماء والأفعال المجردة والمزيدة : «إنما كتبت لك في صدر هذا الكتاب هذه الأمثلة (الأبنية) لتعلم كيف مذاهب العرب فيما بنت

وأسرار العربية ص ٣٣٧ .

(٥) المجمع ١/٦١ .

(٦) المجمع ١/٨٤ .

(١) المجمع ١/١٧ .

(٢) الخصائص ٣/٣٠٥ والمجمع ١/١٤٦ .

(٣) الإنصاف ص ٦ والمجمع ١/٣٨ .

(٤) الزجاجي ص ٩٤ والإنصاف ص ٢٥٠ .

من الأسماء والأفعال ، فإذا سُئِلَتْ عن مسألة فانظر هل بنت العرب على مثالها فإن كانت بنت فابْن مثل ما بنت . . . وسأصنع لك من كل شيء من هذا الباب رسماً تقيس عليه ما كان مثله ^(١) ودائماً يقول . « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » ^(٢) .

وفي رأينا أنه هو الذى فتح باب التمارين غير العملية في الصرف على مصاريح ، كأن يقال : ابْن من ضَرَب على مثال جعفر ، فيقال ضَرَبَ ، أو ابن منها على مثال قِطَطَر فيقال ضَرَبَ ^(٣) ، أو ابْن منها على مثال سَقَرَجَل فيقال ضَرَبَ ، وتقول من عَلِم على نفس الوزن علِمَ ومن ظَرَف ظَرَفَ ^(٤) .

وكان يتشدّد في الأخذ بالقياس ويردّ ما لا يطردّ معه من لغة العرب ومن بعض القراءات للذكر الحكيم ، ومن خير ما يصور ذلك عنده ردّه لقراءة نافع معايش بالهمز في قوله تعالى : (ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلاً ما تشكرون) فقد كان يقرأ معايش معائش بالهمز ، والقياس فيها الياء . ونراه يعرض لتلك القراءة على هدى ما أثاره فيها القراء على نحو ما سنصور ذلك في الفصل الخاص به . يقول : « فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة معائش بالهمز فوى خطأ فلا يُلْتَمَسَتْ إليها ، وإنما أُخِذَتْ عن نافع بن أبي نَعَيْمٍ ولم يكن يدري ما العربية (علم النحو) وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا ، وقد قالت العرب : مصائب ، فهزوا وهو غلط . . . وكأنهم توهّموا أن مصيبة على مثال فعيلة ، فهزوها حين جمعوها كما همزوا جمع سفينة سفائن ، وإنما مصيبة مُفْعَلَةٌ من أصاب يصيب وأصلها مُضَوِّبَةٌ ، فألقوا حركة الواو على الصاد ، فانكسرت الصاد وبعدها واوساكنة ، فأبدلت ياء للكسرة قبلها ، وأكثر العرب يقول مصاوب فيجىء بها على القياس ^(٥) . وإنما منع أن تُجْمَعَ معيشة على معائش بالهمز لأن حرف اللين عين الكلمة إذ هي من عاش ، وحرف اللين إنما يقلب همزة إذا كان مزبداً على حروف الكلمة مثل رسالة ورسائل وعجوز

(٤) المنصف ١٧٥/١ .

(٥) المنصف ٣٠٧/١ .

(١) المنصف ٩٥/١ .

(٢) الخصائص ٣٥٧/١ .

(٣) المنصف ١٧٣/١ .

وعجائز وصحيفة وصحائف .

وخالف سيبويه في كثير من مسائل التصريف عن بصيرة إذ كان يقول :
 « إذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له والاحتجاج لخلافه
 إن وجد إلى ذلك سبيلاً »^(١) . ونحن نعرض بعض خلافاً مع سيبويه وأستاذه
 الخليل . من ذلك أن الخليل كان يرى أن وزن دُلامص أى الأملس البراق
 على مثال فُعامل بزيادة الميم على حروفها الأصلية لقول العرب : دليص ودِلاص ،
 وذهب المازني إلى أن وزنها فعائل أى أن الميم أصلية في بنائها ، وزكى ابن جني
 رأى الخليل لخبىء دليص بمعناها عن العرب^(٢) . وكان الخليل يرى أن خطايا
 وما يماثلها قلبت لامها في مفردا وهي الهزمة في خطيئة موضع الياء ، إذ
 كانت في أصل جمعها خطايا فقلب الهزمة في موضع الياء ، فصارت خطائي ،
 فأبدلت الكسرة فتحة وإِعْلِيت الياء فقلبت ألفاً وقلب الهزمة التي تطرفت ياء
 فصارت خطايا على وزن فعّال . وذهب المازني إلى أن خطايا وما يشاكلها مثل
 رزايا على وزن فعائل ، لأنك تهمز ياءها في المفرد حين تجمعها كما تهمز ياء
 قبيلة وسفينة فتقول قبائل وسفائن ، كذلك تقول خطائي بهمزين ، وتقلب الثانية
 ياء فتصير خطائي ، ثم تبدل مكان الياء ألفاً فتصبح خطاء ، والهزمة قريبة
 المخرج من الألف ، فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات ، مما جعلهم يبدلون
 الهزمة ياء ، وبذلك صارت خطايا^(٣) . وذهب الخليل إلى أن حذف عين الفعل
 « استحي » بحيث أصبح استحي إنما هو لالتقاء الساكنين في مثل استحييت ،
 ورأى المازني أنها لو حُذفت لهذه العلة لوجب رجوعها حين تحرك اللام بالضممة
 ويزول سكونها ، فتصبح يستحي ، وفي رأيه أن عين استحي إنما حُذفت تخفيفاً
 لكثرة الاستعمال^(٤) . وكان سيبويه يرى أن صيغة فععلل الخماسية لا تكون
 إلا صفة ، وذهب المازني إلى أنها تكون صفة واسماً^(٥) . وذهب سيبويه إلى أن
 كلمة أشدّه في قوله تعالى : (ولما بلغ أشده) جمع شدة كنعة وأنعم ، وذهب
 المازني إلى أنها اسم جمع لا واحد له^(٦) . وكان سيبويه يرى أن لا يُردّ المحذوف

(٤) المنصف ٢٠١/٢ .

(٥) المنصف ٣٠/١ وقابل بالكتاب ٣٤١/٢ .

(٦) الخصائص ٨٦/١ .

(١) الخصائص ١٩٧/١ .

(٢) المنصف ١٥١/١ .

(٣) المنصف ٥٤/٢ - ٥٧ .

في بناء الكلمة حين تتحول إلى صيغة التصغير ، فتصغير مثل هار ، وهو البئر ، ويضع اسم رجل هو هُوَيْتِر ويُصْنَع ، وكان المازني يرى أن يُرَدَّ المحذوف ، فيقال هُوَيْتِر ويُوَيْضَع ، لأن أصل هار هائر وخُفِّفَتْ ، وأصل يضع يوضع من وضع وحُذِفَت الواو ^(١) . وكان يشترط في المصغَّر كله أن يكون على مثال الأسماء ، ومن أجل ذلك كان يمنع من تصغير انفعال وافتعال ، فلم يُعْزَ - كما أجاز سيبويه - في انطلاق نُطَيْلَيْق ولا في افتقار فتيقير لأنه ليس لهما مثال في الأسماء ، بل كان يحذف بعض حروفهما حتى يصير إلى مثال الأسماء ، فيقول في تصغيرهما طُلَيْقَ وفُتَيْقِر . وكذلك كان لا يجيز في المثالين جمعهما جمع تكسير على نطالِق وفُتاقِر ، كما ذهب إلى ذلك سيبويه ، بل كان يجمعهما على طلائِق وفُتاقِر بحذف الألف والنون والتاء ^(٢) . وكان سيبويه يرى قياس اسم التفضيل من صيغة الفعل الماضي المصوغ على أفعل مثل أكرم ، فيقال هو أكرم من زيد ، وذهب المازني إلى منع القياس في ذلك حتى لا تلتبس صيغة اسم التفضيل المشتقة من الفعل الثلاثي بصيغته من الفعل الرباعي ، فأكرم عنده تفضيلاً مشتقة من كرم ، أما التفضيل من أكرم فتطبَّق عليه طريقة الفعل المزيد ، إذ يؤق بمصدره ويسبقه تفضيل من مثل كثر ، فيقال أكثر إكراماً ^(٣) . وكان يذهب إلى أن القياس في الإلحاق إنما يطرَّد في لام الكلمة مثل قُعْدُد ومَهْدَد ، أما الإلحاق في وسط الكلمة مثل إلحاق الواو في جوهر وجداول والياء في بَيْطَر فشاذ لا يقاس عليه ^(٤) .

ولعل فيما قدمت ما يوضح إمامة المازني وخاصة في علم التصريف ، وبدون ريب هو الذي نظَّم قواعده ومسائله ، وهو الذي فصله عن النحو الذي كان مخلوطاً به في كتاب سيبويه ، وأقامه علماً مستقلاً بأبنيته وأقيسته وتماثيله الكثيرة التي دُلِّل بها شوارده . ويسرُّها للباحثين من بعده أمثال أبي علي الفارسي وابن جني ، وكأنما سُخِّرَتْ له اللغة ليستَمَّ صنيع الخليل وسيبويه في صياغة قواعد التصريف

(١) الخصائص ٧١/٣ .

ص ٢٣٥ .

(٢) المص ١٨١/٢ ، ١٨٧ .

(٤) الخصائص ١/٢٢٥ ، ٣٥٧ والمنصف

٤١/١ .

(٣) المفصل للزحمرى (الطبعة الأولى بالقاهرة)

صياغة تُبْنَى على الضبط الدقيق ، وسلامة التطبيق . وعلى نحو ما كان إماماً في التصريف كان إماماً في النحو حتى ليقول المبرد : لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان المازني^(١) . والمبرد أشهر تلاميذه وأنبه نحاة البصرة من بعده . ولعل القارئ لاحظ أننا أسقطنا في حديثنا عن نحاة النصف الأول من القرن الثالث الهجري التوزي وأبا حاتم والزيادي والرياشي لأن اهتمامهم إنما انصب على رواية اللغة والشعر أكثر من انصبابه على النحو ، ولذلك قلما صادفتنا لهم آراء نحوية ، فهم بأن يكونوا لغويين أشبه منهم بأن يكونوا نحويين . وهذا نفسه يلاحظ في تلاميذ الخليل سوى سيبويه ممن ذكرتهم كتب تراجم النحاة مثل النضر بن شُمَيْل ومؤرّج بن عمرو السدوسي وعلي بن نصر الجهمي والليث ابن نصر بن سيار ، فقد كانوا لغويين ، وقلما عُنُوا بمسائل النحو ومشاكله .

التفصل الخامس

المبرد وأصحابه

١

المبرد^(١)

هو محمد بن يزيد الأزدي إمام نخاعة البصرة لعصره ، وُلد بها سنة ٢١٠ للهجرة ، وقيل سنة ٢٠٧ ، وقيل بل سنة ١٩٥ وأكْبَ منذ نشأته على التزود من اللغة على أعلام عصره البصريين ، وشَغف بالنحو والتصريف فلزم أبا عمر الجسري يقرأ عليه كتاب سيبويه ، حتى إذا توفّي لزم أبا عثمان المازني ، وتصدّر حللته يقرأ عليه الكتاب ، والطلاب يسمعون قراءته . وبلغ من إعجاب المازني بفطنته أن لقبه بالمبرد بكسر الراء لحسن تثبته وتأثيه في العلل ، وحوّر الكوفيون اللقب إلى المبرّد بفتح الراء عَنَتًا له وسوء قصد . ويلمع اسمه وتطير شهرته ، فيستدعيه المتوكل ووزيره الفتح بن خاقان إلى «سُرْمَن رَأْي» سنة ٢٤٦ ليفتي الفتوى الصحيحة في بعض المسائل اللغوية والنحوية ، ويُجزّلا له في العطاء ، حتى إذا توفّي سنة ٢٤٧ كتب محمد بن عبد الله بن طاهر صاحب شرطة بغداد بحث في إشخاصه إليه ، ويتقدّم إلى بغداد ويُلقي بها عصاه ، ويُجرى عليه محمد بن عبد الله راتبًا حتى إذا توفّي تابع أخوه عبيد الله الذي خلفه على شرطة بغداد لإجراء الراتب عليه . وقد مضى يحاضر الطلاب ببغداد في النحو

الرواة ٢٤١/٣ واللباب في الأنساب ١٩٧/١
ولسان الميزان ٤٣٠/٥ وشذرات الذهب ١٩٠/٢
ومرآة الجنان ٢١٠/٢ وبنية الوعاة ص ١١٦
والمزهر ٤٢٧/٢ والمبرد : حياته وآثاره لمحمد
عبد الخالق عضية (نشر المجلس الأعلى للثقافة)
الإسلامية بالقاهرة).

(١) انظر في ترجمة المبرد أبا الطيب القنوي
ص ٨٣ والسيرافي ص ٩٦ والتزبيلي ص ١٠٨
والفهرست ص ٩٣ والأنساب للسماعى الورقة
١١٦ ونزهة الألباء ص ٢١٧ وتاريخ بغداد
٣/٣٨٠ وابن خلكان في محمد بن يزيد ومعجم
الأدباء ١١١/١٩ ومعجم الشعراء للمرزباني
ص ٤٤٩ وطلقات القراء ٢٨٠/٢ وإنباء

واللغة، وسرعان ما اصطدم بثعلب زعيم مدرسة الكوفة لعصره ، وكثرت بينهما المناظرات ، وكُتِبَ له فيها دائماً التفوق على صاحبه لقدرته على الجدل وإصابته للحجة وحسن بيانه ، مما جعل كثيرين من تلاميذ ثعلب يتحولون إلى حلقته ، يتقدمهم ختنه أبو علي الدينوري . وما زال مفزع طلاب اللغة والنحو ببغداد حتى توفي سنة ٢٨٥ وقيل سنة ٢٨٦ .

والمبرد يُعَدُّ — بحق — آخر أئمة المدرسة البصرية المهمين ، وقد ذكره ابن جنِّي فقال : « يُعَدُّ جيلاً في العلم ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا (يريد البصريين) وهو الذي نقلها وقرَّرها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها »^(١) ويقول الأزهري في مقدمة معجمه « تهذيب اللغة » : « كان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه » . وله مصنفات كثيرة ، طُبِعَ منها نسب عدنان وقحطان ، وما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ، وكتاب الفاضل وكتاب الكامل وهما نصوص أدبية عُنِيَ بشرح ما فيها من لغة ، وقد يعرض لبعض مسائل نحوية . ويُتَشَرَّ له الآن بالقاهرة كتاب المقتضب في النحو . وله وراء ذلك كتب نفيسة سقطت من يد الزمن ، من أهمها كتاب الاشتقاق وكتاب معاني القرآن وكتاب التصريف وكتاب المدخل إلى سيبويه وكتاب شرح شواهد الكتاب وكتاب معنى كتاب الأوسط للأخفش وكتاب إعراب القرآن . وكتب في شبابه كتاباً سماه الرد على سيبويه أو مسائل الغلط ، وفيه حاول أن يظهر مقدرته في تخطئة إمام النحاة ، جامعاً ملاحظات الأخفش وغيره في هذا الصدد ، وكان يقول بعد أن تقدمت به السن : « إن هذا كتاب كنا عملناه في أوان الشببية والحدائث » معتذراً بذلك عنه . ويقول ابن جنِّي : « أما ما تعقب به أبو العباس المبرد محمد ابن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سماها مسائل الغلط فقلما يلزم صاحب الكتاب إلا الشيء النَّزَرُ ، وهو أيضاً مع قلته من كلام غير أبي العباس »^(٢) . ورد ابن ولاد المصري على ما أورده من هذه المسائل في كتاب سماه الانتصار لسيبويه ، ومنه مخطوطة بدار الكتب المصرية .

(٢) الخصائص ٢/٣٨٧ .

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٣٠ .

وإذا أخذنا نبحث في الأصول التي كان يرجع إليها المبرد في نشر آرائه المعنوية والصرفية وجدناها نفس الأصول التي اعتمد عليها أئمة مدرسته من قبله ، فهو يُعَتِّى بالتعريف وبالعوامل والمعمولات وبالسماح والتعليل والقياس . أما التعريف فإنه يسوقه في فاتحة كل باب من أبواب كتابه المقتضب ، من ذلك حدّده للاسم في أوله وبيان العلامة التي تدل عليه ، يقول : « الاسم ما كان واقعاً على معنى نحو رجل و فرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك ، ويعتبر الاسم بواحدته . وكل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم . فإن امتنع من ذلك فليس باسم » .

وبجد له بعض آراء متناثرة في العوامل ، من ذلك أنه ذهب في أحد رأيين له في نصب المستثنى في مثل « قام القوم إلا زيداً » إلى أن « إلا » هي عاملة النصب فيه ، وذهب في الرأي الثاني إلى أن العامل فعل أُستثنى المفهوم من الكلام ، وكان سببويه يرى أنه معمول للفعل السابق له المتعدى إليه بواسطة « إلا »^(١) . وكان يذهب إلى أن العامل في التعت وفي عطف البيان وفي التوكيد هو العامل في متبوع كل منها ، إذ ينصب على تابعه انصبأً^(٢) . وكان سببويه يذهب إلى أن الواو التي يجزّ بعدها المبتدأ المنكر في مثل :

وليل كموج البحر أرخى سدوله على بأنواع الموم ليتى

إنما هي واو عطف ، والمبتدأ المنكر بعدها مثل « ليل » في أميت مجرور برب المحذوفة . ومن هنا سُمِّيت هذه الواو واو رب . وذهب المبرد إلى أنها ليست عاطفة ، بل هي حرف جر . واحتج بأن الشعراء يفتتحون بها أحياناً قصائدهم كقول روبة في مطلع إحدى قصائده : وقاتم الأعماق خاوى المخرق^(٣) . ما يؤكد أنها غير عاطفة ، إذ لا يسبقها أحياناً شيء يمكن أن تعطف عليه^(٤) . وكان يرى أن كان الناقصة وأخواتها لا تدل على الحدث ، وإنما تدل على الزمان

(١) الإنصاف ص ١١٨ وسر صناعة

الإعراب ١٤٦/١ والمص ٢٢٤/١ .

(٢) المص طبعة الدكتور عبد الله سالم

١٦٦/٥ والنص مضطرب في الطبعة القديمة التي

أرسل إليها ١١٥/٢

(٣) قاتم صفة لفلاة ، والأعماق : أطرافها .

(٤) المص ص ٤٠٠ .

فقط^(١) ، وكان يسمى اسمها فاعلا وخبرها مفعولا به . ولعله كان يريد بذلك التشبيه متأثراً بصيغ سيبويه نفسه ، كما أسلفنا ، في تحليل عبارتها^(٢) . ومربنا أن سيبويه كان يطلق على الحال اسم المفعول فيه ، إذ إن قولك جاء زيد ضاحكاً أى في حالة الضحك ، فهو مرتبطة بزمن الفعل مما يجعلها شبيهة بالمفعول فيه ، ومن هنا أطلق عليها المبرد اسم المفعول فيه ، وكأنها تُنصبُ عنده نصب الظروف ، إذ الفعل يقع فيها على نحو ما يقع المحيى في المثال السالف في وقت الضحك ، بالضبط كما تقول جاء زيد اليوم ، فالحيى ، واقع في اليوم . وبذلك كانت تشبه ظرف الزمان^(٣) . وكان سيبويه لا يميز في « حتى الجارة » أن تعمل في مضمير ، وأجاز ذلك المبرد محتملاً بمثل قول الشاعر :

أنتَ حَتَّاءُ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تَرْجَى مِنْكَ أَنَّهَا لَا تُخِيبُ

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك ضرورة ولا يقاس عليه^(٤) . وكان سيبويه يذهب إلى أنه إذا ولى كلمة « لو » أن المفتوحة الهمزة المشددة التثنية مثل « لو أنك قمت » أعربت أن وما بعدها في تأويل مصدر مبتدأ مثل تالي لولا ، في نحو « لولا زيد بالحث » ، ومثله أيضاً في « أن الخبر محذوف لا يجوز إظهاره » ، وذهب المبرد مع الكوفيين إلى أنه فاعل يعمل مقدر تقديره ثبت^(٥) . ومربنا أن سيبويه كان يذهب في مثل عساك وعساء وقول الشاعر : « قتل عساها نارُ كأسٍ وعدَّها » برفع نار إلى أن عمل عسى عكس فنصبت اسمها ورفعت خبرها حملاً على لعل ، بينما كان يذهب الأنخسر إلى أنها لا تزال في المثال ببابها ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وكل ما في الأمر أنه تجرَّز في الضمير ، فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب وجعله محل رفع نيابة عن الضمير المرفوع الذي كان ينبغي أن يحمل محله ، كما ناب ضمير الجر عن ضمير الرفع في لولاك ولولاه وفي مثل أنا كأت . وذهب المبرد إلى أن الإسناد أو بعبارة أدق الإعراب قلب ، فجعل الخبر عنه خبراً والخبر مخبراً عنه^(٦) . وكان سيبويه يذهب إلى أن المفعول معه لا ينصبه العامل المعنوى ،

(١) الجمع ١١٢/١ .

(٤) الغنى ص ١٣١ .

(٢) الجمع ١١١/١ .

(٥) الغنى ص ٢٩٩ والجمع ١٣٨/١ .

(٣) المبرد . حياته وآثاره ص ١١٧ .

(٦) الغنى ص ١٦٥ والجمع ١٢٢/١ .

ولأنما ينصبه عامل لفظي ، ولذلك قدر في صيغتيه المسموعتين : « ما أنت وزيدا » و « كيف أنت وزيدا » أنهما على تقدير « ما كنت وزيدا » و « كيف تكون وزيدا » وذهب المبرد إلى أنه يجوز في العبارتين تقدير كان التامة ماضية أو مستقبلية ، أى لا داعي للتقيد في المثال الأول بكان الماضية وفي المثال الثاني بتكون المستقبلية . ورد ابن ولاد على المبرد فقال إنه لا يجوز إلا ما قدّره سيبويه لأن ما في المثال الأول دخلها معنى التحقير والإنكار ، فهو إنما يقال لمن أنكر على شخص مخالطة زيد أو ملاسته ، ولا يُشكّر إلا ما ثبت واستقر ، أما ما لم يثبت ولم يستقر فليس محلاً لإنكار ، وأما كيف فعلى بابها من الاستفهام ، والمعنى كيف تكون إذا وقعت ملاستك لزيد في المستقبل ^(١) .

وعلى نحو ما تكثر آراؤه في العوامل المحذوفة والمضمرة والملفوظة تكثر آراؤه في المعمولات ، من ذلك أن الأخفش كان يجوز في « غير » في مثل « أخذت عشرة كتب ليس غير » الرفع والنصب مع حذف التنوين لانظار المضاف إليه ، أى أنه كان يرى أنها معربة وليست مبنية ، وعلى الرفع يكون خبر ليس محذوفاً وعلى النصب يكون اسمها مضمراً ، أى ليس المأخوذ غير ذلك في المثال المذكور . وأبى المبرد إلا رفع غير على أن رفعها ضمة بناء لا إعراب ، وأن غير شُبّهت بقبل وبعد ، وعلى هذا يُحتمل أن تكون اسماً وليس أو خبراً لها ، أى على حذف الخبر أو على إضمار الاسم في ليس ^(٢) . وكان الأخفش يذهب — كما مر بنا — إلى أن مذ ومنذ حين يليهما اسم مرفوع مثل مذيوم الخميس ومنذ يومان يكونان ظرفين مخبر بهما عما بعدهما ، وذهب المبرد إلى أنهما في المثالين المذكورين مبتدآن وما بعدهما خبر ، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً وأول المدة إن كان ماضياً ^(٣) . وكان جمهور البصريين يذهب قبله إلى أن اسم لا النافية للجنس إذا كان مثني أو جمع مذكر رُكّب معها وبُنى ، كما بُنى مفردا ، وذهب المبرد إلى أن اسمها حينئذ يكون معرباً لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر ، وقال إنه لا يوجد في كلام العرب معنى وجمع مبنيان ، ونُقِضَ

(٣) المعنى ص ٣٧٣ .

(١) المع ٢٢١/١ .

(٢) المعنى ص ١٧١ والمع ٢١٠/١ .

قوله بأنهما يُبْنِيَانِ فِي النَّدَاءِ^(١) . ومربنا أن سبويه ذهب إلى أن فاعل خلا وعدا إذا نصبا ما بعدهما في الاستثناء ضمير مستكن في الفعل لا يبرز ، عائد على البعض المفهوم من الكلام ، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنه عائد على مفرد مذكر ، والتقدير في مثل قام القوم خلا زيدا خلا هو أى بعضهم زيدا ، وذهب المبرد إلى أنه عائد على « مَنْ » المفهوم من معنى الكلام المتقدم ، فإذا قلت قام القوم علم المخاطب وحصل في نفسه أن زيدا بعض من قام ، فإذا قلت عدا زيدا كان التقدير عدا هو أى عدا من قام زيدا^(٢) . وكان سبويه يذهب إلى أنه لا يجوز الجمع بين فاعل نعم وبش وتمييزه ، فلا يقال نعم الرجل رجلا محمداً ، وذهب المبرد إلى جواز ذلك ، لوروده في أشعار العرب مثل :

تزوّدْ مثلَ زادِ أهلكَ فينا فنعم الرّادُّ زادُ أهلكَ زادا
وقول آخر :

نعم الفتاةُ فتاةٌ هندٌ لو بذلتْ ردَّ التحية نُطْعَمًا أو يُلْعَمًا

وقيل إن زادا في البيت الأول إنما هي معمولة لتزوّد في أول البيت ، وهي إما مفعول مطلق إن أريد بها التزوّد ، وإما مفعول به إن أريد بها الشيء الذي يتزوّد به من أعمال البر . وقيل إن فتاة في البيت الثاني حال مؤكدة^(٣) . ورأى المبرد أدق وأصح . ومربنا أن سبويه كان يعرب ركضاً في مثل جاء ركضاً حالاً مؤولاً بالمشتق ، فتأويله راکضاً ، وكان الأخفش يعربه مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف من صيغته أى جاء يركض ركضاً ، أما المبرد فكان يعربه مفعولاً مطلقاً دالاً على نوع الفعل أى دون حاجة إلى تقدير فعل عامل فيه كما ذهب الأخفش^(٤) . وكان سبويه يرى أن إذا الشرطية حرف مثل إن ، أما هو فكان يراها ظرفاً مثل إذ وإذا^(٥) . وذهب الأخفش — كما قدمنا في غير هذا الموضع — إلى أن إذا الفجائية حرف ، وذهب المبرد إلى أنها ظرف مكان ، وتكون خبراً

(١) الجمع ١/٢٣٨ .

(٢) المعنى ص ٩٢ .

(١) الجمع ١/١٤٦ .

(٢) الجمع ١/٦٢ .

(٣) المعنى ص ٥١٦ والمجم ١/٨٦ .

مقدمًا في مثل خرجتُ فإذا محمد، وفي « مثل خرجت فإذا محمد جالس » تكون منصوبة بجالس^(١). وقد ذكرنا أن ما بعدها مبتدأ في رأى الأخفش خبره محذوف. وكان سيبويه يعرب حقًا في مثل « أحقًا أنك ذاهب » مفعول فيه منصوب على الظرفية، وهو خبر مقدم وأن وما بعدها مؤولان بمصدر مبتدأ، فالتقدير أفي الحق ذهابك، وكان المبرد يعرب حقًا مفعولًا مطلقًا حُذِفَ فعله أي، حتى حقًا، وأن وصلتها فاعل^(٢). وكان سيبويه يذهب إلى أن « ما » حين تدخل على قَلَّ ونحوها مثل كثر وطال تكفيها عن العمل، ولا يليها حينئذ إلا الفعل مثل قلما يكتب، فأما قول المبرّر :

صَدَدَتْ فَأَطُولُ الصَّدودَ وَقَلَمًا وَصَالٌ عَلَى طُولِ الصَّدودِ يَدُومُ

فقال فيه إنها دخلت على اسم ضرورة وهو فاعل لفعل محذوف مفسّر والتقدير يدوم، وذهب المبرد إلى أن ما في قلما زائدة وهي لا تكفيها عن العمل، فوصال فاعل لقلما^(٣). وكان يذهب إلى جواز دخول لام الابتداء على خبر إن ومعموله إذا كان ظرفًا أوجارًا ويجرورًا، مثل إن زيدًا لبك لوائق، وإنك لبحمد الله لناجح^(٤)، والتكلف واضح في مثل هذا الأسلوب. وكان الجمهور لا يجوز دخول لام الابتداء على خبر أن المفتوحة الهمزة وجوزّه المبرد معتمدًا على ما جاء في بعض القراءات للآية الكريمة : (أَلَا أَنهَمْ لِيَاكُلُون) بفتح الهمزة، وخرج الجمهور ذلك على الزيادة أو على شذوذ القراءة^(٥). وكان لا يميز ترخيم النكرة غير المقصودة مثل شجرة ونخلة، أما إن كانت مقصودة فلا بأس من ترخيمها في رأيه كقول بعض الشعراء : « ياناق سيري عَنَقًا فسيحا »^(٦). ومرّ بنا أن الخليل كان يرى أن الميم في لفظ الجلالة « اللهم » عِيَوْضٌ عن ياء النداء، وكان يذهب هو وسيبويه إلى أن فاطر السموات والأرض في قوله جَلَّ وعزَّ : (اللهم فاطر السموات والأرض) على نداء آخر أي يا فاطر السموات والأرض، وذهب المبرد

(١) المغني ص ٩٢ .

(٤) المص ١٣٩/١ .

(٢) المغني ص ٥٦ .

(٥) المص ١٤٠/١ .

(٣) المغني ص ٣٣٩ وما بعدها .

(٦) المص ١٨٢/١ .

إلى جواز وصف اللهم بمرفوع على اللفظ أو بمنصوب على المحل وجعل (فاطر)
 نعتاً للفظ الجلالة^(١). وكان سيبويه يذهب إلى أن الخبر إذا كان مصدراً مكرراً
 أو محصوراً نُصب على تقدير أنه مفعول مطلق لفعل محذوف هو الخبر ، فمثل
 «أنت سيرا سيرا» و«ما أنت إلا سيرا» تقديرهما أنت تسير سيراً وما أنت إلا
 تسير سيراً. وجوز المبرد في الصورتين الرفع على الخبرية ، فتقول أنت سِيرٌ سِيرٌ
 وما أنت إلا سِيرٌ^(٢). ومرّبنا أن أبا عمر الجري كان يمنع إجراء التنازع في الأفعال
 المتعدية إلى مفعولين أو ثلاثة لعدم مجيء ذلك عن العرب ، ولأنه يؤدي إلى صور
 معقدة ، ونجد المبرد يفتح لهذه الصور فصولاً في كتابه المقتضب عارضاً طائفة
 شديدة التعقيد منها مثل أعطيت وأعطانيه زيداً درهماً وظننت وظننيه زيداً شاخصاً^(٣)
 وكان سيبويه يفضل نصب المضارع حين يعطف على اسم صريح ، كقول
 من قالت :

لَلْبُسُ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّقُوفِ

والفعل في هذه الحالة منصوب بأن مضمرة ويجوز فيه الرفع^(٤). وعرض
 سيبويه في باب الاشتغال هذه الصورة : «أأنت عبد الله ضربته» واختار فيها
 رفع عبده ، لأنه فصل بين الاستفهام وعبد الله بلفظة أنت ، وجوز النصب.
 واختار المبرد مع الأخفش في هذا المثال النصب ، لأن همزة الاستفهام يحسن أن
 يليها فعل ، وهو مسلط على أنت وعلى عبد الله معاً ، لذلك يحسن في رأيها نصب
 عبد الله^(٥).

(٤) انظر في ذلك الكتاب ٤٢٦/١

والمقتضب ، المجلد الثاني ، الورقة ١٥٤ والرد

على النحاة ص ١٥٠ .

(٥) راجع الكتاب ٥٤/١ والرد على النحاة

ص ١٢٨ والمجم ١١٣/٢ .

(١) المجم ١٧٨/١ .

(٢) المجم ١٩٣/١ .

(٣) انظر كتاب الرد على النحاة لابن مضاء

القرطبي (طبع دار الفكر العربي) ص ١١٢

وقابل بالمجلد الثالث من المقتضب المخطوط بمجاسة

القاهرة الورقة ٤٨ ، ٤٩ .

وكان المبرد يُعنى بالسماع عناية شديدة ، ومضى في إثر أستاذه المازني لا يرتضى بعض القراءات الشاذة ، ما دامت لا تنطرد مع قواعده النحوية . وتشدد مثل سالفه في قبول الرواية عن العرب ، وكان يطن في رواية بعض الأشعار المأثورة ما دامت لا تستقيم مع مقاييسه ، حتى لو وردت عند سيبويه ، فقد استشهد على تسكين المضارع في الضرورة الشعرية بقول امرئ القيس ^(١) :

فاليوم أشرب غير مُستحبٍ إنما من الله ولا وأغل
وقال المبرد : ليست هذه هي الرواية الصحيحة للبيت إنما روايته الصحيحة في مطلعته هي : « فاليوم فاشرب » وإذن يكون سكون الفعل طبيعياً لأنه فعل أمر ، ويقول ابن جني معنفاً له : « اعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة ، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه » ^(٢) . وروى سيبويه والأخفش عن العرب قولهم : لولاك ولولاه ، كما أسلفنا ، ورفض المبرد روايتهما وما جاء عن بعض الشعراء من مثل : « لولاك هذا العام لم أحجج » ، محتجاً بمثل قوله تعالى : (لولا أنتم لكننا مؤمنين) أى أنه كان يحتم أن يليها الضمير مرفوعاً ^(٣) .

وكان يحاول دائماً أن يسند آراءه بالعلل ، فلا بد لكل رأى من علة تبرره ، وكان يتسع في ذلك سعة جعلته يعممه فيما لا حاجة للنطق به ، من ذلك تعليقه نحى الإعراب في آخر الكلام دون أوائلها وأواسطها ، يقول : « لم يجعل الإعراب أولاً ، لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء ، لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك ، ولا يوقف إلا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم تتدخل عليه حركة الإعراب ، لأن الحركتين لا تجتمعان في حرف واحد . ولما فات وقوعه أولاً لم يمكن أن يجعل وسطاً ، لأن أوساط الأسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية ، فأواسطها مختلفة ، فلما فات ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم بيناته وحركاته » ^(٤) . وكان يعلل تسكين الفعل في مثل ضربين

وانظر تقاريرات السراي على طبعة بولاق من

كتاب سيبويه ٣٨٨/١ .

(٤) الزجاجي ص ٧٦ .

(١) الكتاب ٢٩٧/٢ .

(٢) الخصائص ٧٢/١ والخزانة ٢٧٩/٢ .

٥٣٠/٣ .

(٣) الإنصاف ص ٢٨٥ والمغنى ص ٣٠٣ .

ويضربن بأنه لو لم يسكن لاجتماع أربع متحركات ، إذ الفعل والفاعل كالشيء الواحد . وفي الوقت نفسه علل لتحرك نون النسوة المتصلة بالفعل بأنها لو لم تحرك لاجتماع ساكنان . وكان سكون ما قبلها سبب حركتها^(١) . وعلل لبناء «الآن» على الفتح بمصاحبة أداة التعريف لها دائماً ، مع أنها في أخواتها من الظروف قد توجد وقد لا توجد أى أنها لا تلزمها هذا الازوم في «الآن» مما جعلها تُبنى بسبب ذلك^(٢) . وكان يجمع مثل مقعنس على قعاس معتلاً بأن السين أشبه بالحرف الأصلي في الكلمة لأنها من قعس . فلذلك كان ينبغي أن تظل لا أن تحذف وتذكر الميم على نحو ما صنع سيبويه . إذ جمعها على مقعس^(٣) . وكان سيبويه يصغر إبراهيم وإسماعيل على بُرَيْهِم وسَمِيعِل ، وصعرها المرد على أَيْرِه وأَسَمِيع ، لأن الهمزة أصلية وليست زائدة ، لأنها لا تزيد أولاً إلا وبعدها أربعة أحرف . أما الميم فإنها تحذف لأنها آخر الكلمة ، وآخر الكلمة يحذف كثيراً في الخماسي حين يصغر كـصَغِيرَ سفرجل على سَفِيرِيج .^(٤) وكان يعلل لوقف العرب على الكلمات ونقل حركتها إلى ما قبلها . إذ يقولون قام عَمَرُ بنقل حركة الراء إلى ميم عمرو السابقة لها كما يقولون مرت بـبكر بكسر الكاف والوقف على الراء ، بأن ذلك للدلالة على الحركة المحذوفة في آخر الكلمة^(٥) . وكان يحتكم دائماً إلى القياس ولكنه لم يكن يقدمه على السماع عن العرب . بحيث يرفض ما ورد على ألسنتهم أو قل على أكثر ألسنتهم . فقد كان يرد ما يخالف الكثرة الكثيرة الدائرة في أفواههم ، ولكن حين لا توجد هذه الكثرة كان يفسح للقياس ، وكذلك كان يفسح له حين يشيع استعمال بين العرب . وليس معنى ذلك أنه كان يقيس على الشاذ والنادر . إنما كان يقيس على ما سُمِع كثيراً قائلًا : « إذ جعلت النوادر والشواذ عرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك »^(٦) . فمن ذلك أن العرب كثر على لسانهم استعمال صيغة فعَّال مستغنين بها عن ياء النسب كـخَبَّاز ويزَّاز وقرَّاز وسقَّاء وبنَّاء وزجَّاج وبقَّال

(٤) المصح ١٩٢/٢ .

(٥) المصح ٢٠٨/٢ .

(٦) الأشباه والنظائر لمبطل ٤٩/٣ .

(١) ابن مضاه ص ٥٩ .

(٢) الإيضاح ص ٢١٣ .

(٣) المصح ١٨١/٢ .

ونخياط ونجّار وليّان ، وكذلك استعمال صيغة فاعل كحائك وشاعر أى ذى شعر وفارس أى ذى فرس وطاعم أى ذى طعام . وقال سيبويه إن الصيغتين فى النسب موقوفتان على السماع ، ولا يقاس عليهما شئ . وإن كان قد كثر فى كلامهم فلا يقال لصاحب البربرار ولا لصاحب الشعر شاعر ولا لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكّاه . وقاس المبرد الصيغتين جميعاً محتجاً بأن ذلك فى كلام العرب أكثر من أن يُخصى أو يستقصى^(١) . ومراً بنا أنه جاء عن العرب كثيراً فى النسبة إلى فعيل وقُعَيْل حذف الياء مثل ثَقَيْف وثَقْفى وقرش وقرشى وهَذَل وهَذلى ، وعلى الرغم من كثرة ذلك قال سيبويه إن هذا الصنيع لا يقاس عليه إذ القياس فى رأيه أن تثبت الياء فى الصيغتين ، فيقال ثَقَيْف وهَذَلْى ، وقاسه المبرد لأنه هو الذى كثر عن العرب^(٢) . والقياس فى فعيلة فى النسب أن تحذف الياء ، فيقال فى النسبة إلى بنى حنيفة حَنْفَى وإلى بنى ربيعة رَبْعَى . وقال سيبويه إن حكم فعولة فى النسب حكم فعيلة ، فتسقط الواو منها كما سقطت الياء فى أختها ، فيقال فى بنى شنوءة شَنْئَى ، ونخالفه المبرد ، فقال بل يُنسب إليها على لفظها فيقال شَنْئَى ، لأن الياء إنما حُذفت فى فعيلة تخفيفاً بسبب كثرة الياء والكسرات فيها إذا بقيت على لفظها ، فقليل مثلاً فى حنيفة حَنْفَى ، وقال : مما يدل على ذلك دلالة واضحة أنهم نسبوا إلى على «علوى» فحذفوا ياء وقلبوا الثانية واواً خشية الثقل فى النطق ، وهو ما لا يوجد فى فعولة وموزوناتها ، ويوضح ذلك أيضاً أن العرب حين نسبت إلى مثل تَمْرٍ المكسور العين فتحوها فقالوا تَمْرَى بفتح الميم ، ولكنهم لما نسبوا إلى مثل سَمْرَةٍ بضم الميم أى شجرة لم يغيروا حركة الحرف الثانى . وعلى نحو ما خالفت الكسرة الضمة فى نمر سمرة كذلك ينبغى أن تخالف الواو فى فعولة الياء فى فعيلة ، فلا تُحذف ، لفقدان علة الحذف ، وهى استئناهم اجتماع المتجانسات أو بعبارة أخرى الكسرات والياءات^(٣) .

وفيما قدمنا ما يدل على أن المبرد لم يكن يقدم القياس على السماع ، فالأساس

(٢) ابن يعيش ١٤٦/٥ وما بعدها .

(١) المعج ١٩٨/٢ .

(٢) المعج ١٩٥/٢ .

عنده السماع أولاً ، إذ القياس إنما يستمد منه ، ويعتمد عليه ، من ذلك أن القياس في صيغة مفعول أن تحذف واوها إذا كانت مشتقة من فعل أجوف مثل مقول ، ولكن سُمع عن بني تميم كثيراً إثبات الواو في الصيغة ، مثل مقول ومصون فجعل المبرد ذلك قياساً مطّرداً ، فيقال مبيوع على نحو ما يشيع في العامية المصرية ^(١) . ونراه دقيقاً في استنباط القاعدة المقيسة ، يشهد لذلك حكمه باطراد القياس في باب المفعول معه في كل صيغة يكون فيها ما قبل الواو سبباً في تأليها مثل جاء الشتاء وملابس الصيف ، فالشئ سبب في استخدام ملابس الصيف ، ولذلك تنصب الملابس مفعولاً معه ، ولا تعطف ^(٢) . وكان يُعنى كثيراً بقياس الشبه على نحو ما يلقانا عنده في منع تقدم خبر ليس الناقصة الجامدة عليها قياساً على فعل التعجب وأنه لا يصح تقدم معموله عليه ، وكذلك الأفعال الجامدة : عسى وبئس ونعم ، فكلها لا تتقدمها معمولاتها لعدم تصرفها ^(٣) . وتدل كتابات المبرد المختلفة على أنه كان دقيق الحس اللغوي دقة شديدة ، فأودع كتبه ومصنفاته كثيراً من الملاحظات اللغوية والتعبيرية التي تدل على رفاة حسه ، من ذلك أنه كان يرى أن عبارة « عبد الله قائم » تستخدم في موطن لا تستخدم فيه عبارتنا « إن عبد الله قائم » و « إن عبد الله لقائم » ، فالعبارة الأولى تعبر عن مجرد الإخبار بقيام عبد الله ، بينما العبارة الثانية تستخدم للإجابة على سؤال سائل تأكيداً له ، أما العبارة الثالثة فتستخدم في خطاب من ينكر قيام زيد ويبالغ في إنكاره ، ومن أجل ذلك تؤكد له العبارة بمؤكدتين ^(٤) . وسئل عن الفرق بين العبارتين : « ضربت زيداً » ، و « زيد ضربته » فقال : إنك إذا قلت ضربت زيداً ، فلأنما أردت أن تخبر عن نفسك وتثبت أين وقع فعلك . وإذا قلت زيد ضربته فلأنما أردت أن تخبر عن زيد .

وإذا كنا ميّزنا في تلاميذ الأخفش وسيبويه وأصحابهما بين من عنى منهم باللغة وبين من عنى منهم بالنحو والتصريف فكذلك الشأن في تلاميذ المبرد ، ومن اشتهروا منهم في المباحث اللغوية أبو بكر بن دُرَيْد ، واشتهر

ص ٧٣ والمجم ١/١١٧ .

(٤) دلائل الإعجاز للبرجاني (طبع مطبعة

السعادة) ص ٢٢١ .

(١) المجم ٢/٢٢٤ .

(٢) المجم ١/٢١٩ .

(٣) الخصائص ١/١٨٨ والإنصاف

ابن دُرُسْتُوَيْه بالمباحث الصرفية ، بينما اشتهر بالمباحث النحوية الأخضش الصغير
على بن سليمان المتوفى سنة ٣١٥ ومحمد بن علي المعروف باسم مَسْبَرْمَان المتوفى
سنة ٣٢٦ ، وأشهر منهما في تلك المباحث الزجّاج وأبو بكر بن السراج اللذان
انتهت إليهما الرياسة في النحو البصري والإمامة فيه بعد المبرد ، ونبغ من تلاميد
ابن السراج السيرافي ، وبه تنتهي المدرسة البصرية ، ولعل من الخير أن نخصّ
كل واحد من هؤلاء الثلاثة الأخيرين بطرف من الحديث .

٢

الزجّاج^(١)

هو أبو اسحق إبراهيم بن السريّ بن سهل ، وكان في حدّاته يخطر
الزجّاج فنُسِبَ إليه ، ورغب في درس النحو ، فلزم المبرد وكان يعلم مجّاناً ،
فجعل له على نفسه درهماً كل يوم أجرةً على تعليمه ، وظلّ يؤدبه إليه طوال
حياته . وحسن رأى المبرد فيه ، حتى كان من يريد أن يقرأ عليه شيئاً من كتاب
سيبويه أو غيره يأمره بأن يعرض على الزجّاج أولاً ما يريد قراءته .

والتمس منه بعض ذوى الوجاهة معلماً لأولادهم ، فأسماه لهم ، ولم يلبث
عبيد الله بن سليمان وزير الخليفة المعتضد أن طلب منه معلماً لابنه القاسم ، فقدمه
إليه . ولما وزر القاسم بعد أبيه اتخذه كاتباً له فأقبلت الدنيا عليه ، وأصبح
من جلساء الخلفاء ومن تُجترى عليهم رواتبهم . وظلّ في عيشة رخيّة حتى
توفى سنة ٣١٠ للهجرة . وله مصنفات مختلفة منها كتاب شرح أبيات سيبويه
وتختصر في النحو وكتاب الاشتقاق وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف وكتاب
فعلت وأفعلت وكتاب معاني القرآن وكتاب القوافي وكتاب في العروض .

ص ٩٦ والزبيدي ص ١٢١ ومعجم الأدباء
١٣٠/١ وإنباء الرواة ١٥٩/١ واللباب
٣٩٧/١ وتهذيب الأسماء واللغات ١٧٠/٢
وثلثات الذهب ٢٥٩/٢ وبنية الوعاة ص ١٧٩ .

(١) انظر في ترجمة الزجّاج السيرافي ص
١٠٨ ونزعة الألباء ص ٢٤٤ وابن خلّكان في
إبراهيم وتاريخ بغداد ٨٩/٦ والأنساب الورقة
٢٧٢ ومقدمة تهذيب اللغة للأزهري والقهرست

وله آراء مختلفة تدور في كتب النحو . منها ما يتصل بالعوامل ومنها ما يتصل بالتعليل ، ومنها ما يتصل ببعض الأدوات ، ومنها ما يتصل ببعض مسائل نحوية صرفية . فأمّا ما يتصل بالعوامل فمنها أنه كان يرى أن الفعل المضارع لا يدل على الحال والاستقبال كما ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور النحاة ، إنما يدل على الاستقبال فقط ، لأن اللحظة الحالية التي ننطق فيها بكلمة يكتب بمجرد أن ننطق بها تصبح ماضية^(١) . وكان يجوز عمل لعل وكأن إذا اتصلت بهما ما الزائدة في مثل لعلمنا محمداً قادم وكأنما محمداً شاعر^(٢) . وكان الخليل وسيبويه يذهبان إلى أن كأن مركبة من الكاف وأن . وزعم الزجاج أن الكاف فيها جارة غير زائدة، أي بالإضافة، فقال إنها إسم بمنزلة مثل، وقد رها مبتدأ محذوف الخبر وما بعدها في تقدير مصدر مضاف إليها . فمثل كأن محمداً أخوك تقديره عنده مثل أخوة محمد إياك موجودة . وهو بعد واضح في التقدير^(٣) . وكان سيبويه يذهب إلى أن ناصب المفعول له الفعل السابق له ، لأنه علة للمضمون ولذلك كان الأصل أن يُجَرَّ باللام مثل قمت للأدب ، فتحذف اللام وأداة التعريف ويقال قمت أدباً . وذهب الزجاج إلى أنه صورة من صور المفعول المطلق لبيان النوع . كأنك قمت في المثال السابق . تأدبت بالقيام . فالتأديب مجمل والقيام بيان له . كأنك قلت تأدبت بالقيام أدباً . ومن هنا قال إن المفعول له مفعول مطلق منتصب بفعل مضمر من لفظه جُعِلَ عوضاً منه . ولذلك لا يظهر^(٤) . وكان الجمهور يذهب إلى أن عامل المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو ، وذهب الأخفش كما مر بنا إلى أنه منصوب على الظرفية ، وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بفعل مضمر بعد الواو ، فمثل « استيقظ وطلوع الفجر » تقديره عنده استيقظ ولايس طلوع الفجر . وما أشبه ذلك ، لأن الفعل في رأيه يعمل في المفعول وبينهما الواو^(٥) ، وكأنما فاته أنه يعمل في المعطوف وبينهما الواو في مثل أقبل محمد وعلى . ومعلوم أن تمييزكم الاستفهامية يجوز

١٩٥/١ .

(١) الجمع ٧/١ .

(٥) الرضى على الكافية ١٧٨/١ والإنصاف

(٢) الجمع ١٤٣/١ .

ص ١١٠ وأسرار العربية ص ١٨٣ والجمع

(٣) المفتى ص ٢٠٩ والجمع ١٣٣/١ - ١٣٤ .

٢٢٠/١ .

(٤) الرضى على الكافية ١٧٥/١ والجمع

جره إذا سبقها حرف جر مثل «على كم معلم درست»، وذهب الجمهور إلى أن التمييز مجرور حيثئذ بمن مقدرة حذفت تخفيفاً، اتفق في ذلك سيبويه والبصريون والكوفيون، وذهب الزجاج إلى أنه مجرور بالإضافة إلى كم فهي العاملة فيه، لا من المضمرة^(١).

وكان يعنى بالتعليل سواء في المسائل النظرية أو العملية، من ذلك استدلاله على صحة مذهب أصحابه البصريين في أن المصدر هو الأصل وأن الفعل مشتق منه، يقول: «لو كان المصدر بعد انفعل وكان مأخوذاً منه لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أخذ منه لا محيص عن ذلك ولا مهرب منه، فلما رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لأفعال لها ألبته مثل العبودية والرجولية والبنوة والأمومة والأموة (من الأمة) وما أشبه ذلك مما يطول تعداده من المصادر التي لم تؤخذ من الأفعال، ورأينا في كلامها أيضاً مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها نحو الكرامة والعطاء (يقصد أسماء المصادر) وما أشبه ذلك علمنا أنه ليست الأفعال أصولاً للمصادر، إذ كانت المصادر توجد بغير أفعال، وعلمنا أن المصادر هي الأصول، فنها ما أخذ منه فعل ومنها ما لم يؤخذ منه فعل، وهذا بيّن واضح»^(٢). وكان يعلّل لرفع الفاعل ونصب المفعول بقوله: «أنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهل عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً؟ قيل: الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرُفع الفاعل لقلته ونُصب المفعول لكثرته، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون»^(٣). وكان يعلّل لعدم استخدام العرب صيغة «ما زال زيد لإقامتها» بأنها نفي للنفي يُفْضَى إلى الإيجاب، فامتنعوا من ذلك^(٤). وكان المبرد يذهب، كما مرّ بنا، في تعليل بناء الآن باقترانها دائماً بأداة التعريف دون أخواتها، وذهب الزجاج إلى أنها بُنيت لتضمنها معنى الإشارة، لأن معناها هذا الوقت^(٥). وكان الجمهور يذهب إلى أن المثني في مثل الزيدان والزيدَيْن معرب، وذهب الزجاج إلى أنه

(٤) الخصائص ٢٤١/٣.

(٥) الجمع ٢٠٧/١.

(١) الجمع ٢٥٤/١.

(٢) الزجاجي ص ٥٨.

(٣) الخصائص ٤٩/١، المصنف ١٩٠/١.

مبنى^١ لتضمنه معنى الحرف ، وهو العاطف ، إذ أصل قام الزيدان قام زيد وزيد ، وكأنه بُنى لنفس العلة التى بنيت لها الأعداد المركبة مثل ثلاثة عشر^(١) .

وكان يخالف جمهور البصريين فى مسائل نحوية وصرفية كثيرة ، من ذلك أن الجمهور كان يرى أن نون المثنى والجمع عوض^٢ عن التنوين فى المفرد ، وذهب الزجاج إلى أنها عوض عن حركة الإعراب فى المفرد^(٣) . وذهب جمهور البصريين إلى أن « هو وهى » أصلان ، فالضمير فى كل منهما مجموع الحرفين ، وذهب الزجاج إلى أن الضمير فيهما الهاء فقط والواو والياء زائدتان لحذفهما فى مثل هما وهم وهن ، وحذفهما أيضاً فى المفرد فى بعض لغات الأعراب كقول بعضهم : « دار لسعدى إذ هـ من هواكا »^(٤) . وذهب الجمهور إلى أن أئمن فى مثل أئمن الله مرفوعة بالابتداء وخبرها محذوف ، وذهب الزجاج إلى أنها حرف جر^(٥) وقسم^(٦) . ومراً بنا أن الأخفش كان يرى أن إذا الفعائية حرف ، ورأى المبرد أنها ظرف مكان ، وذهب الزجاج إلى أنها ظرف زمان ، ولذلك منع أن تكون خبراً لما بعدها فى مثل « خرجت فإذا محمداً » ، بل الخبر محذوف ، لأن الزمان لا يُخبر به عن الجئنة^(٧) . وذهب الجمهور إلى أن جواب لو حين يكون جملة اسمية مثل : (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير) محذوف وتقديره لأثيبوا ، أما (لمثوبة من عند الله خير) فجواب قسم تقديره والله لمثوبة وقال الزجاج بل الجملة جواب لو واللام الداخلة عليها ليست لام قسم إنما هى اللام التى تدخل عادة فى جواب لو^(٨) . وكان الجمهور قبله يُعرب الرجل فى مثل مررت بهذا الرجل نعتاً . لحيى ذلك ، على لسان سيبويه وكأنهم لم يلاحظوا ما سبق أن قلناه من أنه قد يسمى التوكيد وعطف البيان صفة ، وتنبه لذلك الزجاج ، فأعرب الرجل فى المثال المذكور عطف بيان لا نعتاً^(٩) . ومراً بنا أن المازنى كان يذهب إلى أن الفاء فى مثل « خرجت فإذا محمداً » زائدة ، وذهب الزجاج إلى أنها للسببية المحضة^(١٠) . وكان الجمهور يمنع تقديم المستثنى على فعله ، فلا يقال « إلا زيدا قام القوم » وجوز ذلك الزجاج

(١) المثنى من ٩٢ وما بعدها والجمع ٢٠٧ .

(٢) الجمع ٦٦/٢ .

(٣) المثنى من ٦٣١ .

(٤) المثنى من ١٨٠ .

(١) الجمع ١٩/١ .

(٢) الجمع ٤٨/١ .

(٣) الجمع ٦١/١ .

(٤) المثنى من ١٠٥ والجمع ٤٠/٢ .

مستدلاً بقول بعض الشعراء :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعدت عيالي شعبة من عيالك^(١)

وارتضى في مسوغات الجملة الحبرية التي لا تحتوى على ضمير المبتدأ أن يضمير في الشرط التالي لها مثل «زيد يقوم عمرو إن قام»^(٢). وجوز أن تدخل لام الابتداء بعد إن على الخبر ومعموله التالي له سواء أكان مفعولاً أم ظرفاً أم جاراً ويجروراً مثل «إن محمداً القائم لى الدار» و«إن محمداً القارئ للكتاب»^(٣)، والتكلف في مثل ذلك واضح. وذهب الجمهور إلى أن وزن سلسل فعلل، وذهب الزجاج إلى أنها هي وما يماثلها كتحو ككب على وزن فعملل^(٤). وإذا كان يرى أن كل لفظتين اتفقتا في أكثر الحروف لا بد أن تكون إحداها مشتقة من الأخرى، فثلاً سلسل مشتقة من سل وحثث من حث ورقرق من رق^(٥). وكان الجمهور يرى أن وزن اتخذت افعلت بتكرار التاء، وذهب الزجاج إلى أن أصلها أوتخذت فقلبت الواو تاء. وكان الجمهور يذهب إلى أن الهمزة في مصائب من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وأن القياس فيها مصابوب، لأن الواو أصلية فلا تقلب همزة، إنما تقلب في مثل صحيفة وصحائف وحمولة وحماثل وقُلوص وقلائص، مما حرف المد فيه زائد على الحروف الأصلية، وذهب الزجاج إلى تصحيح مثل ذلك وأن الواو أبدلت همزة^(٦)، وكأنه كان يرتضى أن تجمع معيشة على معائش، بخالفاً بذلك سيبويه، كما أسلفنا. وجمهور البصريين من بعده.

(٤) الخصائص ٥٢/٢ .

(٥) المص ٢١٢/٢ .

(٦) النصف ٢٣٠/١ .

(١) المص ٢٢٦/١ .

(٢) المص ٩٨/١ .

(٣) المص ١٣٩/١ .

ابن السراج^(١)

هو أبو بكر محمد بن السريّ، كان من أحدث تلاميذ المبرد سنّاً مع ذكائه وحدة ذهنه . وعكف على دروس أستاذه ، متزوداً بكل ما عنده من أزواد نحوية ولفوية . وعنى بجانب ذلك بدراسة المنطق والموسيقى ، وتحول بعد موت المبرد إلى حقائق الزجاج يعبُّ منها وينهل ، ثم استقلَّ عنه بخلقة كان يؤمُّها كثيرون في مقدمتهم السيرافي ، وأبو علي الفارسي وعليه قرأ كتاب سيبويه . وكان يعنى عناية واسعة بلعل النحو ومقاييسه ، وفيهما صنّف كتاب الأصول الكبير ، انتزعه من كتاب سيبويه وأضاف إليه إضافات بارعة . ويقال إنه جعله تقاسيم على طريقة المناطق . ولم يكتف فيه بآراء سيبويه ، فقد ضم إليه كثيراً من آراء الأخفش لأوسط والكوفيين موازاً . ومقارناً . وقاب له أحد تلاميذه وهو يُلقب بعض فصول هذا الكتاب إنه أحسن من كتاب المقتضب لمبرد أستاذه . فادّره بفوله : لا تقسّ هذا فإنما استفدنا ما استفدناه من صاحب المقتضب ، وأنشد : ولكن بكتّ قبلي فهاج لي البكا بُكاها فقلتُ الفضل للمتقدّم

وكان بحسن نظم الشعر وإنشاد المأثور منه في الأوقات والمواقف المناسبة ، وكانت فيه دقة حس ورقة شعور . ويقال إنه جاءه يوماً سُنّي صغير له ، فأظهر من العطف عليه ما جعل بعض جلسائه يسأله أنحبّه أيها الشيخ؟ فقال متمثلاً :
أحبّه حبّ الشحيح ماله قد كان داق الفقر ثم ناله

وله وراء كتاب الأصول مصنفات نحوية مختلفة منها كتاب مجمل الأصول

وإنبه الرواة ١٤٥/٣ وابن خلكان وشذرات

الذهب ٢٧٣/٢ والقياب ٥٤٧/١ ومرآة الحان

٢٧٠/٢ ونفية الوعدة ص ٤٤ .

(١) انظر في ترجمة ابن السراج السيرافي

ص ١٠٨ ولزبلى ص ١٢٢ والفهرست ص ٩٨

ونزهة الألباء، ص ٢٤٩ وتاريخ بغداد ٣١٩/٥

والأنساب الورقة ٢٠٥ ومعجم الأدباء ١٨٠/١٩٧

وكتاب الاشتقاق وشرح سيبويه وكتاب احتجاج الفراء . وما زال يفيد طلابه بعلمه الغزير حتى توفي سنة ٣١٦ للهجرة .

وكتابه الأصول الكبير لم ينشر حتى اليوم ، غير أن المصنفات النحوية التي جاءت بعده احتفظت منه بنصوص تربينا من بعض الوجوه طريقتة ^(١) ، من ذلك ما ذكره عنه ابن جني من أنه فتح في هذا الكتاب باباً لما سماه العلة وعلة العلة ، ومثّل فيه برفع الفاعل . قال : فإذا سئلتنا عن علة رفعه قلنا إنه ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤال عن علة العلة . ونحس كأنه استلهم تعليل الزجاج لاشتقاق الأفعال من المصادر وأن المصادر هي الأصل والأفعال فروع منها ، إذ يقول : « لو كانت المصادر مأخوذة من الأفعال جارية عليها لوجب أن لا تختلف كما لا تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعال نحو ضارب ومضروب وشاتم ومشتوم ومكرم ومكرم وما أشبه ذلك مما لا ينكسر . ورأينا المصادر مختلفها أكثر مما جاء منها على الفعل كقولنا شرب شُرِباً وشَرِباً ومَشْرَباً وشَرِباً وعدل عن الحق عدلاً وعدولاً وما أشبه ذلك فعلنا أنها غير جارية على الأفعال وأن الأفعال ليست بأصولها » ^(٢) . ويعلل لاختلاف صيغ الأفعال باختلاف أزمنتها بقوله : « كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد ، لأنها لمعنى واحد ، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تغيد أزمنتها خولف بين مثلها (أبينتها) ليكون ذلك دليلاً على المراد منها ، فإن أُنْ من اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض . وذلك مع حرف الشرط نحو إن قمت جلست ، لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال ، وكذلك لم يقم أمس . وجب للدخول لم ما لولا هي لم يجوز ، ولأن المضارع أسبق في الرتبة من الماضي ، فإذا نُقِيَ الأصل كان الفرع أشد انتفاء . وكذلك أيضاً حديث الشرط في نحو إن قمت قمت جئت بلفظ الماضي الواجب تحقيقاً للأمر وتثبيتاً له ، أي أن هذا وعد موفى به لا محالة ، كما أن الماضي واجب ثابت لا محالة » ^(٣) .

(١) في الأشباه والنظائر للسيوطي مادة وفيرة

(٢) الزجاجي ص ٥٩ .

(٣) الخصائص ٣/٣٣١ .

من هذا الكتاب .

ويوضح تعليله لحجىء الماضى بدل المضارع فى الشرط بصورة أكثر وضوحاً من الصورة السالفة ، إذ يقول : « وقوله : إن قمت قمت يحجىء بلفظ الماضى والمعنى معنى المضارع ، وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى ، فجاء بمعنى المضارع المشكوك فى وقوعه بلفظ الماضى المقطوع بكونه حتى كأن هذا قد وقع واستقر ، لا أنه متوقع مرقَّب » (١) . وكان يقول إن العامل فى الفعل من الحروف ينبغى أن يختص بدخوله عليه من أجل عمله فيه . وعُلِّلَ عدم عمل السين فى المضارع فى مثل سيقوم بأنها كالجزم منه لأنها حرف واحد لا يستقل بنفسه ، وألحق بها سوف . وكان يشبه الأداة الجازمة للمضارع بالدواء والحركة فى الفعل بالفضلة التى يخرجها الدواء ، وكما أن الدواء إذا أصاب فضلة حذفها وإن لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل إن وجد حركة أخذها وإلا أخذ من نفس الفعل ، وسهِّلَ حذف حرف العلة لسكونه ، لأنه بالسكون يضعف فيصير فى حكم الحركة ، فكما أن الحركة تُحذفُ فكذلك حروف مثل يغزو ويرى ويخشى (٢) .

وكان يُعنى بالقياس عناية شديدة جعلته يهاجم من يعتدّون بالشواذ والنوادر، داعياً إلى إسقاطها حتى لا يحدث اضطراب فى المقاييس النحوية والصرفية ، وفى ذلك يقول : « اعلم إنه ربما شدَّ شيء من بابه ، فينبغى أن تعلم أن القياس إذا اطرَد فى جميع الباب لم يُعنَ بالحرف الذى يشدُّ عنه . وهذا مستعمل فى جميع العلوم ، ولو اعتُرض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فتنى سمعت حرفاً مخالفاً لا شك فى خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شدَّ ، فإن كان سُمع ممن تُرضى عريته فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً أو نحواً نَحَواً من الوجوه أو استهواه أمر غلطه . وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه فى كلام ولا نحو ولا فقه ، وإنما يركن إلى هذا ضَعْفَ أهل النحو (يريد الكوفيين) ومن لا حجة معه . وتأويل هذا وما أشبهه فى الإعراب كتأويل ضَعْفَ أصحاب الحديث وأتباع القصَّاص فى

الفقه^(١) وفي هذا ما يدل على نفاذ بصيرته ، إذ تنبه إلى أن الأساس في كل قاعدة علمية أن تطرد ، وأن يحكم على كل ما يخالفها بالشذوذ ، لا أن يُتخذ قاعدة مستقلة كما يصنع ذلك الكوفيون فإن ذلك من شأنه أن يعطل القواعد النحوية والصرفية ويصيبها بالشلل المحرّد وجود بيت شاذ عليها أو كلام محفوظ بأسانيد ضعيفة . وكأنه كان يرى أنه يكفي أن يُنصّ على شذوذه ، وأن لا يحاول أحد تأويله أو تخريجه كما كان يصنع أساتذته البصريون ، وبشيء صنيعهم بصنيع القصّاص وضغفة أصحاب الحديث في تصحيح ما يقوم كذبه أو على الأقلّ شذوذه بالقياس إلى القواعد الفقهية المقررة .

وله آراء نحوية وصرفية كثيرة تداولتها كتب النحو التي جاءت بعده ، منها أنه كان لا يرى ما يراه الجمهور من أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً أو حالاً أو نعتاً بتعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقر ، إذ كان يذهب إلى أنهما قسم مستقل بنفسه يقابل الجملتين الاسمية والفعلية^(٢) . وكان جمهور البصريين يذهب إلى أن ليس فعل ناقص لاتصالها بالضمائر مثل لست ولسنا ولسن ، وذهب ابن السراج إلى أنها حرف لأنها لا تنصرف ، أي لا يأتي منها المضارع والأمر^(٣) . ومثلها عسى ، كان يرى أنها حرف لعدم تصرفها كليس ، بينما كان يرى الجمهور أنها فعل لاتصالها بالضمائر مثل عساك وعساه^(٤) . وكان يصحح جواز تقديم خبر كان ولو كان جملة وكذلك توسطه بينها وبين اسمها . وكان الجمهور يمنع ذلك ، غير أن ابن السراج كان يحتاج بتقديم المعمول للخبر في قوله تعالى : (أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون) (وأنفسهم كانوا يظلمون) وكان يقول : تقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل^(٥) . وكان يجوز حذف مقعولي ظن وأخواتها ولولم يكن هناك دليل على حذفهما ، محتجاً بقوله جَلَّ وعَزَّ : (أعنده علم الغيب فهو يرى) أي يعلم وقوله : (وظننتم ظن السوء)^(٦) . وكان الجمهور يرى تعليق ظن وأخواتها عن العمل إذا تقدم المفعولين أداة استفهام أو ما وإن النافيتين

(٤) المفتى ص ١٦٢ والمص ١٠/١ .

(٥) المص ١١٨/١ .

(٦) المص ١٥٢/١ .

(١) المزهر ٢٣٢/١ .

(٢) المص ٩٩/١ .

(٣) المفتى ص ٣٢٥ والمص ١٠/١ .

أولاً لا ابتداء وأضاف ابن السراج لا النافية في مثل ظننت لا يقوم زيد^(١). ولم يكن الجمهور يصح استعمال لا مكان ليس في مثل قولهم قرأت كتاباً ليس غير ، بينما ذهب ابن السراج إلى أنها تُستَخدم مثلها في هذا الموضع فيقال قرأت كتاباً لا غير ، أى أنه لم يكن يشترط في غير المبنية على الضم أن تكون تالية لليس وحدها دون لا^(٢). وكان الجمهور يُعرب مثل القرفصاء في قولهم قعد القرفصاء مفعولاً مطلقاً ، أما هو فكان يعربه صفة لموصوف محذوف هو المفعول المطلق . وتقديره عنده قعد القعدة القرفصاء^(٣). وذهب الجمهور إلى أن لما في مثل « لما جاءني أكرمته » حرف وجود لوجود ، بينما ذهب ابن السراج إلى أنها ظرف بمعنى حين^(٤). ومرّ بنا أن الأخصر كان يجوز العطف على العائد المنصوب المحذوف وتوكيده والبدل منه ، مثل جاءني الذي ضربت وصمراً و لقيت الذي كلمت نفسه ، وكان ابن السراج يمنع ذلك منعاً باتاً^(٥). وزاد على ما ذكره سيبويه من أبنية الأسماء وصيغها اثنين وعشرين بناءً^(٦) ، ونوّه القدماء طويلاً بكتابه الذي صنفه في الاشتقاق ، وفيه يقول السبوطي : « هو أصح ما وُضع في هذا الفن من علوم اللسان » وكان يقول : « من اشتق اللفظ الأعجمي المعرب من العربي كان كمن ادّعى أن الطير من الحوت »^(٧).

(٥) المسح ١/١٠٤ .
(٦) الزهر ٢/٤ .
(٧) الزهر ١/٢٨٧ .

(١) المسح ١/١٥٤ .
(٢) المسح ١/٢١٠ .
(٣) أسرار العربية ص ١٧٦ .
(٤) الغنى ص ٣١٠ .

السيرافي (١)

هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، وُلد بسيراف سنة ٢٨٠ للهجرة ، وكان أبوه مجوسياً يسمى بهزاد ، فأسلم وتسمى باسم عبد الله . ويظهر أنه دفع ابنه إلى التعلم منذ نعومة أظفاره ، ولم يلبث التلميذ الناشئ أن أكبَّ على دروس اللغة والدراسات الدينية ببلدته ، ولم يكد يبلغ العشرين من عمره حتى خرج إلى عُمان وتفقَّه على شيونها ، ثم تحول عنها إلى بغداد ، فدرس اللغة على ابن دريد والنحو على ابن السراج والقراءات على أبي بكر بن مجاهد ، وتعمق في الفقه تعمقاً جعله يُختار لتولي منصب القضاء في الجانب الشرقي لبغداد ، ولم يلبث أن ولي قضاء الجانبين : الشرق والغربي جميعاً ، وهو في أثناء ذلك يتولى تدريس الفقه الحنفي للطلاب بمسجد الرصافة نحو خمسين عاماً . وبلغ من إجلال الناس له أن كانوا يخاطبونه بإمام المسلمين وشيخ الإسلام . وبجانب ذلك كان يُعنى بالنحو ويفزع إليه الطلاب في تفسير عويصه وحل مشاكله ومستغلقاته . وكان يعتنق الاعتزال مما جعله شديد الصلة بالمنطق والمباحث الفلسفية ، وهي صلة سلَّحته بقوة الحجَّة وسلامة البرهان ، مما أضرم فيه نار الجدل ، وجعله يظفر دائماً بمناظره . ومناظرته التي أفحم فيها متى بن يونس مشهورة ، وكان موضوعها النحو والمنطق أيهما أدق في معرفة صحيح الكلام من سقيمهِ وسديده من مدخوله ، وكان يدافع فيها عن النحو ، وأغصَّه بريقه . وكان يشغف شغفاً شديداً بكتاب سيبويه ، فألف عليه شرحه المطول الذي لم يطبع إلى اليوم ، وهو يضم فيه آراء خالفه من البصريين والكوفيين جميعاً .

وإنباء الرواة ١/٣١٣ وشذرات الذهب ٣/٦٥
ومرآة الجنان ٢/٣٩٠ والنجوم الزاهرة ٤/١٣٢
وبغية الوعاة ص ٢٢١ . وسيراف من بلاد فارس
على ساحل البحر بما يلي كرمان.

(١) انظر في ترجمة السيرافي تاريخ بغداد
٧/٣٤١ ونزهة الألباء ص ٣٠٧ ومعجم الأدباء
٨/١٤٥ ومعجم البلدان في سيراف وابن خلكان
في الحسن والفهرست ص ٩٩ واللباب ١/٥٨٦
والمواهر المصنوعة في طبقات الحنفية ١/١٩٦

متوقفاً دائماً للرد على الأخيرين . وألف مصنفاً في شرح شواهد سيبويه ومصنفاً
ثانياً سماه المدخل إلى الكتاب . وترجم لنحاة البصرة في كتابه « أخبار النحاة
البصريين » . ومن مصنفاته كتاب ألفات الوصل والقطع وكتاب شرح مقصورة
ابن دريد وكتاب الإقناع في النحو لم يتمه وكتاب صناعة الشعر والبلاغة وكتاب
جزيرة العرب . وما زال يوالى نشاطه في التأليف والتصنيف حتى توفي سنة ٣٦٨
للهجرة .

وتوجد من شرحه للكتاب نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية . كتبها
عبد اللطيف البغدادي العالم الفيلسوف المعروف . وهو لا يتخذ في هذا الشرح منهجاً
ثابتاً ، إذ تارة يتقدم كلام سيبويه بموجز يوضحه ، وتارة يبدأ بكلام سيبويه
ويأخذ في شرحه وتوضيحه ، وإذا كان كلام سيبويه واضحاً لم يتعرض لشرحه ،
ومن أجل ذلك قد يترك فقرات وصفحات في الكتاب دون شرح وتفسير ، لأنها
في رأيه لا تحتاج تفسيراً ولا شرحاً . وقد بذل جهداً خصباً في شرح كل ما غمض
أو استغلق في الكتاب . وهو يسوق شرحه في لغة بينة واضحة ، ويقض في الشرح
عارضاً بالتفصيل آراء من خلفوا سيبويه من نحاة البصرة والكوفة . وكثيراً ما
يستخدم مع الأولين كلمة قال أصحابنا ، معلناً بصريته . ودائماً يقف معهم
مناصراً لهم ضد الكوفيين ، واستقر في نفسه إلى أقصى حد أن سيبويه هو الإمام
المتبوع وأن كتابه هو العلم المنصوب ، مما جعله يتصدى في مواطن كثيرة للرد
على مخالفيه من الكوفيين . ومن البصريين أمثال الأخفش والمبرد . ومرّ بنا أن
المبرد صنف كتاباً في شيابه حاول فيه أن يتعقب سيبويه فيما سماه مسائل الغلط
وأن ابن ولاد تصدّى له في كتابه « الانتصار » يرد عليه . وكثيراً ما نرى السيرافي
يذكر تغليط المبرد لسيبويه ، ويعمد إلى نقضه ، وقد يقول في أثناء ذلك : وذكر
الرادّ عليه ، ويسوق ردّ ابن ولاد دون ذكر اسمه . وهو يخالف نحاة البصرة من
أمثال المبرد في قبوله للقراءات الشاذة دون تغليطها على نحو ما صنع ذلك الأخفش
من قبله .

وقد اتسع السيرافي في كثرة ما أضافه من شواهد في شرحه للكتاب ، كما

اتسع في بيان وجوه الإعراب الممكنة لها ولما يسوقه سيبويه من شواهد ، وأيضاً لبعض ما يجرى في كلام سيبويه من ألفاظ ، وتبدو الصورة الأخيرة واضحة منذ الخطوات الأولى في الشرح إذ يقف عند لفظة « ما » في أول عنوان بالكتاب وهو « هذا باب علم ما الكلم من العربية » ويذكر لها خمسة عشر وجهاً من وجوه الإعراب . ونراه دائماً يردّ كل اعتراض يوجّه إلى سيبويه في عباراته ، فمن ذلك قوله في أوائل كتابه « هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية » وهي عنده ثمانية مجار ، ويقصد بالمجارى حركات أواخر الكلم . واعتراض عليه بعض المتعقبين بأن الحركات تجرى والمجارى لا تنجرى وإنما يُجترى فيهن ، وأجاب السيرافي على هذا الاعتراض بجوابين : أولهما أن أواخر الكلم ، تنتقل من حركة إلى حركة ، فجعل سيبويه كل حركة مجرى لذلك وجمعها على مجار ، وثانيهما أن مجرى في معنى جرى ، فهو مصدر والمصادر قد تُجمع . ولا يلبث السيرافي أن يورد اعتراض المازني على سيبويه ، لعدّه حركات البناء ، وهي الفتح والكسر والضم والوقف أو السكون ، مجارى ، لأن الحركات في أواخر المبنيات كالحركات في أوائلها ، والجرى إنما يكون لما يحدث في شيء مرة ثم يزول عنه ، والمبنى لا يزول عن بنائه ، فكان ينبغي أن يقتصر سيبويه على أربعة مجار ، وهي حركات الإعراب من الرفع والنصب والجر والخزم ويترك الأربعة الأخرى الخاصة بالبناء . وأجاب السيرافي على هذا الاعتراض بأن أواخر الكلم هي مواضع التغيير ، ومن هنا يجوز إطلاق كلمة « مجارى » على حركات البناء ، وإن كان بعضها لازماً^(١) .

وكان السيرافي يتوسع في التعليل توسعاً أسعفه فيه عقله الجلدى الخصب ، فليس هناك شيء علله النحاة إلا وتُدّكرُ عللهم فيه ، وتُضاف إليها علل جديدة ، وما لم يعللوه حاول جاهداً أن يجد له علة أو عللاً تسنده ، من ذلك أن نراه يعلل لعدم جر المضارع كما جرّ الاسم بسبع علل^(٢) ، ويقف عند نصب جمع المذكر السالم بالياء دون الألف ، ويذكر لذلك أربع علل ، كما يذكر لعدم نصبه بالواو أربع علل أخرى ، وأيضاً فإنه يذكر لاختيار الألف دون الواو في

الورقة ١٤ وما بعدها .

(٢) السيرافي ، المجلد الأول الورقة ٣٨ .

(١) شرح السيرافي على كتاب سيبويه
(مخطوطة دار الكتب المصرية) المجلد الأول

رفع المثنى ثلاث علل^(١) . وتتكاثر أمثال هذه العلل الميتافيزيقية في كل جوانب الشرح .

وينبغي أن نعرف أن وقوفه مع سيويوه لم يمنعه من مخالفته أحياناً والأخذ بآراء غيره أو برأي من عنده . من ذلك أنه كان يرد رأي سيويوه في أن كيف ظرف ، ويذهب مذهب الأخفش في أنها اسم غير ظرف^(٢) . وكان سيويوه والخليل يريان أن الجزم في مثل « اتنى أكرمك » بنفس الطلب لتضمنه معنى إن الشرطية ، وذهب السيرافي إلى أن المضارع مجزوم بالطلب لنيابة مناب الجازم الذي هو الشرط المقدّر كما أن النصب بصبغاً في قولك « ضرباً زيداً » لنيابة عن اضرب لا لتضمنه معناه^(٣) . ومر بنا أن الخليل وتابعه سيويوه ، كان يرى أن الجزم في فعل أكن في قوله تعالى : (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين) للعطف على معنى لولا أخرتني أي إن أخرتني ، وكان السيرافي يذهب إلى أن (أكن) معطوفة على محل (فأصدق)^(٤) . وكان سيويوه يذهب إلى أن خفف ضرب في قولهم : « هذا جُحْر ضَبَّ خرب » للجوار لأن الكلمة نعت للجحر وجُرت بملاحظة ما يجاورها . وقال السيرافي بل هي نعت لضب ، حذفت بقيته ، إذ أصل العبارة هذا جحر ضب خرب الجحر منه . ثم حذف الضمير في « منه » للعلم به . وجوّل الإسناد إلى ضمير الضب . وخفف الحجر . كما تقول مررت برجل حسن الوجه . بالإضافة ، والأصل « حسن الوجه منه » ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر^(٥) . وهو تأويل فيه تكلف بين . وكان يذهب إلى أن كان الزائدة في مثل « ما كان أحسن زيداً » تامة وفاعلها المصدر الدالة عليه أي كان الكون^(٦) . وكان يمنع . . . خلافاً للمبرد . دخول لام الابتداء بعد إن على معمول خبرها ما دامت قد دخلت على الخبر نفسه^(٧) . وكان يجعل لفظة الشر في مثل « إياك والشر » معطوفة على إياك لا معمولة لفعل

(١) السيرافي ، المجلد الأول الورقة ١٣٠ وبا

(٤) المغني ص ٢٢٩ .

(٥) المغني ص ٧٦١ .

(٦) الجمع ١/ ١٢٠ .

(٧) الجمع ١/ ١٣٩ .

(٢) المغني ص ٢٢٦ والجمع ١/ ٢١٤ .

(٣) المغني ص ٢٤٩ .

مضمرة على تقدير من قد رعبارتها إياك باعد^١ من الشر واحذر الشر^(١) . ولم يكن يميز في « غير » المبنية على الضم أن يقال بجاذب « ليس غير » في مثل « قرأت كتاباً ليس غير » لم يكن غير^(٢) . وكان يميز دخول لام الابتداء على السين في مثل « لسأقوم » كما نقول لسوف أقوم^(٣) .

وقد أكثر من تخريجاته لوجوه الإعراب في الصيغ والعبارات ، من ذلك نصب (والمقيمين الصلاة) في الآية الكريمة (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة) وكان التحليل كما قدمنا يجعلها منصوبة على المدح بتقدير واذكر (المقيمين الصلاة) وجوز السيرافي أن تكون مجرورة بالعطف على ما فيكون معناه (يؤمنون بما أنزل إليك) وبالمقيمين الصلاة أى بمداهبهم وبدينهم^(٤) . ووضح أنه تخريج بعيد . وكان التحليل وسيبويه يذهب إلى أن ليت إذا اتصلت بها « ما » جاز عملها وإلغاؤها ، وإلغاؤها أحسن كقول بعض الشعراء :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
إلى حمامتنا ونصفه فقد
وواضح أن الشاعر ألغى ليت وحمل هذا مبتدأ ولنا خبراً . وجوز السيرافي أن تكون ما اسماً موصولاً بمنزلة الذى . وهذا الحمام خبر لمبتدأ محذوف : والتقدير ألا ليت الذى هو هذا الحمام لنا^(٥) . وهو تخريج بعيد . وكان المبرد يعرب « من لى إلا أبوك صديقاً » من مبتدأ وأبوك خبره وصديقاً حال . وجوز السيرافي أن تكون من مبتدأ لى خبره وأبوك بدل من من^(٦) . وهو أيضاً تخريج بعيد . على أن كثرة تخريجاته لوجوه الإعراب جعلته يندى بطلاقة من الآراء الطريفة ، من ذلك أنه كان يرى أن عبارة « مذ يومان » فى قولك : « ما رأيته مذ يومان » فى موضع الحال^(٧) . وكان يرى أن جملة أفعال الاستثناء مثل ليس ولا يكون وخلا وعدا فى موضع نصب حال ، وجوز فيها أن تكون مستأنفة^(٨) . وكان يقول إن

(٥) نفس المصدر ٢٨٢/١ وما بعدها .

(٦) نفس المصدر ٣٧٢/١

(٧) المعنى ص ٤٣١ .

(٨) المعنى ص ٤٣٢ .

(١) المص ١٦٩/١ .

(٢) المص ٢٣٢/١ .

(٣) المص ٧٢/٢ .

(٤) تقريرات السيرافي على كتب سيبويه

(٥) طمة بولاق ٢٤٩/١ .

ما في مثل « ما خلا » مصدرية ، وتقدير الحال في كل هذه الأفعال حين تقول قام القوم ليس زيدا أو ما خلا زيدا ونحوهما هو : خالين عن زيد ^(١) .

وبالسيراني تنتهى مدرسة البصرة ، وتصل إلى غايتها من تأصيل القواعد ومعدّ الفروع المشابهة . وكانت تقابلها منذ الكسائي وما ألهمه به الأخفش من الخلاف على سيبويه مدرسة الكوفة . ومن الحق أن مدرسة البصرة هي التي شادت ، كما أسلفنا ، بناء النحو الشاهق ، وقد تسلمت منها مدرسة الكوفة ، ثم المدرسة البغدادية وما خلفها من المدرستين الأندلسية والمصرية هذا البناء كاملا ، ومضت كل مدرسة تحاول أن تدخل على هذا البناء من الإضافات ما يتيح لها أن تكون ذات منهج جديد .

القسم الثاني
المدرسة الكوفية

الفصل الأول

نشأة النحو الكوفي وطوابعه

١

النشأة

تركت الكوفة للبصرة وضع نقط الإعراب في الذكر الحكيم ووضع نقط الإعجام ، والأنظار النحوية والصرفية الأولى التي تبلورت عند ابن أبي إسحق والتي أقام عليها قانوني القياس والتعليل ، إذ كانت في شغل عن كل ذلك بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه وفناواه وبالقراءات وروايتها رواية دقيقة ، مما جعلها تحظى بمذهب فقهي هو مذهب أبي حنيفة وبثلاثة من القراء السبعة الذين شاعت قراءاتهم في العالم العربي ، وهم عاصم وحمرزة والكسائي . وعُنيّت بجانب ذلك عناية واسعة برواية الأشعار القديمة وصنعة دواوين الشعر . وإن كانت لم تُعْنِ بالتحري والتثبت فيما جمعت من أشعار ، حتى ليقول أبو الطيب اللغوي : « الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله ، وذلك بيّن في دواوينهم »^(١) .

وعادة تذكر كتب التراجم أوليةً للنحو الكوفي مجسدة في أبي جعفر الرّوآسى ومعاذ الهَرَآء . أما الرّوآسى فيقول مترجموه^(٢) إنه أخذ النحو عن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء ، وعاد إلى الكوفة فتلّمذ عليه الكسائي ، وألف لتلاميذه كتاباً في النحو سماه « الفَيْصَل »^(٣) . وكان يزعم أن كل ما في كتاب سيبويه من قوله : « وقال الكوفي » إنما يعنيه ، غير أن الكتاب يخلو خلواً تاماً من هذه

(١) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص

٧٤ .

(٢) انظر في ترجمته الزبيدي ص ١٣٥

والفهرست ص ١٠٢ ونزعة الألباء ص ٥٤

ومراتب النحويين ص ٢٤ .

(٣) انظر رأي الكسائي فيه وأنه كان مختصراً

قليل القيمة في مجالس العلماء قزجاسي (طبع

الكويت) ص ٢٦٦ وانظر ص ٢٦٩ .

الكلمة وإن كان قد ذكر أهل الكوفة مع بعض القراءات في ثلاثة مواضع ^(١) . ومن المؤكد أنه لم يُدَلَّ في النحو بآراء ذات قيمة ، بدليل أن اسمه لم يدر في كتب النحاة التالية لعصره ، وفيه يقول أبو حاتم : « كان بالكوفة نحوي يقال له أبو جعفر الرُّوَّاسِي . وهو مطروح العلم ليس بشيء » ^(٢) . وكان يعاصره معاذ ^(٣) الهراء المتوفى سنة تسعين ومائة ، ويظهر أنه اختلف مثل سالفه إلى نحاة البصرة ، فتلقَّن عنهم النحو والصرف ، ثم رجع إلى الكوفة ، وقعد للإملاء ، وأخذ عنه فيمن أخذوا الفراء ، وكلُّ ما أثر عنه أنه كان يعرض لبعض مسائل التصريف وأنه سأل يوماً بعض مناظريه : « كيف تقول من (تَوْزِهِمْ أَرْأَ) : يا فاعل افعل ؟ وصلِّها بيا فاعل افعل من (إذا الموءودة سُئِلَتْ) » ^(٤) . وبَنَى السيوطي على هذا الخبر أنه واضع علم الصرف ، والخبر لا يسند كتاباً وضعه في هذا العلم ، وهو لا يعدو معرفته بالتصريف . وكتاب سيبويه زاجر به وبما لا يكاد يحصى من أمثله وأنبئته ، ومنه خلَّصها المازني ووضع فيها كتابه « التصريف » . وما يؤكد وهم السيوطي فيما ادعاه أنه ليس لمعاذ في كتب التصريف آراء تنسب إليه ذات قيمة ، وكان علمه بالصرف مثل علم الرُّوَّاسِي في النحو كان علماً محدوداً لا غناء فيه ولا شيء يميزه من علم البصرة .

إنما يبدأ النحو الكوفي بدء حقيقياً بالكسائي وتلميذه الفراء . فهما اللذان رسما صورة هذا النحو ووضعاً أسسه وأصوله ، وأعدَّاه بحذقهما وفطنهما لتكون له خواصّه التي يستقل بها عن النحو البصري ، مرتبين لمقدماته . ومدققين في قواعده . ومتخذين له الأسباب التي ترفع بنيانه .

(١) كتاب سيبويه للحداد ص ٩٧ .

(٢) مراتب السويين ص ٢٤ .

(٣) انظر في ترجمته الريدی ص ١٣٥ والفهرست ص ١٠٢ ونزعة الألباء ص ٥٢ وإنباء الرواة ٢٨٨/٣ وما به من مراجع .

(٤) في الزيدى جواب المسألة المذكورة : يا أَرَأَيْتَ يفتح الزاي في الفعل ، وإن شئت

ضممت الزاي أو كسرتها . وقلت أو زُرْ ، فالفتح لأنه أخف الحركات والكسر لأنه أحق بالتقاء الساكتين ، والضم للإتياع . وكذلك في الموءودة تقول : يا وائِدْ ، بكسر الهمزة وسكون الدال مثل يا واعد عد بكسر العين في الفعل وسكون الدال .

النحو الكوفي يشكل مدرسة مستقلة

أجمع القدماء على أن نحو الكوفيين يشكل مذهباً مستقلاً أو كما نقول بلغة العصر مدرسة مستقلة سواء منهم أصحاب كتب الطبقات والتراجم مثل ابن النديم في كتابه الفهرست والزبيدي في كتابه طبقات النحويين واللغويين أو أصحاب كتب المباحث النحوية . إذ نراهم دائماً يعرضون في المسائل المختلفة وجهتي النظر المتقابلتين في المدرستين : الكوفية والبصرية . وقد أفرد أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري مجلداً ضخماً عرض فيه الخلاف بين المدرستين في إحدى وعشرين ومائة مسألة ، وهو إنما عرض أهم ما اختلفتا فيه من مسائل في رأيه ، ووراءها مسائل أخرى كثيرة مبثوثة في الكتب النحوية لم ير التوسع بذكرها . ونعجب أن نرى « قایل » ناشر هذا الكتاب لأول مرة يزعم في مقدمته له أن الكوفة لم تؤسس لنفسها مدرسة نحوية خاصة وأن خلافاً نحاتها وخاصة الكسائي والفراء مع الخليل وسيبويه إنما هو امتداد لما سمعاهما من أستاذهما البصري يونس بن حبيب الذي نصّ القدماء على أن له قياساً في النحو خاصاً به ومذاهب ينفرد بها . واستدلّ على ذلك بأن جميع المواضع التي ذكر ابن الأنباري اسمه فيها بكتابه يذكر معه فيها الكوفيين متابعين له في آرائه ، وهي لا تعدو أربعة آراء ! . واستدل أيضاً بأن الرمخشمي قرن به الكوفيين في خمس مسائل بكتابه المفصل . وهو استدلال واضح الضعف ، إذا قسنا ما وقف فيه الكوفيون معه إلى ما وقفوه مع الخليل وسيبويه ، فالكتب النحوية إنما تذكر خلافتهم لهما ولا تذكر مواضع اتفاقهم معهما ، وهي أكثر من أن يحاط بها . ونفس سيبويه نقل عن يونس في كتابه نحو مائتي رواية تتخللها آراؤه التي كان ينفرد بها دونه ودون أستاذه الخليل .

والحق أننا إذا أردنا أن نبحث بين البصريين عن موجهٍ للكسائي والفراء في إنشاء المذهب الكوفي مثلاً تَوَّأَ أماننا الأخفش الأوسط الذي روى عنه الكسائي

إمام الكوفة الأول كتاب سيبويه ، فهو الذى فتح له وللقرءاء أبواب الخلاف مع سيبويه والتحليل على مصاريحها ، وبذلك أعدّها للخلاف عليهما وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذوا إلى مذهبهما النحوى الجديد . وإذا كان قابل لاحظ أن بعض الكتب النحوية ذكرت اتفاق يونس والكوفيين فى مسائل لا تعدو أصابع اليد الواحدة فقد مرّ بنا فى ترجمة الأخفش اتفاق الكسائى والقرءاء والكوفيين معه فى نحو ثلاثين مسألة . وليس ذلك فحسب ، فإنه هو أيضاً الذى ألهم - كما مرّ بنا - الكوفيين المتأخرين الاعتداد بالقراءات الشاذة للذكر الحكيم ، مما يجعله بحق الموجه الحقيقى للكوفيين فى إحداث مدرستهم سواء من حيث أخذها بالقراءات الشاذة أو من حيث التوسع فى الرواية والاعتماد على الشواذ فى مخالفة سيبويه وأستاذه التحليل .

أما ما زعمه قابل من أن الكوفة لم تكن لها مدرسة نحوية خاصة فقد نبى زعمه فيه على كثرة الخلافات بين أئمتها على نحو ما سيلقانا بين الكسائى وتلميذه القرءاء ، وكأنها لا تؤلف جبهة علمية موحدة ، إنما كل ما هناك اتجاه للخلاف على البصرة تبادوا فيه . وهو دليل منقوض . فقد كان نخاة الكوفة يكوّنون جبهة طالما تناظر أفرادها مع أفراد جبهة البصرة ، وأكثر ابن جنى وغيره من ذكر آرائها ، بل لقد أفرد لها العلماء المصنفات على نحو ما مرّ بنا آنفاً عند أبى البركات ابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف . على أن قابل نفسه يعود فيثبت للقرءاء مذهباً فى النحو خالف به الكسائى ومعاصريه ، وليس هذا المذهب إلا مذهب المدرسة الكوفية التى أنكرها . تكامل تشكّلها عنده . أما أنه خالف أستاذه الكسائى فى بعض المسائل فهذا من حقه ، على نحو ما خالف سيبويه أستاذه التحليل ، وعلى نحو ما خالفهما معاً تلميذهما الأخفش فى كثير من المسائل ، وهم جميعاً أئمة المدرسة البصرية . وسرى فى غير هذا الموضع أن القرءاء يقوم فى الكوفة مقام سيبويه فى البصرة ، فهو الذى أعطى المدرسة الكوفية تشكّلها النهائى إلا بعض إضافات زادها الكوفيون بعده وفى مقدمتهم ثعلب .

وغلا بعض المعاصرين فى كتاب له عن القرءاء فأخرجهم من المدرسة الكوفية وجعله إمام المدرسة البغدادية التى تكونت بعده بنحو مائة عام والتى أقامت

مذهبها النحوى على عُمْدِ الانتخاب من آراء المدرستين الكوفية والبصرية . وإنما أوقعه فى ذلك أنه رأى الفراء يتأثر المدرسة البصرية فى بعض آرائه ومناعه^(١) . كأن يعمد أحياناً فى الإعراب إلى تقدير العوامل المحدوفة ، أو يرفض بعض اللغات الشاذة ، أو يأخذ بالقياس وضبط القواعد ، أو يخطئ شاعراً فى تعبير . وكل ما رواه من ذلك ليس فيه شيء انتخبه الفراء من آراء المدرسة البصرية وأقوال أئمتها النحويين ، وإنما هو فيه يُدلى بآرائه الخاصة . وأبعدَ فى الغلو فقال إنه تأثر البصريين فى تخطئة بعض القراءات متورطاً فى ذلك مع بعض الباحثين ، ورأينا فى ترجمة الأخفش كيف كان بوجه القراءات التى لا تجرى على مقاييس مدرسته . وليس فى كتاب سيبويه تخطئة واحدة لقراءة من القراءات مع كثرة ما استشهد به منها وقد صرح بقبولها جميعاً مهما كانت شاذة على مقاييسه ، إذ قال إن « القراءة لاتخالِفُ » ، لأنها سُنَّة^(٢) .

ويظهر أن الكسائى هو الذى بدأ تخطئة القراء إذ نرى القراء يتوقف فى كتابه معانى القرآن مراراً ليقول إن الكسائى كان لا يميز القراءة بهذا الحرف أو ذاك ، يقول تعليقاً على قراءة يكون بالرفع والنصب فى قوله تعالى فى سورة النحل : (إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كنْ فيكون) وقوله جل وعز فى سورة يس : (إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون) : بالنصب « لأنها مردودة (أى معطوفة) على فعل قد نُصب بأن ، وأكثر القراء على رفعهما . والرفع صواب . وذلك أن تجعل الكلام مكتفياً عند قوله (فى سورة النحل) إذا أردنا أن نقول له كن . فقد تمَّ الكلام . ثم قال : فيكون ما أراد الله . وإنه لأحب الوجهين إلى » ، وإن كان الكسائى لا يميز الرفع فيها ويذهب إلى النسق (أى العطف على الفعل المنصوب بأن) «^(٣) . وكأن الفراء هنا يخطئ أسأذه ويصحح القراءة ، وسرى فى ترجمته أنه أنكر عِدَّة قراءات . ومن هنا كنا نؤمن بأنه هو وأستاذة اللذان فتحا للبصريين التالين لهما تخطئة بعض القراءات من أمثال

(٣) ساء القرآن لقراء (طبعة دار الكتب

المصرية) ٧٥ / ١ .

(١) كتاب أبى زكريا الفراء ويذهب فى النحو

واللغة ص ٣٧٧ وما بعدها .

(٢) ابن الجوزى ٦٠٣ / ١ .

المازني والمبرد والزجاج ، بينما أغلق الكوفيون الذين خلفوها هذا الباب ، بل لقد مضوا يتوسعون في الاحتجاج بالقراءات الشاذة مقتدين بالأخفش . ولعل في ذلك ما يسقط التهمة التي اتهم بها بعض المعاصرين نحاة البصرة عامة ، إذ زعموا أنهم كانوا يطعنون على القراءات ، كما زعموا أن الكوفيين عامة كانوا يقبلونها ويحتجون بها . وسنرى أن الفراء الكوفي هو الذي بدأ بقوة تخطئة القراء . وينبغي أن نعرف أن حروفاً معدودة هي التي وقف عندها الكسائي والفراء ومن تلاهما من البصريين بحيث يكون من الإسراف أن يقال إنهم كانوا يخطئون القراء ، إنما الذي ينبغي أن يقال أنهم وقفوا عند بعض حروف في قراءات القرآن الكريم ، رغبة منهم في التحري الدقيق للفظ الذكر الحكيم ونطقه .

على كل حال ليس الفراء بصرياً ولا بغدادياً ، إنما هو كوفي ، بل إن المدرسة الكوفية في النحو لم يتم تشكيلها إلا به وبآرائه ومقاييسه وما اعتمده من تفسير لبعض الظواهر اللغوية وما وضعه من مصطلحات نحوية خالف بها مصطلحات البصريين ، مما يجعله الإمام الحقيقي لهذه المدرسة . وحقاً سبقه فيها أستاذه الكسائي ، ولكن لم يكن له دقة عقله وغور ذهنه ، بحيث يرأس قواعد المدرسة ويرفع أركانها . وإذا أخذنا نحقق هذه القواعد والأركان وجدنا ثلاثة طوابع كبيرة تشيع فيها هي طابع الاتساع في الرواية ، بحيث تفتتح جميع الدروب والمسالك للأشعار واللغات الشاذة ، وطابع الاتساع في القياس بحيث يقاس على الشاذ والنادر دون تقيد بندرته وشذوذه . ثم طابع المخالفة في بعض المصطلحات النحوية وما يتصل بها من العوامل .

وينبغي أن يستقر في الأذهان أن المدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو ، فقد بنيت نحوها على ما أحكمته البصرة من تلك الأركان ، التي ظلت إلى اليوم راسخة في النحو العربي ، غير أنها مع اعتمادها لتلك الأركان استطاعت أن تنشئ لنفسها مذهباً نحوياً جديداً ، له طوابعه وله أسسه ومبادئه . وإذن فمن الخطأ أن يرى معاصرو الكسائي أو الفراء يتأثر بالنحو البصري ، فيظن أنهما ليسا كوفيين وأنهما مقدمة المذهب البغدادي أو المدرسة البغدادية ، فإن هذا التأثير عندهما وعند جميع أئمة الكوفة شيء طبيعي ، ومعروف أن

الكسائي تتلمذ للخليل بن أحمد وأنه قرأ كتاب سيبويه على الأخفش ، وقد رحل القراء إلى البصرة وتلمذ على يونس بن حبيب وأكب على كتاب سيبويه يقرؤه ويدرسه ، كما أكب عليه جميع أئمة الكوفة من بعده .

ومعنى ذلك أن الصلة بين المدرسة الكوفية والمدرسة البصرية في النحو ظلت قائمة على مدار الزمن وأن من الطبيعي أن نجد دائماً عند نخاة الكوفة تأثيرات مختلفة بالمذهب البصري ، ولكنهم مع ذلك استطاعوا أن يثبتوا شخصياتهم إزاءه ، وأن ينفذوا إلى مذهب مستقل بهم ، له طوابعه وخصائصه التي تفرده عن المذهب البصري أفراداً متميزاً واضحاً .

٣

الانساع في الرواية والقياس

لعل أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم ، بينما كانت المدرسة البصرية تشدد تشدداً جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته ، وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة من « قيس وتميم وأسد » فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكّل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين . ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالحمله فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكّان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ^(١) .

وليس معنى ذلك أن أئمة الكوفة لم يكونوا يرحلون إلى هذه القبائل الفصيحة ، فقد كانوا يكثرّون من الرحلة إليها ، على نحو ما يحدثنا الرواة عن الكسائي ، فقد قالوا إنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز « ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبيبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ » ^(٢) . ولكن معناه أن الكوفيين وفي

(١) المزهر للسيوطي (طبعة الحلبي) ٢١١/١ . (٢) إنباء الرواة ٢/٢٥٨ .

مقدمتهم إمامهم الكسائي كانوا لا يكتفون بما يأخذون عن فصحاء الأعراب ، إذ كانوا يأخذون عَمَّنْ سكن من العرب في حواضر العراق ، وكثير منهم كان البصريون لا يأخذون عنهم ولا عن قبائلهم المقيمة في مواطنها الأصلية مثل تغلب وبكر لخالطتهما الفرس ومثل عبد القيس النازلة في البحرين لخالطتها الفرس والهند^(١) . وقد حمل البصريون على الكوفيين حملات شعواء حين وجدوهم يتسعون في الرواية على هذه الشاكلة ، وخصّصوا الكسائي بكثير من هذه الحملات ، قائلين « إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز ، من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات ، فيجعل ذلك أصلاً ، ويقيس عليه حتى أفسد النحو »^(٢) . وقالوا إنه لقي عشيرة من بني عبد القيس تسمى الحطمة كانت نازلة ببغداد ، فأخذ عنها كثيراً من الخطأ واللحن^(٣) ، مما اتضح أثره في مناظرته المشهورة لسيبويه ، فإن سيبويه تمسك فيها بما سمعه عن العرب الفصحاء في مثل : « قد كنت أظن أن العقب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي » حتى إذا قال الكسائي إنه يجوز « فإذا هو إياها » أنكر ذلك إنكاراً شديداً . وسرعان ما استعان عليه الكسائي بأعراب عشيرة الحطمة ، فأيدوه ، وتأييدهم لقيمة له في رأى سيبويه ومدرسته ، لأنهم ليسوا من الفصحاء المتبدين في قيعان نجد وتهامة والحجاز ، ممن يؤخذ عن لسانهم النحو واللغة .

وكان ذلك بدءاً لخلاف واسع بين المدرستين ، فالبصرة تشدد في فصاحة العربي الذي تأخذ عنه اللغة والشعر ، والكوفة تتساهل ، فتأخذ عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العراق ، مما جعل بعض البصريين يفخر على الكوفيين بقوله : « نحن نأخذ اللغة عن حرشة (أكلة) الضباب وأكلة اليرابيع (أى البدو الخُلص) وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوايرز^(٤) وباعة الكواميخ^(٥) (أى عرب المدن) » .

ولم تقف المسألة عند حد الاتساع في الرواية ، بل امتدت إلى الاتساع

(٤) الشوايرز : جمع شيراز ، وهو اللبن

الرائب المصق .

(٥) الكواميخ : جمع كايخ وهو مخلل

يشهى الطعام .

(١) المزهر ١/٢١٢ .

(٢) معجم الأدباء ١٣/١٨٣ .

(٣) معجم الأدباء ١٣/١٨٢ وإنباء الرواة

٢/٢٧٤ .

في القياس وضبط القواعد النحوية ، ذلك أن البصريين اشتروا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى وبحيث يمكن أن تُستنتج منها القاعدة المطردة . وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطاً دقيقاً ، بحيث أصبحت علماً واضح المعالم يبين الحدود والفصول . وجعلهم ذلك يرفضون ما شذ على قواعدهم ومقاييسهم لسبب طبيعي ، وهو ما ينبغي للقواعد في العلوم من اطرادها وبسط سلطانها على الجزئيات المختلفة المدرجة فيها . ولم يبقوا عند حد الرفض أحياناً ، إذ وصفوا بعض ما شذ على قواعدهم مما جرى على ألسنة بعض العرب بأنه غلط ولحن ، وهم لا يقصدون اتهامهم بذلك حسب المدلول الظاهر للكلمتين ، إنما يقصدون أنه شاذ على القياس الموضوع وخارج عليه فلا يلتفت إليه . وتوقف كثير من المعاصرين الذين يخوضون في المباحث النحوية عند هذين اللفظين وحاولوا الرد على البصريين غير متنبهين لمدلول الكلمتين عندهم ومقصدهم منهما . وكل من يعرف كيف توضع القواعد في العلوم يدرك دقة البصريين في وضعهم لقواعد النحو والتمكين لما ينبغي لها من صحة وسلامة وسداد ، بحيث يطرّد سلطانها وينبسط على جميع الألسنة ، وبحيث تصبح هي المتحركة إزاء جميع العيون وتجاه جميع الأسماع ، وبحيث لا يفسدها شذوذ قد يندّ على بعض الأقوال .

وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمى المحكم موقفاً يدل على نقص فهمهم لما ينبغي للقواعد العلمية من سلامة واطراد ، إذ اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب ، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء ، مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم وما نعتوه بالخطأ والغلط . ولم يكتفوا بذلك فقد حاولوا أن يقيسوا عليها وقاسوا كثيراً ، مما أحدث اختلاطاً وتشويشاً في نحوم ، لما أدخلوه على القواعد الكلية العامة من قواعد فرعية قد تنقضها نقضاً ، مع ما يؤول إليه ذلك من خلل في القواعد وخلل في الأذهان ، بحيث لا تستطيع فهم ذلك إلا بأن يُعكّس عليها مراراً وتكراراً ، لاختلاط القواعد وتضاربها ، وأحسن ذلك القدماء في وضوح فقالوا : « لو سمع الكوفيون شيئاً واحداً والمدارس النحوية

فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه ^(١) وقالوا: «عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً» ^(٢).

ولعلنا بذلك نستطيع أن نفهم السرّ في أن نحو المدرسة البصرية هو الذي ظل مسيطراً على المدارس النحوية التالية وعلى جميع الأجيال العربية التي جاءت من بعدهم ، لأن قواعدهم هي القواعد المطردة مع الفصحى ، ونقصد الكثير فيها الذي استخرجت منه تلك القواعد استخراجاً مصمّياً مروفاً أروع ، يكون الترويق والتصفية .

على أنه ينبغي أن نعرف أن المدرسة البصرية حين نَحَتِ الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ولم تُسقطها ، بل أثبتتها ، أو على الأقل أثبتت جمهورها ، نافذة في كثير منها إلى تأويلها ، حتى تنحى عن قواعد ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خلا يشوبها ، وحتى لا يغمض الوجه الصحيح في النطق على أوساط المتعلمين ، إذ قد يظنون الشاذ صحيحاً مستقيماً ، فينطقون به ويتركون المطرّد في لغة العرب الفصيحة وتضاريف عباراتهم وألفاظهم . ومن هنا يتضح خطر قواعدهم بالقياس إلى ما زاده الكوفيون من قواعد استبتطوها من الشواذ النادرة . إذ إن ذلك يعرّض الألسنة للבלبلة ، لما يعترضها من تلك القواعد التي قد تخنق القواعد العامة . وقد ينجذب إليها بعض من لم يفقه الفرق بين القاعدة الدائرة على كثرة الأفواه بل على كثيرها الأكثر والقاعدة التي لم يرد منها إلا شاهد واحد ، مما قد يؤول إلى اضطراب شديد في الألسنة .

وكأنما غاب غمور هذا العمل وما أرسى به من علم النحو على بعض المعاصرين فإذا هو يطعن على البصريين لذلك الموقف بينما يحمّد للكوفيين موقفهم . مطرباً لهم زاعماً أنهم كانوا أدق من البصريين في فقه طبيعة العربية والإحساس بدقائقها التي لا تخضع دائماً لمنطق العقل . وهو كلام لا يقوله إلا من لا يعرف كيف توضع القواعد في العلوم وأنه ينبغي أن يُرْفَعَ عنها كل ما يعترضها من اضطراب ، بحيث تبسط سلطاتها على جميع العناصر والجزيئات بسطاً تاماً كاملاً . وما

(١) الاقتراح السيوطي (طبعة حيدر آباد) (٢) مع الهوامع ٤٥/١ .

أعرف كتاباً يعلم دقة الحس اللغوي على نحو ما يعلمها كتاب سيبويه ، بحيث لا أغلو إذا قلت إنه يلقن قارئه سليقة العربية والحس بها حساً دقيقاً مرهفاً والشعور بها شعوراً رقيقاً حاداً .

ونحن نخلص من ذلك كله إلى أن المدرسة الكوفية توسعت في الرواية وفي القياس توسعاً جعل البصرة أصح قياساً منها ، لأنها لم تقس على الشواذ النادرة في العربية وطلبت في قواعدها الاطراد والعموم والشمول ، كما جعلها أكثر تحريماً منها للرواية عن الأعراب وأكثر تثبيتاً ، لأنها لم ترؤ إلا عن خلصت عربيتهم من شوائب التحضر ، ولم تفسد طبائعهم بل ظلت مصفاة متقاة ، ولافسدت ألسنتهم ، بل ظلت تجرى على عرق العروبة الأصيل وإرثها القديم .

والحق أن المدرسة البصرية كانت أدق حساً من المدرسة الكوفية في الفقه بدقائق العربية وأسرارها فقد تعمقت ظواهرها وقواعدها النحوية والصرفية تعمقاً أتاح لها أن تضع نحوها وضعاً سديداً قويمًا ، بل لقد بلغ من تعمقها أن أخذت تصحح ما ندد عن بعض الشعراء عن طريق التأويل والتخريج والتحليل الدقيق البصير ، لا على أسس عقلية فحسب ، بل أيضاً على أسس سليقية ، مما سأل في فطر عباقرتها من أمثال الخليل واضع العروض وسيبويه مشرّع النحو وصانق قواعده وقوانينه .

ويكفي أن نرجع إلى الكتاب ونقرأ فيه تحليلات هذين العلمين البصريين ، لنرى كيف تمثلت العربية تمثلاً رائعاً ، وكيف كانا يتذوقان صياغاتها تذوقاً بارعاً . والكتاب يزخر بملاحظاتهما التي لا تقف عند الإحاطة بالخصائص اللغوية والنحوية . بل تمتد أيضاً إلى الخصائص البيانية والأدبية مع ما يتناثر في أثناء ذلك من خواطر ما كانت لرد لها على بال لو لم يكونا قد استوعبا طبيعة اللغة وأنقنا العلم بجواهرها وأعراضها وخفاياها وظواهرها إتقاناً يبلغ حد الكمال . وكل من يحاول أن يرفع أحداً من معاصريهما عليهما في البصر بالعربية وتذوقها والحس بها يكون مجانباً للصواب . بل متورطاً في خطأ عظيم .

وينبغي أن نعرف أن الكوفيين لم يقفوا بقياسهم عند ما سمعوه ممن فسدت سلاقتهم من أعراب المدن أو ما شذت على ألسنة بعض أعراب البدو ،

فقد استخدموا القياس أحياناً بدون استناد إلى أى سماع ، ونضرب لذلك مثلاً قياهم العطف ولكن فى الإيجاب على العطف ببل فى مثل « قام زيد بل عمرو » فقد طبقوا ذلك على لكن وأجازوا « قام زيد لكن عمرو » بدون أى سماع عز العرب ، يميز لهم هذا القياس ^(١) .

وربما كان من أهم ما يدل على أنهم كانوا يرفضون السماع أحياناً وبالتالى يرفضون ما يُبْنَى عليه من قواعد وأحكام أنهم رفضوا الاعتداد بما رواه سيويه فى الكتاب من إعمال أسماء المبالغة فى أقوال العرب الفصحاء وأشعارهم ، فقد روى قولهم فى الاختيار : « أما العسلَ فأنا شَرَّاب » بنصب العسل مفعولاً به لشراب ، كما روى طائفة من الأشعار ، عملت فيها صيغ فَعُول ومفعول وفَعِيل وفَعِيل ، وعلى الرغم من ذلك كان الكسائى والقرَّاء ينكران عمل هذه الأسماء محتجين بهم وأصحابهم بأنها فرع عن أسماء الأفعال ، وأسماء الأفعال فرع عن الفعل المضارع ، ولذلك ضعف عملها ^(٢) . وما رفضوا فيه السماع لاسماع أبيات قد تكون شاذة ، بل سماع إحدى القراءات إعمال إن الخففة من الثقيلة النصب ، فقد زعموا أن الثقيلة إنما عملت لشبهها بالفعل الماضى فى بنائها على ثلاثة أحرف وأنها مبنية على الفتح مثله ، فإذا خَفُفَتْ زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها . ولم يلتفتوا لاحتجاج البصريين عليهم بقراءة نافع وابن كثير - وهى من القراءات السبع - : (وإن كُتِلًا لما ليوفيتهم ربك أعمالهم) ^(٣) . وكأنما حجبتهم التعليل المنطوقى الخالص - سواء فى هذه المسألة أو فى سابقتها ، عن منطق اللغة وتصاريح عباراتها الفصيحة السليمة .

وفى هذا ونحوه ما يرد أقوى رد على من يزعمون أن الكوفيين كانوا أكثر بصراً بروح اللغة وأدق حِسًّا وأنهم لم يخضعوا - مثل البصريين - للمنطق والفلسفة . فقد كانوا يخضعون بدورهم لهما ، بل ربما زادوا عنهم خضوعاً أحياناً على نحو ما تصوّر ذلك المسألان السالفان . ومعروف أن الفراء ، وهو الواضع الحقيقى للنحو الكوفى ، كان معتزلياً ومتكلماً متفلسفاً ، بل قال المترجمون له إنه كان

الكتاب ٥٦/١ .

(١) المفتى ص ٣٢٤ والمصحح ١٣٧/٢ .

(٢) الإيضاح : المسألة رقم ٢٤ .

(٣) مجالس ثعلب ص ١٥٠ ، ٢٣٦ وانظر

يتفلسف في تصانيفه ويصطنع فيها ألفاظ الفلاسفة . ومن يرجع إلى كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين يجد فيه عتاداً غزيراً من الحجج المنطقية العقلية التي أدلى بها الكوفيون في حوارهم وحداهم الواسع مع البصريين مما ينقض الزعم السالف نقضاً .

ومعنى ذلك أنه ينبغي أن نحذر مبالغات المتشيعين للكوفيين حين يزعمون أنهم كانوا يبنون قياسهم دائماً على السماع ، فقد كانوا يجافونه أحياناً ويضربون عنه صفحاً مهتدين بالمنطق العقل الخالص . ومن يرجع إلى كتاب سيبويه يجده مع ما يمتلى به من حجج منطقية رائعة لا يدلى بقياس ولا قاعدة نحوية عامة دون سماع من أفواه الفصحاء الخُلص وما يخوضون فيه من الشعر والكلام .



المصطلحات وما يتصل بها من العوامل والمعمولات

لعل مما يدل أكبر الدلالة على أن الكوفيين كانوا يقصدون قصداً إلى أن تكون لهم في النحو مدرسة يستقلون بها أنهم على الرغم من تلمذة أئمتهم الأولين على أيدي البصريين وعكوفهم جميعاً على كتاب سيبويه ينهلون منه ويستعملون حاولوا جاهدين أن يميزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين والنفوذ إلى آراء خاصة بهم في بعض العوامل والمعمولات :

ونحن نعرض لأهم مصطلحاتهم التي تداولوها على ألسنتهم وسُجِّلت في تصانيفهم وتصانيف من خلفهم من النحاة ، فن ذلك اصطلاح « الخلاف » وهو عامل معنوي كانوا يجعلونه علة النصب في الظرف إذا وقع خيراً في مثل « محمد أمامك »^(١) بينما كان البصريون يجعلون الظرف متعلقاً بمحذوف خبر للمبتدأ السابق له . ومن ذلك اصطلاح الصَّرْف جعله القراء علة لنصب المفعول معه . مثل « جاء محمد وظلوع الشمس » بينما ذهب جمهور البصريين إلى أنه

(١) الإنصاف : السأنة رقم ٢٩ والمجم

٩٨/١ والرضى ٨٣/١ وابن يمين ٩١/١ .

منصوب بالفعل الذى قبله بتوسط الواو^(١) ، كما جعله علة نصب المضارع بعد واو المعبة وفاء السببية وأو فى مثل «لأستسهلن الصعب أو أدرك المني» و «ما تأتينا فتحدث معك» و «لا تنه عن خلق وتأتى مثله» بينما ذهب جمهور البصريين إلى أن المضارع بعد هذه الحروف منصوب بأن مضمرة وجوباً^(٢).

ومن ذلك اصطلاح التقريب ، وقد اختصوا به اسم الإشارة «هذا» فى مثل «هذا زيد قائماً» وجعلوه من أخوات كان أى أنه يليه اسم وخبر منصوب^(٣) ، بينما يعرب البصريون قائماً حالاً ويجعلون ما قبلها مبتدأ وخبراً .

ومن ذلك اصطلاح الفعل الدائم ويقصدون به اسم الفاعل ، وهو يقابل عندهم الفعل الماضى والفعل المستقبل الشامل لفعلى المضارع والأمر فى اصطلاح البصريين . وكأنا دفعهم إلى ذلك أنهم وجدوه يعمل عمل الفعل كما وجدوا الأخفش الأوسط يحيز عمله معرفاً بالألف واللام ، وغير معرف بدون أى شرط من الشروط التى اشترطها جمهور البصريين ، وهى اعتياده على نفي أو استفهام أو أن يكون نعتاً أو خبراً أو حالاً فنفذوا من ذلك إلى أنه فعل وسموه فعلاً دائماً^(٤) .

ومن ذلك اصطلاح المكنى والكناية ويقصدون به الضمير^(٥) . وكانوا يصطلحون على تسمية ضمير الشأن باسم المجهول فى مثل «إنه اليوم حار»^(٦) وتسمية ضمير الفصل باسم العماد فى مثل محمد هو الشاعر^(٧) .

وكانوا لا يطلقون كلمة المفعول إلا على المفعول به ، أما بقية المفاعيل ، وهى المفعول فيه والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول معه فكانوا يسمونها أشباه مفاعيل^(٨) ، وسموا الظرف «الصفة والمحل»^(٩) والبدل «الترجمة»^(١٠) والتمييز

- | | |
|---|--|
| ولأشياء والظنر ٢٩/٣ . | (١) انظر معنى القرآن للفراء ٣٤/١ ونسب النحاة إلى الفراء أنه كان يقول بأن المفعول منه منصوب على الخلاف ، انظر الرضى ٢٢٤/٢ . |
| (٥) ثعلب ص ٣٣٢ وابن عيش ٨٤/٣ . | (٢) هكذا فى معنى القرآن ٣٤/١ ، ٢٣٥ وفى الرضى أن الفراء كان يقول هنا أيضاً بالنصب على الخلاف . |
| (٦) ابن عيش ١١٤/٣ . | (٣) مجالس ثعلب ص ٥٣ ومعنى القرآن لفراء ١٢/١ والمج ١١٣/١ . |
| (٧) ابن عيش ١١٠/٣ والرمى عن الكافية ٢٤/٢ . | (٤) مجالس ثعلب ص ٤٥٦ ، ٤٦٣ |
| (٨) المج ١٦٥/١ . | |
| (٩) معانى القرآن ٢/١ ، ١١٩ ، ٣٧٥ ومجالس ثعلب ص ٨٠ . | |
| (١٠) مجالس ص ٢٥ . | |

« التفسير ». ^(١) وسماوا لا النافية للجنس في مثل « لا رجل في الدار » باسم « لا التجربة » والصفة في مثل « محمد الشاعر أقدم » باسم النعت ^(٢) وكان يطلقه سيبويه كما مر في ترجمته على عطف البيان ، وأخذ المتأخرون باسمهم كما أخذوا بتسميتهم للعطف بالحروف « عطف النسق » ^(٣) . وسماوا حروف النفي باسم حروف الجحد ^(٤) أى الإنكار ، كما سماوا حروف الزيادة مثل إن في قولك « ما إن أحد رأيت » باسم حروف الصلة والحشو ^(٥) . وسماوا المصروف والممنوع من الصرف باسم « ما يجرى وما لا يجرى » ^(٦) . وسماوا لام الابتداء في مثل « لمحمد شاعر » لام القسم زاعمين أن الجملة جواب لقسم مقلد ^(٧) .

وواضح أن هذه المصطلحات ظلت لا تسود في النحو العربي ، إذا نحن استثنينا اصطلاح النعت وعطف النسق ، لأن نظامه الذى وضعه البصريون هو الذى عم بين العلماء والناس في جميع الأمصار والأعصار ، وهو لم يعم عفواً ، إنما عم لدقته المنطقية ، وكأن عقول البصريين كانت أكثر خضوعاً وإذعاناً لسلطان المنطق ، ومناهجه الصارمة ، لما قدمنا في غير هذا الموضع من صلة البصرة المبكرة بالدراسات المنطقية والفلسفية ، وما هى إلا أن يكب بعض عباقرتها على النحو فإذا هم بصوغونه صياغة نهائية ، ملائمين بين قواعده ومقاييسه ملائمة دقيقة إلى أبعد حدود الدقة . ملائمة تخلو من أى عوج أو نقص أو انحراف ، وكأنما كان بأيديهم قسطاس مستقيم وصنع كل قاعدة نحوية في موضعها بحيث لا تجور قاعدة على قاعدة . وارجع إلى مصطلح الخلاف الذى وضعه الكوفيون فستره يشتمل على صياغات متباعدة ، وأين الظرف الواقع خيراً من المفعول معه ومن الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية مثلاً ؟ . ومثل هذا الاصطلاح في اضطرابه اصطلاح التقريب الذى أدخلوا به اسم الإشارة في كان وأخواتها التى تنصرف تصرف الأفعال . وليست بقية المصطلحات بأكثر من محاولات لمخالفة

(٥) ابن يعيش ١٢٨/٨ والأشبه والنظائر

٢٠٩/١ .

(٦) المجالس ص ١٥٥ .

(٧) الإنصاف : المسألة رقم ٥٨ .

(١) المجالس ص ٤٩٢ وسماوا الفراء المفعول لأجله تفسيراً . انظر معاني القرآن ١٧/١ .

(٢) المنع ١١٦/٢ .

(٣) المنع ١٢٨/٢ .

(٤) المجالس ص ٤٢٢ .

مدرسة البصرة في بعض مصطلحاتها . ولذلك رفضها نخاة العصور التالية فيما عدا اصطلاح النعت وعطف النسق كما قدمنا ، على أن كلمتي العطف والنعت دارتا عند سيبويه في حديثه عن التوابع في الكتاب .

والحق أنها مصطلحات أُريد بها أو على الأقل بأكثرها إلى مجرد الخلاف على مدرسة البصرة . وما يدل على ذلك أوضح الدلالة موقف هؤلاء النخاة من ألقاب الإعراب والبناء التي وضعتها المدرسة البصرية ، إذ ميزت بين حركات أواخر الكلمات المعربة والمبنية ، فجعلت الرفع والنصب والجر والحزم للمعربة . وجعلت الضم والفتح والكسر والوقف أو السكون للمبنية . وفكر الكوفيون طويلا هل يمكن أن يضعوا لهذه الألقاب أسماء جديدة ؟ حتى إذا أعياهم ذلك لجئوا إلى قلبها ، فجعلوا ألقاب الإعراب للمبنى من الكلمات وألقاب البناء للمعرب ^(١) . وطبعاً تلقى النخاة من حولهم ومن بعدهم ذلك بالرفض البات ، لأنه لا تدعو إليه حاجة . ولأنه يؤول إلى إفساد ما بأيديهم من كتب النحو البصري الذي اتخذوه إمامهم ، بل كان أيضاً إماماً للكوفيين وعلماء مرفوعاً ، يهتدون به ويستمدون منه مدداً لا ينضب معينه .

وعلى نحو ما حاولوا الخلاف على المدرسة البصرية في بعض مصطلحاتها النحوية حاولوا الخلاف عليها في جوانب من العومل والمعمولات ، من ذلك إعراب المبتدأ والخبر ، فقد ذهب البصريون إلى أن العامل في المبتدأ الرفع هو الابتداء ، أما الخبر فذهب جمهورهم إلى أنه مرفوع بالمبتدأ ، وقال قوم منهم إنه مرفوع بالابتداء ، مثله في ذلك مثل المبتدأ . وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما مترافعان ^(٢) . وهو رأى واضح الضعف . لأنه ينتهي بالكوفيين إلى الدور المحال ، كما يؤول إلى أن يرتفع المبتدأ بشيء يجري على اللسان قبل النطق به . وقد لا يكون الخبر اسماً مرفوعاً بل يكون فعلاً في مثل « محمد كلمته » وقد ذهبوا في هذه العبارة إلى أن رافع المبتدأ هو الضمير المنصوب العائد على المبتدأ والمتصل بالفعل ، وهو إبعاد في تقدير العامل في المبتدأ ، بل هو تكلف شديد ، ومرّبنا في ترجمة الجرمي مناظرته مع الفراء في مثل هذا

(١) الرضى على الكافية ٢١/١ ، ٣/٢ وابن
(٢) الإنصاف : المسألة رقم ٥ والمجم ٩٤/١
والرضى ٧٨/١ وابن يعيش ٨٤/١ .

التعبير وكيف أسكنته وأفحمه .

ومن ذلك إعراب الفعل المضارع المرفوع ، فقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم فإن كلمة يقوم في مثل « زيد يقوم » تقع موقع قائم . وذهب الأخفش إلى أنه مرفوع لتعربه من العوامل اللفظية . واضطرب الكوفيون في علة إعرابه والعامل فيه ، فذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بحروف المضارعة . فأقوم مثلاً مرفوع بالهمزة ، وواضح أنه يجعل جزءاً من أجزاء الفعل عاملاً فيه وكأن الشيء يعمل في نفسه . ولم يرتض هذا الرأي الفراء ، فاختار رأى الأخفش ولكنه حاول التغيير والتحريف والتبديل فيه ، فقال إنه مرفوع بتجرده من النواصب والجوازم ، وواضح أنه نفس رأى الأخفش بصيغة جديدة ، ولعل ذلك ما جعل ثعلباً يذهب إلى أنه مرفوع بالمضارعة محالاً بذلك النفوذ إلى رأى جديد ^(١) .

ومن ذلك إعراب الفعلين المضارعين المجزومين في الجملة الشرطية مثل « من يقيم أقم معه » فقد ذهب الخليل وجمهور البصريين إلى أن أداة الشرط هي التي تعمل في فعل الشرط الجزم ، وهما معاً يعملانه في الجزاء . وذهب الأخفش في الجزاء إلى أنه مجزوم بفعل الشرط وحده . بينما ذهب الكوفيون إلى أن الجزاء مجزوم بالجوار ، أي لجواره فعل الشرط المجزوم ^(٢) ، وفاتهم أن فعل الشرط قد يكون ماضياً ولا يتضح فيه الجزم إلا تقديرًا .

وكانوا يذهبون إلى أن « إن وأخواتها » تعمل النصب في اسمها فقط ، أما الخبر فإنها لا تعمل فيه شيئاً ، بل هو باق على رفعه قبل دخولها ، بينما ذهب البصريون إلى أنه مرفوع بها ، مثله مثل اسمها ^(٣) طرداً للباب على وتيرة واحدة . وهو أدخل في القياس وإحكام القواعد .

وكان البصريون وجمهور الكوفيين يرون أن رافع الفاعل هو الفعل ، وذهب

(١) المص ١٦٤/١ وانظر الإنصاف : ٦١/٢ والإنصاف : المسألة رقم ٨٤ .

المسألة رقم ٧٤ والرص ٢١٥/٢ وابن يمش ١٠٢/١ والرص ٣٤٦/٢

والمص ١٢/٧ .

(٢) الرص على الكافية ٢٥٤/٢ والمص

هشام الضرير من الأخيرين إلى أن رافعه العامل فيه هو الإستناد لا الفعل ، وكأنه نفذ إلى هذا الرأي حين رأى الكسائي يقول إن رافعه كونه داخلاً في وصف فعله^(١) . وكان القراء يذهب في مثل « قام وقعد على » إلى أن علياً فاعل للفعلين جميعاً ، فهما يعملان فيه معاً^(٢) ، وذهب الكسائي إلى أن الفاعل حُذِفَ مع أحد الفعلين ، فعلى فاعل لقام وقعد حُذِفَ فاعلها . ويتضح ذلك أكثر في باب التنازع ، فقد كان يرى أن كلمتي في مثل « كلمني وكلمت محمداً » محذوف معها الفاعل لا مضمر^(٣) . والبصريون يضمرون الفاعل في الفعل الأول ويرفضون رأى القراء لأنه يترتب على ذلك إخلال بالقاعدة النحوية العامة التي تجعل لكل فاعل فعلاً ، مما قد يحدث تشويشاً في أذهان المتعلمين ، لعدم اطراد القاعدة ، وكذلك يرفضون رأى الكسائي لذلك ولأن الأخذ برأيه يؤول إلى اعتبار الفاعل محذوفاً في مثل زيد قام ، وهو ما لا يقول به نحوي .

ونضرب بعض الأمثلة التي تصور مدى بعد الكوفيين في التأويل والتقدير شغفاً بالخلاف على المدرسة البصرية ، أما المثال الأول فهو الاستثناء بإلا في مثل قام القوم إلا محمداً فقد كان جمهور البصريين وفي مقدمتهم سيبويه يرون أن ناصب المستثنى هو الفعل قبله بواسطة إلا . وذهب قوم منهم إلى أنه « إلا » نفسها . وذهب الكسائي إلى أنه منصوب بإن مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر ، فتقدير « قام القوم إلا محمداً » عنده « قام القوم إلا أن محمداً لم يقم » . ولا يخفى ما في هذا التقدير من تمحل بعيد . وذهب القراء إلى أن إلا مركبة من إن ولا ، وحذفت من إن النون الثانية تخفيفاً ، وأدغمت الأولى في لام « لا » بعد شيء من التقديم والتأخير إذ زعم أن أصل العبارة « قام القوم إن محمداً لا قام » . وهو تمحل أشد من تمحل أستاذه ، ويظهر فساده في الاستثناء المفرغ في مثل ما قام إلا محمد ، فإن كلمة محمد مرفوعة بعد إلا وليست منصوبة^(٤) . والمثال الثاني المنادى في مثل « يا محمد » فقد ذهب جمهور البصريين إلى أنه مبنى على الضم في محل نصب ،

٦٧٣ وابن يعيش ٧٧/١ .

(١) الجمع ١٥٩/١ .

(٤) الرصى ٢٠٧/١ وابن يعيش ٧٦/٢ .

(٢) الجمع ١٠٩/٢ والرصى ٧١/١ .

(٣) الرصى على الكافية ٨٧/١ والمغنى ص

وناصبه فعل مقدر تقدير أدعو وحُذِفَ الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه . وذهب المبرد إلى أنه منصوب بيا لسدّها مسد الفعل . وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية ، وفاته أنه مسبوق بيا ، وأنه غير ممنون . أما الفراء فذهب مذهباً بعيداً ، إذ زعم أن أصل « يا زيد » مثلاً : يا زيداً ، ثم اكتسب بيا وحُذِفَ الألف الملحق به ، فبني على الضم . وهو بُعد واضح في التقدير ^(١) . والمثال الثالث كلمة حتى حين تجر ما بعدها من الأسماء مثل « قرأت الكتاب حتى الصحيفة الأخيرة منه » فقد جعلها البصريون حرفاً جارياً بنفسه ، وأبى الكسائي إلا أن يجعل ما بعدها مجروراً لا بها وإنما يلزى الجارة مضمرة ^(٢) ، دون حاجة إلى هذا الإضمار والتقدير ، إلا تصور أن الأصل فيها أن يليها الأفعال ! . والمثال الرابع « لولا » في مثل « لولا محمد لحت » فإن البصريين يُعربون الاسم المرفوع بعدها مبتدأ رافعه الابتداء وخبره محذوف ، وذهب الفراء إلى أن لولا هي التي عملت الرفع فيه وأنها نابت مناب فعل محذوف تقديره يتمتع ^(٣) ، وليس في حروفها ولا في مادتها ما يشير إلى هذا الفعل ، وكأنه أوجد بين الحروف أداة تعمل الرفع في الأسماء ، وهو إبعاد واضح في التقدير .

وعلى هذه الشاكلة كان الكوفيون يحاولون النفوذ إلى آراء جديدة في العوامل والمعمولات ، كما كانوا يحاولون النفوذ إلى بعض المصطلحات التي يخالفون بها ما اصطلاح عليه البصريون ، حتى يفترق نحوهم على الأقل بعض الافتراق من نحو البصرة . وبذلك كله وبما سنفصل فيه الحديث عند أعلامهم استطاعوا أن يكونوا لهم مدرسة نحوية مستقلة ، لا ترقى حقاً إلى منزلة المدرسة البصرية ، ولكنها على كل حال مدرسة بيئة المعالم واضحة القسمات والملامح .

والإنصاف : المسألة رقم ٨٣ .

(٣) ابن يمش ٩٥/١ .

(١) الرضى ١٢٩/١ .

(٢) ابن يمش ٧٧/١ والرضى ٢٤١/٢ .

الفصل الثاني

الكسائي وتلاميذه

١

نشاطه العلمي

هو علي^(١) بن حمزة ، من أصل فارسي ، وُلد بالكوفة في سنة تسع عشرة ومائة للهجرة ، ونشأ بها ، وأكَبَّ منذ نشأته على حلقات القُرَّاء مثل سليمان بن أرقم راوي^(٢) قراءة الحسن البصري ، وأبي بكر شعبة بن عِيَّاش راوي^(٣) قراءة عاصم بن أبي النجود إمام قُرَّاء الكوفة في الجيل السابق للكسائي ، وسفيان ابن عِيَّيْنَة راوي^(٤) قراءة عبد الله بن كثير إمام قُرَّاء مكة . ولزم حلقة حمزة ابن حبيب الزيات المتوفى سنة ١٥٦ للهجرة إمام قراء الكوفيين لعصره ، حتى حذق قراءته ، ويُقال إنه لُفِّبَ بلقبه الكسائي في مجالسه ، لأنه كان يلبس كساء أسود ثميناً ، ويقال : بل لُفِّبَ بذلك لأنه أحرَمَ في كساء . وكان فطناً ذكياً ، فرأى أنه لن يبرع في قراءة الذكر الحكيم إلا إذا عرف إعرابه ، فاختلف إلى حلقات أبي جعفر الرُّوَاسي وإلى كتابه القَبِيصِل ولم يجد عنده ما يريد ، فرحل إلى البادية رحلته الأولى^(٥) ، ثم عاد إلى الكوفة . وكأنه رأى أنه لن يحسن العربية إلا إذا استمع إلى معلمها بالبصرة فرحل إليهم ، وأخذ ينتقل بين حلقات عيسى

الجان ٤٢١/١ وشذرات الذهب ٣٢١/١
وروضات الجنات ص ٤٧١ والنحوم الزاهرة
١٣٠/٢ وبغية الوعاة ص ٣٣٦ .
(٢) ابن الجزري ٣١٢/١ .
(٣) ابن الجزري ٣٢٥/١ .
(٤) ابن الجزري ٣٠٨/١ .
(٥) مجالس العلماء للزجاجي (طبع الكويت)
ص ٢٦٦ .

(١) انظر في ترجمة الكسائي أبا الطيب
القنوي ص ٧٤ والزيدي ص ١٣٨ والفهرست
ص ١٠٣ ونزهة الألباء ص ٦٧ ، ٧٥ وتاريخ
بغداد ٤٠٣/١١ والأنساب الورقة ٤٨٢
ومقدمة تهذيب اللغة للأزهري ومعجم الأديب
١٦٨/١٣ وإنباه الرواة ٢٥٦/٢ واللباب في
الأنساب ٤٠/٣ وتاريخ ابن كثير ٢٠١/١١
ومطبقات القراء لابن الجزري ٥٣٥/١ ومراة

ابن عمر المتوفى سنة ١٤٩ للهجرة وأبى عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب . وعكف على حلقة الخليل بن أحمد ، وراعيته روايته لأشعار العرب وأقوالهم ، فسأله يوماً عن يتابع هذه الرواية ، فقال له إنها من ملابس أهل البوادي في نجد والحجاز ونهامه ، فمضى إليهم في رحلة ثانية ، ومعه خمس عشرة قنينة حَبْر ، وظل يكتب ما يسمعه من أفواههم ويدوّنهُ في صحفه ، حتى أنفدَ كل ما حمله من حبر .

ورجع إلى مسقط رأسه ، وقد بسط له لسانه وذُلِّل له منطقته واستقامت فصاحته وعربيته ، وأخذ يستغل ذلك استغلالاً حسناً في قراءته للذكر الحكيم بقراءة أستاذه حمزة الذي كان قد لبّى نداء ربه . فكان يتلو القرآن على الناس من أوله إلى آخره ، والناس من حوله يسمعون ويكتبون مصاحفهم . وذاعت شهرته فطلبه المهدي ليتخذه مؤدباً لابنه هرون الرشيد ، حتى إذا ولى الخلافة بعد أبيه اتخذه مؤدباً لابنيه الأمين والمأمون . وظل مدة يقرئ الناس في بغداد بقراءة حمزة ، ثم اختار لنفسه قراءة ، صارت إحدى القراءات السبع المتواترة ، وأقرأ بها خلقاً كثيراً . وكان يجلس بالمسجد الجامع على مقعد مرتفع ، والناس من حوله يكتبون المصاحف بقراءته وينقظونها ويضبطونها ويرسمون مقاطع الآيات ومبادئها . وكان الرشيد يحمله ويوقّره ويفسح له في مجالسه ، وكثيراً ما كان يتخذه إمامه في صلواته ورفيقه في غزواته ومقامه بالرقّة . ويظهر أنه لم يكفه حينئذ ما أخذه من اللغة وشواردها عن البدو الخُلص في الجزيرة العربية فقد مضى يكثر من سماعه عن أعراب الحطّامة ، وهم عشيرة من بنى عبد القيس نزلت بغداد ، وأقامت بها . وكأنه لم يكن يجد بأساً في الأخذ عن هؤلاء الأعراب ، بينما كان البصريون لا يروون اللغة عن أمثالهم من العرب المتحضرين الذين يمكن أن يكون قد دخل الفساد على ألسنتهم ، وسرعان ما ظهر أثر ذلك في مناظرته^(١) لسيبويه حين قدم بغداد على نحو ما مرّ بنا في غير هذا الموضع ، فقد سبقه إليه تلاميذه : الفراء والأحمر وهشام ابن معاوية الضرير ومحمد بن سعدان ، وسأله الأحمر عن مسائل ، وكلما أجابه بجواب قال له أخطأت يا بصرى . ووافى الكسائي ومعه طائفة من عرب الحطّامة ،

فلما جلس قال له : كيف تقول « خرجت فإذا زيد قائم » فنطق بها سيبويه : فقال له الكسائي : أيجوز : « فإذا زيد قائمًا » فقال سيبويه : لا ، لأن العرب الفصحاء الذين أخذ عنهم هو وأستاذه الخليل لا ينطقون مثل « قائمًا » في هذا المثال ونحوه إلا مرفوعة ، وفي القرآن الكريم (فإذا هي بيضاء) (فإذا هي حية) أى على أن ما بعد إذا في هذه الأمثلة مبتدأ وخبر مرفوعان . وأظهر الكسائي تعجبه من رفضه لنصب كلمة « قائم » وقال : فلنرجع إلى مَنْ يحضرنا من العرب ، وكانوا من عرب الحِطَمة كما ذكرنا ، وسألهم : كيف تقولون : « قد كنت أحسب أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا الزنبور إياها » فقال نفر منهم : « فإذا الزنبور هي » وقال آخرون « فإذا الزنبور إياها » . وبإلغ رواة هذه المناظرة ، فيقولون إن سيبويه حصيرٌ وأفحم ، وفي رأينا أنه لم يُفحِّم ولم يَحْصِرْ ، لأنه كان لا يعتدُّ بما قد يفد على ألسنة مثل هؤلاء العرب المتحضرين ، مما يخالف استخدام الفصحاء ويشذ على القياس المبني على استعمالهم وما يدور في ألسنتهم . والمهم أن هذه المناظرة أرسَتْ أصلاً من أصول المدرسة الكوفية ، وهو الأخذ بالغات الشاذة المخالفة للأقيسة البصرية من جهة ولشائع المتداول على أفواه العرب من جهة ثانية .

ومن المؤكد أن هذه المناظرة أفتحت الكسائي بأن م بيده من النحو وقواعده قليل وأنه ينبغي أن يتزود من نخاة البصرة وعلمهم الغزير ، وتصادف أن توفي سيبويه عقب المناظرة ، غير أنه علم أن الأنخض الأوسط سعيد بن مسعدة حمل كتابه النفيس عنه ، وأنه يمليه على الطلاب ويدرسه لهم ، وأنه إليه انتهى علم البصرة بالنحو ، ولم تُعْبه الأسباب في الاتصال به ورواية الكتاب عنه . ووجدته يكثر من الخلاف على صاحبه وعلى الخليل مستضيئاً بمعرفته الواسعة بلغات العرب ، فاستقر في نفسه أن يتابعه في هذا الاتجاه ، وبذلك أعده الأنخض لإعداداً حسناً لكي ينمّي رغبته الملحة في مخالفة النحو البصري مخالفة تقوم على الاتساع في الرواية والقياس ، بل لقد نفذ إلى تأسيس مدرسة نحوية جديدة ، يعينه في ذلك تلاميذه وخاصة الفراء .

والحق أن الأنخض لم يبعث هذا الاتجاه في نفسه لأول مرة ، فقد كان

اتجاهاً قديماً في صدره منذ قعوده للقراءة والتعليم في الكوفة ، ورأينا آثاره في مناظرته مع سيبويه ، ولكننا نؤمن بأن الأخصش هو الذي دفعه دفعاً في هذا الاتجاه ، ولم يدفعه وحده ، بل دفع معه تلاميذه ومن خلفهم على المدرسة الكوفية . ونرى الكسائي ينشط لا في تأليف كتب تتصل بالقرآن الكريم وقراءاته ومعانيه فحسب ، بل يؤلف أيضاً في النحو كتابين هما مختصر النحو وكتاب الحلود في النحو . وألف في أغلاط العامة كتاباً سماه « ما تلحن فيه العوام » وهو مطبوع . وما زال يوالى هذا النشاط العلمى حتى خرج مع الرشيد في مسيره إلى خراسان سنة ١٨٩ للهجرة واعتل علة شديدة لم يلبث أن توفى منها بقرية رتبويه بالقرب من الرى ، وتوفى معه الفقيه المشهور محمد بن الحسن الشيباني . فحزن الرشيد عليهما حزناً شديداً ، وقال : « دَفَنَّا الفقه والنحو بالرى » .

٢

تأسيسه للمدرسة الكوفية

لا ريب في أن الكسائي يُعَدُّ إمامَ مدرسة الكوفة ، فهو الذي وضع رسومها ووطأَ منهجها ، وفيه يقول أبو الطيب اللغوى « كان عالمَ أهل الكوفة وإمامهم ، إليه ينتهون بعلمهم ، وعليه يعوّلون في روايتهم » وينبغي أن لا نلتفت إلى ما يقوله أبو حاتم بدافع العصبية للبصرة إذ يزعم أنه « لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن ولا كلام العرب ، ولولا أن الكسائي دَنَا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئاً ، وعلمه مختلط بلا حجج ولا عِلل إلا حكايات عن الأعراب مطروحة ، لأنه كان يلقّنهم ما يريد ، وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن وهو قُدُّوتهم وإليه يرجعون » . وكان أبا حاتم نقض بنهاية كلامه طعنه في الكسائي ، وهو قد طعنه في خُلُقِه وأنه كان يلقّن الأعراب ما يريد من نحو شاذ ، وهو طعن لا يُعْبَأُ به ، إذ كان معروفًا بالثقة والأمانة والصدق فيما يَروى ، وعنه حُمِلَ معاصروه ومن تلاهم إحدى القراءات السبع الوثيقة ، أما أن علمه ليس منظماً ، وأنه يفتقر إلى الحجج والعلل فقد يكون ذلك صحيحاً إذا قسناه إلى

سيبويه ، ولكن من المؤكد أنه تلقن عنه وعن الخليل وعيسى بن عمر معرفة العلل والأقيسة ، بل لقد كان يؤمن بأن النحو إنما هو ضروب من القياس وما يُطَوَّى فيه من عِلل وحُجج تشدُّه وتقيم أودّه . حتى يقول :

إنما النحو قِياسٌ يُتَّبَعُ وبه في كل أمرٍ يُشْتَقَّعُ

وحقاً إنه توسع في القياس ، فلم يقف به عند المستعمل الشائع على الألسنة ولا عند أعراب البدو بل مدّه ليشمل ما ينطق به العرب المتحضرون ممن يمكن أن يكون قد دخل اللحن على ألسنتهم في رأى البصريين . ولعله من أجل ذلك ألف كتابه في لحن العوام ليدل على أنه كان يفرق بين لغات العرب وبين هذا اللحن . وأهم من ذلك أنه مدّ النحو ليشمل الشاذ النادر من تلك اللغات مما لم يكن سيبويه والخليل يحفلان به . ولا يريان له قدراً ، لسبب طبيعى تحدثنا عنه في الفصل الماضي . وهو أنهما كانا يريدان أن يضعّا في صورة حارمة صارمة قوانين النحو ، بحيث لا يعترها الاضطراب والخلل ، وبحيث تطّرد ولا تتأرجح بين موازين مختلفة .

وأكبر الظن أن الذى دفع الكسائى الى هذا الموقف من نحوها وأن يفسح في العربية للغات الشاذة النادرة أنه كان - كما عرفنا - من القرّاء للذكر الحكيم ، وكانت تجرى في قراءاته حروف تشد على قواعد النحو البصرى ، فخشى أن يُظنّ بهذه الحروف أنها غير جائزة وأنها لا تجرى على العربية السليمة ، وربما خشى اندثارها ، وهى جميعاً مروية عن الرسول صلى الله عليه وسلم غير أن منها ما هو متواتر وهو القراءات السبع ومنها ما هو غير متواتر ، وهو ما وراءها من قراءات ، وجميعها صحيح ، وينبغى أن تتوسع في قواعد النحو والصرف حتى تشملها . ومرّ بنا أن سيبويه والخليل جميعاً لم يوهّنا من قراءة ، بل قال سيبويه إن القراءة سنّة ، يريد أنه لا يصح التعرض لها بتصويّب أو تخطئة ، وكأنما تنبه الأخفش للقضية ، فوجّه - كما لاحظنا في ترجمته - ما اصطدم من بعض القراءات بقواعد مدرسته ، وهو اصطدام في الظاهر ، لأن سيبويه احتفظ في كتابه بمادة وفيرة من الأشعار والأقوال الشاذة على مقاييسه ، يريد أن ينصّ على أنها جرت على ألسنة بعض الأعراب الفصحاء ولكنها لا تجرى على القواعد

الكلية العامة للنحو: كما تصوّره هو وأستاذه ، أو بعبارة أدق ، يريد أن يعيدها عن ألسنة الناس ، حتى تستقيم لألسنتهم عربيتهم في أفصح هيئة ممكنة .

غير أن الكسائي - فيما يظهر لنا - رأى أن يُعاد النظر في هذا التأصيل العام لقواعد النحو وأن يُفَسَّح فيها للقراءات واللغات الشاذة ، وبذلك خرج إلى صورة جديدة من النحو ، صورة لا تتفق والمناهج الدقيقة في وضع العلوم التي تقتضى في قواعدها الاطراد والتعميم والشمول ، ولكنها على كل حال فتحت الأبواب لا للاحتفاظ بالحروف الشاذة في قراءات الذكر الحكيم فهذه كانت ستحتفظ بها الأجيال العربية لتعلقها بالدين الحنيف ، وإنما للاحتفاظ بشواذ اللغات واللهجات وصوّنها وحمايتها من الضياع . ولا أظننا في حاجة إلى أن نبدي ونعبد في أن البصريين عُنُوا بهذه الشواذ وتسجيلها ، ولكنها عناية من باب آخر ، إذ أرادوا أن يوضحوا المهجئة في استخدامها وأن يحصّوا قواعدهم وألسنة الناس منها . وبذلك تعاون الطرفان المتعارضان على إثباتها ، مع اختلاف الغاية .

ونبدأ بما وقف عنده الكسائي من بعض حروف في القراءات . فن ذلك الآية الكريمة : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابثون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) فقد لاحظ أن كلمة (والصابثون) عطف بالرفع على اسم إن المنصوب قبل تمام الخبر ، وهو (من آمن بالله واليوم الآخر) فوضع قاعدة عامة : أنه يجوز العطف على موضع إن واسمها . وموضعها الابتداء وهو مرفوع ، قبل مجيء الخبر ، فيقال إن محمداً وعلى مسافران . ومنع ذلك البصريون ، وأجابوا عن الآية جوايب : أحدهما أن خبر إن محذوف تقديره مأجورون أو آمنون أو فرحون . والصابثون مبتدأ وما بعده خبره ، واستشهدوا لذلك بقول بعض الشعراء :

خليلٌ هل طيبٌ فلاني وأنتما - وإن لم تبوحا بالهوى - دَفَنانِ

أي فلاني دفن كما تدل على ذلك بقية العبارة . والجواب الثاني أن الخبر المذكور في الآية خبر إن ، أما (الصابثون) فخبرها محذوف ، تقديره كذلك ، واستشهدوا لهذا الجواب بقول ضابي: ين الحارث البُرْجمي :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقَّيَّارٌ بها لغريبُ

فغريب خبر إن بدليل دخول لام التوكيد عليه وخبر « قيار » محذوف ، تقديره كذلك . وكأنما أحسَّ الفراء تلميذ الكسائي أن البصريين مصيبيون في موقفهم لعدم جريان ذلك على السنة العرب ، فرأى أن يتوقف عند نص الآية وأن يختص القاعدة بما يماثلها ، فقال إنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن ، وهو الاسم المبني مثل الذين في الآية وضمير المتكلم في بيت ضائي^(١) .

ومن ذلك الآية الكريمة : (إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) في قراءة سعيد بن جبَّير بنصب كلمة (عباداً) مما جعل الكسائي يضع قاعدة عامة ، وهي أن إن النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية عملت عمل ليس ، رفعت الاسم ونصبت الخبر . وهي - في رأى سيبويه - لا تعمل بل تُهْمَل دائماً ، وكان قراءة سعيد بن جبَّير في رأيه شاذة فذة لا يصح أن تتخذ منها قاعدة . ولعل من الطريف أن نعرف أن الفراء كان يتابع سيبويه في رأيه ، بينما كان يتابع المبرد البصرى الكسائي فيما ارتآه من عملها^(٢) . وفي ذلك ما يشهد بأن مدار الاختلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية وأتمتهما لم يكن يُراد به إلى المناقضة ، وإنما كان يراد به إلى تبين وجه الصواب في إخلاص ، ولذلك كثر بينهم الالتقاء في الآراء وأن يتابع الكوفي البصريين والبصرى الكوفيين ، وكأنهم جميعاً أغصان من دَوْحة واحدة .

ومن ذلك الآية الكريمة : (وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال وكلبهم باسطاً ذراعيه بالوَصيد) فقد لاحظ أن اسم الفاعل (باسط) مع أنه بمعنى الماضى في الآية ، لأنه يحكى قصة أهل الكهف ، عملَ النصب في كلمة ذراعيه ، فوضع قاعدة عامة ، هي أنه يعمل النصب بمعنى الماضى وبمعنى الحال والاستقبال ، بينما كان يمنع البصريون عمله النصب فيما بعده على المفعولية وهو بمعنى الماضى ، وتأولوا (باسط) في الآية على حكاية الحال الماضية ،

(٢) ابن يعيش ١١٣/٨ والرضى ٢٤٩/١
والنقى ص ١٩ والمج ١٢٤/١

(١) الإنصاف : المسألة رقم ٢٣ والنقى ص ٥٢٧
والمج ١٤٤/٢ وأسرار العربية ص ١٥٢ .

بدليل حكايتها بالمضارع في الفعل السابق: (ونقلهم) وكأن التقدير: وكلهم يبسط ذراعيه. غير أن الكسائي تمسك بالآية واتخذ منها قاعدة كلية مجوزا مثل «زيد معطٍ عمراً أمس درهمًا». وتابعه في ذلك تلميذه هشام بينا ظل الفراء مع جمهور البصريين لا يجوز لإعمال اسم الفاعل في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي^(١).

ومن ذلك الآية الكريمة: (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) فقد رأى المضارع فيها محذوف النون، فقال إنها حُذفت على تقدير لام الأمر. واتخذ من ذلك قاعدة عامة، هي حذف لام الأمر من المضارع بشرط تقدم «قُلْ» عليه كما في الآية، بينما كان البصريون يرون أن الفعل المضارع مجزوم في جواب الأمر مثله في نحو «اتنهي أكرمك»^(٢).

وعلى نحو ما كان يتخذ من بعض الحروف في القراءات قواعد يخالف فيها سيبويه والتحليل كان يصنع ذلك تلقاء الأقوال والأشعار الخارجة على مقاييسهما، بل لقد وجد فيها مادة أوسع وأغزر، فمن ذلك أنه رأى بعض العرب يقول: «لا عبد الله في الدار». بإعمال لا عمل إنَّ ونصب عبدالله، ومعنى العبارة أن أحداً من الناس لا يوجد في الدار، لاستعمال عبد الله هنا في أي رجل كان، غير أنه قاس على عبد الله بقية الأعلام منتهياً إلى قاعدة عامة، هي أن لا النافية للجنس يجوز أن يليها العَلَم فيقال: «لا زيد في الدار». ووضح ما في قياسه من خطأ، ولذلك رفض تلميذه الفراء قاعدته، لأن لا النافية للجنس تتطلب أن يكون اسمها نكرة أو كالنكرة حتى تفيد النفي العام الشامل كما لاحظ البصريون. ولعل في ذلك ما يلفت إلى أن الكسائي كانت تفلت منه أحياناً العلة السديدة التي توجب القاعدة النحوية. وكأنه لم يكن يسبر الشواهد التي يشتق منها أحكامه النحوية دائماً سبراً دقيقاً^(٣).

ومن ذلك أن البصريين منعوا تقديم المستثنى في أول الكلام موجباً كان أو

(٢) المغنى ص ٢٤٨ وانظر الكتاب ١/٤٥٢.

(٣) المغنى ١/١٤٥.

(١) المغنى ص ٧٧٠، والمع لاسيوطي

٩٥/٢.

منفياً ، فلا يقال « إلا زيداً قام القوم » ولا « إلا زيداً ما أكل أحد طعاماً »
ولا « ما - إلا زيداً - قام القوم » وسمع الكسائي :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعدت عيالي شعبة من عيالك

فلم يلتفت إلى أن ذلك ضرورة شعرية دفعت الشاعر إلى المخالفة المنطقية لترتيب الكلام . فسوّغه لاني « خلا » وحدها بلى أيضاً مع « إلا » . بحجة أنها لأصل في الباب وخلا فرع لها ، والأصل أولى بما يجوز في الفرع ، وبذلك وضع قاعدة عامة هي جواز تقديم المستثنى في أول الكلام سواء أكان موجباً أم منفياً^(١) . ورأى الأخفش يجوز تأخير المفعول للفعل إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدم المستثنى عليه لقوله تعالى : (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر) فقد تأخر الجار والمجرور (بالبينات والزبر) وتقدم المستثنى (إلا رجالا) ووقع له في بعض الشعر : « فما زادني إلا غراماً كلامها » بتوسط المستثنى بين الفعل والفاعل ، فوضع قاعدة عامة ، خالف بها جمهور البصريين ، وهي أنه يجوز تقديم المستثنى على المفعول للفعل مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً^(٢) . وذهب سيبويه والبصريون وجمهور الكوفيين إلى أن « خلا » إذا تقدمتها ما المصدرية تعين نصب المستثنى بعدها ، وجوز الكسائي فيه الجرح على أن تكون ما زائدة فتقول « قام القوم ما خلا محمداً بالنصب » وما خلا محمداً بالجر . وعلق ابن هشام على ذلك في المغني بأن القياس يمنع ذلك لأن « ما » لا تزداد قبل الجار والمجرور ، إنما تزداد بعد حرف الجر مثل (عما قليل) (فها رحمة) وقال : إن احتج بالسماع فهو من الشذوذ الذي لا يصح القياس عليه^(٣) . وربما كان أغرب ما ذهب إليه الكسائي من أحكام في باب الاستثناء أنه جَوَّز في مثل « ما قام إلا محمداً » نصب محمد على الاستثناء ، مستدلاً بقول بعض الشعراء :

لم يبق إلا المجد والقصائد غيرك يا ابن الأكرمين والدا

بنصب المجد وغيرك . وردّ عليه جمهور النحاة بأن غيرك هي الفاعل وفتحها

(١) الإنصاف : المسألة رقم ٣٦ والمجمع

(٢) اجمع ٢٣٠/١ .

(٣) المغني ص ١٤٢ وانظر المجمع ٢٣٣/١ .

ليست فتحة إعراب وإنما هي فتحة بناء لإضافتها إلى مبنى . وقد اندفع في هذا الحكم تمثيلاً مع قاعدته التي أشرنا إليها في الفصل الماضي ، وهي أنه قد يحذف الفاعل مع الفعل ، وكأنه لم يلاحظ في مثل « ما قام إلا محمد » ما لا حظه البصريون وجمهور الكوفيين من أن الفاعل مذكور بعد إلا وأن الاستثناء مفرغ . وربما كان أشد في الغرابة أنه أعرب لفظة محمد في حالة الرفع بدلاً من الفاعل المحذوف^(١) .

وجوز النحاة في التمييز توسطه بين الفعل ومرفوعه مثل « طاب نفساً محمد » أما تقدمه على معموله مثل « نفساً طاب محمد » فنته سيبويه وجمهور البصريين وجوز الكسائي وتبعه في ذلك المازني والمبرد ، لوروده على لسان بعض الشعراء في قوله :

أنهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

واحتج البصريون بأن ذلك لم يرد في نثر ، وإنما جاء على لسان الشاعر ضرورة ، ولا يُحتج بالضرورة لأنها تبيح ما لا يباح^(٢) .

وكان سيبويه يذهب هو وجمهور البصريين إلى أن « حيث » تلزم الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية وأنه لا يجوز إضافتها إلى المفرد ، وذهب الكسائي إلى جواز ذلك ، بل جعله قياساً لقول بعض الشعراء :

ونقطعهم تحت الحبأ بعد ضربهم ببيض المواضي حيثُ لى العماثر^(٣)

وقول آخر :

أما ترى حيث سُهَيْلٌ طالعا نجماً يضيء كالشهاب لامعا

والبصريون يجعلون ذلك من النادر الذي لا يصح أن يتخذ منه القياس والأحكام النحوية الكلية العامة^(٤) .

(١) المجمع ٢٢٣/١ .

(٢) تحت الحيا : في أواسطهم .

(٣) الإنصاف : المسألة رقم ٢٠ والمجمع

(٤) المفتى ص ١٤١ والمجمع ٢١٢/١ .

٢٥٢/١ وابن عيش ٧٣/٢ .

وله في نواصب المضارع أحكام كثيرة لاتستدها الشواهد ولا القياس ، من ذلك أن سيبويه كان لايجوز الفصل بين « لن » والفعل المضارع المنصوب بعدها ، وتابعه في ذلك البصريون وهشام ، وخالفه الكسائي ، فجوز الفصل بين لن والفعل بالقسم وبمعموله ، فتقول : « لن والله أقرأ الكتاب » و « لن الكتاب أقرأ » وأحسن الفراء ما في المثال الأخير من النبؤ ، فلم يوافقه إلا على الفصل بالقسم ، غير أنه عاد فجوز الفصل بكلمة أظن مُسِيغاً أن يقال : « لن أظن أزورك » بالنصب ، وكذلك بالشرط مثل « لن - إن ترزني - أزورك » وهما صيغتان نائبتان وليس هناك ما يؤيدهما من الشواهد ^(١) . ومن هذا الباب أن البصريين وهشاماً ومن تابعه من الكوفيين كانوا لايجيزون الفصل بين كى ومعمولها إلا بما ولا الزائدتين ، مثل « جئت كىما أعلم » و (كىلا يكون دولة) وجوز الكسائي الفصل بينها وبين الفعل بمعموله مطلقاً . وأغرب من ذلك أنه جوز أن يتقدم عليها المعمول للفعل مثل « جئت الرياضة كى أعلم » ^(٢) . ومن ذلك أن جمهور البصريين كان يجيز الفصل بين إذن ومعمولها بلا النافية وبالقسم لورود ذلك في الاختيار وفي الشعر مثل « إذن والله نرميهم بحرب » وتوسع الكسائي - وتبعه هشام - فجوز الفصل بمعمول الفعل مطلقاً مثل « إذن صاحبك أكرم » ويُنْبَقى الكسائي لإذن عملها ، ويلغيه هشام رافعاً للمضارع . وكان سيبويه والبصريون يشترطون لنصبها المضارع أن تكون في صدر العبارة ، وسمع الكسائي بعض الرجّاز يقول :

لا تركزنى فيهم شطييراً إلى إذن أهلك أو أطيراً ^(٣)

فذهب إلى إلغاء هذا الشرط بعد إن ، وقاس عليها كان . تقول « كان عبد الله إذن يكرمك » وتوقف تلميذه الفراء ، فوافقه في إن وخالفه في كان ، رافضاً ما ارتآه أستاذه من هذا القياس ^(٤) .

وواضح مما قدمنا أن الكسائي كان يتوسع أحياناً في القياس وأنه كان يدلى

(١) الجمع ٢ / ٤ .

(٢) الجمع ١ / ٨٨ ، ٢ / ٦ .

(٣) شطييراً : غريباً

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٧٤ / ١ والجمع ٧ / ١ مابعد .

والملفئ ص ١٦ حيث ذكر ابن هشام أن

البصريين يتأولون البيت على أن خبر إن محذوف

تقديره : إلى لا أقدر على ذلك . واستأنف الشاعر

أحياناً بأحكام دون شواهد تسندها من اللغة وما جرى في النثرة على ألسنة بعض العرب . وما نسوقه أيضاً من توسعه في القياس حكمه بأن صلة الموصول يجوز أن تكون طلبية ، محتجاً بقول الفرزدق :

وإني لأراجِ نظرةً قِبلَ التي لعلِّي وإن شطَّتْ نواها - أزورها

والصلة في البيت - إن صحت - إنشائية لا طلبية ، وقد تأول البيت البصريون بأحد توجيهين ، إما أن الصلة محذوفة على إضمار القول ، أي « قبل التي أقول لعلِّي » أو على أن الصلة هي جملة « أزورها » في آخر البيت وخبر لعل محذوف تقديره « لعلِّي أفعل ذلك » . وإنما منع البصريون أن تكون الصلة إنشائية ، لأنها معرفة للموصول ، فلا بد من تقدمها عليه وأن تكون معهودة مما يستلزم خبريتها ، وما خالف ذلك ينهي تأويله . وسلامة هذا المنطق في استعمال العرب للموصول والصلة توقف تلميذه هشام ، فلم يرض أن تكون الصلة طلبية ، بحيث يُفَسَّحُ لمثل « الذي كلمته أولاً تخاطبته محمد » كما ذهب الكسائي ، وارتضى فقط طبقاً للبيت السالف أن تكون إنشائية مصدرة بلعل ، وقاس عليها ليت وعسى ، فيقال « الذي - ليت يأتى أو عساه أن يأتى - زيد »^(١) .

وتدور للكسائي في كتب النحو وراء ذلك آراء كثيرة لا تسندها الشواهد ، فمن ذلك أنه كان يميز الفصل بين فعل الشرط وأداته بمعموله مثل « من زيدا يكرم أكرمه » والفصل أيضاً بعطف وتوكيد ، ومنع ذلك الفراء لعدم وروده في السماع^(٢) . وكان يجوز تقديم معمول فعل الشرط والجواب على الأداة مثل « خيراً إن تفعل تكرم » و « خيراً إن أتيتني تُصِيبُ » ومنع ذلك أيضاً الفراء ، إذ لا يؤيده شيء من السماع عن العرب^(٣) .

ومن ذلك أنه جوز في المصدر الواقع مبتدأ وخبره حال سدّت مسدّة مثل « قراءتى الكتاب نافعة » بنصب نافعة أن يُشْعِتَ ، فيقال مثلاً « قراءتى الكتاب الدقيقة نافعة » ومنع ذلك الجمهور لأنه لم يرد فيه سماع^(٤) . ومن ذلك أن البصريين كانوا يوجبون

٢٣٦/٢ .

(١) الجمع ٨٥/١ وانظر المنفى ص ٦٤٧ .

(٢) الجمع ٥٩/٢ .

(٣) الجمع ٦١/٢ وانظر الرضى ١٥٠/١ .

(٤) الجمع ١٠٧/١ .

في إن الكسرحين تقع جواباً لقسم مثل « والله إن محمداً مسافر » لكثرة ذلك في السماع عن العرب ، وخالفهم الكسائي ، فجوّز الكسر والفتح واختار فتحها مع ندرته في السماع^(١) . ومن ذلك أنه جوّز العطف بالرفع على المفعول الأول لظن إذا كان المفعول الثاني فعلاً ، فيقال « أظن محمداً وعلى سافراً » ولم يسند ذلك بأى سماع أو أى شاهد عن العرب ، ولعل ذلك ما جعل القراء تلميذه يقف في صفوف البصريين منكرًا هذا الحكم الغريب^(٢) . ومن ذلك أنه كان يميز في الاختيار تقديم الحال على صاحبها مثل « زيد طالعة الشمس » وهو حكم لا يتفق ومنطق التعبير وسياقه^(٣) . وربما كان أغرب ما انتهى إليه هو وتلميذه القراء من حكم لا يسنده أى سماع ولا أى شاهد ما ذهبوا إليه من بناء فعلى « كان وجعل » للمجهول فيقال « كين قائم وكين يقام وجعل يُفعل » بنبأ الخبر عن الاسم مع الفعلين الناقصين ، إذ يريدان « جعل » التي تدخل في أفعال المقاربة . وهى صياغات غريبة ، ولذلك أنكرها الرضى في شرحه على الكافية إنكاراً شديداً^(٤) .

ولعل في ذلك وأمثاله مما نجمده عند الكسائي ونحاة الكوفة ما يدل أكبر الدلالة على خطأ من يحاولون رفع المدرسة الكوفية فوق المدرسة البصرية في الحس اللغوى وتبين روح اللغة زاعمين أنهم لم يكونوا يتعدون الرواية والسماع وهم قد تعدوها كثيراً ، كما تعدوا حدود القياس الشديد . وقد حاولوا - جاهدين - أن يخالعوا سيبويه وغيره من نحاة البصرة في كثير من وجوه الإعراب والتقدير في العبارات ، مما جرّهم في كثير من الأمر إلى صور مختلفة من التعقيد والبعد في التأويل ، فن ذلك إعراب الأسماء الخمسة : « أبوك وأخواتها » فقد كان سيبويه وجمهور البصريين يرون أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف أى في الواو رفعاً والألف نصباً والياء جرّاً ، وذهب الأخفش إلى أنها معربة بحركات مقدرة على ما قبل تلك الحروف ، بينما ذهب الكسائي - وتبعه القراء - إلى أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات السابقة لها معاً ، غير ملتفتين إلى أن علامات الإعراب إما أن تكون

(٤) الرضى على الكافية ٧٤/١ والمجم

. ١٦٤/١

(١) المجم ١٣٧/١

(٢) المجم ١٤٥/٢

(٣) المجم ٢٤٢/١

بالحركات كما في المفردات وإما أن تكون بالحروف كما في المثني وأنه كان ينبغي لذلك أن يختاراً إعراباً لها إما بالحروف كما ذهب سيبويه ، وإما بالحركات كما ذهب الأخفش^(١) . ومن ذلك أن سيبويه والبصريين كانوا يعربون ضمير الفصل في مثل « محمد هو الشاعر » على أنه لا محل له من الإعراب ، وذهب الكسائي إلى أن محله محل ما بعده رفعاً أو نصباً كالمثال السابق ومثل « كان محمد هو المسافر » وكأنما تنبه القراء إلى ما في هذا الرأي من خلل ، إذ تعرب « هو » بتاليها قبل النطق به ، فذهب إلى أن إعرابها هو إعراب ما قبلها ، ففي مثل « كان محمد هو المسافر » محلها الرفع وفي مثل « إن محمداً هو المسافر » محلها النصب ، بينما محلها الرفع في تقدير الكسائي . وكل ذلك أعفانا منه سيبويه والبصريون ، لأنه لا يترتب عليه شيء في النطق فضلاً عن البعد في تقدير المحل المزعوم^(٢) . ومن ذلك إعراب صيغة الاشتغال في مثل « الكتاب قرأته » بنصب الكتاب فإن سيبويه والبصريين يجعلون الكتاب وما يماثله مفعولاً به لفعل يفسره المذكور ، وذهب الكسائي إلى أنه مفعول للفعل التالى والضمير المتصل به ملغى ، وردّه البصريون بأن الفعل قد يكون لازماً مثل « الكتاب نظرت فيه » فلا يصح تعديده المفعول السابق . وكأنما أحسن القراء ما في رأى أستاذنا من خلل لا من هذه الناحية ولكن من ناحية إلغاء الضمير . فقال إن الفعل عامل في الضمير والمفعول المتقدم معاً ، وردّ بتعدي الفعل اللازم وأن الفعل المتعدي لواحد يصبح متعدياً لمفعولين في مثل « الكتاب قرأته » وهو نقض للقواعد المقررة في لزوم الأفعال وتعديها إلى واحد أو أكثر^(٣) .

ولعل في كل ما قدمنا ما يصور إمامة الكسائي لمدرسة الكوفة النحوية والأسس التي وضعها لقيامها ، وهي أسس تقوم على الاتساع في الرواية والقياس والتفوذ إلى أحكام وآراء لم تقع في خاطر البصريين ، سواء سندتها الشواهد أو لم تسندها ، مع كل ما يمكن من مخالفتهم في توجيه الإعراب في الصيغ والعبارات .

تلاميذ الكسائي

كان الكسائي متعدد الجوانب ، إذ كان من أئمة القراء واللغويين والنحاة ، ولذلك كثر تلاميذه وتعدّدوا حسب الجوانب التي كان يتقنها ويحاضر فيها ويملي ، فمنهم من أخذ عنه القراءات واللغة ، ولعل أشهرهم أبو عبيد القاسم^(١) بن سلام . وقد جمع من إلماءه كثيراً في كتابه « معاني القرآن » وصور قراءته في كتابه عن القراءات . وكانت له عناية شديدة باللغة ورواية غريبها على نحو ما هو معروف في كتابه الغريب المصنف . وتذكر له كتب النحو أنه كان يذكر أن بين العرب قوماً ينصبون لأن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً ، كقول بعض الشعراء : إذا اسود جُنْحُ الليل فلتأت وتكن خطاك خيفاً إن حُرّاسنا أسداً وبالجمهور يتأولون ذلك ومثله على الحال وأن الخبر محذوف^(٢) . ومنهم من شدا عنه اللغة والشعر وأطرافاً من النحو ، وهم جماعة من المؤدّين ، لعل أشهرهم على^(٣) بن المبارك الأحمر مؤدب الأمين ، وكان يحفظ كثيراً من القصائد وأبيات الغريب ، وروى السيوطي أنه كان يزعم - مع القراء - أن ما قد تكون أداة استثناء ، بدليل قول بعض العرب : « كل شيء منه » (سهل) ما النساء وذكرهن « أي إلا النساء وذكرهن . وتأوله النحاة بأن فعل الاستثناء بعد ما حذف ، والتقدير ما خلا أو ما عدا النساء وذكرهن^(٤) .

ومن قرأ عليه اللغة والنحو وقراءة حمزة محمد^(٥) بن سعدان الضرير وكان

وأبى الطيب اللغوي ص ٨٩ وتاريخ بغداد ١٠٤/١٢
ونزهة الألباء ص ٩٧ ومجم الأدباء ٥/١٣
وإنباء الرواة ٣١٣/٢ وبنية الوعاة ص ٣٣٤ .
(٤) الجمع ٢٣٣/١ .
(٥) انظر في ترجمته الزبيلي ص ١٥٣
والفهرست ص ١١٠ وتاريخ بغداد ٣٢٤/٥
ونزهة الألباء ص ١٤٤ ومجم الأدباء ٢٠١/١٨
وطبقات القراء ١٤٣/٢ وبنية الوعاة ص ٤٥ .

(١) انظر في ترجمة القاسم بن سلام الزبيلي
ص ٢١٧ ونزهة الألباء ص ١٣٦ وأبى الطيب
اللغوي ص ٩٣ والفهرست ص ١١٢ ومجم
الأدباء ٢٥٤/١٦ وتاريخ بغداد ٤٠٣/١٢
وطبقات الشافعية ٢٧٠/١ وطبقات القراء ١٦/٢
وتبذير التهذيب ٣١٥/٨ وإنباء الرواة ١٢/٣
وبنية الوعاة ص ٣٧٦ .
(٢) مع الهوامع ١٣٤/١ .
(٣) راجع ترجمته في الزبيلي ص ١٤٧ .

له كتاب كبير في القراءات ، وألف في النحو مختصراً ، وكان يجوز نداء الجنس المعروف بالألف واللام المشبه به مثل « يا الأسد » أى يا مثل الأسد^(١) . ومعروف أن الجمهور لا يميز ذلك إلا مع أى ، تقول « يا أيها الأسد » ولا يجوز « يا الأسد » ألبتة .

ومن غلبت عليه اللغة من تلاميذه على^(٢) بن حازم اللحياني ، وكان يتصدر للإملاء في زمن القراء ، واشتهر بكتاب في اللغة يسمى « النوادر » . ودارت في كتب النحو له روايتان شاذتان شذوذاً شديداً أما الأولى فروايتها أن من العرب من يجرم بأن الناصبة للمضارع ، إذ ذكر أن بعض بني صباح من ضبّة أنشده قول امرئ القيس :

إذا ما غَدَوْنَا قال وَلِدَانُ أَهْلُنَا تعالوا إلى أن يأتنا الصيدُ نَحْطِبِ
وقول بعض الرجّاز :

أحاذر أن تعلم بها فتردّها فتركها ثِقْلاً على كما هيّا
ويروى البيت الأول « إلى أن يأتي الصيد » وإذن تسقط رواية اللحياني ، أما البيت الثاني فقال ابن هشام : فيه نظر ، لأن الرّاجز عطف على الفعل المسكّن أفعالا منصوبة مما يدل على أنه مسكن للضرورة لا مجزوم^(٣) . وأما الرواية الثانية فما ذكره من أنه سمع بعض العرب ينصب بلم الجازمة مثل لن تماماً كقول بعض رجّازهم :

في أيّ يويّ من الموت أفرّ أيوم لم يُقْدَر أم يوم قدّر
وكقراءة بعض القراء شذوذاً (ألم نشرح لك صدرك) بفتح الحاء . ونحرج ذلك بعض النحاة على أن الأصل « لم يُقْدَرَنَّ » و (ألم نشرحن) ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها^(٤) . وهى على كل حال صيغ شاذة لا يعول عليها في القواعد المطردة .

على كل حال ليس بين من سميناهم من تلاميذ الكسائي من يمكن أن يقال

(١) المصح ١٧٤/١ .

(٢) راجع في ترجمته الزبيدي ص ١٤٧

وأبا الطيب اللّثوي ص ٨٩ ونزعة الألباء ص ١٧٦

ومقدمة تهذيب اللغة للأزهري ومعجم الأدباء

ص ٣٤٦ .

(٣) المنى ص ٢٧ .

(٤) المنى ص ٣٠٧ .

١٠٦/١٤ وإنباء الرواة ٢/٢٥٥ وبغية الرواة

عنه إنه دُسمَى النحو الكوفي ، وكان هؤلاء التلاميذ تركوا هذه المهمة لعلمين هما الفراء ، وسنجد له فصلاً خاصاً ، وهشام بن معاوية الضرير ، وحرى أن نخصه بكلمة مستقلة .

٤

هشام^(١) بن معاوية الضرير

هو أنبه تلاميذ الكسائي بعد الفراء . ويظهر أنه كان ينصدّر لتدريس والإملاء على الطلاب كما كان يؤدب بعض أبناء الأثرياء وذوى الجاه ، ففي أخباره أن الرُّخَّجِي كان يُجْرَى عليه في كل شهر عشرة دنائير ، وأن إسحق بن إبراهيم بن مصعب القائم على شرطة بغداد في عهد المأمون لزمه وقرأ النحو عليه . وما زال مشغولاً بالتأديب والتعليم حتى توفي سنة ٢٠٩ للهجرة . وزاره يُعْنَى بالتصنيف في النحو ، فيؤلف فيه ثلاثة كتب هي الحدود والمختصر والقياس .

ويقول مترجموه : « له في النحو مقالة تُعَزَّى إليه » . ومن يرجع إلى كتب النحاة يجد له آراء كثيرة تدور فيها ، وهي لا تفصله عن مدرسته الكوفية ، بل تجعله منتمياً لها ، باعثاً على نشاطها . وهو فيؤا تارة يتفق مع أستاذه ، وتارة يعدل في آرائه ، وكثيراً ما ينفرد بآراء يختص بها وحده . فما اتفق فيه مع أستاذه القول بأن الفاعل قد يحذف على نحو ما يلقانا في باب التنازع في مثل « قام وقعد على » ففي رأيهما أن لفظة على فاعل لفعل الثاني وأن الفعل الأول حذف فاعله ، حتى لا يكون هناك إضمار قبل ذكر الفاعل . ويتضح ذلك أكثر في حالتى التثنية والجمع . فذهب سيبويه فيهما أن يقال في التثنية : « ضربانى وضربت الزيدين » وفي الجمع « ضربونى وضربت الزيدين » أما في مذهب الكسائي وهشام فيقال في التثنية : « ضربنّى وضربت الزيدّين » وفي الجمع

الهميان للصفدى ص ٣٠٥ وبذية الوعاة للسيوطى ص ٤٠٩ .

(١) انظر في ترجمة هشام المهرست ص ١١٠ ومعجم الأدباء ٢٩٢/١٩ ونزهة الألباء ص ١٦٤ وابن خلكان وإنباء الرواة ٣/٣٦٤ ونكت

« ضربني وضربت الزيدَين » فتوحد الفعل الأول معهما لخلوه من الضمير ^(١) .
 وما اتفقا فيه أيضاً لإعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي في المفعول به مثل
 « على ناظم قصيدته أمس » ^(٢) . واتفقا في أن الفعل اللازم إذا بني للمجهول
 مثل « مرَّبه » كان نائب الفاعل ليس الجار والمجرور كما يذهب جمهور النحاة ،
 وإنما ضمير المجهول ، لأنه يعود إما على المصدر أو الوقت أو المكان ، مما يعمل
 فيه الفعل عادة ^(٣) . وكذلك اتفقا في أن الماضي المجرد من قد الواقعة جملة
 خبراً لأن يصح دخول لام الابتداء عليه مثل « إن محمداً لقام » على إضمار قد ،
 ومنع ذلك الجمهور ^(٤) . وذهب الأخفش إلى أن صيغة التعجب تُصاغ من
 العاهات فيقال : « ما أعوره » وقاس على ذلك الكسائي - وتبعه هشام - صياغته
 من الألوان مثل « ما أحمره » و « ما أبيضه » و « ما أسوده » و « ما أخضره » ^(٥) .
 وما وافق فيه أستاذه مع شيء من التعديل تقدم المفعول به على المبتدأ في
 مثل « زيداً أخوه ضارب » و « زيداً أخوه ضرب » فقد كان الكسائي يميز
 الصورة الأولى ولا يميز الصورة الثانية ، وأجازهما معاً هشام ^(٦) . وكان يميز
 مع أستاذه الفصل بين إذن والمضارع المنصوب بها بمعموله مطلقاً ، غير أن
 الكسائي كان يرجح النصب ، أما هو فكان يرجح الرفع ^(٧) . وصورتنا فيما أسلفنا
 خلافه مع أستاذه في وقوع الجملة الطلبية صلة ، وقد خالفه في طائفة من
 الآراء ، فمن ذلك ذهاب الكسائي - كما مرَّ بنا - إلى أن الأسماء الخمسة معربة
 من مكانين بالحركات والحروف معاً ، بينما ذهب هشام إلى أن الأحرف : الواو
 والألف والياء هي الإعراب وأنها ثابتة عن الحركات ^(٨) . ومر بنا أن الكسائي كان
 يجوز الفصل بين لن والمضارع الناصبة له بالقسم ومعمول الفعل مطلقاً ، وخالفه
 في ذلك هشام آخذاً بوجهة نظر البصريين ^(٩) . وكان الكسائي يرى رفع لفظة اليوم
 في مثل « اليوم الأحد » وجوزَّ هشام في كلمة « اليوم » النصب على الظرفية لأنها

- | | |
|--------------------------------|-----------------|
| (١) المسح ١٠٩/١ وابن يعيش ٧٧/١ | (٥) المسح ١٦٦/٢ |
| والمنفى ص ٦٧٣ . | (٦) المسح ١٠٢/١ |
| (٢) المنفى ص ٧٧٠ . | (٧) المنفى ص ١٦ |
| (٣) المسح ١٦٤/١ | (٨) المسح ٣٨/١ |
| (٤) المنفى ص ٢٥٢ . | (٩) المسح ٤/٢ |

حينئذ بمعنى الآن^(١). وله آراء كثيرة انفرد بها ودارت في كتب النحاة ، من ذلك أنه كان يرى - كما مر بنا في غير هذا الموضع - أن عامل الرفع في الفاعل هو الإسناد أى إسناد الفعل له ، وذهب إلى أن العامل في المفعول به هو الفاعل ، فقل قرأت الكتاب العامل في الكتاب النصب هو التاء . وزعم في مثل « ظننت زيدا قائماً » أن التاء نصبت زيدا ، أما « قائماً » فنصبها الظن^(٢) . وكان يذهب إلى أن المعتل حين يُجمع جمع مؤنث سالماً مثل عِدَّة وعِدات وثِبَّة وثبات ينصب بالفتحة مستدلاً على ذلك بحكايته عن العرب « سمعت لغاتهم » بالنصب^(٣) وجاء عن العرب « كلمته فاه إلى في » ومررنا أن سيبويه كان يعرب كلمة « فاه إلى في » حالاً على تقدير : مشافهة ، وأعربها الإخفش منصوبة بتقدير « من » أى على نزع الخافض . وأعربها الكوفيون مفعولاً به على تقدير « جاعلاً فاه إلى في » . وذهب الجمهور إلى أنه لا يقاس على هذا التركيب فلا يقال : « كلمته وجهه إلى وجهي ولا عيَّنه إلى عيني » وذهب هشام إلى القياس عليه ، فأجاز مثل « ماشيته قدمه إلى قدمي ، وجاوزته بيته إلى بيتي » ، وناضلته قوسه عن قوسى » ونحو ذلك^(٤) . وكان يذهب مذهب قُطْرِب في أن واو العطف تفيد الترتيب في مثل قام زيد وعمره^(٥) . ومعروف أن الجمهور كان يعرب : « لا أبالك » على أن أبا اسم مضاف إلى الضمير المخبر باللام واللام زائدة لا اعتداد بها والخبر مخنوف . وذهب هشام في إعرابها إلى أن الجار والمخبر صفة لأب والخبر مخذوف^(٦) . وكان يجيز أن يقال « زيد وحده » لسماع ذلك عن العرب ، وكان يعرب « وحده » على أنه منصوب انتصاب الظرف مثل عنده ، وزعم في مثل « جاء زيد وحده » أن وحده ليست حالاً كما ذهب سيبويه مؤولاً لها بكلمة « منفرداً » إنما هي منصوبة على الظرفية^(٧) . وذهب إلى أن الفاء العاطفة قد تستعمل بمعنى إلى مستدلاً بقول امرئ القيس :

(١) الرضى على الكافية ٣٨٣/١ .

(٢) الإنصاف : المسألة رقم ١١ والمجم

١٦٥/١ .

(٣) المجم ٢٢/١ .

(٤) المجم ٢٣٧/١ والرضى على الكافية

١٨٦/١ .

(٥) المغنى ص ٣٩٢ والمجم ١٢٩/٢ .

(٦) المجم ١٤٥/١ .

(٧) المجم ٢٤٠/١ .

قفا نَبَيْكَ من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ بسِقْطِ اللَّوَى بين الدَّخُولِ فَسْحوْا مِلْ وهو إبعاد في الفهم والتقدير^(١). وعلى شاكلته ذهابه إلى أن كيف قد تأتى حرف عطف ، وأنشد على ذلك قول بعض الشعراء :

إذا قَلَّ مالُ المرءِ لانتَ قَتَانُهُ وهانَ على الأدنى فكيف الأبعادِ وهو خطأ واضح لاقرانها - كما قال ابن هشام - بالفاء ، وقد خرَّجها على مضاف محذوف . تقديره : فكيف حال الأبعاد . ويمكن أن يكون جر الأبعاد ضرورة شعرية وأن البيت من قصيدة مكسورة الدال^(٢) . وله من هذا القبيل آراء يُعْزَب فيها لإغراباً بعيداً ، من ذلك أنه كان يذهب إلى أن الفاعل ونائب الفاعل قد يكونان جملة مثل « يعجبني تقوم » والجمهور يؤوّل ما قد يُظنّ فيه ذلك من صور الكلام^(٣) . وكان يذهب في مثل « مؤدبني » إلى أن النون فيها تنوين لا نون ، حتى يفسح لإعمال اسم الفاعل في الباء التنصب ، وردّ ذلك ابن هشام بأنها لو كانت تنويناً لما دخلت على اسم الفاعل الألف واللام في مثل « الموافيني » من قول الشاعر : « وليس الموافيني ليُرْقَدَ^(٤) خائباً^(٥) » . ومن ذلك أن البصريين وجمهور النحاة كانوا لا يميزون الجمع بين الفاعل والمفعول في نعت واحد ، فلا يقال « صرب زيد عمرا الظريقان » وجوز ذلك هشام مع اختيار الرفع^(٦) .

وكان يذهب إلى أن الواو العاطفة لجعل تُغْنِي غناء الضمير في الربط بين المبتدأ وخبره فيقال مثلاً « زيد جاءت هند وأكرمها » ومنع ذلك الجمهور لأنه لم يردّ به سماع ولأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز « هذان : قائم وقاعد » دون « هذان يقوم ويقعد »^(٧) .

ولعل في كل ما أسلفنا ما يوضح نشاط هشام في درس النحو على ضوء الأشعة التي سالت من آراء الكسائي وأصوله التي وضعها لنحاة الكوفة من بعده ، وقد مضى في أثره يُكثر من الاتساع في الرواية والقياس والخلاف على البصريين والنفوذ إلى آراء جديدة ، يداخلها كثير من البعد والإغراب .

(٥) المنى ص ٣٨١ ، ٧١٦ .

(١) الرضى ٢/٣٤٠ .

(٦) الرضى ١/٢٩٠ .

(٢) المنى ص ٢٢٧ والمجم ٢/١٣٨ .

(٧) المنى ص ٥٥٥ والمجم ١/٩٨ .

(٣) المنى ص ٤٤٨ ، ٤٧٨ .

(٤) يرقد : يمطى .

الفصل الثالث

الفراء

١

نشاطه العلمي

هو يحيى^(١) بن زياد بن عبد الله ، من أصل فارسي من الدَّيْلَم ، وُلد بالكوفة سنة ١٤٤ لهجرة ، ونَشَأَ بها ، وأخذ يكبُّ منذ نشأته على حلقات المحدثين والقراء أمثال أبي بكر بن عبيَّاش وسفيان بن عُيَيْنَةَ ، واختلف إلى حلقات الفقهاء ورواة الأشعار والأخبار والأيام . وأكثر من الاختلاف إلى حلقة أبي جعفر الرُّوَاسي وكأنه لم يجد عنده كل ما يريد من علم العربية ، مما جعله يرحل إلى البصرة ويتلمذ على يونس بن حبيب ويحمل كثيراً عنه مما كان يرويه من لغات الأعراب وأشعارهم . ونظن ظنّاً أنه اختلف حينئذ إلى حلقات المعتزلة التي كانت مهوى قلوب الشباب والمثقفين والأدباء في البصرة . وأنه تلقن حينئذ مبادئ الاعتزال ، وظل مؤمناً بها حقيقياً ، مما جعل مترجموه يقولون إنه كان متكلماً يميل إلى الاعتزال ، وآثار اعتزاله واضحة في كتبه معاني القرآن إذ نراه فيه يتوقف مراراً لرد على لجزيرية . ولعل صلته بالاعتزال والمعتزلة هي التي دفعته إلى قراءة كتب الفلسفة والطب والنجوم ، فقد كان المعتزلة يحرصون على قراءة هذه الكتب حتى ليقول الجاحظ كما مرّ بنا : « لا يكون المتكلم جامعاً لأقطار الكلام متمكناً في لصناعة حتى يكون الذي يُحَسِّن من كلام الدين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة ، والعالم عندنا (يريد المعتزلة) هو الذي يجمعهما » .

٩/٢٠ وصيقات ، لحفاظ ٣٤١/١ وطبقات
القراء ٣٧١/٢ وتهذيب التهذيب ١١/١١٢
وشذرات الذهب ١٩/٢ ودرآة الجمان ٣٨/٢
وبخية الوعاة ص ٤١١ .

(١) نظر في ترجمة الفراء الزبيدي ص ١٤٣
وأبا الطيب القفوي ص ٨٦ والفهرست ص ١٠٤
وسقدمة تهذيب اللغة للأزهري ونزعة الألياء
ص ٩٨ وتاريخ بغداد ١٤٩/١٤ وابن خلكان في
يحيى والأنساب للسمافي الورقة ٤٢٠ ومجمع الأدباء

ومعنى ذلك كله أن الفراء عُنِيَ منذ نشأته في الكوفة والبصرة بالوقوف على ثقافات عصره الدينية والعربية والكلامية والفلسفية والعلمية، ويشهد بذلك معاصروه، فيقولُ ثمامة بن أشرس وقد جلس إليه بأخرة من حياته : «جلست إليه ، ففاتشته عن اللغة ، فوجدته بحراً ، وفاتشته عن النحو ، فوجدته نسيجاً وحده ، وعن الفقه فوجدته رجلاً فقيهاً عارفاً باختلاف القوم ، وبالنجوم ماهراً ، وبالطلب خبيراً ، وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقاً » . ويصفه مترجموه بالفلسف في تصانيفه وأنه كان يستعمل فيها ألفاظ الفلسفة .

وقد تعمّقه ميل شديد لإتقان العربية ، والعناية بالقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره وعاد إلى مسقط رأسه بعد أن حمل من ذلك أزواداً كثيرة . وكانت شهرة مواطنه الكسائي قد أخذت تدوّى في بلدته ، فرحل إلى بغداد ، ولزمه منذ عصر المهدي^(١) ، وأخذ كل ما عنده . ويظهر أن أستاذه عرف الرشيد به ، إذ نراه يحضر مجالسه . ومضى يفرغ للنحو واللغة والقرآن ، حتى إذا وجد أستاذه يطلب كتاب سيبويه ويمليه عليه الأخفش انقضَّ على هذا الكتاب يلتمه التهاماً ، ويلتمه معه كتابات الأخفش في النحو ، ومن طريف ما يروى عنه أنه مات وتحت رأسه الكتاب ، وكأنه لم يكن يفارقه . وأكبر الظن أن هذه النسخة للكتاب التي وُجدت تحت رأسه هي نفسها النسخة التي أهداها الجاحظ إلى ابن الزيات وزير المعتصم والوائق ، إذ ذكر الرواة أنه أهداه كتاب سيبويه بخط الفراء وعرض الكسائي ومقابلته ، فتقبّله قبولاً حسناً ، شاكراً مثنيّاً^(٢) .

وقد مضى في إثر أستاذه يكثر من الرواية عن الأعراب الذين نزلوا بغداد ، غير ملتفت لظعن البصريين فيهم وفي أمثالهم ممن اختلطوا بأهل الحضر . وتدور في كتابه معاني القرآن روايات كثيرة عن جماعة منهم في مقدمتها أبو دثار الفقعسي وأبو زياد الكلّابي وأبو ثروان وأبو الجراح العقيلي ، فقد وجد عندهم مادة وفيرة من الشعر واللغة .

ونظن ظناً أنه تصدر للمحاضرة والإملاء على الطلاب في مسجد كان يجوار

(١) مجالس العلماء لقرطاجي ص ٢٦٩ . (٢) إنباه الرواة ٢/٣٥١ .

منزله ، وأستاذة الكسائي لا يزال على قيد الحياة . وإنما بدفعنا إلى هذا الظن أننا لا نجد أحاديث عنه تدل على كثرة مخالطته للقصّر في عصر الرشيد والأمين ورجال دولتهما ، وكأنما وجد في الحياة العلمية الخالصة عالمه الذي شُغف به وملك قلبه وفؤاده ملكاً صرفه عن العالم الخارجي وكل ما كان يجري فيه . وقد مضى ينفق أيامه في مراجعة كتاب سيبويه وتسجيل ملاحظاته عليه ، كما مضى يحاول التصنيف لطلابه في اللغة والنحو والدراسات المتصلة بالقرآن الكريم ، وكثرت تصانيفه ، من مثل كتاب لغات القرآن وكتاب المصادر في القرآن وكتاب الجمع والتثنية في القرآن وكتاب اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف وكتاب الوقف والابتداء في القرآن ومثل كتاب آلة الكتاب وكتاب الفاخر وكتاب النوادر وكتاب مشكل اللغة وكتاب الأيام والليالي والشهور وكتاب الواو وكتاب يافع ويافعة وكتاب المقصور والممدود وكتاب فعل وأفعل وكتاب في النحو سماه الكتاب الكبير .

ويظل في هذه الحياة العلمية الخصبية حتى سنة ٢٠٢ للهجرة ، ويحدث أن يكتب إليه عمر بن بكر الراوية الإخباري النسابة ، وكان منقطعاً إلى الحسن ابن سهل في أثناء نيابته عن المأمون ببغداد حين كان لا يزال بمرو قبل تحوله منها إلى عاصمته : بأن الحسن بن سهل يسأله عن الشيء بعد الشيء من القرآن الكريم فلا يحضره فيه جواب ، والتمس منه أن يكتب للناس كتاباً ، يرجع معهم إليه ، وكأنه أثار في نفسه عزيمة كان قد اعتزمها في تصنيف كتاب جامع في القرآن ، وسرعان ما عقد للناس مجالس ألقى فيها كتابه الرائع « معاني القرآن » وامتدت هذه المجالس من رمضان في السنة المذكورة حتى شهور من سنة ٢٠٤ للهجرة ، وهو فيه لا يفسر الذكر الحكيم بالطريقة المعروفة ، وإنما يتخير من الآيات على ترتيب السور ما يُدير حوله مباحثه اللغوية والنحوية . وبذلك يحلّ مشكلها ويوضح غامضها ، مذلياً دائماً بآرائه النحوية ، ومعبراً بما اختاره للنحو من مصطلحات جديدة ، ناثراً من حين إلى حين آراء أستاذة الكسائي وآراء النحويين البصريين .

ويقدم المأمون ببغداد ، ويعقد للعلماء من كل صنف مجالس بحضرته

يتحاورون فيها ويتناقشون ، ولا يكاد يترك له مستشاروه من مثل ثُمَامَة بن أشرس المعتزلي عالماً إلا ويشخصونه إلى مجالسه ، ويطلب ثُمَامَة الفراء ، ويلقاه ، ويعجب به وبثقافته كما مرَّ بنا إعجاباً شديداً ، ويقدمه إلى المأمون ، فيحظى بإعجابه . وربما أعجبهما فيه بالإضافة إلى علمه الغزير باللغة والنحو والقرآن اعتراله ، إذ كان المأمون يعتنق الاعتزال مثل مستشاره ثُمَامَة . ولم يلبث أن اختاره مؤدياً لابنيه . وبعثه على تأليف كتاب يجمع أصول النحو ، ويقال إنه أفرد له حجرة في الدار ووكل به من يقومون بكل حاجاته ، وصيّر له جماعة من الوراقين ليعمل عليهم الكتاب . ويقال إنه ظل يمليه ويصنّف فصوله ومواده في سنتين ، وهو كتاب الحدود ، وفي فهرست ابن النديم تعريف دقيق بما تشمل الحدود فيه من فصول النحو وعقائده .

وفي هذه الأثناء فراه يتصل بطاهر بن الحسين قائد المأمون المشهور الذي قضى له قضاء مبرماً على أخيه الأمين . وكان يعنى بابنه عبد الله وبفصاحته . ويظهر أنه لحظ عليه بعض اللحن والخطأ في كلامه أو في بعض كتابته ، فطلب إلى القراء أن يكتب له كتاباً يتقفه فيه على اللحن المتفشى على ألسنة العوام . فصنّف كتابه البهاء أو البهى فيما تلحن فيه العامة . وصنّف لعبد الله كتاباً ثانياً هو كتابه « المذكر والمؤث » وهو مطبوع . وما زال يتابع هذا الجهد العلمي المثمر حتى لبى نداء ربه في طريقه إلى مكة سنة ٢٠٧ للهجرة .

٢

وضعه النهائي للنحو الكوفي ومصطلحاته

رأينا الكسائي يرسم منهج النحو الكوفي على أسس ثلاثة هي الاتساع في الرواية بحيث تُفتح الأبواب على مصاريحها لرواية الأشعار والأقوال والقراءات الشاذة ، والاتساع في القياس بحيث يُعتمد في قواعد النحو بالشاذ والقليل النادر، والاتساع في مخالفة البصريين اتساعاً قد يؤول إلى مدّ القواعد وبسطها بآراء لا تسندها الشواهد اللغوية ، بل قد يؤول أحياناً إلى رفض المسموع

الشائع على نحو موقفه وموقف الفراء من إعمال أسماء المبالغة على نحو ما مر بنا في غير هذا الموضع .

وقد مضى الفراء - في أثر أستاذه - يتسع بهذه الجوانب : وكان عقله أدق وأخصب من عقل الكسائي ، إذ كان مثقفاً - كما أسأفنا - ثقافة كلامية فلسفية ، فكانت قدرته على الاستنباط والتحليل والتركيب واستخراج القواعد والأقيسة والاحتياال للآراء وترتيب مقدماتها لا تُقَرَّنُ إليها قدرة أستاذه ، وقد تحول بها إلى تنظيم واسع لما تركه من أسس بانياً عليه من اجتهاده ما أعطى النحو الكوفي صورته النهائية . وهي صورة تقوم على الخلاف مع نخبة ابصرة في كثير من الأصول ، مع النفوذ إلى وضع مصطلحات جديدة والخلاف مع التحليل وسيبويه في تحليل بعض الكلمات والأدوات وفي كثير من العوامل والمعاملات ، ومع مدد القياس وبسطه ليشمل كثيراً من اللغات ، والإبقاء مع ذلك على فكرة الشذوذ ومخالفة القياس حتى في القراءات .

أما الأصول فقد خالف البصريين فيها في أربع مسائل أساسية ، أما المسألة الأولى فعدم تفرقه بين ألقاب الإعراب والبناء ، على نحو ما مر بنا في حديثنا عن مدرسة الكوفة ، وكان حرياً به أن يفصل بينهما كما فصت مدرسة البصرة . تمييزاً للألقاب التي يتبعها التنوين من الأخرى التي لا يتبعها . والمسألة الثانية هي أن المصدر مشتق من الفعل ، لا كما ذهب إليه البصريون من أن المصدر هو الأصل والفعل مشتق منه ، وكان يؤيد رأيه هو والكوفيون بأن المصدر يصح بصحة الفعل ويعتل باعتداله . فتقول قيوام من قاوم وقيام من قام ، وأن الفعل يعمل فيه النصب ، تقول كتب كتابة ، وأنه يؤكد كالمثال المذكور ، والمؤكد يتلوما يؤكد ، وأيضاً فإنه توجد أفعال لا مصادر لها مثل نعم وبش وليس ، إلى غير ذلك من حجج تحاور معهم فيها البصريون طويلاً مؤيدين رأيهم ببراهين كثيرة^(١) . والمسألة الثالثة هي إعراب الأفعال ، وأنه أصل فيها كالأسماء لا أنه أصل في الأسماء

(١) الإنصات : المسألة رقم ٢٨ وانظر

الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٥٦ ، ٦٢

فرع في الأفعال، وكان سيويو والبصريون يذهبون إلى الرأي الثاني لأن الاسم تنعوره معان مختلفة، هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ولولا الإعراب ما استبانَت هذه المعاني في صيغة الاسم ولوقع اللبس، بخلاف الفعل فإن اختلاف صيغه في التركيب يؤمن من اللبس فيه. وذهب الفراء إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كالأسماء، واحتج بأنها هي الأخرى تختلف معانيها الزمنية، فقد تدل على الحال، وقد تدل على الاستقبال، وقد تدل على الماضي، ومعروف أن المضارع قد يدل على الاستمرار في مثل «يشعر» إذ تقوم مقام شاعر. وفي هذه الحالة يصبح المضارع مثل الاسم الذي يلزم المسمى ولا يزايله^(١).

والمسألة الرابعة مسألة الأفعال وأقسامها، أما البصريون فيقسمون الفعل القسمة المعروفة إلى ماضٍ ومضارع وأمر، وأما الفراء، وتبعه الكوفيون، فقسّمه إلى ماضٍ ومضارع ودائم، وهولا يريد بالدائم فعل الأمر، وإنما يريد اسم الفاعل كما مر بنا في فصل المدرسة الكوفية^(٢). أما فعل الأمر فمقتطع عنده من المضارع المجزوم بلام الأمر، يقول: «العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل (المضارع في مثل لتضرب) وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف. فلما حذفت التاء ذهبَت باللام، وأحدثت الألف في قولك: اضرب وافرخ. لأن الضاد ساكنة، فلم يستقم أن يُستأنف بحرف ساكن فأدخلوا ألفاً خفيفة (يريد ألف الوصل) يقع بها الابتداء، كما قال: (ادأركوا) و (اثأقلتم). وكان الكسائي يعيب قولهم (فلتضرحوا) لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل (يريد أصل الأمر) ولقد سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في بعض المشاهد: لتأخذوا مصافكم، يريد به خذوا مصافكم»^(٣). وبذلك يكون الأمر عنده

الفعل الماضي بالدائم ويريد اسم الفاعل وقارن

بصفحة ٣٣.

(٣) معاني القرآن ١/٤٦٩.

(١) الزجاجي ص ٨٠ والزمي على الكافية

١٩/١ والمص ١٥/١.

(٢) انظر معاني القرآن ١/١٦٥ حيث يقرن

يجزوم الآخر لا مبنياً ، فهو معرب إعراب أصله المقتطع منه^(١) . وعلى ضوء ما هو معروف عند المعتزلة من أن المسلم الفاسق في منزلة وسطى بين المؤمن والكافر ذهب إلى أن «كلا» التي يضعها الخليل والبصريون في باب الأسماء ليست اسماً ولا فعلاً بل هي في مرتبة متوسطة بينهما ، واحتج لذلك بأنها لا تنفرد أى أنه ليس لها مفرد ، وأنها كالفعل الماضى المعتل الآخر المنقلبة ألفه عن باء ، إذا وليها اسم ظاهر لزمتهما الألف ، وإذا وليها ضمير قلبت باء فتقول رأيت كلا الرجلين ورأيت كليهما ، كما تقول قَضَى الحق وقضيته^(٢) .

وأكثر من التبدل والتغير في المصطلحات النحوية التي وضعها الخليل وسيبويه ، وأضاف إليها بعض المصطلحات الجديدة ، ونحن نعرض ذلك عنده من كلامه ومن كتب النحاة ، وأول ما نعرض اصطلاح التقريب ويريد به اسم الإشارة حين يليه الخبر وحال منصوبة في مثل « هذا زيد شاعراً » و « هذا الأسد مخوفاً » فإنه لم يكن يعرب الجملة على هذا النحو الذي ذكرناه ، أو بعبارة أخرى على نحو ما كان يعربها سيبويه ، بل كان يجعل اسم الإشارة كأنه مُشَبَّه لكان إذ يليه - مثلها - مرفوع ومنصوب ، ويقول إن المنصوب ينصب بخلوه من العامل ، كما تُصَب خبر كان . أى لعدم وجود رافع له يرفعه^(٣) ، ولعل ذلك ما جعل بعض خالفه من الكوفيين يجعل هذا من أخوات كان . وما وراءها اسمها وخبرها . أما « هذا » فَيُعَرَّبُ تقريباً^(٤) .

وما نتقدم في قراءة كتابه « معاني القرآن » كثيراً حتى نَجِدَهُ يتحدث عن مصطلح ثان له وضعه هو مصطلح الصَّرْف ويقصد به النصب في بابين هما باب الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء وأو . و باب المفعول معه ، إذ يُصَرَّف المضارع والمفعول معه عما قبله . فلا تكون الواو فيهما عاطفة ، بل تكون واو صرف

(١) الجمع ٩/١ وقد يعبر عن الجزم بالباء . ص ١٤٥ .

لذكرناه عنده من قلب ألقاب الإعراب والبناء . (٣) معاني القرآن ١٢/١ وما بعدها .

(٢) طبقت النحويين والفقهاء نزيدي . (٤) الجمع ١١٣/١ .

لهما عما قبلهما ، ومثلها الفاء وأو ، ويشرح ذلك مع الواو^(١) وأو فيقول : الصرف :
« أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطفت
عليها . . كقول الشاعر :

لَا تَنْتَه عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة لا في « تأتي مثله » فلذلك سُمِّي صرفاً إذ كان
معطوفاً ولم يستقم أن يُعاد فيه الحادث الذي قبله . ومثله من الأسماء التي نصبتها
العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم « لو تُرُكْتُ والأسد لأكلك » و« لو خُدِّيتَ
ورأيك لفضَّلْتُ » . . والعرب تقول : « لست لأبي إن لم أقتلك أو تذهب
نفسى » ويقولون : « والله لأضربنَّك أو تسبقنَّنى فى الأرض » فهذا مردود (معطوف)
على أول الكلام ومعناه الصَّرفُ لأنه لا يجوز على الثانى إعادة الجزم بلم ولا إعادة
اليمين على والله لتسببته ، ونجد ذلك إذا امتحنت الكلام «^(٢) . ويقول في موضع
ثان : « الصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو وفي أولهما جَسَدٌ
(نق) أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكسَّرَ فى العطف
فذلك الصرف «^(٣) .

ونرى هذا الاصطلاح عند الفراء يُقرَنُ باصطلاح آخر ينسب إليه أيضاً
هو الخلاف ، إذ يقول الرضى إن الأفعال المضارعة تنصب بعد الواو والفاء وأو
عند الفراء على الخلاف . ويشرح رأيه فيقول : « أى أن المعطوف بها صار
مخالفاً للمعطوف عليه فى المعنى ، فخالفه فى الإعراب كما انتصب الاسم الذى
بعد الواو فى المفعول معه لما خالف ما قبله ، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما ،
لأنه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى معنى النهاية
والاستثناء «^(٤) . ولعله كان يتداول الاصطلاحين فى كتاباته ، ومن هنا كنا

مباشرة ، وإنما تنصب بأن مضرة وجوباً .

(٢) معانى القرآن ١/٣٤ .

(٣) معانى القرآن ٢/٢٣٥ .

(٤) الرضى على الكافية ٢/٢٢٤ وانظر ابن

يعيش ٢/٤٩ والمجمع ١/٢٢٠ .

(١) معروف أن الواو والفاء الواصلتين

للمضارع لا تنصبانه إلا بعد نقى أو طلب ،

وتسميان عند البصريين واو المعية وفاء السببية .

وأو لا تنصب المضارع إلا إذا كان معناها إلى

أو إلا . وثلاثها لا تنصب عند البصريين

نظن أنه هو أيضاً الذى ذهب إلى أن لطرف الواقع خبراً في مثل « محمد عندك » منصوب على الخلاف^(١) .

وتتردد في كتاب معاني القرآن تسمية الفعل المتعدي باسم الفعل الواقع ، كما تتردد « أوقعت عليه الفعل » بدلاً من « عدت إليه الفعل »^(٢) . ويسمى الفعل المبني للمجهول باسم « الذى لم يُسمَّ فاعله »^(٣) كما يسمى الضمير المكنى والكناية^(٤) . وكان يصطلح على تسمية ضميرى الشأن والفصل باسم العمداد في مثل (وهو محرم عليكم إخراجهم) أى الحال والشأن أن الإخراج محرم عليكم^(٥) . وفي مثل (وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك) يقول : « في (الحق) النصب والرفع إن جعلت هو اسماً رفعت الحق بها وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة (أى الحشو) نصبت الحق ، وكذلك فافعل » في أخوات كان وظن وأخواتها كما قال الله تبارك وتعالى : (ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل إليك من ربك هو الحق) تنصب الحق لأن رأيت من أخوات ظننت^(٦) .

واصطلح على تسمية النفي باسم الجحد ، كما مر آنفاً في بعض حديثه ، ويقول : « وضعت بلى لكل إقرار في أوله جحد (أى نفي) ووضعت نعم للاستفهام الذى لأ جحد فيه ، فبلى بمنزلة نعم إلا أنها لا تكون إلا لما في أوله جحد »^(٧) . وسمى لالنافية للجنس باسم التبرئة ، يقول تعليقاً على قوله تعالى : (فلا رقست ولا فسوق ولا جدال في الحج) : القراء على نصب ذلك كله بالتبرئة^(٨) . وكان يسمى حرف الجر الصفة ، يقول تعليقاً على قوله عز وجل : (فلا جناح عليهما أن يتراجعا) : يريد فلا جناح عليهما في أن يتراجعا (أن) في موضع نصب إذا نُزعت الصفة^(٩) . وواضح أنه يقصد بالصفة حرف الجر

(١) الإنصاف : المسألة رقم ٢٩ وابن يعيش

٩١/١ والروى ٨٣/١ .

(٢) معاني القرآن ٢١/١ ، ٤٠ ، ١٢١ .

(٣) معاني القرآن ٣٠١/١ .

(٤) معاني القرآن ٥/١ ، ١٩ .

(٥) معاني القرآن ٥١/١ .

(٦) معاني القرآن ٤٠٩/١ وانظر الجزء الثاني

(طبع الدار المصرية للتأليف والترجمة)

ص ٢١٢ ، ٢٢٨ ، ٢٨٧ ، ٣٥٢ .

(٧) معاني القرآن ٥٢/١ .

(٨) معاني القرآن ١٢٠/١ .

(٩) معاني القرآن ١٤٨/١ .

« في ». وقد سُمِّيَ حروف الزيادة حشواً ولغواً وصلة^(١) كما أطلق على الظرف اسم المحل^(٢). وكان يسمى الاسم المنصرف والآخر المنوع من الصرف على التوالي ما يُجْرَى وما لا يُجْرَى أو المُجْرَى وغير المُجْرَى ، وعبر مراراً بالإجراء عن الصرف^(٣).

وكان يسمى التمييز مفسراً ، يقول تعليقا على قوله سبحانه : (فلن يُقْبَلَ من أحدهم مِلءُ الأرض ذهباً) نُصِبَ الذهب لأنه مفسر ، لا يأتي مثله إلا نكرة ، فخرج نصبه كنصب قولك : عندي عشرون درهماً ، ولك خيرهما كَبَيْشاً ، ومثله قوله : (أو عَدَلُ ذلك صِياماً) . وإنما يُنْصَبُ على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذُكِرَ قبله ، مثل ملء الأرض أو عَدَلُ ذلك ، فالعَدَلُ مقدار معروف ، وملء الأرض مقدار معروف ، فانصب ما أتاك على هذا المثل ما أضيف إلى شيء له قدر ، كقولك عندي قدر قَفْزٍ^(٤) دقيقاً ، وقدر حَمَلَةٍ تَيْسًا ، وقدر رطلين عسلا . فهذه مقادير معروفة يخرج الذي بعدها مفسراً ، لأنك ترى التفسير خارجاً من الوصف يدل على جنس المقدار من أي شيء هو ، كما أنك إذا قلت : عندي عشرون ، فقد أخبرت عن عدد مجهول قد تمَّ خبره ، وجُهِلَ جنسه ، وبقي تفسيره ، فصار هذا مفسراً عنه ، فلذلك نُصِبَ^(٥) . وسُمِّيَ المفعول لأجله في بعض المواضع تفسيراً يقول تعليقا على الآية الكريمة : (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت) نُصِبَ (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه ، لم يرد يجعلونها حذرا ، إنما هو كقولك : أعطيتك خوفاً وقرقاً ، فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ليس بالفعل (أي ليس مفعولا به) كقوله عَزَّ وَجَلَّ (يدعوننا رَغْبًا وَرَهْبًا) وكقوله : (ادعوا ربكم تضرعاً وخفية)^(٦) .

وأكثر من تسمية البذل تكريراً وتبييناً وتفسيراً وترجمة^(٧) ، وكأنه بكل ذلك

- | | |
|------------------------------------|-----------------------------------|
| (١) معنى القرآن ٥٨/١ ، ١٧٦ ، ٢٤٥ . | (٥) معنى القرآن ٢٢٥/١ . |
| (٢) معنى القرآن ٢٨/١ ، ١١٩ . | (٦) معنى القرآن ١٧/١ . |
| (٣) معنى القرآن ٤٢/١ ، ٤٢٨ ، وانظر | (٧) معنى القرآن ٧/١ ، ٥١ ، ٥٦ ، |
| ١٧٥/٢ ، ١٩/٢ . | ٣٤٨ ، ٣٢٠ ، ١٩٢ وانظر ٥٨/٢ ، ٦٩ ، |
| (٤) ميكال المحبوب . | ١٣٨ ، ١٧٨ ، ٢٧٣ ، ٣٦٠ . |

كان يريد أنه يشرح معناه . ويستخدم كلمة الإنباع كثيراً للدلالة على أن الكلمة من التوابع ومثلها كلمة الرد^(١) ، وهو أول من اصطلاح على تسمية العطف بالخرُوف : الواو وأخواتها باسم عطف النسق^(٢) ، وكذلك هو أول من اصطلاح على تسمية النعت باسمه^(٣) وكان سيبويه والبصريون يسمونه الصفة .

وحاول ، بجانب هذه المصطلحات الجديدة التي أراد بها أن يسوئ لنحو بلدته صورة متميزة ، أن يخالف الخليل وسيبويه في تفسيرهما وتحليلهما لكثير من الألفاظ والأدوات ، فمن ذلك : « اللهم » إذ كان الخليل يرى أنها لزمتها الميم المشددة عوضاً عن « يا » التي كان ينبغي أن تتقدمها ، ولذلك لا تجتمعان . وذهب الفراء إلى أنها اختزال من كلمة « يا الله أمَّنا بخير » حدث ذلك فيها لكثرة دورانها على لسانهم^(٤) . وهو تخريج بعيد . ومن ذلك « هلم » كان الخليل يرى أنها مركبة من ها التنبيهية وفعل لُسم ، ولكثرة استعمالها حذفت الألف من ها وأصبحت كأنها كلمة واحدة . وكان الفراء يرى أن أصلها « هل أم » من فعل أم أي قصد ، فخفضت الهزرة ، بأن أُلقيت حركتها على اللام وحذفت . فصارت « هلم »^(٥) . وتخرج الخليل أقرب . لأنها تخلو من معاني الاستفهام . ومن ذلك « إياك » ولوحقها كان الخليل يذهب إلى أن إيا اسم مضمر مبهم أضيف إلى الضمير لتخصيصه وذهب غيره من البصريين إلى أن « إيا » ضمير والكاف وأخواتها حروف تبين حال الضمير من التكلم والخطاب والغيبة ، بينما ذهب الفراء إلى أن « إيا » حرف زيد دعامة ، ولوحقه هي الضمائر التي تكون في موضع نصب حسب مواقعها^(٦) . ومن ذلك « لن » كان الخليل يرى أن أصلها « لا أن » فحذفت الهزرة تخفيفاً والألف لالتقاء الساكنين ، وكأنه وصلها بأن حتى يعلل لنصبها المضارع ، وذهب الفراء إلى أن أصلها « لا » وأبدلت الألف نوناً فيها

- | | |
|---|---|
| (١) معنى القرآن ١٧/١ ، ٧٠ ، ٨٢ وانظر ٩٧/٢ . | (٤) معاني القرآن ٢٠٣/١ وابن يعيش ١٦/٢ وانظر اكتاب ٣١٠/١ . |
| (٢) معنى القرآن ٤٤/١ ، ٧٢ وانظر ٧٠/٢ . | (٥) معاني القرآن ٢٠٣/١ وابن يعيش ٤٢/٤ والمجع ١٠٦/٢ . |
| (٣) معنى القرآن ١١٢/١ ، ١٩٨ ، ٢٧٧ وانظر ١٤٥/٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٤ ، ٢٥٠ . | (٦) المجع ٦١/١ . |

على نحو ما أبدلت ميماً في «لم»^(١). ومن ذلك «لكن» ذهب البصريون إلى أنها بسيطة ، وذهب القراء إلى أن أصلها «أن» زيدت عليها لام وكاف ، وطُرُحت الهمزة للتخفيف ، كما زيدت عليها اللام والهاء في بعض اللغات ، فأصبحت «لَهَيْتَكَ»^(٢). ومن ذلك «كم» ذهب البصريون إلى أنها بسيطة موضوعة للعدد ، بينما ذهب القراء إلى أنها مركبة من الكاف وما ، وكثرت في كلامهم ، فحذفت الألف تخفيفاً . وسكنت الميم^(٣) . ومن ذلك «أنت» ولو أحققها كان التحليل يعدّ «أن» الضمير والتاء وتوابعها حروف تدل على الخطاب ، وكان القراء يذهب إلى أن «أنت» بسيطة وليست مركبة^(٤). ومن ذلك «هو» كان يذهب فيها إلى أن الهاء هي الضمير والواو صلة ، وكذلك «هي» الهاء الضمير والياء صلة ، بدليل سقوطهما جميعاً في التثنية تقول هما وقد ألحقوا بالهاء حينئذ ميماً ، ليقوا بالميم فتحة الألف^(٥) . ومن ذلك «ويحك وويلك» ذهب البصريون إلى أنهما مؤلفان من ويح وويل ، بدليل مجيئهما هكذا في الكلام ، وذهب القراء إلى أن أصلهما «وي» و«وَصِلَا بَاء مرة وبلام مرة مع إضافة كاف الخطاب»^(٦). ومن ذلك «مذ ومنذ» ذهب البصريون إلى أنهما بسيطتان ومنذ هي الأصل ، وذهب القراء إلى أنهما مركبتان وأن أصلهما «من ذو» أي من الجارة وذو الطائفة التي تأتي بمعنى الذي . وكأنك حين تقول «ما رأيته مذ يومان» إنما تقول : «ما رأيته من الزمان الذي هو يومان»^(٧). وبنفس التفسير فسّر «ماذا» في قولك : «ماذا صنعت» فجعلها مركبة من ما الاستفهامية وذا الطائفة^(٨). ومن طرائف تفسيره تحليله للكلمة «الآن» فقد ذهب إلى أن أصلها «أوان» حُذفت منها الألف الوسطى وغيّرت واوها إلى الألف وأدخلت عليها الألف واللام . ويعقب

(١) المنى ص ٣١٤ والرضى على الكافية

(٢) ٢١٨/١ وابن يعيش ١١٣/٨ والمجمع ٣/٢ .

(٣) معاني القرآن ٤٦٥/١ وانظر المنى

ص ٣٢٢ .

(٤) معاني القرآن ٤٦٦/١ وانظر الإنصاف

المسألة رقم ٤٠ .

(٥) الرضى على الكافية ١٠/٢ وانظر الكتاب

٦٧/٢ .

(٥) مجالس العلماء الزجاجي (طبع الكويت)

ص ١٣٧ .

(٦) ابن يعيش ١٢١/١ .

(٧) ابن يعيش ٤٦/٨ .

(٨) معاني القرآن ١٣٨/١ .

على هذا التفسير بقوله : « وإن شئت جعلت الآن أصلها من قولك : آن لك أن تفعل ، أدخلتَ عليها الألف واللام ثم تركتها على مذهب فَعَلَل (أى على أصلها الفعلي) فأتاها النصب من نَصَب فَعَلَل ، وهو وجه جيد »^(١).

وكان يذهب إلى أن أصل «الذى» ذا المشار بها وكذلك أصل «التي» في المشار بها.^(٢) ومر بنا في ترجمة الخليل توجيهه لمنع الصرف في أشياء وأنه حدث فيها قلب أتاح لها منع الصرف ، إذ وزنها لفعاء لا أفعول كما قد يتبادر ، وذهب بعض النحويين إلى أن جمعها أفعال غير أنها أشبهت ففعاء مثل حمراء ففنعوها من الصرف توهما ، وذهب القراء إلى أنها جمعت على أفعلاء مثل بيّن وأبيناء ، فأصبحت أشيياء . وحذفت الهزمة من وسطها لكثرتها في الاستعمال ، فأصبحت أشيياء^(٣) . ومن آرائه الطريقة أن أصل « بلى » التي يحاب بها في النفي في مثل أليس معك الكتاب؟ فيقال بلى للدلالة على الرجوع عن النفي ، يقول : أصلها بلى العاطفة في مثل ما قام زيد بلى عمرو ، إذ بلى تدل في هذا التعبير على الرجوع عن النفي ، بالضبط مثل بلى في جواب الاستفهام عن النفي ، وكل ما في الأمر أنهم زادوا عليها ألفاً حتى تصلح للوقوف عليها^(٤) . ومر بنا في ترجمة الكسائي تفسيره لإلا الاستثنائية .

وعلى هذه الشاكلة كان القراء - يحاول بكل جهده - أن يضع تفسيراً جديداً لبعض الكلمات والأدوات كما كان يحاول جاهداً أيضاً أن يضع في النحو مصطلحات جديدة . مستعيناً في ذلك كله بعقله لمخالف الحصب . وما زال يلج في ذلك حتى استطاع حقاً أن يكون للكوفة مدرسة مستقلة في النحو ، لا كل الاستقلال ، فهي لا تزال تعتمد على ما وضعت البصرة من أسس ، ولكنها في الوقت نفسه تحاول التميز والتفرد وأن تكون لها شخصيتها المستقلة ، وقد أتيح لها ذلك على يد القراء لا من حيث ما قدمنا من تحليل بعض الأدوات والكلمات وجلب مصطلحات مبتكرة فحسب ، بل أيضاً من حيث النفوذ إلى

(٣) معنى القرآن ١/٣٢١ .

(٤) معنى القرآن ١/٥٣ .

(١) معنى القرآن ١/٤٦٧ وما بعدها .

(٢) المعجم ١/٨٢ .

آراء كثيرة في العوامل والمعمولات ومدى السماع والقياس حيناً وقَبَضُهما حيناً آخر ، وبذلك كله استوت للنحو الكوفى صورة مختلفة عن صورة النحو البصرى اختلافاً واضحاً .

٣

العوامل والمعمولات

أخذ القراء يردّد النظر في العوامل والمعمولات التى فرضها البصريون على النحو وقواعده ، وتحول ذلك عنده إلى ما يشبه سباقاً بينه وبينهم ، وأحياناً يلتقى بهم وبخاصة بالأخفش على نحو ما مر بنا فى ترجمته ، وأحياناً يفترق ، ويهمنا أن نقف عند مواضع افتراقه ، لأنها هى التى تفرق النحو الكوفى ، كما تصوّره ، من النحو البصرى .

ونقف أولاً عند العوامل ، ومرّ بنا أنه كان يرى ما رآه الأخفش من أن العامل فى رفع المضارع هو تجرده من العوامل ، أو كما قل هو تجرده من الناصب والجازم . وكان البصريون يذهبون إلى أن العامل فى المفعول به هو الفعل السابق له أو ما يشبهه من مصدر واسم فاعل ، وكان الكسائى يذهب إلى أن العامل فيه هو خروجه عن وصف الفعل . وذهب القراء إلى أن العامل فيه هو الفعل والفاعل معاً ، وبذلك عدّد العامل فيه^(١) ، كما عدّده فى مثل « قام وقعد محمد » إذ جعل لفظة محمد فى مثل هذا التعبير فاعلاً لفعليّن معاً ، على نحو ما أسلفنا فى غير هذا الموضع . وعدّده أيضاً فى مثل « ياتيميم تيميم عديّ » إذ جعل كلمتى « تيم » مضافتين معاً إلى عدى . وقد يكون هذا الرأى أوجه من رأى سيويه إذ ذهب إلى أن « تيم » الأولى هى المضافة إلى عدى والثانية مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل « يا تيم عدى تيمه » فحذف الضمير من تيم الثانية وأقحمت . وذهب المبرد إلى أن « تيم » الثانية مضافة إلى عدى مقدرة ، أى أنها

(١) الرضى ١٨/١ ، ١١٦ ، والمجم ١٦٥/١ .

على نية الإضافة إلى مقدر مثل المضاف إليه^(١) .

وكان يذهب إلى أن « كان » يليها فاعل مرفوع وحال منصوب . وقد يسمى اسمها شبه فاعل وخبرها شبه حال . وقد يقول إن الخبر نُصِبَ بخَلْفِهِ من العامل^(٢) . وذهب إلى أن حاشا الاستثنائية في مثل « جاء القوم حاشا زيد » فعل لا فاعل له ، وزيد مجرورة بلام مقدرة ، والأصل « حاشا لزيد » وحذفت اللام لكثرة الاستعمال . وكان سيبويه يذهب إلى أنها دائماً حرف جر . وجمع المبرد بين الرأيين . فقال إنها تكون حرف جر كما ذهب سيبويه . وقد تكون فعلا ينصب ما بعده بدليل تصرفه إذ يقال حاشى وأحاشى^(٣) . وكان الصريون وأستاذة الكسائي يذهبون إلى أن نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرفان . وخالفهما داهباً إلى أنهما اسمان مبتدآن لعدم تصرفهما والمدخول حرف الجر عليهما في بعض كلام العرب وأشعارهم كقول أعرابي بَشُرَ بمولودة : « والله ما هى بنعم المولودة »^(٤) . وذهب الكسائي مع البصريين إلى أن صيغة التعجب في مثل « ما أكرم محمداً » فعل ماض ، وذهب الفراء إلى أنها اسم مبنى خبر لما الاستفهامية . فما ليست تعجبية بمعنى شيء وإنما هى استفهامية ، واحتج لاسمية صيغة التعجب بأنه قد بدخلها التصغير في مثل قول الشاعر : « يا ما أَمِيلِحْ غَزِلَانَا شَدَنَ لَنَا » والتصغير إنما يدخل في الأسماء لا في الأفعال^(٥) .

وذهب - كما مر بنا في غير هذا الموضع - إلى أن لولا في مثل « لولا السفر لزلتك » هى التى تعمل الرفع في كلمة السفر أو بعبارة أخرى فى تاليها ، فكلمة السفر مرفوعة بها . وكان الكسائي يذهب إلى أن المرفوع بعدها فاعل لفعل مقدر ، وذهب سيبويه إلى أنه مبتدأ محذوف الخبر^(٦) . وكان يذهب إلى أن

- (١) المصح ١٧٧/١ .
 (٢) معاني القرآن ١٣/١ وانظر الرضى
 ٧٤/١ والمصح ١١١/١ ، ١٥١ .
 (٣) ابن يعيش ٨٤/٢ والإنصاف : المسألة رقم ٣٧ والمصح ٢٣٣/١ .
 (٤) فى معاني القرآن ٢٦٨/١ : بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل مثل قاما وقعدا ، وانظر ١٤١/٢ حيث ينص
 على اسميتهما وابن يعيش ١٢٧/٧ والإنصاف
 المسألة رقم ١٤ .
 (٥) ابن يعيش ١٤٣/٧ والإنصاف :
 المسألة رقم ١٥ .
 (٦) معاني القرآن ٤٠٤/١ وابن يعيش
 ١١٨/٣ والرضى ٩٣/١ ، ١١٨/٢
 والإنصاف : المسألة رقم ١٠ .

« حتى » تنصب المضارع بنفسها لا بأن مضمرة وجوباً كما ذهب البصريون^(١) .
 وذهب إلى أن « ليت » كما ترفع الخبر قد تنصبه مع نصب الاسم كقول بعض
 الشعراء : « يا ليت أيام الصبا راجعا » وزعم أن ليت حينئذ تجرى مجرى
 « أتمنى » وأوّل ذلك الجمهور على أن الخبر محذوف و « راجعا » حال ، وأوّل
 الكسائي على حذف كان مقدرة قبل الخبر أى « يا ليت أيام الصبا كانت راجعاً »^(٢)

وكان يذهب إلى أن « مالك ، وما بالك ، وما شأنك » تنصب الاسم الذى
 يليها معرفة ونكرة كما تنصب كان وأظن لأنها نواقص فى المعنى وإن ظننت أنهم
 تامات ، فتقول « مالك الناظر فى أمرنا » و « مالك ناظراً فى أمرنا » وكذلك أختارها .
 وبذلك وجه الإعراب فى قوله تعالى : (فما لكم فى المناققين فتين) وقوله : (فما
 للذين كفروا قبلك مهطعين) وكأنه جعل كل هذه الحروف أفعالا ناقصة ، بل
 لقد صرح بذلك فى تضاعيف كلامه^(٣) .

وإذا تركنا العوامل إلى المعمولات لقيتنا له آراء كثيرة وخاصة حين يعمد إلى
 التقدير والتخريج . من ذلك أنه كان يذهب مذهب الأخفش فى أن المرفوع
 بعد إذا وإن الشرطية فى مثل : (إذا السماء انشقت) (وإن أحد من المشركين
 استجارك) و (وإن امرؤ هلك) مبتدأ وليس فاعلا لفاعل محذوف كما ذهب إلى
 ذلك سيبويه وجمهور البصريين^(٤) . وكان يجعل الاسم المنصوب فى باب الاشتغال
 فى مثل « محمداً لقيته » منصوباً بالهاء التى عادت عليه من الفعل . بينما ذهب
 الكسائي إلى أن الضمير ملغى . وذهب البصريون إلى أن « محمداً » فى المثال
 مفعول به لفعل محذوف بفسره المذكور^(٥) . وذكرنا أنه كان يذهب فى مثل
 قام وقعد محمد إلى أن محمداً فاعل للفعلين جميعاً ، بينما كان يذهب الكسائي
 إلى أن الفعل الأول فاعله محذوف ولا فاعل له ، وذهب البصريون إلى أن محمداً

(٤) الرضى ١٦٢/١ وانظر ابن يعيش

١٠/٩ والمغنى ص ٦٤٣ .

(٥) الرضى ١٤٨/١ والإنصاف المسألة رقم

١٢ والمص ١١٤/٢ وانظر معاني القرآن

٢٠٧/٢ .

(١) معاني القرآن ١٣٤/١ وما بعدها وانظر

المص ٨/٢ .

(٢) ابن يعيش ٨٤/٨ والرضى ٣٢٢/٢

والمغنى ص ٣١٦ والمص ١٣٤/١ .

(٣) معاني القرآن ٢٨١/١ .

فاعل للفعل الثاني . أما الفعل الأول ففاعله مضمَر مستتر فيه ^(١) . ومَر بنا في ترجمة الفراء أنه كان يذهب إلى أن المتأدى مبنى على الضم ، فليس محله النصب كما ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين ، وليس مرفوعاً معرباً كما ذهب إلى ذلك أستاذه الكسائي ^(٢) . ومَر بنا أيضاً أنه خالفه في أنه لا يصح العطف على اسم إن بالرفع إلا إذا كان اسمها غير واضح الإعراب كأن يكون مبنياً على نحو ما في الآية الكريمة : (إن الذين آمنوا والذين هادوا الصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) ويوضح ذلك قائلا ، راداً على أستاذه : « عُطِفَ (والصابئون) على الذين ، والذين حرف على جهة واحدة في رفعه وخفضه (أى أنه مبنى لا يتغير آخره) فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب إن نصباً ضعيفاً ، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره (لأن الخبر عنده مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول إن ، وهو المبتدأ الذي أصبح اسمها) جاز رفع الصابئين ، ولا أستحب أن أقول إن عبد الله وزيد قائمان لتبين الإعراب في عبد الله ، وقد كان الكسائي يميزه لضعف إن ، وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً :

فَن يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَلَئِنْ وَقَّيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

وليس هذا بحجة للكسائي في إجازته : إن عمراً وزيد قائمان ، لأن قياساً قد عُطِفَ على اسم مكْنَى عنه (يريد الضمير) والمكْنَى لا إعراب له فسهل ذلك كما سهل في الذين إذ عطف على (الصابئون) . . . وأنشدني بعضهم :

وإِلَّا فَاعْمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بَغَاةٌ مَا حَتَّيْنَا فِي شَقَاقٍ

وقال الآخر :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتَ يَا لَيْسُ بِلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنْيْسُ ^(٣) »

وكان يخالف أستاذه أيضاً في إعراب الضمير المتصل بأسماء الأفعال في مثل « مكانك » بمعنى قف و « عندك ولديك ودونك » بمعنى خذ و « وراءك »

(١) الرضى ٧٠/١ وما بعدها والمنفى

رقم ٤٥ .

(٢) معاني القرآن ٣١٠/١ وانظر المنفى ص

ص ٥٤٢ والمص ١٠٩/٢ .

٥٢٧ والمص ١٤٤/٢ .

(٣) الرضى ١٢٩/١ والإنصاف : المسألة

بمعنى تأخَّرَ و «أمامك» بمعنى تقدَّمَ و «عليك» بمعنى الزمُ فقد كان الكسافي يذهب إلى أنه مفعول به ومحلّ النصب ، وذهب جمهور البصريين إلى أنه مجرور بالإضافة ، بينما ذهب الفراء إلى أنه مرفوع على الفاعلية لأنه قد يليها منصوب مثل «عليك زيدا»^(١) . ومربنا أنه كان يوافق أستاذه في أن الأسماء الخمسة تُعَرَّب من مكانين ، فإذا قلت «هذا أبوك» كانت علامة الرفع في كلمة «أبوك» الواو والضمة التي قبلها وإذا قلت «رأيت أباك» كانت علامة النصب الألف والفتحة التي قبلها ، وإذا قلت مررت بأبيك كانت علامة الجر الياء والكسرة التي قبلها^(٢) . وذهب سيبويه والبصريون إلى أن تمييز «كم» الخبرية مجرور دائماً وإن جاء منصوباً شذوذاً ، وتمييز «كم» الاستفهامية منصوب دائماً إلا إذا جرَّت مثل «بكم درهم اشتريت هذا الكتاب» ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز في تمييزها جميعاً النصب والجر بمن مضمة^(٣) ، وقد علق على كم التكميلية في الآية الكريمة: (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة) ملاحظاً أن ما يليها قديماً مجروراً ومنصوباً ومرفوعاً يقول ، من ذلك قول العرب كم رجل كريم قد رأيتُ وكم جيشاً جرّاراً قد هزمتُ . . . وأنشدوا قول الشاعر :

كم عمة لك يا جرير وخالة فداء قد حلبت على عيشاري^(٤)

رفعاً ونصباً وخفضاً ، فمن نصب قال : كان أصل كم الاستفهام وما بعدها من النكرة مفسر (مُمَيِّز) كتفسير العدد ، فتركناها في الخبر على جهتها وما كانت عليه في الاستفهام فنصبنا ما بعدكم من النكرات كما تقول عندي كذا وكذا درهماً . ومن خفض قال : طالت صحبة من للنكرة في كم ، فلما حذفناها أعملنا إرادتها ، فخفضنا ، كما قالت العرب إذا قبل لأحدهم كيف أصبحت ؟ قال : خير عافاك الله ، فخفض ، يريد بخير ، وأما من رفع فأعمل الفعل الآخر ونوى تقديم الفعل كأنه قال كم قد أتاني رجل كريم^(٥) .

(٣) المعنى مر ٢٠٢ والمص ٢٥٤/١ .

(٤) فداء : موجة رشح اليمن كثرة الحلب ،

والعشار : جمع عشار وهي النقة الحامل في

شهرها العاشر .

(٥) معاني القرآن ١/١٦٨ .

(١) الرضي ٦٥/٢ والمص ١٠٦/٢ وانظر

معاني القرآن ١/٢٢٣ حيث سرح بأنه لا يجوز

أن يتقدم منصوبها عليها فلا يقال زيدا عليك

مخالفاً بذلك أستاذه ، وقارن بالمص ١٠٥/٢ .

(٢) المص ١/٣٨ وابن عيش ١/٥٢ .

وكانه كان يجوز الرفع مع كم التكميلية على هذا الوجه الذي خرج به الرفع في البيت . ويبدو أنه لم يكن يأخذ بفكرة التقدير في الجار والمجرور والظرف حين يقعان خبراً أو نائب فاعل أو صفة أو حالا ، فقد كان البصريون يقدرون أنهما متعلقان بمحذوف تقديره استقر أو مستقر ، أما هو فقد مر بنا أنه كان يعرب الظرف حين يقع مبتدأ في مثل « محمد عندك » خبراً منصوباً بالخلاف . وطبعي أن يمد ذلك في مواضعه الأخرى . أما الجار والمجرور فكان يجعل الجار هو الخبر في مثل الكتاب لك كما كان يجعله في محل نصب في مثل مر زيد بعمر ، ومن هنا جعله نائب الفاعل مع الفعل اللازم حين يُبنى للمجهول مثل « مُرَّ بعمر^(١) » . ولعله من أجل ذلك كان يسميه الصفة على نحو ما مرَّ بنا آنفاً . وبذلك نفهم إعرابه مثل « كل رجل وصنعتة » فقد كان سيبويه والبصريون يقدرون الخبر محذوفاً تقديره مقترنان ، وكان يذهب إلى أن الخبر لم يحذف ، وإنما أغنت عنه الواو فكانها هي الخبر ، وبذلك تكون هي الرافعة للمبتدأ ، إذ هو وخبره يترافعان أو بعبارة أخرى كلاهما يرفع صاحبه ، يقول تعليقاً على قول بعض الشعراء : « هلا التقدّم والقلوبُ صحاحٌ » : « بم رُفِعَ التقدّم (أى المبتدأ) قلت : بمعنى الواو في قوله "والقلوبُ صحاحٌ" كأنه قال : "العظة والقلوبُ فارغة" و"الرُّطْبُ والحر شديد"^(٢) ومعنى ذلك كله أن الحروف عنده كانت تُعرب إعراب الأسماء حين تطلبها العوامل . وكان يذهب إلى أن الغاء العاطفة لا تفيد الترتيب أحياناً كقوله تعالى : (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً)^(٣) وفي الوقت نفسه ذهب إلى أن الواو العاطفة قد تفيد لترتيب^(٤) ، مما جعل ابن هشام يعمم عنده قائلا : « وقال الفراء إن الغاء لا تفيد الترتيب مطلقاً ، وهذا مع قوله إن الواو تفيد الترتيب غريب »^(٥) . وكان سيبويه والبصريون يرون أن «أو» لا تأتي للإضراب بمعنى بل إلا إذا تقدمها نفي أو نهى ، وذهب الفراء إلى أنها تأتي للإضراب مطلقاً دون شرط ، محتجاً بقوله تعالى : (وأرسلناه إلى

(٣) معاني القرآن ١/٣٧٢ .

(٤) المنى ص ٣٩٢ والمص ٢/١٢٩ .

(٥) المنى ص ١٧٣ .

(١) المص ١/١٦٣ .

(٢) معاني القرآن ١/١٩٨ وانظر الرضى

١/٩٧ والمص ١/١٠٥ .

مائة ألف أو يزيدون) ويقول بعض الشعراء :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْقِ الضُّحَى وَصُورَتِهَا أَوْ أُنْتُ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ^(١)

وذهب جمهور البصريين إلى أن الذي تكون دائماً اسماً موصولاً، بينما ذهب الفراء مع يونس إلى أنها قد تكون موصولاً حرفياً أو حرف موصول، يريد أنها تكون مصدرية مثل ما المصدرية، يقول تعليقاً على الآية الكريمة: (ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن): «إن شئت جعلت الذي على معنى "ما" تريد "تماماً على ما أحسن موسى" فيكون المعنى تماماً على إحسانه» وتلا ذلك بتوجيه أنه يجوز أن تكون اسم موصول سواء قرئت (أحسن) بالنصب على أنها فعل والعائد محذوف، أو قرئت بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير «الذي هو أحسن»^(٢). وكان البصريون يذهبون إلى أن لو تكون شرطية دائماً، وقدروا في مثل قوله تعالى: (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة) أن جوابها محذوف يدل عليه ما قبلها، والتقدير: يود أحدهم التعبير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك. وهو تكلف واضح في التقدير. وذهب الفراء إلى أنها تأتي شرطية، وقد تأتي حرفاً مصدرية، مثل أن المصدرية تماماً، فتؤول مع ما بعدها بمصدر يعرب حسب العوامل، ويقع ذلك غالباً بعد وَدَّ وَيَوَدُّ مثل «يود لو رآك» أي يود رؤيتك، وقد تأتي بدونهما كقول الأعشى :

وربما فات قومًا جُنَّ أمرهم من التأنى وكان الحزم لو عجلوا^(٣)

وكان سيبويه يذهب إلى أن العامل في كلمة اليوم من مثل «أما اليوم فلإن ذاهب» هو أما لما فيها من معنى الفعل، وذهب الفراء، إلى أن العامل خبر إن^(٤). وكان البصريون يعربون غير في الاستثناء إعراب ما بعد إلا، وذهب الفراء إلى أنها مبنية في الاستثناء لقيامها مقام إلا^(٥).

ومن يرجع إلى توجيهه للإعراب في الآيات القرآنية يرى نفسه أمام ذهن

(١) معاني القرآن ٧٢/١ وانظر ٣٩٣/٢ . وما بعدها والمجم ٨١/١ .

(٢) معاني القرآن ٣٦٥/١ والمجم ٨٣/١ . (٤) المعنى ص ٦٠ .

(٣) معاني القرآن ١٧٥/١ والمعنى ص ٢٩٣ . (٥) الرضى ٢٢٦/١ .

سيال بالخواطر التي نفذ عليه من كل صوب ، من ذلك توجيهه لإعراب «أى» في قراءة مَنْ رفعها في قوله تعالى : (ثم لننزعنَّ من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً) ومعروف أن قراءتها بالنصب واضحة ، إذ تكون مفعولاً للفعل لننزعن . أما بالرفع فذهب الخليل إلى أنها استفهامية ومفعول الفعل محذوف ، والتقدير : لننزعن الفريق الذين يقال فيهم أيهم أشد . وقال يونس : بل المفعول جملة أيهم والفعل معلّن عنها كما يعلّق في باب ظن حين تدخل هي وأخواتها على جملة استفهامية . وذهب سيبويه إلى أنها أى الموصولة مبنية على الضم وحذف صدر صلتها ، والتقدير : لننزعن الذي هو أشد . وقال الكسائي والأخفش : من في الآية زائدة وكل شيعة هي المفعول به ، وجملة أى مستأنفة . ثم جاء الفراء فعرّض فيها ثلاثة وجوه : الوجه الأول أن يكون الفعل واقعاً على موضع «مين» تمثيلاً مع رأيه في أن الحروف تعرب حسب العوامل التي تطلبها ، وكان «من» هي مفعول نزع ، ويمثل لذلك بقولهم : «قد قتلنا من كل قوم» و«أصبنا من كل طعام» ، ثم تستأنف بعد ذلك جملة (أيهم أشد على الرحمن عتياً) بتقدير فعل محذوف عامل فيها هو ننظر أى ننظر أيهم أشد على الرحمن عتياً . والوجه الثاني أن يكون تقدير الآية ثم لننزعن من الذين تشابعوا على هذا ، ينظرون بالتشابع أيهم أشد على الرحمن عتياً ، فتكون أى في صلة التشابع . ولوجه ثالث أن يكون التقدير : ثم لننزعن من كل شيعة بالنداء ، أى لتنادين أيهم أشد على الرحمن عتياً^(١) .

ومن ذلك تعليقه على الآية لكرامة : (شما اشتروا به أنفسكم أن يكفروا بما أنزل الله بغياً أن يتزلّ الله من فضله على من يشاء من عباده) فقد وقف بإزاء أن في قوله تعالى : (بغياً أن يتزلّ الله) ملاحظاً أنها تفيد الجزاء مثل إن ، ومن هنا كانا يتعاوران الموضع الواحد في الكلام ، ويتفرق بينهما في الاستعمال على هذا النحو : «إذا كان الجزاء لم يقع عليه شيء قبله وكان يُنسوّى بأن الاستقبال كسرتّها وجزمت بها فقلت أكرمك إن تأنى ، فإن كانت ماضية قلت أكرمك

(١) معاني القرآن ٤٧/١ وانظر مجالس

لعلماء للزجاجي ص ٣٠١ والمغني ص ٨١ .

أن تأتيني ، وأبين من ذلك أن تقول أكرمك أن أتيتني ، كذلك قول الشاعر :
 أنجزع أن بان الخليط المودع وحبل الصفا من عزّة المتقطع
 يريد : أنجزع بأن أو لأن كان ذلك ، ولو أراد الاستقبال ومحض الجزاء
 لكسر إن وجزم بها كقول الله جل ثناؤه : (فلعلك باخع نفسك على
 آثارهم إن لم يؤمنوا)^(١) .

ومن ذلك الآية الكريمة : (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله)
 فقد قال إنه يصح دخول أن في قوله تعالى (لا تعبدون) ولكنها لما حذفت رُفع
 الفعل ، ثم وقف بإزاء قراءة (لا تعبدوا إلا الله) وقال إنها مجزومة بالنهى
 وليست جواباً لأخذ الميثاق الذى يدل على الاستحلاف كأنها جواب ليمين كما ذهب
 إلى ذلك بعض النحاة ، لأن الأمر لا يكون جواباً لليمين . وجوز في
 القراءة الأولى أن يكون الأصل النهى وأخرج الفعل (لا تعبدون) مخرج الخبر ،
 ويؤيده أن بعده (وقولوا للناس حسناً وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) . وكان
 الكسائي يذهب في قراءة (لا تعبدوا) إلى أن أصلها بأن لا تعبدوا ، فحذف
 الجار وأن ، وهو تقدير بعيد ، ونسب ابن هشام ذلك أيضاً إلى الفراء ، ولم يذكره
 في تعليقه على الآية^(٢) .

ومن ذلك مخالفته أستاذه في إعراب خيراً من قوله تعالى : (فآمنوا خيراً لكم)
 فقد كان الكسائي يذهب إلى أن خيراً منصوبة على إضمار يكن ، وذهب الفراء
 إلى أنها مفعول مطلق ، إذ التقدير آمنوا إيماناً خيراً لكم فوى صفة للمصدر
 المحذوف ، ورد على الكسائي بأن كلامه يبطله القياس لأنك تقول : اتق الله
 تكن محسناً ، ولا يجوز أن تقول اتق الله محسناً وأنت تضمركن ، ولا يصلح
 أن تقول : انصُرنا أخانا وأنت تريد تكن أخانا^(٣) .

ومعروف أن (أرايتكم) في مثل قوله تعالى : (قل أرايتكم إن أناكم عذاب الله) بمعنى
 أخبروني ، وكان سيبويه يُعرب التاء فيها فاعلاً والكاف حرف خطاب . وقال
 الكسائي بل الكاف مفعول به . وقال الفراء إن العرب تطابق في هذا التعبير

(١) معاني القرآن ٥٨/١ ، ١٧٨ - ١٨١ (٢) معاني القرآن ٥٣/١ وانظر المنى ص ٤٥٢ .

وانظر الرضى على الكافية ٥٣/١ . (٣) معاني القرآن ٢٩٥/١ .

بين الكاف والمخاطب ، فتقول للواحد أرايتك بفتح الكاف وللواحدة أرايتك وتقول للرجال أرايتكم وللنساء أرايتكن . ومن هنا ذهب إلى أن التاء حرف خطاب ، والكاف هي الفاعل لأنها تطابق المسند إليه . ويضعف رأيه أنه قد يُستغنى عنها في التعبير فيقال أرايت وأن الكاف لم تقع قط في موضع رفع ^(١) .

وعلى هذا النحو كان لا يزال يلجّ في تحليل صيغ الذكر الحكيم ومواضع كلمه في الإعراب على ذهنه مستخرجاً منه فيضاً من الآراء ، مخالفًا البصريين وسيبويه ، وقد يخالف أستاذه ، وهو في كل ذلك إنما يريد أن يشكّل النحو الكوفي في صيغته النهائية ، بحيث تستقر قواعده ، ويستقر توجيهه للصيغ العربية ، وتستقر مصطلحاته وتستقر فيه العوامل والمعاملات منخدة كل ما يمكن من أوضاع جديدة .



بسط السماع والقياس وقبضهما حتى في القراءات

كان القراء يتوسع مثل أستاذه الكسائي في الرواية عن الأعراب المتحضرين ، وإن كنا نلاحظ أنه إنما كان يتتبع فصحاءهم ، ممن سمعناهم في غير هذا الموضع ، أمثال أبي ثروان وأبي الجراح . وتدل كثرة ما رواه عن العرب وقبائلهم أنه كانت له رحلة واسعة إلى الجزيرة ، إذ يكثر في كتابه معاني القرآن أن يقول : « وسمعت العرب تقول » أو يقول : « أنشدني بعض بني أسد أو بعض بني كلاب أو بعض ربيعة أو بعض بني عامر أو بعض بني حنيفة » إلى غير ذلك من قبائل كثيرة . وأكثر أيضاً من الرواية عن المفضل الضبي . أما الكسائي فله الحظ الأوفر من الأشعار التي استشهد بها في معاني القرآن . وقلما يذكر اسم الشاعر الجاهلي والإسلامي الذي ينشد من شعره ، اكتفاء بأن ذلك كان معروفاً متداولاً بين

علماء اللغة والنحو في عصره . وكثيراً ما يتوارد مع سيبويه فيما ينشد من أشعار ، بما يدل على أنه كان يضع كتابه نصب عينه وبصره ^(١) .

وقد مضى مثل النحاة البصريين وأستاذه الكسائي لا يستشهد بالحديث النبوي في كتابه «معاني القرآن» ، إلا ما جاء عرضاً وعبثاً ^(٢) بحيث لا يصح التعميم عنده وأن يقال إنه كان يستشهد به ، فقد كانوا يصطلحون على أن روايته بالمعنى وأنه رواه أعاجم غير ثقات في العربية . أما القراءات فهي محور الكتاب ، وقد أدار عليها توجيهاته لها من أساليب العرب ، متحدثاً عن لغاتهم التي تجري مع القياس والتي تشذ عنه في رأيه ، مما جعله يرد بعضها أحياناً ، كما رد بعض القراءات .

وليس معنى ذلك أنه لم يكن يتوسع في السماع من العرب ، بل لقد كان يتوسع فيه إلى أقصى حدٍّ أمكنه ، ملتصقاً منه القياس ، وخاصة إذا اتفق ذلك مع بعض آي الذكر الحكيم وبعض قراءاته . وقد يمدد القياس إلى أحكام لم ترد في القرآن ولا على السنة العرب ، ونضرب بعض الأمثلة لما يسط فيه القياس معتمداً على القرآن وقراءاته وأشعار الشعراء . فمن ذلك أنه جَوَّزَ إذا اجتمع شرط وقسم وتقدم القسم أن يكون الجواب للشرط ، والبصريون يوجبون أن يكون الجواب للأول ، ويتضح الخلاف في مثل «لئن قمت أقوم معك» فالبصريون يحتمون أن تكون أقوم جواباً للقسم لوجود اللام الموطئة المؤذنة به وبذلك تكون مرفوعة ، ويجوز الفراء أن تكون جواباً للشرط ، فيقال «لئن قمت أقوم معك» يجزم المضارع في الجواب ، واحتج لذلك بقول الأعشى :

لئن مُنيت بنا عن غيب معركةٍ لا تُلفينا من دماء القوم نثقل ^(٣)

والبصريون يؤولون مثل ذلك بأن اللام زائدة ^(٤) . وقد وقف بإزاء الآية الكريمة :

٢٥٠٢٢ ، ٥٣ ، ١٥٢ ، ٤٤١ ، ٣٦١ ، ٢٣٩

(٢) معاني القرآن ١/٢٦٦ ، ٤٦٩ .

(٣) منيت : بليت . عن غيب : بعد عاقبة .

نثقل : نتصل .

(٤) معاني القرآن ١/٦٨ والمفني ص ٢٦١ .

(١) انظر على سبيل المثال الجزء الأول من معاني القرآن

ص ٣٤٦ ، ٦٧ ، ٩١ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٢٨

١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٦٢ ، ١٧٧ ، ١٨٦ ،

١٨٧ وقارن كتاب سيبويه على الترتيب ١/٢٢٤

٤٢٧ ، ٣٠٤/٢ ، ٣٠٥/١ ، ٢٤٠ ،

(حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر) وقال إن الواو معناها السقوط أى زائدة في جواب إذا متابعاً في ذلك الأخفش ومثّل لسقوطها في الجواب بآية الصافات : (فلما أسلما وثّله للجبين وناديناه) فإن ناديناه هي الجواب في رأيه ، وكذلك بقوله تعالى في سورة الزمر : (حتى إذا جاءوها وفُتحت أبوابها) مستدلاً بآية مماثلة في نفس السورة إذ حُدفت فيها من نفس العبارة الواو ، وتمثّل بقول بعض الشعراء :

حتى إذا قَمَلْتُمُ بطونُكمُ ورَأَيْتُمُ أُنْباءَكمُ شَبَبُوا^(١)
وقَلْبُكمُ ظَهَرَ المِجَنُّ لنا إن اللثيمَ العاجزُ الخِيبُ^(٢)

فإن « قَلْبُكم » هي الجواب زادت في أولها الواو . والبصريون يؤولون مثل ذلك بأن الجواب محذوف ، والواو عاطفة الجملة المذكورة معها عليه^(٣) . وجوز في الآية الكريمة : (فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه) أن يكون كل من الحرفين : اللام ومن وُضع في مكان صاحبه ، على طريقة القلب المكاني ، وقال إن ذلك طريقة معروفة للعرب في تعبيرهم ، واستشهد له بقول بعض الشعراء :

إن سراجاً لكريمٍ مفخّره^٤ تحلّى به العينُ إذا ما تجسّره^٥

قائلاً : « العين لا تحلّى إنما يحلّى بها سراج لأنك تقول حلّيت بعيني ، ولا تقول حلّيت عيني بك إلا في الشعر^(٦) » . ووقف يلزّاء قراءة الآية : (فاضربْ لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخفّ دركاً ولا تخشى) ملاحظاً أن الفعل الأخير في هذه القراءة (ولا تخشى) معطوف على فعل مجزوم وأثبتت فيه الألف ، ووجه ذلك بأنه قد يكون مستأنفاً وقد يكون في موضع جزم وإن كانت فيه الياء ، واحتج بأن العرب قد تصنع ذلك ، مورداً قول بعض بني عبّس :

ألم يأتيك والأنباءُ تنمى بما لاقت لبّونُ بني زيادٍ^(٧)

(٣) مدني القرآن ١/ ٢٣٨ والمفني ص ٤٠٠ .

(٤) مدني القرآن ١/ ١٣١ .

(٥) اللبّون : الناقة غزيرة اللبن .

(١) قملت : كثرت . بطونكم : عشائركم .

(٢) المجن : الترس ، وقلب ظهر المجن :

كناية عن المعاداة . والخب : الغادر .

فأثبتت الياء في « بأتيك » وهي في موضع جزم ، وأورد في ذلك أيضاً قول بعض الشعراء :

هجوت زبَّان ثم جئت معتدرا من سبَّ زبَّان لم تهجو ولم تدع

إذا كتبت الواو في « تهجو » مع وجود لم الجازمة^(١) . وكان البصريون لا يميزون أن تقع اللام المؤكدة في خبر لكن على نحو ما تقع في خبر إن ، وجوز ذلك القراء محتجاً بقول بعض الشعراء : « ولكنني من حبها لكمد » واحتج البصريون بأن ذلك شاذ لا يعول عليه^(٢) .

واشترط البصريون لحجىء كان زائدة أن تكون بلفظ الماضي وأن تنوسط بين مسند ومسند إليه مثل « ما كان أجمل هذا المنظر » ، وجوز القراء زيادتها بلفظ المضارع لقول بعض الشعراء « أنت تكون ما جد نبيل » . وجوز أيضاً زيادتها في آخر الكلام قياساً على إلغاء ظن آخره ، فتقول « زيد مسافر كان » كما تقول « زيد مسافر ظننت » ومنع ذلك البصريون لعدم وروده في السماع^(٣) . ومرر بنا في الفصل الخامس بالكسائي وتلاميذه أنه كان يُعمل إن النافية عمل ليس لسماع ذلك عن بعض العرب والقراء سعيد بن جبير : (إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) بتخفيف النون في إن ونصب عباداً ومنع ذلك القراء محتجاً بأنها من الحروف التي لا تختص ، فالقياس فيها أن لا تعمل ، وكأنه بذلك قدَّم القياس على السماع^(٤) .

وعلى نحو ما نرى في المثالين الآتيين كان تارة يَبْسُطُ ظِلَّ القياس وتارة يَتَقَبَضُ غير ملتفت إلى السماع . ومما بسطه فيه دون شاهد يسنده إضافة اسم الفاعل المحلى بالألف واللام إلى العلم قياساً على جواز إضافته إلى المعرف بالألف واللام ، فتقول الضارب زيد كما تقول الضارب الرجل^(٥) . ومما قبضه فيه مع عدم أخذه بالسماع مجيء مرفوعين بعد كان ، وجوز ذلك الجمهور على أن في كان ضمير

(١) معاني القرآن ١/١٦١ .

(٢) المجمع ١/١٢٠ .

(٣) معاني القرآن ١/٤٦٥ والإنصاف المسألة

(٤) المجمع ١/١٢٤ .

(٥) الرضى على الكافية ١/٢٥٩ .

رقم ٢٥ .

شان محذوف هو اسمها وبالجملة خبرها المحذوف ذلك كثيراً على لسان الشعراء كقول بعضهم :

إذا متُّ كان الناسُ صينفان شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذى كنتُ أصنعُ^(١)

وقد يقف لينصَّ على أن العرب قد يغلطون ، يقول تعليقاً على قراءة الحسن البصرى آيةَ يونس : (ولا أدْرَأُتَكم به) في مكان القراءة المشهورة (ولا أدراكم به) بعد أن صحح قراءته : « وربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز ، فيهمزون غير المهموز . سمعتُ امرأة من طيء تقول : رثأت (أى رثيت) زوجي بأبيات ، ويقولون لبَّأت (أى لبيت) بالحج وحلَّأت (أى حلَّيت) السويق ، فيغلطون ، لأن حلَّأت قد يقال في دفع العطاش من الإبل ، ولبَّأت ذهب إلى اللَّبَّاء (اللبن عقب الولادة) الذى يؤكل ، ورثأت زوجي ذهبتُ إلى ركيثة اللبن وذلك إذا حلبت الحليب على الرائب »^(٢) .

ولعلنا بكل ما قدمنا نكون قد عرفنا موقف الفراء من كلام بعض العرب ، فهو قد يخطئهم . وقد يرد بعض ما سمعه منهم مؤمناً بأنه شاذ لا يقاس عليه ولا يصح طرده في العربية . وإذن فما يردد في بعض الكتابات من أن البصرة كانت تخطئ العرب بينما كانت الكوفة تقبل كل ما يروى عنهم ، حتى لربما بنت على الشاهد الواحد قاعدة غير صحيحة . وهى حقاً قد تتوسع في القياس على نحو ما رأينا عند الفراء أحياناً من بنائه قاعدة دخول اللام على خبر كأن لشاهد واحد سمعه . ولكن ليس معنى ذلك أنها كانت تصنع ذلك بكل شاهد . بل لقد كانت تتكاثر الشواهد أحياناً ، وترفض القاعدة والقياس على نحو ما رفض الفراء إمامها الحقيقي إعمال إن النافية . وأدخل من ذلك في الغلط على الكوفة ونحواتها ما تحدثنا عنه في الفصل الخاص بنشأة نحوها مما يقال عنها من أنها تعتدُّ بالقراءات ، بينما كانت البصرة كثيراً ما تتعدَّل عن هذا الاعتداد . وقد أوضحنا هناك خطأ هذا القول وأن سيبويه والتحليل جميعاً لم يردَّا قراءة من القراءات وأن الأخصش احتجَّ في غير موضع لبعض القراءات التى يَظُنُّ أنها خارجة على

قياس النحو البصري، وصوّرنا ذلك من بعض الوجوه في حديثنا عنه، وأشرنا إلى أن الكسائي كان يرُد بعض القراءات ولا يجوزها وأن البصريين الذين خطّأوا بعض القراءات إنما اقتدوا في ذلك بالقرّاء. ومن يرجع إلى كتابه ومعاني القرآن يجد الآيات التي خطّأوا القرّاء فيها قد سبقهم إلى تخطئة جمهورها الأكبر، فهو الذي فتح لهم هذا الباب على مصاريحه. ونحن نسوق بعض ما قرأناه له من ذلك في الجزعين المطبوعين من الكتاب، ولا بد أن وراءه فيما لم يُنشر منه مادة أخرى من هذه التخطئة.

وأول ما يلقانا به أنه سقطت في بعض المصاحف ألف الوصل والقطع من كلمة (الأيكة) فكتبوها هكذا (ليكة) يقول: والقراء يقرءونها على التمام أي (الأيكة) ^(١). وكأنه بذلك ينكر قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر: (ليكة) بفتح اللام وسكون الياء وفتح التاء في آية الشعراء (كذب أصحاب ليكة المرسلين) ^(٢) وهم من أصحاب القراءات السبع المتواترة. ولا يلبث أن يقف عند قراءة حمزة بن حبيب الزيات، أستاذ الكسائي وأحد أصحاب هذه القراءات، للآية الكريمة: (إلا أن يخافا أن لا يقيا حدود الله) فقد قرأها (يخافا) بالبناء للمجهول، وأثبت ذلك القرّاء قائلًا: «ولا يعجبني ذلك» واستشكل عليه بأنه يرتب على قراءته أن يكون الخوف قد وقع على ضمير الاثنين وعلى (أن لا يقيا حدود الله) وكأن الفعل ليس له نائب فاعل واحد بل له نائبان، والنحويون يوجهون ذلك بأن عبارة (أن لا يقيا) بدل اشتمال من ألف الاثنين ^(٣). ووقف بإزاء قراءة عاصم - وهو من أصحاب القراءات السبع المتواترة - لكلمة (يؤذّه) بسكون الهاء في قوله تعالى: (ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤذّه) (إليك) وقال إذا كان قد ظن هو ومن شاكله من القرّاء أن الجرم في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء، فهذا وإن كان توهمًا، خطأ. وكان حريًا به أن لا يذكر هذا التوهم والخطأ لأنه عاد فقال موجّهًا للقراءة بأن من العرب من يجزم الهاء، أو بعبارة

(٣) معاني القرآن ١٤٥/١ وانظر البحر

المحيط ١٩٧/٢.

(١) معاني القرآن ٨٨/١، ٩١/٢.

(٢) انظر تفسير أبي حيان المسمى باسم

البحر المحيط ٣٧/٧.

أخرى يسكنها ، إذا تحرك ما قبلها فيقول ضربته* ضرباً شديداً ، وكان ينبغي أن يحمل القراءة على هذه اللغة مباشرة دون تشكيك فيمن قرأوا بها وأنهم ربما توهموا خطأ أن الجزم على الهاء لا على ما قبلها^(١). وقرأ القراء (وأما ثمود فهدبناهم) برفع ثمود ونصبها ، ووجه سبويه النصب على أن أما أشبهت الفعل فثمود منصوبة بها ، أما الرفع فعلى أنها مبتدأ . ورد القراء قراءة النصب قائلاً : « وجه الكلام في ثمود الرفع لأن أما تحسن في الاسم ولا تكون في الفعل »^(٢) . وكان حسبه أن يقول قراءة الرفع أفصح . ووقف بلزاء الآية الكريمة : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) وقال نصَّب الأرحام يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها ، ثم ذكر قراءة إبراهيم النخعي لها - وكان يتابعه في ذلك حمزة - بالجر عطفاً على الضمير المحرور بدون إعادة الجار ، وقال : « في ذلك قبح لأن العرب لا ترد (لا تعطف) مخفوضاً على مخفوض وقد كُنى عنه (أى أضمر كالهاء في به) .. وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه »^(٣) . وقد حمل صاحب الإنصاف البصريين مسئولية تضعيف هذه القراءة^(٤) ، مع أن القراء - كما رأينا - هو أول من ضعَّفها ، وتبعه في ذلك المبرد^(٥) ، فحتمل ذلك النحاة على البصريين عامة . ومرت بنا في ترجمة الأخفش أنه كان يصحح هذه القراءة مستمداً منها الحكم يجوز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض . وعرض القراء لقراءة (وعبد الطاغوت) بضم الباء ، وقال إن تكن فيه لغة مثل حنَّدر بكسر الذال وحذَّر بضمها فهو وجه ، وإلا فإنه أراد قول الشاعر :

أبني لبَيْتِي إن أمَّكُمْ أمةٌ وإنَّ أباكم عبيدُ

وهذا (أى تحريك الحرف المتوسط بالضم) في الشعر يجوز لضرورة القوافي ، فأما في القراءة فلا^(٦) . وأنكر قراءة ابن عامر مقرئ أهل الشام للآية الكريمة : وكذلك زُين لكثير من المشركين قَتْلُ أولادهم شركائهم) بالفصل بين قتل

(١) انظر معاني القرآن ٢٢٣/١ وراجع ٧٥/٢ . (٤) الإنصاف : المسألة رقم ٦٥ .

(٥) ابن يمين ٧٨/٣ .

(٢) معاني القرآن ٢٤١/١ .

(٦) معاني القرآن ٣١٤/١ .

(٣) معاني القرآن ٢٥٢/١ .

وشركائهم بكلمة أولادهم أو بعبارة أخرى بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به . والنحاة لا يجوزون هذا الفصل بينهما إلا بالظرف والجار والمجرور ، ومن هنا استشكل الفراء على القراءة ، وحاول أن يجد بلجراً لشركائهم وجهياً ، فقال : « وفي بعض مصاحف أهل الشام شركائهم بالياء فإن تكن مثبتة عن (القراء) الأولين فينبغي أن يُقرأ زَيْن وتكون الشركاء هم الأولاد لأنهم منهم في النسب والميراث » يريد بذلك أن تقرأ كلمة (أولادهم) بالجر مضافة إلى قتل وبذلك تكون كلمة شركائهم بدلا منها أو صفة . وكان الأخفش كما قدمنا في ترجمته يصحح هذه القراءة ويحتج لها بقول بعضهم فاصلا بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول :

فَرَجَجَتْهُمَا بِمَزَجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

فقال راداً عليه في عنف : « وليس قول من قال إنما أرادوا مثل قول الشاعر (وأنشد البيت) بشيء وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله في العربية ^(١) » وقال في موضع آخر : الصواب في البيت :

فَرَجَجَتْهُمَا مَتَمَكَّتْ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبُو مَزَادَةَ ^(٢)

وَوهم صاحب الإنصاف : فحمل البصريين مسئولية رفض هذه القراءة ^(٣) . ولا نعلم بصرياً معاصراً للفراء ولا سابقاً له رفضها ، بل لقد صححها الأخفش البصري معاصره . كما قدمنا . واحتج لها من الشعر . ومرتبنا في ترجمة المازني أنه كان يرى أن تجمع معيشة على معاش بالياء لأن حرف اللين فيها عين الكلمة وليس حرفاً زائداً مثل ياء صحيفة التي تجمع على صحائف ، وأنه لذلك أنكر قراءة نافع : معاش بالهمزة في قوله تعالى : (ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاش قليلاً ما تشكرون) . وهو في هذا الإنكار إنما كان يتابع الفراء فقد ذكر الآية ثم قال بعقبها : « معاش لا تُهمز لأنها - يعني الواحدة - مفعلة ، فالياء من الفعل ، فلذلك لم تُهمز ، إنما يُهمز من

(٣) الإنصاف : المسألة رقم ٦٠ .

(١) معاني القرآن ٣٥٧/١ .

(٢) معاني القرآن ٨١/٢ .

هذا ما كانت الباء فيه زائدة مثل مدينة ومدائن وقبيلة وقبائل . وهو بذلك يُعَدُّ أول من أنكر قراءة نافع لمعايش مهموزة ، وإن قال إن العرب ربما همزت هذا وشبهه ينهون أنه على وزن فعيلة لشبهها بها في وزن اللفظ وعدة الحروف على نحو ما صنعوا في جمعهم لمصيبة على مصائب^(١) . ووقف بإزاء الآية الكريمة : (ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا لأنهم لا يعجزون) وقال إن القراء قرءوها (تحسبن) بالتاء وقرأها حمزة (يحسبن) بالياء ولم يلبث أن ضعف قراءته قائلا : « ما أحببها لشذوذها »^(٢) . وعلّق على الآية الكريمة : (فأجمعوا وأمركم وشركاءكم) بقوله : « وقد قرأها الحسن البصري (وشركاؤكم) بالرفع ، وإنما الشركاء ههنا آلهتهم كأنه أراد أجمعوا أنتم وشركاؤكم ، ولست أشتبهه لخلافه للكتاب (يريد كتابة المصحف) ولأن المعنى فيه ضعيف لأن الآلهة لا تعمل ولا تُجمع »^(٣) .

وتلا قوله جلّ وعزّ : (فبشرناها بإسحق ومن وراء إسحق يعقوب) ثم قال قوله (يعقوب) يرفع وينصب أى يجوز فيه الوجهان ، ولم يلبث أن قال إن حمزة كان يقرأ الكلمة بالخفض يريد ومن وراء إسحق يعقوب ولا يجوز الخفض إلا بإظهار الباء . وبذلك ردّ قراءته للكلمة مجرورة على نية إعادة الباء^(٤) . ووقف بإزاء الآية الكريمة : (ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي) وذكر قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب ومن تبعهما مثل حمزة : (بمصرخي) بخفض الباء ، وقال : « لعلها من وهم القراء طبقه يحيى فإنه قبل من سلم مفهوم من الوهم . واعلمه ظن أن الباء في كلمة (بمصرخي) خافضة للحرف كله والياء من المتكلم خارجة من ذلك »^(٥) . وتلا آية سورة الشعراء (وما تنزلت به الشياطين) وقال : جاء عن الحسن : (الشياطين) وكأنه من غلط الشيخ ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون^(٦) . أى أنه جمع تكسير لا جمع مذكر سالم ، ولذلك لا يجوز فيه الشياطين بالواو . وهذه الحروف التي ردّها القراء إنما هي فيما نُشر من كتابه معاني القرآن ،

(٥) معنى القرآن ٧٥/٢ وقد عاد في نفس

الموضع يثبت أن بعض العرب قد يخفض ياء

المتكلم في الجذر والمجرور في مثل كلمة « نى » .

(٦) معنى القرآن ٢٨٥/٢

(١) معاني القرآن ٣٧٣/١

(٢) معاني القرآن ٤١٤/١

(٣) معاني القرآن ٤٧٣/١

(٤) معاني القرآن ٢٢/٢

وقد بقي منه نحو جزء لم يُنشر، وأغلب الظن أنه ضمنه حروفاً أخرى ردّها على القراء منكرًا لها أو مقبّحاً أو مُضعفًا. ولا نعلم بصريًّا جاء بعده وردّ مثل هذا القدر من القراءات . بل لقد كان المازني والمبرد وأضرابهما ممن توقّفوا بإزاء بعض القراءات متابعين له مقتدين به . وبذلك يسقط جُلُّ ما نسب صاحب الإنصاف إلى البصريين دون الكوفيين من إنكار بعض القراءات . وينبغي أن نعرف أن القراء ومن تابعه من البصريين لم يكونوا يقصدون إلى الطعن على القراء من حيث هو ، إنما كانوا يتثبتون ويتوقّفون في مواضع التوقف حين يُعيّهم أن يجدوا للقراءة الشاذة على عامة القراء ما يسندها من كلام العرب. وقد تمسكوا تمسكًا شديدًا بصورة كتابة المصحف ، ولم يُدّلوا برأى يخالفها بوجه من الوجوه . ونرى القراء نفسه يتوقف بإزاء الآية : (فما أتانا الله) ويقول إنه لم يُثبت الياء في (أتاني) لأنها محذوفة من الكتاب . ويذكر أن بعض القراء كان يستجيز زيادة الياء والواو المحذوفتين في مثل الآية السابقة ومثل : (ويَدْعُ الإنسان بالشر) فيثبت الياء في (أتاني) والواو في (يدعو) وليست في المصحف ، ويقول إنه لا يأخذ بذلك ، بل يتقيد بالمصحف وكتابه المأثورة ما دام لذلك وجه من كلام العرب ، وما دام هو الذي قرأ به القراء ، ولا يلبث أن يقول : « كان أبو عمرو يقرأ (إن هذين لساحران) أى بدلا من القراءة العامة إن هذان لساحران ولست أجريّ على ذلك وقرأ (فأصّدق وأكون) (أى بدلا من القراءة العامة وأكن) فزاد واوًا في الكتاب ولست أستحب ذلك »^(١) . ولعل في هذا ما يشهد شهادة قاطعة بأنه وأمثاله ممن كانوا يردون بعض القراءات التي لا تعدو حروفاً معدودة لم يكن دافعهم إلى ذلك الطعن والتنقص ، إنما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحري والتثبت .

الفصل الرابع ثعلب وأصحابه

١

ثعلب

هو أبو العباس أحمد^(١) بن يحيى ، كان أبوه من موالى بنى شيبان ، ويغلب أن يكون فارسى الأصل ، وُلد ببغداد سنة ٢٠٠ للهجرة ، وألحقه أبوه منذ نعومة أظفاره بكتاب تعلم فيه الكتابة ، وحفظ القرآن الكريم وشدا بعض الأشعار ، وما كاد يخطو على عتبة سنته التاسعة حتى أخذ يختلف إلى حلقات العلماء ، وخاصة علماء اللغة والعربية ، حتى إذا اشتد عوده أخذ نفسه يجهد صارم في التروء باللغة والنحو ، أما النحو فلزم فيه حلقات تلامذة الفراء : أبى عبد الله الطوأل ومحمد بن قادم وسلمة بن عاصم ، وعكف على حلقة الأخير حيث كان يملئ على الطلاب كتب الفراء ، وكان يؤديها أداءً بارعاً . وعليه ابتداء النظر في حدود الفراء ، وهو في السادسة عشرة من عمره ، وما إن بلغ الخامسة والعشرين حتى كان قد حفظ كل ما للفراء من كتب . وأما اللغة فلزم فيها حلقات ابن الأعرابي بضع عشرة سنة . ولم يلحق الأصمعى وأبى عبيدة وأبى زيد ، وإنما لحق تلاميذهم ، وأخذ عنهم مادة علمهم اللغوى ، أما الأصمعى فأخذ كتبه عن تلميذه أبى نصر أحمد بن حاتم ، وأخذ كتب أبى عبيدة عن تلميذه الأثرم وكتب أبى زيد عن تلميذه ابن نجدة ، كما أخذ كتب أبى عمرو الشيبانى عن ابنه عمرو .

الحفاظ ٢١٤/٢ وطبقات الحاملة لأبى يعلى
٨٣/١ والفهرست ص ١١٦ وتهذيب الأسماء
واللغات ٢٧٥/٢ وشذرات الذهب ٢٠٧/٢
ومرآة الجنان ٢١٩/٢ والنجوم الزاهرة ١٣٣/٣
وبقية الوعاة ص ١٧٢ .

(١) انظر في ترجمة ثعلب أبى الطيب اللغوى
ص ٩٥ والزبىدى ص ١٥٥ وتاريخ بغداد
٢٠٤/٥ ونزهة الألباء ص ٢٢٨ ومجموع الأدباء
١٠٢/٥ وإنباء الرواة ١٣٨/١ وابن خلكان
وطبقات القراء لابن الجزرى ١٤٨/١ وتذكرة

ورأى أن يضم إلى ذلك زاداً من القراءات والحديث النبوي والفقه والشعر والأخبار ، ووجد عند أستاذه سلمة عتاداً من قراءات القُرّاء ، وصله بما تفقه من حلقات القراء الآخرين وما قرأه عند القراء ، مما أتاح له أن يصنف في القراءات كتاباً ، وأن يكون صاحب قراءة يحملها عنه بعض تلاميذه وفي مقدمتهم أبو بكر بن مجاهد . واختلف إلى حلقات المحدثين ، وخاصة عبيد الله بن عمر القواريري ، وفي بعض الروايات عنه أنه سمع منه مائة ألف حديث . وطبيعي أن يختلف إلى حلقات أحمد بن حنبل أكبر المحدثين والفقهاء في عصره ، ويظهر أنه حمل عنه مذهبه الفقهي ، إذ نجد أصحاب كتب التراجم للحنابلة تسلكه بينهم . وثقف كثيراً عن رواة الأخبار والأشعار ، وفي مقدمتهم عمر بن شبة ومحمد بن سلام الجُمُحي صاحب كتاب طبقات فحول الشعراء ، والزيبر بن بكار الراوية الإخباري .

وبجانب هذه المادة الغزيرة التي رواها شفاهاً نجده يعكف على قراءة كتاب سيبويه وكتب الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة . وتتردد قراءته للكتاب في ترجمته ويقال إنه لم يقرأه على العلماء وإنما قرأه بنفسه ، وفي أخباره أنه طلب من أبي حاتم السجستاني أن ينسخ له كتاب المسائل للأخفش فلبّى طلبه . وفي محادثة بينه وبين الرياشي لسنة ٢٣٠ للهجرة ما يدل دلالة واضحة أنه كان قد حذق النحو الكوفي والبصري جميعاً . ويقول ياقوت إنه كان متبحراً في مذهب البصريين غير أنه لم يكن مستخرجاً لقياس ولا طالباً له . وقد بدأ تصنيف الكتب وسنّه لا تتجاوز الثالثة والعشرين ، وسرعان ما أخذ يلقي محاضراته على الطلاب ، وهو في الخامسة والعشرين ، وظل أكثر من ستين عاماً يعلّم عليهم ، وهم يقصدونه من كل صَوْب ، لما أتقنه من المعرفة بالغريب ورواية الشعر ومعرفة النحو على مذهب الكوفيين ، بل لقد أصبح إمام هذا النحو وعكاسه المفرد في عصره .

وكان طوال حياته في محبوبة من العيش ، إذ أخذ يرعاه بعض ذوى الجاه والنّراء - كما حدث عن نفسه - منذ سنة ٢٢٣ للهجرة ، ومن تولاه برعايته محمد ابن عبد الله بن طاهر صاحب شرطة بغداد وقد اتخذه مؤدباً لابنه طاهر ، وظل المدارس النحوية

برعاه إلى أن توفي ، ولم يلبث الموفق أخو الخليفة المعتمد الذي كان يطلق يده في أموال الدولة يدبرها حسب مشيئته أن جعل له راتباً سنياً . وكان ثعلب مقترأ على نفسه مما جعله يتوفى لسنة ٢٩١ عن ثروة كبيرة .

وقد صنف مؤلفات كثيرة في النحو واللغة والقراءات والأمثال ، سقط معظمها من يد الزمن ، ولم يصلنا منها إلا كتابه « المجالس » وهو كتاب نفيس لما يشتمل عليه من النحو واللغة والأخبار ومعاني القرآن والأشعار الغربية والشاذة والأمثال والأقوال المأثورة . وكتابه الفصحى وقد طبع مع شرح للهروى وهو كتاب أراد به تقويم ألسنة المبتدئين على نحو ما أراد الفراء بكتابه « البهاء فيما تلحن فيه العامة » .

ويقول ابن خلكان إنه ليس فيه زيادات على كتاب الفراء إلا أشياء يسيرة ، ثم كتابه قواعد الشعر وهو رسالة قصيرة يقسم الشعر فيها إلى أمر ونهى وخبر واستخبار ، ويتحدث حديثاً قصيراً عن أغراضه ويسلك بينها التشبيه ، وعن بعض ما يجرى فيه من الصور البيانية والبدعية .

ويقول القدماء إنه صنع طائفة من دواوين الشعراء الجاهليين والإسلاميين بينهم الأعشى ولبابقتان وطفيل والطيرمأح . وقد نشرت له دار الكتب المصرية شرحه لدبوان زهير الشاعر الجاهلي المشهور .

وإذا أخذنا نستعرض مجالسه وما نسبته كتب لنحو له من آراء وجدناه مطبقة تطبيقاً واسعاً لآراء الفراء والكسائي وما نهجاه لمدرستهما من أصول وما دار على لسانيهما من مصطلحات وما أخذ به أنفسهما من السماع عن العرب والتوسع في روايته واستمداد الآراء النحوية منه .

ونبدأ باستعراض المصطلحات الكوفية عنده ، فمن ذلك التقريب ، وهو اسم الإشارة حين يليه مرفوع ومنصوب ، فقد كانوا يشبهونه بكان الناقصة ، ومعروف أنهم كانوا يعربون خبرها حالاً كما مر بنا عند الفراء .

ونرى ثعلباً يقول : « هذا تكون مثالا (وهي التي لا يليها مرفوع ومنصوب) وتكون تقريباً ، فإذا كانت مثالا قلت هذا زيد . . وإذا قلت هذا كزيد قائماً فهو حال كأنك قلت هذا زيد قائماً ولكنك قد قرأته .

والتقريب مثل كان»^(١) ويقول في موضع آخر من مجالسه : « تقول هذا الخليفة قائماً ، والخليفة قائم ، فتدخل (هذا) وتخرجه فيكون المعنى واحداً ، وكلما رأيت إدخال (هذا) وإخراجه واحداً فهو تقريب مثل قولهم من كان من الناس سعيداً فهذا الصياد شقيّاً ، وهو قولك فالصياد شقي ، فتسقط هذا وهو بمعنى »^(٢) وواضح أنه يشير بذلك إلى أن دخول اسم الإشارة على عبارة « الصياد شقي » يشبه تماماً دخول كان .

وكان يسمى اسم الفاعل بالفعل الدائم ، يقول : « ولا تجيء عسى إلا مع مستقبل ولا تجيء مع ماض ولا دائم ولا صفة »^(٣) ويقول ابن كيسان قال لي ثعلب : « كيف تقول مررت برجل قائم أبوه ؟ فأجبت به خفض قائم ورفع الأب ، فقال لي : بأى شيء ترفعه ؟ فقلت بقائم ، فقال : أو ليس هو عندكم (يشير إلى أنه بصرى المترع) اسماً وتعييروننا بتسميته فعلاً دائماً ؟ »^(٤) وكأنه يريد أن يذكر علة تسميتهم له بفعل دائم ، إذ يعمل في الأسماء كما تعمل الأفعال .

وكان يصطلح على تسمية الضمير باسم المكنى والكنية ، يقول : « الأعداد لا يُكنى عنها ثانية فلا أقول عندى الخمسة الدراهم والستون وأقول عندى الحسن الوجه الجميله فأكنى عنه »^(٥) . وكان يتوسع مثل القراء فيطلق اسم العماد لا على ضمير الفصل في مثل محمد هو الشاعر وإن محمداً هو الكاتب بل أيضاً على ضمير الشأن ، في مثل « إنه قام زيد » و « إنه قامت هند »^(٦) .

وأكثر في مجالسه من تسمية النني باسم الجحد ، من مثل قوله : « كل استفهام يكون معه الجحد يجاب المتكلم به ببلى ولا ، وكل استفهام لا جحد معه فالجواب فيه نعم ، وإنما كثره أن يجاب ما فيه جحد بنعم لئلا يكون إقراراً بالجحد من المتكلم »^(٧) وهو يريد أن يقول إنك تجيب على مثل أمعلك كتاب ؟ بنعم أى

(١) مجالس ثعلب ص ٥٢ وما بعده .

(٢) المجالس ص ٥٤ .

(٣) المجالس ص ٤٥٦ وأنظر ص ٤٦٣ .

(٤) مجالس العلماء للزجاج ص ٣١٨ .

(٥) المجالس ص ٣٣٢ .

(٦) المجالس ص ٦٦١ وقد اعتذر الكسائي

في روايته عن العرب « فإذا هو إياها » بأن هو

عماد وإذا كوجدت مع أحد مفعوليه كأنه قال

فوجدته هو إياها . أنظر الرضى ١٠٦/٢ .

(٧) المجالس ص ٥٤٢ .

أنه معك ، وأنت حينئذ تقرُّ بطرح الاستفهام وحده . وتجب على مثل أليس معك كتاب ببلى أى أنه معك كتاب وكأنها خُصِّصَت للرجوع عن الجحد ، ولو أنك قلت نعم فى هذه الحالة لكان معنى ذلك أنه ليس معك كتاب ، لأن نعم تفيد الإقرار فى الجواب بما بعد الاستفهام وبعده الجحد ، وهو عكس الجواب . وقد سُمى لا النافية للجنس باسم التبرئة مراراً ^(١) .

وكان يكثر من تسمية الجرِّ باسم الحفض مقتدياً بالفراء ، وكان يطلق الحفض أيضاً على الكسر الذى يقع فى آخر الأفعال المجزومة عندما تتحرك لالتقاء تساكين فى مثل لم يذهب الرجل ^(٢) . ودارت على لسانه كلمتا ما يجرى وما لا يجرى فى مقابل كلمتى مصروف وممنوع من الصرف ^(٣) .

وتوسع فى اصطلاح الصفة الذى مربنا عند الفراء فقد كان يطلقها على الظرف . وكان يسميه الفراء المحل بينما كان يجعل الصفة خاصة بالجار والخبر ، أما ثعلب فكان يطلقها عليهما ، يقول فى تعليقه على الآية الكريمة : (كيف نكلم من كان فى المهد صبيّاً) : « وقعت الصفة فى موضع الفعل » ^(٤) يريد وقع الجار والخبر متقدمًا على الخبر ويقول : « وإذا أفردوا الصفة رفع (مثل) زيد خلف . وزيد قدم . وزيد فوق » ^(٥) وكلها ، ظروف .

وكان يسمى لتمييز باسم التفسير ^(٦) . وسمى ابدل ترجمة ، يقول تعليقاً على الآية كريمة : (فذلك يومئذ يوم عسير) : « يومئذ مرفوع (خبر) فذلك . وترجمة يومئذ » ^(٧) . وسمى لصعة نعتاً ^(٨) . ولعل فى هذا كله ما يصور مدى اهتمامه بالمصطلحات التى وضعها الفراء . وإن كنا نلاحظ أنه لم يأخذ بوجه نظره فى أن المضارع المنصوب بعد الواو والقاء وأو نُصب بالصرف أو الخلاف ، فقد كان يذهب إلى أنها جميعاً تنصب المضارع لدلائلها على شرط لأن معنى مثل « هلا تزورنى فأحدثك » : إن تزورنى أحدثك ، فلما نابت عن

(٥) المجالس ص ٨٠ .

(٦) المجلس ص ٤٩٢ .

(٧) المجالس ص ٢٥ .

(٨) مجالس العلماء للزجاج ص ١١٠ .

(١) مجالس ص ١٥٨ - ٤٢٢ .

(٢) المجلس ص ٦٢١ .

(٣) المجالس ص ١٥٥ .

(٤) المجالس ص ٤٣٩ .

الشرط ضارعت كي . فلزمت المستقبل وعملت عملها ^(١) .

وواضح ما في هذا الرأي من ضعف في التعليل ، وعقله من هذه الناحية لم يكن مثل عقل الفراء والكسائي ، فقد كان يهبط عنهما درجات ، ويتضح ذلك في كثير من آرائه وتعليلاته ، كرايه في أن المضارع مرفوع بنفس المضارعة ^(٢) وكأنه مرفوع بنفسه . ومر أن سيبويه كان يذهب إلى أن الألف والواو وإناء في المثني وجمع المذكر السالم هي حروف الإعراب نابت عن حركات الرفع والنصب والجر وأن الأخفش ذهب إلى أن إعرابهما إنما هو بحركات مقدرة على ما قبل هذه الحروف ، وذهب الجري إلى أن انقلاب الألف في المثني والواو في الجمع ياء مع النصب والجر هو الإعراب أما ثعلب فذهب إلى أن الألف في المثني بدل من ضمّي زيد وزيد وأن الواو بدل من الضمات الثلاث في زيد وزيد وزيد وهو توجيه بعيد . ولاحظ الزجاجي ما فيه من بعد . فقال معترضاً عليه : « يلزم ثعلباً أن يقال له : كيف صارت الألف بدلا من ضميتين وليست الضمة من حيز الألف ولا تجانسها ، وإذا كانت الواو في الزيدون بدلا من ثلاث ضمات ، فكيف يجمع إذا جمع مائة نفس ؟ هل تصير عنده بدلا من مائة ضمة ؟ وكذلك إلى ما زاد » ^(٣) . وكان الكسائي والفراء وهشام يقولون : « الاسم أخف من الفعل ، لأن الاسم يستر في الفعل . والفعل لا يستر في الاسم » وحاول أن يأتي بعلّة أخرى لهذه الخفة ، فقال : « الأسماء أخف من الأفعال ، لأن الأسماء جوامد لا تتصرف والأفعال تنصرف فهي أثقل منها » ^(٤) . ومعروف أن من الأسماء ما يتصرف وهو المشتقات ، ونفس التعليل ليس مستجيباً ، لأن المعقول أن يكون المتصرف أخف . ولذلك تصرف وتحرك في صور مختلفة . وكان القدماء يلاحظون هذا الجانب فيه وأن تعليلاته ضعيفة . مع تمثله الواسع للنحو الكوفي ومع روايته الضميمة لغة وشوارد صيغها وألفاظا ، فقالوا عنه إنه كان يقول : « قال الفراء وقال الكسائي فإذا سئل عن الحجة والحقيقة لم يأت بشيء » ^(٥) .

ص ١٤١ .

(١) الجمع ١٤/٢ .

(٢) الزجاجي ص ١٠١ .

(٣) الجمع ١٦٤/١ .

(٤) إنباء الرواة ١٤٤/١ .

(٥) الإيضاح في علل النحو للزجاجي

غير أن ضعف الحجة عند ثعلب ينبغي أن لا يستر عنا قيمته الحقيقية في تاريخ النحو الكوفي ، فقد شهد له القدماء بأنه كان من معرفته ومعرفة آراء إماميه الكسائي والقراء على ما ليس عليه أحد لا من معاصريه ولا من خلفهم ، وقد مضى في إثرهما يستخدم المصطلحات التي جرت على ألسنتهما ، واضعاً السماع نصب عينه ، فهو الحجة القاطعة والبرهان الناصع على القاعدة النحوية ، ونراه يعتد — اعتدادهما — بأشعار وأقوال الفصحاء المتحضرين مضيفاً إلى ذلك مادة لا تكاد تنفد من أشعار الجاهليين والإسلاميين والبدو المعاصرين ، ومستعيناً بما رواه الكسائي والقراء في كتبهما من تلك المادة وقد ظل أحقاباً متطاولة بدرسها لطلابيه . وكأنهما كانا علمين منصوبين أمامه ، لا بآرائهما النحوية فقط بل أيضاً بكل ما أنشدها من نواذر الأشعار .

ووجدتهما لا يعتمدان على الحديث النبوي في النحو واللغة ، فتبعهما في ذلك ، كما تبعهما في الاستشهاد بالقراءات ، ولكنه لم يتوقف عند حروف منها على نحو ما توقف الشيخان ، وكأنه كان يجد في ذلك حرجاً ، ولعل ذلك ما جعله يقول : « إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضّل إعراباً على إعراب ، فإذا خرجتُ إلى كلام الناس فضلت الأقوى »^(١) . ومربنا أن القراء كان ينكر قراءة ابن عامر (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وأنكر معها البيت الذي استشهد به الأخفش واتهمه ، أما ثعلب فوثقه وأنشده في مجالسه^(٢) ، وبذلك وجه الكوفيين إلى اعتماد مثل ذلك في تصارييف لعبارات^(٣) .

وقد أخذ نفسه بدعم آراء الكسائي والقراء مستشهداً بما استشهدا به من أشعار ومضيفاً إليها عتاداً جديداً ، خاصة إذا تناولت مسألة من المسائل التي اختلفا فيها مع البصريين ، من ذلك ما كان يميزه الكسائي من حذف لام الأمر في المضارع وبقاء جزمه مع تقدم قُلْ ، وجعل من ذلك قوله تعالى : (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) أى ليقيموها ، وكان المرد يذهب إلى أنه لا يصح حذف

(١) الإتيان في علوم القرآن للسيوطي (طبعة

(٢) المجالس ص ١٥٢ .

(٣) الإنصاف ، المسألة رقم ٦٠ .

المجلد ٨٣/١ .

هذه اللام حتى في الشعر ، مخالفاً في ذلك الكسائي وسيبويه^(١) والفراء ، ونرى ثعلباً يستشهد لذلك بيتين استشهد بهما من قبله الفراء ، وهما قول أحد الشعراء :

فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير فيك نصيب

يجزم يكن* ، وقول الآخر :

فقلت ادعى وأدعُ فإن أنشدني لصوت أن ينادي داعيان

يجزم أدع وحذف حرف العلة^(٢) .

ومن ذلك أن الكسائي والفراء جعلاً من نواصب المضارع « كما » بشرط أن لا يُفصل بينها وبينه بفواصل ، ونرى ثعلباً يستشهد على إعمالها بقول عمر بن أبي ربيعة :

وطرفك إما جئتنا فاحفظنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تصرف

بينما يستشهد على إلغائها لوجود فاصل بينها وبين الفعل بقول عدى بن زيد :

اسمع حديثاً كما يوماً تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألأ

وقد عقب على البيتين بقوله : « زعم أصحابنا أن " كما " تنصب . فإذا حيل بينها رفعت »^(٣) . والبصريون يذهبون إلى أن « كما » في بيت ابن أبي ربيعة أصلها « كما » فحذفت الياء ضرورة ، وقالوا في البيت رواية ثانية هي « لكي يحسبوا »^(٤) . وكان الكسائي يذهب إلى عمل أن تنصب في المضارع مع حذفها . وخرّج على ذلك حذف النون من المضارع في قراءة من قرأ الآية : (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله) بحذف النون في (لا تعبدوا) وقال أصلها بأن لا تعبدوا . فحذفت الياء وأن^(٥) . وقد حكى ثعلب ذلك عن العرب في مثل قولهم : « خذ اللص قبل يأخذك » بنصب المضارع ، واستشهد له بقول طرفة :

(١) انظر الكتاب ٤٠٨/١ .

(٢) راجع المجالس ص ٥٢٤ وبما في القرآن

١٥٩/١ وانظر ١٣٦/١ والمثنى ص ٢٤٨ .

(٣) المجالس ص ١٥٤ .

(٤) الإنصاف : المسألة رقم ٨١ .

(٥) المثنى ص ٤٥٢ .

ألا أيهذا الرَّاجِرِي أَحْضَرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللِّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدى
 بنصب أَحْضَرَ وحذف أَنْ ، وإن كَانَ جعل ذلك شاذًّا وقال إن القياس
 الرفع ^(١) . وقد تابع غيرُهُ من الكوفيين الكسائيَّ وجعلوا ذلك قياسًا مطردًا ^(٢) .
 وكان الفراء يذهب إلى أنه يجوز في أن الناصبة للمضارع أن لا تعمل فيه النصب
 وأن يرفع بعدها على أن تكون مخففة من أن الثقيلة ، وبذلك وجهُ قراءة: (وَحَسِبُوا
 أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً) برفع تكون ، وقول الشاعر :

إِذَا مَتَّ فَادَفَنْتُنِي إِلَى جَنْبِ كَرَمَةٍ تَرْوِي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عَرُوقُهَا
 وَلَا تَدَفَنْتُنِي فِي الْفَلَاةِ فَلَانِي أَخَافُ إِذَا مَا مَتُّ أَنْ لَا أَذُوقُهَا

برفع أَذُوقُهَا ^(٣) . وتبعه ثعلب في أنها حينئذ لا تعمل النصب ، بل اتسع
 بذلك وقال إنها تهمل أحيانًا ولا تكون مخففة من الثقيلة ، بل تكون مثل ما
 المصدرية التي تؤول مع الفعل بمصدر دون أن تعمل فيه ، ومثل لذلك بقول
 بعض الشعراء :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تَخْبِرَا أَحَدًا ^(٤)

وكان الكسائي والفراء يذهبان - كما أسفنا - إلى أن أسماء المبالغة مثل فَعَّالٌ
 وفَعُولٌ لا تعمل النصب فيما بعدها لضعفها مخالفين بذلك سيبويه والبصريين ،
 ويقول ثعلب : « أَنْتَ زَيْدًا ضَرْوبٌ » يَا بَاهُ أَصْحَابِنَا لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ ، ومثله
 مُضْرَابٌ وَضْرَابٌ أَيْضًا وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ يَجِيزُونَهُ ^(٥) .

وذهب الكسائي والفراء جميعًا إلى جواز إبطال عمل إنَّ إذا بعد عنها اسمها ،
 ونرى ثعلبًا ينشد قول بدوية :

فَلَيْتَ ابْنَ جَوَّابٍ مِنَ النَّاسِ حَقَّظْنَا وَأَنْ لَنَا فِي النَّارِ بَعْدُ خُلُودٌ

ويقول بعقبه : « وَأَنْ لَنَا فِي النَّارِ بَعْدَ خُلُودٍ » رفع على الاستئناف ، وحكى

(٤) المجالس ص ٣٩ وانظر الخصائص لاس

(١) المجالس ص ٣٨٢ .

جنى طبع دار الكتب المصرية ١/٣٩٠ .

(٢) الإنصاف للسنة رقم ٧٧ .

(٥) المجالس ص ٢٣٦ وانظر ص ١٥٠ .

(٣) معاني القرآن ١/١٤٦ وانظر ١/٢١٣ .

الكسائي والفراء جميعاً « إن فيك زيد راغب » وقالوا : بطلت إن لما تباعدت ^(١) وكان الكسائي يذهب إلى أن إلا في مثل « ما قام القوم إلا زيد » برفع زيد حرف عطف . وكان زيدا في حقيقته فاعل لقام ، وكان إلا بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها مثل قام محمد لا على . وقد توقف الفراء بإزاء قوله تعالى : (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم ، وقال : إن بعض النحويين (يريد الكسائي) ذهب إلى أن « إلا في هذا الموضع بمنزلة الواو كأنه قال لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا للذين ظلموا . وهذا صواب في التفسير خطأ في العربية إنما تكون إلا بمنزلة الواو إذا عطفنها على استثناء قبلها فهناك تصير بمنزلة الواو كقولك لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة ، تريد إلا الثانية أن ترجع على الألف ، كأنك أغفلت المائة فاستدركتها ؛ فقلت : اللهم إلا مائة ، فالمعنى له على ألف ومائة ، وأن تقول : ذهب الناس إلا أخاك ، اللهم إلا أباك ، فتستثنى الثاني ، تريد إلا أباك وإلا أخاك ^(٢) . وعرض ثعلب رأى الفراء والكسائي دون أن يفضل أحد الرأيين ، يقول : « ومن التشبيه أيضاً أن توضع ألا في موضع واو العطف كما في هذا البيت :

أتيت بعبد الله في القَدِّ موثقاً فالأَسْعِدُ إذا الحَيَاة والغَدْرُ

فقد اتفق الكسائي والفراء في نصب « سعيداً » أنه مفعول لفعل محذوف مثل أتيت ، ثم اختلفا في جرَّه فاستحسنه الكسائي وضعفه الفراء ، قال ثعلب : « ومن خفض (يريد الكسائي) شبه ألا بالنسق والفراء يستقبحه ويحيزه فيعطف " سعيد " على عبد الله في أول الكلام . ولعل وجه قبح العطف عند الفراء أنه قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه ^(٣) ويصرح الرضي بأن ثعلباً لم يكن يجوز أن تعرب « زيد » في مثل « ما قام القوم إلا زيد » بدلا كما يعربها البصريون إذ كان يأخذ برأى الكسائي في أنها في مثل هذا التعبير حرف عطف مثل لا ^(٤) .

على البذل من الناس .

(٣) المجالس ص ٧٤ وانظر معاني القرآن

١٩٦/١ .

(٤) الرضي على الكافية ٢١٤/١ والإنصاف

المسألة رقم ٣٥ .

(١) المجالس ص ٨٠ وانظر رده على المازني

ص ٣٢٩ .

(٢) معاني القرآن ٨٩/١ وقارن بصفحة ١٦٦

حيث جعل ما بعد إلا في مثل ما ذهب الناس إلا

زيد مرفوع على الإتيان أو كما يقول البصريون

ونراه يقف في صف الكسائي ضد القراء في جواز حذف الفعل مع الوقت حين يكون قريباً ، يقول : « وحكى الكسائي ، نزل المنزل الذي 'بارحة' والمنزل الذي اليوم والمنزل الذي أمس ، فيقولون في كل وقت شاهده من قرب ويحذفون الفعل معه ، كأنهم يقولون نزلنا المنزل الذي نزلنا أمس ، والذي نزلناه اليوم ، اكتفوا بالوقت من الفعل إذ كان الوقت يدل على الفعل ، وهو قريب ، ولا يقولون الذي يوم الخميس ولا الذي يوم الجمعة ، وكذا يقولون لا كاليوم رجلاً (بتقدير لقينا رجلاً) ولا كالعشية رجلاً ولا كالساعة رجلاً ، فيحذفون مع الأوقات التي هم فيها ، وأباه القراء مع العلم وهو جائز . . وكل ما كان فيه الوقت فجائز أن يحذف الفعل معه ، لأن الوقت القريب يدل على فعل لقربه » ومثل ثعلب لذلك من الشعر بقول جرير :

يا صاحبي دنا الصباحُ فسيراً لا كالعشيّة زائراً ومزوراً

أى لا أرى كالعشيّة زائراً ومزوراً^(١) .

على أن وقوف ثعلب مع الكسائي في هذه المسألة لا يعنى أنه لم يكن يعتمد على القراء كل الاعتماد ، فقد رأيناه يستظهر جملة المصطلحات النحوية التي وضعها لنحاة الكوفة . ولا أبالغ إذا قلت إن ثعلباً لم يترك بيتاً شاذاً في معاني القرآن لقراء إلا أنشده في كتبه ، ونفس مجالسه تغص بالأبيات التي اقتبسها من هذا الكتاب . وهو يبدو في كثير من كتاباته كأنه شارح لما أجمعه القراء من آراء نحوية ، ونضرب لذلك مثلاً : أننا نجد القراء في الآية «الكريمة» (يسألونك ماذا ينفقون قل العفو) يدلّ برأيين : أن تكون «ماذا» كلمة واحدة بمعنى أى شيء وهى لذلك تكون مفعولاً به لينفقون لأن اسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله إذ له الصدارة وإنما يعمل فيه ما بعده ، أو تكون ذا بمعنى الذى أى ما الذى ينفقون ، وإذن تكون خبراً لما وينفقون صلّتها ، ويسند هذا الرأي بأن العرب قد تذهب بهذا وذا إلى معنى الذى ، فيقولون : «ومن ذا يقول ذاك» في معنى «من الذى يقول ذاك» . ثم يقف عند (قل العفو) فيقول : «وجه الكلام فيه النصب ،

(١) المجس ص ٣٢١ وما بعدها .

يريد قل ينفقون العفو^(١). وكأنه أبطل أن تكون « ماذا » مبتدأ وخبراً لأنه على تقدير معناها : « ما الذى ينفقون » تكون الإجابة الذى ينفقون العفو ، وتكون العفو خبراً لمبتدأ محذوف . ويوضح ذلك ثعلب ، فيقول : « وإنما اختار الفراء النصب لأن معنى ماذا عندنا (أى عند الكوفيين) حرف (أى لفظ) واحد كثر فى الكلام ، فكانه قال ما ينفقون ، فلذلك اختير النصب ، ومن جعل ذا بمعنى الذى رفع »^(٢) .

ودائماً نحس أنه يجرى على ما أنهجه الفراء ، ولذلك كان اسمه يتردد فى مجالسه متخذاً منه أدلته على ما يذهب إليه من آراء ، من ذلك أن سيبويه والبصريين كانوا يذهبون إلى أن « أى » تكون دائماً وصلة لنداء ما فيه أل مثل يا أيها الرجل ، ورد ثعلب عليهم هذا رأى مستدلاً بما قاله الفراء من أن « الدليل على أنه ليس كما قالوا أنه يقال " يا أيها أقبيل " فيسقط الثانى (أى ما فيه أل مثل الرجل) الذى زُعم أنه وصف لازم »^(٣) . وكان الفراء يذهب كما مر بنا فى الفصل السابق إلى أن نعم وبش اسمان مخالفاً بذلك البصريين والكسائى ، وتبعه ثعلب محتجاً بما نُقل عن العرب من دخول حرف الخفض عليها ، إذ بُشِّرَ أعرابي بمولودة فقال : والله ما هى بنعم المولودة ، يقول ثعلب : فأدخلوا على نعم وبش حرف الخفض ، ودخول حرف الخفض يدل على أنها اسمان لأن حروف الخفض لا تدخل إلا على الأسماء^(٤) . وقد يذهب ثعلب إلى بعض الآراء التى يظن أنها من اجتهاده ، وهى فى الواقع مستمدة من كلام الفراء ، من ذلك ما يتردد فى كتب النحاة من أنه كان يقول بأن اللام الناصبة للمضارع إنما تنصبه لقيامها مقام أن الناصبة له ، أو بعبارة أخرى لنيابتها عن أن^(٥) ، بينما كان الفراء يذهب إلى أن اللام تنصب المضارع بنفسها لا بأن مضمرة كما ذهب البصريون ، وثعلب فى الواقع إنما استمد رأيه من قول الفراء تعليقاً على قوله تعالى : (يريد

(٤) الإنصاف ، المسألة رقم ١٤ .

(٥) المغنى ص ٢٣١ والمجموع ٧/٢ وابن

يميش ٢٠/٨ حيث نص على أن حتى عنه أيضاً

تمثل لنيابتها عن أن .

(١) معاني القرآن ص ١٢٨ .

(٢) اللسان ٣٠٧/١٩ .

(٣) المجالس ص ٥٢ وراجع الكتاب

. ٣٠٦/١

الله ليبين لكم) ، (وقال في موضع آخر : (والله يريد أن يتوب عليكم) والعرب تجعل اللام على معنى كى في موضع أن في أردت وأمرت ، فتقول أردت أن تذهب وأردت لتذهب وأمرت أن تقوم وأمرت لتقوم^(١) وقال في موضع آخر تعقيباً على قوله عز شأنه : (وما كان هذا القرآن أن يُفْتَسَرَ) : « هو في معنى ما كان هذا القرآن يُفْتَسَرُ ومثله : (وما كان المؤمنون لينفروا كافة) أى ما كان ينبغي لهم أن ينفروا »^(٢) .

وليس معنى ذلك أنه لم يكن يعدو آراء الفراء والكسائي وما فهمه من كتاباتهما ، فقد كان يجتهد أحياناً . ومراً بنا أنه لم يكن يأخذ برأى الفراء في أن المضارع يُنْصَبُ بعد واو المعية وفاء السببية و أو التي بمعنى حتى أو إلى على الصرف ، إنما ينصب لما يداخل هذه الحروف من معنى الشرط ، وكأنه لم يكن يعجب بفكرة الصرف التي كان يذهب إليها الفراء وكذلك لم يكن يعجب بفكرته في أن الظرف حين يقع خبراً في مثل محمد عندك منصوب على الخلاف ، وأراد أن يتوسط بينه وبين البصريين الذين يذهبون إلى أن مثل عندك السالفة ينصب بفعل مقدر ، تقديره استقر ، أو بتقدير اسم فاعل تقديره مستقر ، فذهب إلى أن مثل عندك يُنْصَبُ بفعل مقدر ولكنه غير مطلوب . فقد اكتفى بالظرف عنه ، فبقى منصوباً على ما كان عليه مع الفعل^(٣) . ومن اجتهاداته إضافته على أخوات كاد فعلى نشب^(٤) وقام^(٥) ، بينما ذهب إلى أن عسى حرف وليست فعلاً^(٦) . وكان يذهب إلى أن لفظة الاسم مشتقة من الوسم ، ولذلك كان يقول : « الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها » وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو^(٧) . وربما اختار بعض آراء البصريين وآثرها على بعض آراء مدرسته ، فقد كان يذهب مذهبهم في أن إذن يجوز إلغاؤها ورفع المضارع بعدها مع اجتماع الشروط الموجبة للنصب^(٨) ، وكان يقف مع البصريين في تجويزهم

(١) معاني القرآن ١/٢٦١ .

(٥) المسع ١/٢٨٨ .

(٢) معاني القرآن ١/٤٦٤ .

(٦) المفتى ص ١٦٢ .

(٣) الإنصاف ، المسألة رقم ٢٩ .

(٧) الإنصاف ، المسألة الأولى .

(٤) المجالس ص ٢١٢ ، ٤١٧ .

(٨) المسع ٢/٧ .

مثل « ما طعامك أكل إلا زيد » بينما كان الكسائي يمنع مثل هذا التعبير ، لتقدم المفعول به ، بينما الفاعل محذوف ، إذ كان لا يعرب « زيد » فاعلاً كما يعربه البصريون ، ولذلك كان يأبى مثل هذه الصيغة^(١) .

ولعل في كل ما قدمنا ما يوضح منزلة ثعلب في النحو الكوفي ، فقد مضى يطبقه ويصدر عنه في كل ملاحظاته النحوية إلا أشياء طفيفة أدّاه إليها اجتهاده وكأنما كان يحمل راية هذا النحو في عصره . مستقصباً استقصاء دقيقاً لكل ما قاله إماماه : الكسائي والفراء وكل ما أنشده من أشعار مع الدفاع الشديد عنهما أمام البصريين ، دفاعاً أساسه الاحتكام إلى السماع والرواية والإحاطة بالشاذ والنادر من اللغة وتصاريضها على ألسنة العرب .

٢

أصحاب ثعلب

اشتهر من تلاميذ ثعلب كثيرون في مقدمتهم أبو موسى سليمان بن محمد المعروف بالحامض^(٢) ، وهو المقدم من أصحابه إذ جلس مجلسه بعد موته ، وكان يتعصب على البصريين ، وصبّ عنايته على قراءته للناس كتب أستاذه ثعلب كما كان يقرأ كتب الفراء وخاصة كتابه « الإدغام » وألف مختصراً في النحو ، وما زال يوالى التدريس حتى توفي سنة ٣٠٥ للهجرة .

ومن أصحاب ثعلب غلامه أبو عمر الزاهد محمد^(٣) بن عبد الواحد ، وكان حافظاً مكثراً من اللغة وفيها ألف كتابه « الياقوت » وظل يزيد في نسخته حتى

(٢) راجع في ترجمة أبي عمر غلام ثعلب
نزهة الألباء ص ٢٧٦ وتاريخ بغداد ٣٥٦/٢
والفهرست ص ٧٦ ومعجم الأدباء ١٨٠/٢٢٦
والأنساب للسماي الورقة ٤١٣ وتذكرة
الحفاظ ٨٤/٣ وإنباه الرواة ١٧١/٣ واللباب
في الأنساب ١٨٣/٢ وبنية الوعاة ص ٦٩ .

(١) الإنصاف ، المسألة رقم ٢١ .
(٢) انظر في ترجمة أبي موسى الحامض
الزبيلي ص ١٧٠ ونزهة الألباء ص ١٤١
والفهرست ص ٧٩ وتاريخ بغداد ٦١/٩ ومعجم
الأدباء ٢٥٣/١١ والأنساب الورقة ١٥٢
وإنباه الرواة ٢١/٢ وبنية الوعاة ص ٢٦٢ .

كانت آخر عرّضاته له سنة ٣٣١ للهجرة ، وله وراءه مصنفات لغوية كثيرة منها شرح كتاب أستاذه « الفصيح » وكتاب فائت معجم العين وكتاب فائت الجمهرة والرد على ابن دريد ، وقد توفي سنة ٣٤٥ للهجرة

ولا يقل عن هذين الصاحبين أو التلميذين تأثراً بثعلب واقتداء بمباحثه تلميذه أبو بكر محمد بن الحسن المقرئ النحوى العطار المعروف باسم ابن مقسم^(١) ، وكان يُعْتَنَى بدراسة النحو الكوفى وله فيه بعض المصنفات غير أنه ركز نشاطه فى القراءات فألف فيها كتباً ومصنفات مختلفة ، منها كتاب السبعة الكبير . وقد تأخرت وفاته حتى سنة ٣٥٤ للهجرة .

وكل هؤلاء التلاميذ لا تدور لهم آراء فى كتب النحو ، وكأنا كانوا امتداداً لمباحث ثعلب اللغوية ، وقد اتسع بها ابن مقسم فى الاحتجاج للقراءات السبعة وكان يقصر عليها نشاطه ، وربما كان أنه تلاميذ ثعلب فى المباحث النحوية أبو بكر بن الأنبارى ، ولذلك نخصه بكلمة مفردة .

أبو بكر بن الأنبارى

هو أبو بكر محمد^(٢) بن القاسم بن محمد بن بشار الأنبارى ، ولد سنة ٢٧١ للهجرة ، وأكْبَ منذ نشأته على حلقات العلماء فى عصره ، وخاصة حلقة ثعلب ، وكانت له حافظة قوية ، حتى قالوا إنه كان يحفظ من شواهد القرآن ثلاثمائة ألف بيت . وصنّف كتباً كثيرة فى علوم القرآن وغريب الحديث والمشكل والوقف والابتداء ، كما صنّف فى اللغة والنحو كتاب الأضداد وهو منشور ، وكتاب المقصور والممدود ، وكتاب المذكر والمؤنث ، وكتابه الكافى والموضح فى النحو .

الزبيدى ص ١٧١ والمهرست ص ٧٥ ونزعة الألباء ص ٢٦٤ ومعجم الأدباء ١٨ / ٣٠٦ وإنباء الرواة ٢٠١/٣ وطبقات القراء ٢٣٠/٢ وتاريخ بغداد ١٨١/٣ والأنساب الورقة ٤٩ وابن خلكان ٥٠٢/١ وشذرات الذهب ٢١٥/٢ ومروءة الجنان ٢٩٤/٢ والنجوم الزاهرة ٢٦٩/٣ وروضات الجنات ص ٦٠٨ وبغية الوعاة ص ٩١ .

(١) انظر فى ترجمة ابن مقسم القهرست ص ٣٣ وتاريخ بغداد ٢٠٦/٢ ونزعة الألباء ص ٢٨٨ ومعجم الأدباء ١٨٠/١٨ وإنباء الرواة ١٠٠/٣ وطبقات القراء لابن الجزرى ١٢٣/٢ وبيزان الاعتدال للنسبى ١٦٦/٢ وبغية الوعاة ص ٣٦ .

(٢) راجع فى ترجمة أبي بكر بن الأنبارى

ونراه يعنى بتعليم الناشئة صورَ أساليب العربية في بعض أقاصيص ، كان يرويها .
وصنع عدة دواوين قديمة ، في مقدمتها ديوان الأعشى والنابغة وزهير والراعى .
ومن أهم آثاره شرحه للمفضليات ، وهو منشور ، ويكتظ بمعارفه الواسعة في
اللغة والأشعار وأيام العرب . ولم يمتد عمره طويلا ، فقد توفى سنة ٣٢٨
الهجرة .

ومن يرجع إلى كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي لا يشك في أنه كان
أحد من دعموا النحو الكوفي بالعلل المنطقية دعماً لم يتوافر لأستاذة ثعلب ، وكأنما
كان عقله أكثر منطقية وأقدر على التعليل والبرهنة والإدلاء بالحجج البينة ، على
نحو ما يتضح في تعليقه لاشتقاق المصدر من الفعل ، إذ يقول : « الدليل على أن
المصادر بعد الأفعال وأنها مأخوذة منها أن المصادر تكون توكيداً للأفعال
كقولك ضرب زيد ضرباً وخرج خروجاً وقعد قعوداً وما أشبه ذلك ، ولا خلاف
في أن المصادر ههنا توكيد للأفعال ، والتوكيد تابع للمؤكد ثان بعده ، والمؤكد
سابق له ، فدل ذلك على أن المصدر تابع للفعل مأخوذ منه وأن الفعل هو الأصل
الذى أخذ منه »^(١) . ونرى الزجاجي يذكره في مواضع مختلفة حين يتحدث عن
علل الكوفيين^(٢) ، مما يجعلنا نؤمن بأنه كان في مقدمة من توسعوا فيها وحاولوا
إحكامها إحكاماً دقيقاً .

ولأبي بكر بن الأنباري آراء مختلفة تدور في كتب النحاة ، من ذلك أنه كان
يذهب إلى أن « إلى » قد ترد اسماً فيقال : « انصرفت من إليك » كما يقال
« غدوت من عليك »^(٣) . وكان يجعل من معاني « كان » الشك مثل : « كأنك
بالشئاء مقبل » أى أظنه مقبلاً^(٤) . وذهب إلى أن « بين الظرفية » قد تقع شرطية
إذا جاءت في أول الكلام مثل « بينما أنصفتني ظلمتني »^(٥) . ومعروف أن « كلا »
تضاف دائماً إلى اثنين أو إلى ضمير الاثنين مثل كلا محمد وعلى وكلاهما ، وذهب
ابن الأنباري إلى جواز إضافتها إلى المفرد بشرط تكرارها ، فتقول : « كلاى

(٣) المفتى لابن هشام ص ١٥٧ .

(٤) المفتى ص ٢٠٩ .

(٥) هم الهوامع ٢١١/١ .

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٠ وما بعدها .

(٢) الزجاجي ص ٧٩ ، ٨٠ ، ١٣٢ .

وكلاك محسنان»^(١). وكان يجيز في تابع المناهى العلم إذا كان مضافاً الرفع ،
فقول : يا زيد ذو المعرفة يا محمد أبو عمرو ويا تميم كلُّكم بالرفع ، والجمهور
لا يجيز سوى النصب^(٢) .

٣

كوفيون متأخرون

لم تنحسر ظلال المدرسة الكوفية بعد أبي بكر بن الأنباري ، فقد ظلت
تنقبض ، وتمتد في الحين بعد الحين . وكان مما هباً لامتدادها أحياناً أن المدرسة
البغدادية التي خلفتها عنيى الأولون منها لا بالمرج بين آرائها والآراء الكوفية
فحسب . بل أيضاً بتوجيه آرائها وفتن العلل التي تؤيدها على نحو ما سترى في
غير هذا الموضع . وظل الخائفون لهذه المدرسة يستظهرون تلك الآراء ، ويجلبون
منها إلى مصنفاتهم بعض دُررها . وكان من أهم ما أتاح لهذه المدرسة أن تعيش
في ذاكرة الأجيال التالية أن المنتهى أكبر شعراء العربية عنيى - كما صورن ذلك
في كتاب لحن ومذاهبه في الشعر العربي - بالتصع للغات الشاذة في التركيب ،
مما حرّره في شعره إلى لاحتذاء على كثر ما رونه المدرسة الكوفية منها ، حتى
ليقول ابن يعيش : « كان يميل كثيراً إلى مذهب الكوفيين^(٣) » ويكنى أن نذكر
هنا بعض أمثلة تصوّر تشيعه لهم . من ذلك لفصل بين المضاف والمضاف إليه
بالمفعول ، وكان البصريون يمنعون ذلك منعاً باتاً^(٤) ، يقول :

حملتُ إليه من ثنائي حديقةً سقاها الحجى سقى الرياض السحابِ

فقد فصل بين السقى والسحاب بالمفعول به لسقى وهو الرياض . ومثال ثان
هو استخدامه التفضيل في الألوان مثل قوله في الشيب :

ابعدُ بعدت بياضاً لا بياض له لأنت أسودُ في عيني من الظلّم

(١) المغنى ص ٢٢٣ .

(٣) ابن يعيش ١٦/٢ .

(٢) الرضى على الكافية ١/١٣٧ .

(٤) انظر الإنصاف ، الماسة رقم ٦٠ .

فقد قال إن الشيب «أسود» من الظلم، والبصريون لا يميزون ذلك بينا يميزه الكوفيون^(١). ولا يتسع المقام لعرض مثل هذه الشذوذات الكوفية عنده، وشعره يزخر بها، حتى لكأنما رأى أن يكون ديوانه معرضاً واسعاً لها.

ويلقانا في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري أبو الحسين أحمد^(٢) بن فارس المتوفى سنة ٣٩٥ للهجرة وفيه يقول القفطي: «طريقته في النحو طريقة الكوفيين» غير أن أكثر عنايته إنما صبها على المباحث اللغوية ومن أشهر كتبه معجم مقاييس اللغة وهو منشور، وفيه يرد معاني مفردات المادة اللغوية إلى معنى واحد. وقد جمع كثيراً من المسائل اللغوية في كتابه الصحاحي الذي صنفه للصاحب بن عباد وزير البويهيين بالرى. ويقول مترجموه إن له مصنفات في النحو سماه المقدمة، ومصنفات آخر باسم «اختلاف النحويين» وأكبر الظن أنه ناقش فيه كثيراً من المسائل النحوية التي اختلف فيها البصريون والكوفيون مورداً على الأولين كثيراً من الحجج والبراهين التي تؤيد رأى الأخيرين، ويقول القفطي إنه كان كثير الحجاج والجدال، مما يؤكد أنه أسهم بقوة في احتجاجات الكوفيين.

ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إن آخر النحاة الذين استظهروا آراء المدرسة الكوفية في مصنفاتهم ابن أجروم^(٣) الصنهاجي المغربي صاحب المتن المشهور باسم «الآجرومية». وفيه نراه يذهب إلى أن السكون في فعل الأمر سكون جزم لا سكون بناء. بالضبط كما كان يذهب الكوفيون. وذهب مذهبهم في عدده «كيفما» بين أدوات الشرط الجازمة. وجعل. مثلهم. حتى وأو والفاء والواو تنصب المضارع مباشرة دون تقدير أن المصدرية كما ذهب إلى ذلك الخليل والبصريون. وتابع الكوفيون أيضاً في بعض المصطلحات مثل النعت وعطف النسق.

وسرى المدرسة البغدادية منذ أبي على الفارسي تخرج بين النحويين البصري

(١) الإنصاف، المسألة رقم ١٦.

الوعاء ص ١٥٣.

(٢) انظر في ترجمة ابن فارس نزهة الأبناء

(٣) راجع في ترجمة ابن أجروم بنية الوعاء

ص ٣٢٠ ومعجم الأدب ٨٠/٤ والفهرست

ص ١٠٢ وجلة الاقتباس (طبع قاس)

ص ٨٠ واليمنية ٣٦٥/٣ وإنباء الرواة ٩٢/١

ص ١٣٨.

ومقدمة مقاييس اللغة (طبع دار المعارف) وبغية

والكوفي مؤثرة في الحملة آراء البصريين ، واحتلتها في ذلك مدرسة الأندلسيين ومدرسة المصريين وكذلك احتذاها في هذا النهج كبار النحاة التاليين في الشام والعراق وإيران من أمثال الزمخشري وابن يعيش . وهياً ذلك لأن تظل آراء المدرسة الكوفية حية نابضة في كتب النحاة المتأخرين .

القسم الثالث مدارس مختلفة

الفصل الأول

المدرسة البغدادية

١

نشوء المدرسة البغدادية

اتبع نَحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجاً جديداً في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعاً ، وكان من أهم ما هيئاً لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وثعلب ، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما ويُعنى بالتمعق في مصنفات أصحابهما والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة . وكان من هذا الجيل مَنْ يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية ومَنْ يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية ، فاضطرب كَتَابُ التراجم والطبقات إزاءه ، فمنهم من حاول تصنيف أفراده في المدرستين الكوفية والبصرية على نحو ما صنع الزُّبَيْدِي في طبقاته ومنهم من أفردهم بمدرسة مستقلة كما صنع ابن النديم في الفهرست ، وإن كان قد أدخل فيهم نفراً ليس لهم نشاط نحوي مذكور مثل ابن قتيبة وأبي حنيفة الدينوري .

وحاول بعض الباحثين المعاصرين أن يبنى وجود المدرسة البغدادية ، معتمداً على من ينظمون أفرادها في البصريين والكوفيين وأن علمين من أعلام جيلها الثاني يتَسَمَّيان أنفسهما في البصريين ، وهما أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني . إذ يعبران في تصانيفهما عنهما كثيراً بكلمة أصحابنا^(١) ، ويتصران في أغلب الأمر للآراء البصرية وكثيراً ما يطلق ابن جني على الكوفيين اسم البغداديين^(٢) ، وكأنهم مدرسة واحدة .

المصرية سنة ١٩٥٢ / ١٣٧ / ١ وسر صناعة

الإعراب (طبعة الحلبي) ٢٦٧ / ١ .

(٢) المخلص ١٨ / ١ وقان ١٩٩ / ١ .

(١) انظر أبو علي الفارسي لعبد الفتاح شلبي

(طبع مطبعة نهضة مصر) ص ١٠٦

والخصائص لابن جني (طبعة دار الكتب

ولا يكفي أن ينسب ابن جني وأبو علي الفارسي أنفسهما في البصريين ،
لنعدهما حقاً منهم . فإنهما اتبعا في مصنفاتهما المذهب البغدادى الانتخابى ،
وإن كانت قد غلبت عليهما النزعة البصرية ، وهى لا تخرجهما عن دوائر
الانتباه البغدادى القائم على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين . وعلى غرارهما
الزجاجى آخر الجليل الأول من البغداديين .

أما إطلاق ابن جني اسم البغداديين على الكوفيين أحياناً فيرجع إلى أن جمهور
الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليه النزعة الكوفية ، فسماهم
الكوفيين تارة . وتارة سماهم البغداديين ، وأهمهم ثلاثة : ابن كيسان المتوفى
سنة ٢٩٩ للهجرة وابن شقيق^(١) المتوفى سنة ٣١٥ وابن الحياط^(٢) المتوفى سنة ٣٢٠
وفيهما يقول الزجاجى : « من علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن
كيسان وأبو بكر بن شقيق وأبو بكر بن الحياط لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم
الكوفيين ، وكان أول اعتمادهم عليه ، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا
بين العلمين^(٣) . ويصرح الزجاجى في موضع آخر بأن هؤلاء الأعلام ومعهم
ابن الأنبارى الكوفى الخالص هم الذين يستقل عنهم احتجاجات الكوفيين لأرائهم ،
فهم الذين ضبطوا هذه الاحتجاجات ووثقوها وأحكموها ، يقول في كتابه الإيضاح
بعد أن أن أورد جملة وجوه الاحتجاج لآراء لكوفيين التى سردتها في الكتاب
سرداً : « ونما نذكر هذه الأجوبة عن لكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتاج به
عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين وعلى حسب ما في كتبهم إلا أن العبارة
عن ذلك بغير ألفاظهم والمعنى واحد ، لانا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعينها لكان
في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة ، بل لعل أكثر ألفاظهم
لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم ، وكثير من ألفاظهم قد هدبها من نحكى

ص ١٢٨ وقرئ الأب. ص ٢٤٧ ومعجم الأدباء
١٤١/١٧ وإنباء الرواة ٥٤/٣ وبنية الوعة
ص ١٩ .
(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجى
ص ٧٩ .

(١) راجع في ترجمة ابن شقيق السيرافى ص
١٠٩ حيث سلكه في بصريين وكذلك الزبيدى
ص ١٢٨ وانظر تاريخ بغداد ٨٩/٤ ونزعة
الألباء ص ٢٥١ ومعجم الأدباء لياقوت ١١/٣
وإنباء الرواة ٣٤/١ وبنية الوعة ص ١٢٠ .
(٢) انظر في ترجمته طبقات الزبيدى

عنه مذهب الكوفيين مثل ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط وابن الأنباري ، فنحن إنما نحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ومن جرى مجراهم ، مع أنه لازيادة في المعنى عليهم ولا بأس بحفظ يجب لهم ^(١) .

ومعنى ذلك أن ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط الذين جمعوا بين علمي البصرة والكوفة كما يقول الزجاجي هم الذين اشتقوا احتجاجات الكوفيين في جملتها ، وهم الذين انتزعوا مقاييسها وعللها ، مع ما أمدهم به الكوفيون من الكسائي إلى ابن الأنباري .

وكان تفقههم بالنحو البصري وما بُسط فيه من العلل والمقاييس ووجوه الاحتجاج مادة صاغوا منها عملهم . وبذلك تنضح لنا صحة ما رواه صاحب الإنصاف من احتجاجات الكوفيين يلزأ احتجاجات البصريين فإن من يبحث عن هذه الاحتجاجات فيها وصلنا من كتابات الفراء وثعلب قلما يجد لها أصلاً عندهما ، مما قد يدعو إلى الشك في صحتها وأنها قد تكون من عمل بصريين متأخرين كما ظن ذلك فايل في مقدمته للإنصاف ، وهو ظن واهم ، إنما هي من عمل أوائل البغداديين ممن سميناهم وأمثالهم ، ممن حاولوا - كما لاحظ الزجاجي - الاحتجاج للآراء الكوفية والاحتياط لها والتلفظ في بيانها . وهم أنفسهم الذين يطاق عليهم ابن جنى تارة اسم الكوفيين مدججا فيهم سابقهم من أمثال الكسائي والفراء . وتارة يطلق عليهم اسم البغداديين ، يقصدهم وحدهم دون من تقدمهم من الكوفيين ، وهو الاسم الصحيح الذي يتطابق مع ما أكدته كتب التراجم من خلطهم بين آراء المدرستين الكوفية والبصرية .

وكان يعاصروهم من يخلط بين آراء المدرستين نازعاً نزعة بصرية قوية ، على نحو ما يلقانا عند الزجاجي ، وخلفه أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جنى ، وكانا أشد منه نزوعاً إلى آراء المدرسة البصرية ، ولعلهما من أجل ذلك كانا ينسبان أنفسهما إلى تلك المدرسة ، مما جعل الأمر يغتم على بعض المعاصرين ، فيضيفهما إلى البصريين ^(٢) ، وهما - كما سنرى عما قليل - بغداديان ، يقفان غالباً مع

لكتب الخصائص ص ٤٤ .

(١) الزجاجي ص ١٣١ .

(٢) انظر مقممة الشيخ محمد علي النجار .

البصريين وقد يقفان مع الكوفيين حسب ما يقتضيه اجتهداهما ، وقد يخالفانهما جميعاً حسب ما صَحَّ عندهما من الرأي الصائب .

وتلك هي المنازع العامة للمدرسة البغدادية ، وكثما اتجهت اتجاهين : اتجاهاً مبكراً عند ابن كَيْسَانَ وابن شَقِيقٍ وابن الحياط نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة الكوفية وأكثروا من الاحتجاج لها ، مع فتح الأبواب لكثير من آراء المدرسة البصرية ، وأيضاً مع فتح باب الاجتهاد لبعض الآراء الجديدة ، واتجاهاً مقابلاً عند الزجاجي ثم عند أبي علي الفارسي وابن جني . نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة البصرية وهو الاتجاه الذي ساد فيما بعد لا في مدرسة بعد وحدها ، بل في جميع البيئات التي عُنيت بدراسة النحو . ولعل من الخير أن نقف وقفة قصيرة عند أهم من مشَّلو المتزعين في نشأة تلك المدرسة ، وهما ابن كَيْسَانَ والزجاجي ، ثم نتلوهاما بالحديث عن أبي علي الفارسي وابن جني ومن جاء في إثرهما من نخبة إيران والعراق والشام ممن استضاءوا بمنهجهما النحوي في نشاطهم العلمي .

ابن كيسان^(١)

هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كَيْسَانَ . وسلكه بروكلمان وبعض كتاب التراجم في المدرسة البصرية ، وهو يُعد أول أئمة المدرسة البغدادية . فقد توفي سنة ٢٩٩ للهجرة . وكان قد أخذ عن المبرد وثلعب وأنقن مذهبي البصريين والكوفيين في النحو . وكان أبو بكر بن مجاهد إمام القراء في عصره يقول هو أنقن من ثلعب والمبرد ، وصنف كتباً كثيرة منها كتاب اختلاف البصريين والكوفيين وكتاب الكافي في النحو وكتاب التصاريف ، وكتاب المختار في علل النحو في ثلاث مجلدات وقد أشار إليه الزجاجي في الإيضاح ، ولعله هو الذي عُنِيَ فيه بوضع احتجاجاته لآراء المدرسة الكوفية .

١/٣٣٥ ومعجم الأدباء ١٧/١٣٧ وإبنا
الرواة ٣/٥٧ ورواة الجنان ٢/٢٣٦ وشذرات
الذهب ٢/٢٣٢ وبنية الرواة ص ٨ .

(١) انظر في ترجمة ابن كيسان الربيدي
ص ١٧٠ والسيرافي ص ١٠٨ ومراتب النحويين
ص ١٤٠ وروعة الألباء ص ٢٣٥ وتاريخ بغداد

وفى كلام الزجاجى عنه ما يدل على أنه كان يُعنى بحدود النحو ، فقد نقل عنه حَدَّ الاسم بقوله : « الأسماء ما أبانت عن الأشخاص وتضمنت معانيها نحو رجل و فرس » ثم قال : « ولا بن كيسان فى كتبه حدود للاسم غير هذا هى من جنس حدود النحويين ، وحَدَّه فى الكتاب المختار بمثل الحد الذى ذكرناه من كلام المنطقيين »^(١) يريد حَدَّهم له بقولهم : « الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان »^(٢) . ولعل فى ذلك ما يدل على أن ابن كيسان كان يأخذ نفسه بثقافة منطقية عميقة ، ويقول مترجموه إنه كان يمتاز بحدّة خاطره وبعد غوّصه وغرائب قياساته ، ويضربون مثلاً لذلك أنه سُمِّلَ عن قراءة آية سورة طه : (إن هذان لساحران) ما وجهها من الإعراب ؟ فقال : نجعلها مبنية (أى تلزم الألف فى حالتي النصب والجر) فسُئِلَ عن علة بنائها فقال لأن المفرد منها مبنى وهو هذا وكذلك الجمع هؤلاء مبنى ، فنجعلها مبنية مثلهما .

ويقول مترجموه أيضاً إنه مزج النحويين : البصرى والكوفى ، فأخذ من كل واحد منهما ما غلب على ظنه صحته ، واطرد له قياسه ، وترك التعصب لأحد الفريقين على الآخر . وتدور له فى كتب النحو آراء كثيرة ، منها ما وافق فيه البصريين ومنها ما وافق فيه الكوفيين ومنها ما وصل إليه باجتهاده وبعُد غوره ، فما وافق فيه البصريين ذهبا يوم إلى أن الناصب للمضارع بعد لام التعليل أن مضمرة مثل جئت لأكرمك ، وإنما قدرُوا بعدها أن لأنها قد تظهر فى مثل قولك جئت لأن أكرمك . ومع ارتضائه هذا رأى البصرى أضاف إليه أنه يجوز أن يكون الناصب بعد لام التعليل كى محذوفة لحيثها أيضاً فى مثل قولك جئت لكى أكرمك ، ومعروف أن الكوفيين يذهبون إلى أن لام التعليل تنصب المضارع بنفسها دون حاجة إلى تقدير أن كما ذهب البصريون^(٣) . وكان يذهب مذهب المبرد وابن السراج تلميذه فى أن العامل فى التابع من النعت والتأكيد وعطف البيان هو العامل فى المتبوع ينصبّ عليهما انصبابة واحدة ، وكان الخليل وسيبويه والأخفش يذهبون إلى أن العامل فيها جميعاً هو التبعية^(٤) . وكان يرى رأى الزجاج فى أن الضمير

(٣) المغنى ص ٢٣١ والمجع ١٦/٢ .

(٤) المعج ١١٥/٢ .

(١) الزجاجى ص ٥٠ .

(٢) انظر الزجاجى ص ٤٨ .

من « هو وهى » الهاء فقط والواو والياء راثدتان لحذفهما فى المثنى والجمع . بينما كان يرى بقية البصريين أن هو وهى جميعاً أصلان^(١) . وكان يتابع يونس فى أن « إما » فى مثل قولك جاء إما زيد وإما عمرو ليست عاطفة ، وإنما العطف بالواو التى قبلها^(٢) .

ومما كان يوافق فيه الكوفيين جواز تقديم خبر « ما زال » عليها ، فتقول قائماً ما زال زيد ، بينما كان البصريون لا يجيزون مثل هذا التعبير^(٣) . وكان يوافقهم فى أن « إيا » عماد فى « إياك وإياى وإياه وأخواتهما » والضمير ما يتلوهما . بينما ذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمازنى إلى أن الاسم المضمر هو « إيا » وما بعده حرف يدل على أحوال المرجوع إليه من الخطاب والتكلم والغيبة^(٤) . ووافقهم فى أن الاسم المؤنث علماً لرجل مثل طلحة يجوز أن يجمع جمع مذكر سالماً فيقال طلحون ، وكان الكوفيون يوجبون سكون عينه ، بينما جاز فتحها قياساً على الجمع بالألف والتاء ، إذ يقال طلحات بفتح اللام وكان البصريون لا يجيزون جمع هذا العلم إلا جمع مؤنث سالماً^(٥) . ومما وافقهم فيه جواز التوكيد بأكتع وأبضع وأبتع دون ذكر لكلمة جميع ، فيقال جاءوا أكتعون ، واشترط البصريون سبق كلمة أجمع لها فلا يقال عندهم إلا « جاءوا أجمعون أكتعون » ، واستدل ابن كيسان والكوفيون بسماع مثل قول بعض الشعراء : تحملنى الذلفاء حَوَلاً أكتعاً^(٦) . وكان يذهب مذهبهم فى أن مثل ثلاث ورباع ممنوع من الصرف للعلمية والعدل ، بينما ذهب البصريون إلى أن المانع الوصفية والعدل ، بدليل وقوعه حالاً فى مثل جاءنى القوم مثنى^(٧) . ومنع الفراء الفصل بين اسم إن وخبرها فى مثل « إن زيداً لأظن قائم وإن زيداً لغير شك قائم وإن زيداً لئن شاء الله قائم » واحتج لذلك ابن كيسان بقوله : إنما امتنع ذلك لأنه كلام مُعْتَرَضٌ به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت الخبر عن زيد شكاً كان عندك أو يقيناً ،

(٥) الرضى ١٦٨/٢ .

(١) ابن عيش ٩٧/٣ والمجع ٦١/١ .

(٦) المجع ١٢٣/٢ .

(٢) المجع ١٣٤/٢ .

(٧) الرضى ٣٦/١ .

(٣) ابن عيش ١١٣/٧ .

(٤) الرضى على الكافية ٩/٢ .

والتوكيد إنما هو لخبر زيد لا لخبرك عن نفسك لأن « إن » لا تتعلق بخبرك وهي متجاوزة إلى الخبر ^(١) .

ولابن كيسان بجانب ذلك آراء اجتهادية كثيرة انفرد بها ، فمن ذلك أنه كان يجوز تذكير الفعل مع المبتدأ المؤنث المجازي مثل « الشمس طلع » لحيء ذلك على لسان الشعراء في مثل : ولا أرض أبقل لبقلها . كما يجوز تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقي بدون فاصل لقول بعض الشعراء : تمنى ابتنى أن يعيش أبوها . واستدل أيضاً بأن سيبويه حكى عن بعض العرب : « قال فلانة » ^(٢) . وكان يعتل بأن الحال سدت مسد الخبر في مثل « كتابتي الشعر قائماً » لشبهها بالظرف فكأنما قيل كتابتي الشعر في حال قيام ^(٣) . وذهب الجمهور إلى أن أمس بنيت لتضمنها معنى لام التعريف ، بينما ذهب ابن كيسان إلى أن علة بنائها تضمنها معنى الفعل الماضي ، وأعربت « غد » لأنها في معنى الفعل المستقبل وهو معرب ^(٤) . وكان يذهب إلى جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور مستنداً بقوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافةً للناس) بينما كان سيبويه وكثير من البصريين يمتنعون ذلك ^(٥) . وذهب الجمهور في مثل ما قام زيد ولكن عمرو إلى أن الواو هي العاطفة ولكن حرف ابتداء ، بينما ذهب ابن كيسان إلى أن لكن هي العاطفة والواو زائدة ^(٦) . ومنع الجمهور جمع مثل أحمر جمع مذكر سالماً وكذلك جمع حمراء جمع مؤنث سالماً ومثلها سكران وسكرى ، وجوز ذلك ابن كيسان ، فيقال في رأيه أحمر وحمراوات وسكرانون وسكرايات ^(٧) .

ولعل في كل ما قدمنا ما يدل على براعة ابن كيسان وكيف ابتدأ المدرسة البغدادية ، فهو يعكف على آراء الكوفيين والبصريين دارساً فاحصاً ، منتخِباً لنفسه طائفة من الآراء البصرية وأخرى من الآراء الكوفية ومشتقاً لنفسه آراء جديدة مبتكرة .

(٥) الرضى ٨٩/١ .

(١) المجمع ١٤٠/١ .

(٦) المغنى ص ٢٢٤ والمجمع ١٣٨/٢ .

(٢) المغنى ص ٧٣١ والمجمع ١٧١/٢ .

(٧) الرضى ١٦٩/٢ .

(٣) المجمع ١٠٦/١ .

(٤) المجمع ٢٠٨/١ .

(١) الزجاجي

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق ، من أهل الصَّيْثَمَةِ الواقعة بين ديار
الجبَل وديار خوزستان ، نشأ بها وند جنوبى همدان ، وانتقل إلى بغداد يَسْهَل
من حلقات العلماء . ولزم الزجاج البصرى وقرأ عليه النحو ، ومنه لزمه لقبه
الزجاجي . ورحل إلى الشام فقام بحب مدَّة ، ثم تركها إلى دمشق واتخذها
دار مقام له . وأكسب على تصانيفه فيها وإملاءاته للطلاب ، وحدث أن خرج
إلى طبرية . فمات بها سنة ٣٣٧ للهجرة ، وقيل بل سنة ٣٤٠ . وقد خَلَفَ
مصنفات كثيرة نُشِرَ منها أماليه الوسطى مع تعليقات لشتيظي وهي تزخر باللغة
والأخبار ، وبجالس العلماء وهي تحكى محاورات لطائفة كبيرة منهم أكثرها
في مسائل لغوية ونحوية . ونُشِرَ له أيضاً كتاب الإيضاح في علل النحو ،
وكتاب الجمل وهو مختصر في قواعد النحو نال شهرة مدوية في العصور الوسطى ،
إذ عكف عليه العلماء بالدرس والشرح حتى قالوا إن شروحه زادت عن مائة
وعشرين شرحاً .

وقد استقصى في كتابه لإيضاح علل النحو البصرى والكوفى . ونصَّ كما
مر بنا آنفاً على أن الذين حرروا العال الكوفية هم ابن الأنبارى وأوائل البغداديين :
ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط ، وأضاف أن له في ذلك نصيباً إذ قال :
« وأكثَرُ ما ذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنه بالفاظ البصريين »^(٢)
فهم الذين بهجوا التعبير عن لعل وذلوله ومهادوه . وكان أكثر علم الكوفيين عند
الكسائى وتعلب بدون علل . حتى جاء ابن كيسان وخالفوه ، فاستعاروا من
البصريين لغتهم وطريقتهم في الاحتجاج وغمسوا فيهما النحو الكوفى .

ومن يقرأ الكتاب يرى الفلسفة والمنطق وعلم الكلام ، والفقه أو بعبارة أدق عللها جميعاً

وابن خلكان ٣٨٩/١ والجوهر الزاهرة ٣٠٢/٣

و بنية الوعاء ص ٢٩٧ .

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٨٠ .

(١) انظر في ترجمة الزجاجي الزبيدي ص

١٢٩ ونزعة الألباء ص ٣٠٦ والألسان

لمسعودى الورقة ٢٧٢ وإنباء الرواة ١٦٠/٢

وشدوات الذهب ٣٥٧/٢ ومروءة الجنان ٣٢٢/٢

تمس جوانب التعليل والاحتجاج فيه . وهو يستهله بالحديث عن تقسيم سيبويه الكلام إلى اسم وفعل وحرف محتجاً لصحة هذا التقسيم . وما يلبث أن يتحدث عن حدود الاسم والفعل والحرف ، ويلتمس عند المناطقة تعريفهم للحد ، ويقف بإزاء اختلاف النحاة في حدودهم ، ويقول إنه ليس اختلاف تضاد بل هو كاختلاف الفلاسفة في حدهم للفلسفة ، ويقابل بين تعريف المناطقة للاسم وتعريف النحاة ، بادئاً بسيبويه ثم الأخفش ثم ابن كيسان ، ثم المبرد ويرضى تعريفه نقضاً ما يرد عليه من بعض الاعتراضات . وكذلك يصنع بحد الفعل وحد الحرف . ثم يقف عند اختلاف البصريين والكوفيين في المصدر والفعل أيهما مأخوذ من صاحبه . وبفيض في بيان احتجاجات كل فريق ، محاولاً إضعاف الحجج الكوفية . ويفتح فصلاً لدراسة العلل النحوية ويقسمها إلى: تعليمية مثل نصّب «زيداً» في قولنا «إن زيداً قائم» وتعليل ذلك بأنه اسم إن، وقياسية، مثل التعليل لعمل إن النصب والرفع في معموليها بالفعل المتعدى لواحد ، وجدلية مثل التعليل لتقدم منصوبها على مرفوعها مخالفة بذلك الفعل الذي شُبهت أو قيسَتْ في عملها به . ويستظهر هنا قاعدة فقهية أصولية ، فقد قيسَتْ إن على الفعل الذي تقدم مفعوله على فاعله وهو فرع للفعل الذي يتقدم عادة فاعله على مفعوله ، والأصل المعروف في الفقه أن يقاس على الأصول لا على المروع . ويتلو ذلك غصول عن الإعراب والكلام أيهما أسبق؟ ولمْ دخل الإعراب في الكلام؟ وهل الإعراب حركة أو حرف؟ وهل هو أصل في الأسماء والأفعال جميعاً . أو هو أصل في الأسماء فرع في لأفعال المضارعة؟ وهل حقاً نشأت الأسماء قبل الأفعال وتبعتها الحروف؟ وأي الأفعال أسبق في التقديم؟ وما حقيقة المضارع؟ وما الفرق بين النحو ولغة؟ وما معنى الرفع والنصب والجر؟ وما علة دخول التنوين في الكلام؟ ولماذا ثقل الفعل وخفَّ الاسم؟ وما علة امتناع الأسماء من الجزم؟ وما علة امتناع الأفعال من الخفض؟ وما معنى التثنية والجمع؟ وهل الألف والياء والواو فيهما إعراب أو حروف إعراب؟ وكل مسألة يرى فيها حداً أو حجاجاً بين البصريين والكوفيين يوردها مفصلاً القول فيها ، وقد يضيف من عنده وجوهاً من العلل والأقبة ، وهي جميعاً تُعْمَسُ

في اصطلاحات المناطقة والمتفلسفة والمتكلمين وأصحاب علم الأصول . ونحسّ
في وضوح أنه يقف مع البصريين مناضلاً مدافعاً ، مما يؤكد نزعة بصرية قوية
في مباحثه وكأنه كان استهلالاً لانصراف البغداديين عن النزعة الكوفية إلى النزعة
البصرية التي سادت بعده إلا قليلاً .

وكتاب الجُسل أفرده لقواعد النحو والصرف ، وحظي بشهرة مدوية لدقته
ووضوح عبارته واستيعابه لدقائق النحو البصري التي يحتاجها الناشئة ، وقد ألحق
به فصلاً عن الخط والإملاء . وهو فيه بعامة يتبع نظام النحو البصري ، لأنه
فعلاً النظام السديد ، الذي أحكم بناؤه ، ومع ذلك نراه يستعير من الكوفيين بعض
مصطلحاتهم ، فقد سُمّي - متابعاً لهم - نائب الفاعل باسم ما لم يسمّ فاعله ،
وسمى الصفة النعت والشركة عطف النسق .

وإذا أخذنا نتعقب آراءه التي تدور في كتب النحاة وجدناه يتابع البصريين
غالباً ، وقد يتابع الكوفيين على نحو ذهابه مذهبهم في أن كانَّ إذا كان خبرها
اسماً جامداً كانت للتشبيه مثل كان زيداً أسد ، وإذا كان مشتقاً كانت لأشك
بمتزلة ظننت وتوهمت مثل كان زيداً قائم ، وقد تأني للتحقيق مثل قول الحارث
ابن خالد المخزومي :

فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشامٌ
وكان البصريون يذهبون إلى أنها للتشبيه دائماً ولا معنى لها سواء^(١) . وكان
يكثر من التوقف بإزاء آراء الكوفيين والبصريين جميعاً محاولاً استنباط رأي
جديد ، من ذلك أن سيبويه كان يذهب إلى أن سوى ظرف مكان دائماً ،
وذهب الكوفيون إلى أنها ظرف متمكن يستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً ،
أما هو فذهب إلى أنها ليست ظرفاً ألبتة وأنها تقع فعلاً في مثل جاء سواك
ومفعولاً به في مثل رأيت سواك ، وبدلاً أو استثناء في مثل ما جاءني أحد سواك
أي أنه يجوز فيها حينئذ الرفع على البدلية والنصب على الاستثناء^(٢) . وكان جمهور
البصريين يذهب إلى أنه إذا وُصلت إن وأخواتها بما بطل عملها ما عدا ليت ،

(٢) المغني ص ١٥١ والمجمع ٢٠٢/١ .

(١) المغني ص ٢٠٩ والمجمع ١٣٣/١ .

فيجوزُ فيها الإعمال والإهمال ، وأضاف إليها الزجاج لعل وكأن ، أما الزجاجي فعمم الإلغاء والإعمال حيثُ دلَّ على حُكْي عن بعض العرب من قولهم إنما زبدًا قائم^(١) . وهو هنا يتصنر عن منهج الكوفيين إذا سمعوا لفظًا شاذًّا قاسوا عليه وعمموا الحكم .

ولعل في كل ما قدمنا ما يصور بغدادية الزجاجي على الرغم من أنه كان يسلك نفسه في البصريين^(٢) ، فقد كان يحيط بآراء المدرستين ووجه اعتلائاتها واحتجاجاتها ، على خصائصها ، ومع الوفاء بحقوقها ، وكان حين يجد الحجة الكوفية تنقصها الدقة المنطقية الشائعة في حجج البصريين لا يزال يداوئها ويصلحها حتى تُسبِّك في الصورة البصرية . ومضى في تصانيفه وآرائه النحوية يتوقف بإزاء كثير من المصطلحات والآراء البصرية مختاراً لنفسه ما يقابلها عند الكوفيين ، وكثيراً ما نفذ إلى آراء جديدة .

٢

أبو علي^(٣) الفارسي

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبا ، أما أمه فعربية سدوسية من من سدوس شيبان ، وُلد لها بفسا من أرض فارس بالقرب من شيراز حوالي سنة ٢٨٨ للهجرة . وكان فطنًا ذكيًّا فأكسب على التعلم منذ نعومة أظفاره ، وما تقبل سنة ٣٠٧ حتى يرحل إلى بغداد ، ويعكف على حلقات البصريين مثل ابن السراج والأخفش الصغير والزجاج وابن دريد ونفطويه ومبرمان ، كما يعكف على حلقات البغداديين الأولين وخاصة حلقة ابن الحياط ، وأكسب على حلقة أبي بكر بن

(١) المص ١٤٤/١ .

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي (طبعة حيدر

آباد) ١٤٦/٢ .

(٣) انظر في ترجمة أبي علي الفهرست ص ٦٤

والزبيدي ص ١٣٠ وتاريخ بغداد ٢٧٥/٧

ونزهة الألباء ص ٣١٥ وإنباء الرواة ٢٧٣/١

وطبقات القراء لابن الجزري ٢٠٦/١ ومعم

البلدان ٣٧٦/٦ ولسان الميزان ٢٨٥/٢ وشذرات

الذهب ٨٨/٣ والنجوم الزاهرة ١٥١/٤ والمزهر

(طبعة الحلبي) ٤٨٧/٢ ، ٦٠٦ وبغية الوعاة

ص ٢١٦ وأبو علي الفارسي لعبد الفتاح شلي

طبعة مكتبة نهضة مصر ومطبعها .

مجاهد تلميذ ثعلب وشيخ القراء في عصره . ولم يخالط الكوفيين والبغداديين والبصريين في حلقات من استظفروا مذاهبهم فحسب ، فقد مضى يخالط سابقهم في كتاباتهم متمثلاً ما كتبه سيبويه وغير سيبويه من مصنفات مختلفة . ويظهر أنه اتسع بثقافته ، فشملت كتابات المتكلمين ، إذ يقول مترجموه إنه كان يعتنق مذهب المعتزلة ، والاعتزال من قديم يجرّ إلى قراءة المنطق والفلسفة ، وأغلب الظن أنه كان شيعياً ، لقلبة التشيع حينئذ على أهل العراق وفارس .

ونظن ظناً أنه قعد للتدريس والإملاء في مساجد بغداد مبكراً ، وكان فيه حب للرحلة ، فتنقل على ويدرس لطلاب في «عسكر مكرم» وبعض مدن الموصل ، ويدخل حلب في سنة ٣٤١ ومعه تلميذه ابن جني الذي شغف به حباً . ويتحوّل إلى بعض مدن الشام ، ويعود إلى بغداد سنة ٣٤٦ وتطير شهرته ، فيستدعيه إلى شيراز عضد الدولة البويهى ، يأخذ عنه هو وبعض أفراد أسرته ، ويفتخر عضد الدولة بذلك حتى ليقول إنه غلامه . ويظل عنده ، حتى إذا دخلت بغداد في حوزته عاد إليها ثانية وظل بها إلى وفاته سنة ٣٧٧ للهجرة . وتابع عادةً هي أن ينسب إملاءاته في كل بلدة إليها ، وهي نسبة تعيّن رحلاته وأماكن دراساته ، فمن ذلك المسائل العسكرية نسبة إلى عسكر مكرم ، والمسائل القصيرية نسبة إلى « قصر ابن هبيرة » بنواحي الكوفة ، والمسائل الحلبية ، والمسائل الدمشقية والمسائل البصرية والمسائل البغدادية والمسائل الكرمانية نسبة إلى كرمان في إيران والمسائل الشيرازية . ومن مصنفاته الإيضاح والتكملة والعوامل المائة والمقصود والممدود ، ومن أهمها كتاب الحجة في القراءات السبع ، وفيه يحتاج لكل قراءة من تلك القراءات من اللغة والشعر نائراً آراء النحاة البصريين والكوفيين ، منتصراً تارة للأولين وتارة للأخبرين مع نزعة قوية فيه إلى الأخذ بالآراء البصرية مما جعل الزبيدي في طبقاته وابن النديم في فهرسته يسلكانه في البصريين ، ويقول أبو حيان فيه : « أبو علي أشد تفرداً بالكتاب (كتاب سيبويه) وأشد إكباباً عليه وأبعد من كل ما عداه من علم الكوفيين »^(١) . وسنرى أنه كان ممن خلط بين آراء المدرستين في

(١) الإنتاج والمؤانسة لأبي حيان (طبع)

لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٣١/١) .

وضوح . وهو بذلك بغدادى ينتخب من المدرستين ما يراه أولى بالاتباع ، وإن غلب عليه النزوع إلى المذهب البصرى لأنه كان المذهب الذى حرّرت أصوله وفروعه وعلمه .

وكان عقل أبى على من الخصب بحيث ملأ نفس ابن جنى تلميذه ، حين أتم بالموصل ، من جميع أقطارها ، وهو يكثر من ذكر آرائه فى كتابه الخصائص وغيره ، حتى ليبدو كأنه كان كنزاً سائلاً بمسائل اللغة والنحو وما يجرى فيها من ضبط الأصول وضبط الأقيسة والعلل ، وقد استضاء به فى كثير من الأصول الكلية التى حرّرها فى كتابه الخصائص ، فمن ذلك « السلب » يقول : « نبهنا أبو على - رحمه الله - من هذا الموضع على ما أذكره وأبسطه لتعجب من حسن الصنعة فيه »^(١) ويأخذ فى بيان أن الأصل فى الفعل الإثبات مثل قام فهى لإثبات القيام ، ثم يقول إنهم قد استعملوا ألفاظاً فى السلب ابتداء مثل مادة « عجم » فهى للإبهام ، ولتوضيح ذلك يعرضها فى استعمالاتها المختلفة ، ثم يبين أنهم قد يدخلون الحمزة على الفعل لإفادة السلب مثل أشكيت الرجل إذا زلت له عما يشكوه ، وقد يضعفون ثانياً نفس الغاية مثل مرّضت الرجل أى داويته من مرضه ، وقد يأتى السلب بدون زيادة . ويقض ابن جنى نقلاً عن أستاذه فى أمثلة كثيرة . ونراه ينقل عنه فى باب تعارض القياس والسمع أمثلة خالف فيها العرب القياس مبيّناً أن ما استقر على لسانهم هو الأساس^(٢) . وبالمثل ينقل عنه فى باب الاستحسان وهو ما تكون علته ضعيفة غير مستحكمة مثل قولهم رجل غدّيان والقياس غدوان لأنه من قولهم غدوت^(٣) . ومن ذلك باب نقض المراتب إذا عرض عارض كتقديم المفعول به على الفاعل^(٤) . ومن ذلك باب تلاقى اللغة ، يقول : « هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئاً إلا لأبى على رحمه الله »^(٥) . ويذكر مما جاء على لسانه منه أجمع وجَمَعَاء وأكنع وكنعاء وأخواتهما فإن هذه الصيغة لا تأتى إلا صفة ، بينما هى فى تلك الأمثلة معارف .

(١) الخصائص لابن جنى (طبعة دار الكتب

(٢) الخصائص ١/١٤٣ .

المصرية) ٣/٧٥ .

(٤) الخصائص ١/٢٩٣ وما بعدها .

(٢) الخصائص ١/١٢٥ .

(٥) الخصائص ١/٣٢١ .

ومن ذلك باب ما قيس على كلام العرب فإنه يصحح من كلامهم^(١) ، وباب الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع^(٢) . وما نقله عنه باب الاشتقاق الأكبر ، يقول : « هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا غير أن أبا علي - رحمه الله - كان يستعين به ويُخَلَّد إليه »^(٣) ويريد به « أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه .. نحو ك ل م ، وك م ل ، م ل ك ، م ل ك ل ، ل ك م ، ل م ك » . ومن ذلك باب مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر ، إذ يقول « نبهنا أبو علي - رحمه الله - من هذا الموضع على أغراض حسنة »^(٤) . ويقول في باب تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان : « هذا باب من العربية غريب الحديث أرآناه أبو علي »^(٥) . وقد بنى باب محل حركات الإعراب من الحروف على كلام لأبي علي^(٦) ، واكتفى في حديثه عن الحرف المبتدأ به بإمكان أن يكون ساكناً على توجيه أستاذه^(٧) ويقول في باب إضافة الاسم إلى المسمى والمسمى إلى الاسم : « هذا موضع كان يعتاده أبو علي - رحمه الله - كثيراً وبألفه ويأتى له وبرتاح لسماعه »^(٨) . ويعقد باباً للاكتفاء بالسبب دون المسبب وبالمسبب من السبب قائلاً : « هذا موضع من العربية شريف لطيف وواسع لتأمله كثير ، وكان أبو علي - رحمه الله - يستحسنه ويُعَنِّي به »^(٩) . ومن ذلك قوله في فاتحة باب نقض الأصول وإنشاء أصول غيرها : « رأيت أبا علي - رحمه الله - معتمداً هذا الفصل من العربية ملمساً به دائم التطرق له والفرع فيم يحدث إليه »^(١٠) ويقول في باب تجاذب المعاني والإعراب : « هذا موضع كان أبو علي - رحمه الله - يعتاده ، ولم كثيراً به ، ويبعث على المراجعة له ، وإلطاف النظر فيه »^(١١) .

(٧) الخصائص ٢/٢٢٩ .

(٨) الخصائص ٣/٢٤١ .

(٩) الخصائص ٣/١٧٣ .

(١٠) الخصائص ٣/٢٢٧ .

(١١) الخصائص ٣/٢٥٥ .

(١) الخصائص ١/٣٥٧ .

(٢) الخصائص ٢/١٧٢ .

(٣) الخصائص ٢/١٣٣ .

(٤) الخصائص ٢/١٦٨ .

(٥) الخصائص ٢/١٩٧ .

(٦) الخصائص ٢/٢٢١ .

ولعلنا لا نغلو إذا قلنا بعد ذلك إن أكثر الأصول التي اعتمدها ابن جني في كتابه الخصائص إنما استلها من إملاءات أبي علي أستاذه وملاحظاته . وإذا رجعنا إلى آرائه النحوية وجدناه في طائفة منها ينصر الخليل وسيبويه ، وغيرهما من البصريين ، وفي طائفة أخرى ينتصر للكوفيين ، ويكفي أن ندل على ذلك ببعض الأمثلة ، فما انتصر فيه للخليل أن لا النافية قد تأتي زائدة كما في قوله تعالى : (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون)^(١) . وانتصر له ولسيبويه في تحليل وَيَكُنْهُ في قوله جَلَّ شأنه : (وَيَكُنْهُ لا يفلح الكافرون) إذ كانا يذهبان إلى أن (وئ) مفصولة بمعنى أعجب ، وذهب الأخفش إلى أنها موصولة بالكاف . أي (وَيَكُنْهُ أنه لا يفلح الكافرون) وَيَكُنْهُ عنده بمعنى أعجب ، وعلّق أن وما بعدها بما في ويك من معنى الفعل . ووقف أبو علي مع الخليل وسيبويه مؤكداً أن « كان » قد تأتي كالتزائدة ، وأنشد في ذلك بيت عمر أبي ربيعة :

كأنني حين أمسى لا تكلمني ذو بُغْيَةٍ يشتهي ما ليس موجودا

أي أنا كذلك^(٢) . وكان سيبويه يذهب إلى أن « إذا » حرف شرط مثل إن ، وذهب المبرد وابن السراج — وتابعهما أبو علي — إلى أنها ظرف مثل إذ^(٣) . وقد أجاز مع الأخفش والكوفيين ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر^(٤) .

وعلى نحو ما كان ينتخب لنفسه من الآراء البصرية كان ينتخب من الآراء الكوفية ما صحّ في قياسه ، من ذلك أنه كان يقف مع الكوفيين في إعمال الفعل الأول في باب التنازع مستدلاً بقول امرئ القيس :

ولو أن ما أسعني لأدنى معيشة كفاًني — ولم أطلب قليل من المال^(٥)

وكان يتابعهم في إعمال إن النافية عمل ليس لما روي عن بعض أهل العالية في نجد من قولهم : « إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية »^(٦) . وتابعهم في أن

(٤) ابن يعيش على الفصل ٦٨/١ .

(٥) المغني ص ٥٦٣ .

(٦) مع المولع ١٢٤/١ .

(١) المغني ص ٢٧٨ .

(٢) الخصائص ١٧٠/٣ .

(٣) المغني ص ٩٢ .

عطف البيان ومتبوعه قد يكونان نكرتين ، وقد استدلوا بمثل قوله جعل شأنه :
 (أو كفارة طعام مسكين) وقوله : (من شجرة مباركة زيتونة) وكان البصريون
 يؤولون مثل ذلك على أنه بدل ذاهبين إلى أن عطف البيان ينبغي أن يكون دائماً
 معرفة^(١) . وذهب البصريون إلى أن لو شرطية دائماً ، بينما ذهب الفراء - وتابعه
 أبو علي - إلى أنها قد تكون حرفاً مصدريةً بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب ، وأكثر
 وقوع ذلك بعد ودّ ويودّ مثل (ودّوا لو تدهن) و(يودّ أحدهم لو يعمّر) وقال
 البصريون إنها في مثل ذلك شرطية وإن مفعول يود وجواب لو محذوف ، والتقدير :
 يود أحدهم التعمير لو يعمّر ألف سنة لسره ذلك . ويقول ابن هشام لا خفاء
 بما في هذا التقدير من التكلف^(٢) . وكان يجيز - مثل الكوفيين - إعمال الضمير
 العائد على المصدر في الظرف مثل « قيامك أمس حسن وهو اليوم قبيح » فهو
 عنده تعمل في اليوم عمل المصدر العائدة عليه^(٣) . وتابعهم في أن « أو » تأتي
 للإضراب مطلقاً بدون اشتراط تقدم نفي أو نهي كما اشترط سيبويه ، محتجاً
 بقول جرير :

ماذا ترى في عيال قد برّمتُ بهم لم أحصِ عيدَ نومٍ إلا بعدّ أد
 كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادي^(٤)
 وما تابعهم فيه أن الباء الجارة قد تأتي بمعنى التبعيض مثل قوله تعالى :
 (وامسحوا برءوسكم) وقوله : (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)^(٥) . وكان سيبويه
 يذهب إلى أن خلا إذا تقدمتها ما كانت فعلاً ، وذهب الكسائي . وتبعه أبو علي
 الفارسي - إلى أنها قد تكون حرف جر وما زائدة^(٦) .

وليس كل ما يشكّل بغدادية أبي على أنه كان ينتخب لنفسه من المذهبيين

الكسائي كان يرى في مثل قام وقعد محمد أن
 ماعل الفعل الأول محذوف ولا فاعل ، وقد استضاء
 بذلك الفارسي فذهب إلى أن قلما في مثل قلط
 ينظر محمد لا فاعل لما وكان الفعل أجرى مجرى
 حرف النفي ومثلها كان المزيدة في مثل أنت
 تكون ماجد فيل (المغنى ص ٧٥٠ والمجمع
 ١٢٠/١) .

- (١) المجمع ١٢١/٢ .
- (٢) المغنى ص ٢٩٤ .
- (٣) الخصائص ١٩/٢ وانظر الهامش .
- (٤) المغنى ص ٦٧ .
- (٥) المغنى ص ١١١ .
- (٦) المغنى ص ١٤٢ وما تابع فيه الكوفيين
 أن من حروف النصب للضارع كما بمعنى كما
 (المجمع ٦/٢ والمغنى ص ١٩٣) ومر بنا أن

الكوفي والبصري ، بل يشكّلها أيضاً أنه كان يجتهد وينفرد بآراء لم يسبق إليها ، من ذلك أن سيبويه وجمهور البصريين كانوا يذهبون إلى أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه فمثل كلمت محمداً وعلياً انتصب محمد وعلى جميعاً بكلمت . وذهب ابن السراج إلى أن حرف العطف هو العامل ، أما أبو علي فرأى أن العامل في المعطوف فعل محذوف بعد أداة العطف لأن الأصل في مثل كلمت محمداً وعلياً كلمت محمداً وكلمت علياً ، فحُذِفَ الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه ، بدليل أنه يجوز إظهاره^(١) . وكان سيبويه يذهب إلى أن ناصب المنادى فعل محذوف تقديره أنادى أو أدعو ، وذهب المبرد إلى أن ناصبه حرف النداء يا وأحوّلها لنيابتها عن الفعل ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن أدوات النداء ليست حروفاً وإنما هي أسماء أفعال^(٢) ، وأن المنادى مشبه بالمفعول به^(٣) . ومرةً بنا في غير هذا الموضع اختلاف النحاة في إعراب الأسماء الخمسة ، فقد كان سيبويه يرى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وقال الكوفيون إنها معربة بالحركات على ما قبل حروف العلة ، ووافقهم المازني إلا أنه قال إن تلك الحروف ناشئة عن إشباع الحركات ، وقال قطرب من البصريين وهشام من الكوفيين إن حروف العلة نابت عن الحركات ، وقال الجري انقلاب تلك الحروف هو الإعراب ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها حروف إعراب دالة عليه^(٤) . وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن الأفعال الخمسة ترفع بالنون وتنصب وتجرم بحذفها ، وقال الأخفش هي معربة بحركات مقدرة على ما قبل الألف في مثل يكتبان والواو في مثل يكتبون والياء في مثل تكتبين ، وقيل إعراب هذه الأفعال بالألف والواو والنون ، وقال أبو علي هي معربة ولا يرجد بها حرف إعراب ، لا النون لأنها تسقط في النصب من الجزم ولا الألف والواو والياء لأنها ليست في آخرها ، ولأنها ضمائر متصلة بها^(٥) . وكان سيبويه يذهب إلى أن «حتى» تعين نصب المضارع بعدها إذا وليت فعلاً غير موجب مثل «ما سرت حتى أدخل

(٤) الرضى ٢٤/١ .

(٥) المجمع ٥١/١ .

(١) ابن يعيش ٨٩/٨ والرضى ١١٩/١ .

(٢) ابن يعيش ١٢٧/١ والرضى ١٢٩/١ .

(٣) المجمع ١٧١/١ .

المدينة » وجوز الفارسي الرفع بعدها في جميع الأحوال بدون استثناء^(١). وذهب البصريون إلى أن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً تعلّق بفعل أو اسم فاعل محذوف هو الخبر ، ومر بنا أن الكوفيين كانوا يرون أن الظرف في مثل محمد عندك منصوب بالخلاف ، وذهب أبو علي الفارسي مستضيئاً برأى ابن السراج الذي مر بنا إلى أن الجار والمجرور والظرف هما الخبر وليس هناك عامل محذوف معلقان به^(٢). وكان الجمهور يمنع العطف على محل المجرور في مثل مررت بزيد وعمر فلا يقال عمرأ بالنصب ، وأجاز ذلك الفارسي^(٣). ومنع الجمهور لإتباع فاعل نعم وبش بالنعت مثل لنعم الفتي المدعو للحرب على ، وأجازه الفارسي^(٤). وكان سيبويه يذهب إلى أن ما في مثل غسلته غسلًا نِعَمًا معرفة بمعنى الشيء فهي فاعل لنعم ، وذهب الفارسي إلى أنها نكرة تامة بمعنى شيء وأنها تمييز لفاعل نعم المستتر^(٥) ، وكان يذهب إلى أن « مَن » أيضاً في باب نعم نكرة تامة تمييز لفاعل نعم المستتر مثل : « نعم مَن » هو في سر وإعلان » ولم يوافق أحد من النحاة في هذا الرأي . إذ يجمعون على أنها موصولة فاعل لنعم^(٦) . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن أمّا في قول بعض الشعراء :

أبا خُرَاشة أمّا أنت ذا نَقَرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضَّبَعُ

مركبة من أن المصدرية وما المزیدة والأصل لأن كنت . فحذف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير لحذف ما يتصل به وزيد ما عوضاً عن كان . وأدغمت النون في الميم للتقارب ، وبذلك يكون المرفوع بعدها اسماً لكان المحذوفة والمنصوب خبرها ، وذهب أبو علي إلى أن ما الزائدة هي الرافعة الناصبة لكونها عوضاً من الفعل فنابت منابه^(٧) . ولم يثبت النحاة ما الزمانية وأثبتها أبو علي مستدلاً بقوله تعالى : (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم^(٨) . وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن الدار والمسجد في مثل دخلت الدار والمسجد منصوبان على الظرفية ، وذهب الأخفش - كما مر بنا - إلى أنهما

(١) المص ٩/٢ .

(٢) المص ٩٩/١ .

(٣) الخصائص ٣٥٣/٢ والمص ١٤١/٢ .

(٤) المص ٨٥/٢ .

(٥) المص ص ٣٢٨ والمص ٢٥٠/١ .

(٦) المص ص ٤٨٨ والمص ٩٢/١ .

(٧) المص ص ٤٨٩ والمص ١٢٢/١ .

(٨) المص ص ٣٣٥ .

مفعولان به . وتوسط الفارسي، ذاهباً إلى أن « في » حذفت ، فنُصباً على المفعولية اتساعاً وتجاوزاً^(١) . وذهب الجمهور إلى أن « غير » محمولة في الاستثناء على ما بعد إلا فحكمها حكمه ، وذهب الفارسي إلى أنها منصوبة على الحال في مثل جاء القوم غير على^(٢) . والجمهور يذهب إلى أن لا في مثل « لاسيا محمد » نافية للجنس وسى اسمها بمعنى مثل وما زائدة والخبر محذوف ، وذهب الأخفش إلى أن ما خبر لا وذهب أبو على في كتابه « الهيتيات » نسبة إلى هيت بلدة بالعراق إلى أن لا في مثل قام القوم لاسيا محمد مهملة وسى حال أى قاموا غير مماثلين لزيد في القيام^(٣) . وذهب الجمهور في مثل لا أبالك ولا أخاك إلى أن أبا اسم لا النافية للجنس واللام في لك زائدة وأبا مضاف إلى الكاف ومثلها أخاك والخبر محذوف ، وذهب هشام من الكوفيين وابن كيسان من البغداديين إلى أن أبا وأخاك غير مضافين ولكنهما عموماً معاملة المضاف في الإعراب ، ولك في موضع الصفة لهما والخبر محذوف ، بينما ذهب الفارسي إلى أن أبا وأخاك في العبارتين جاءتا على لغة القصر وإلزام الأب والأخ الألف ، ولك هي الخبر^(٤) . وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن لام الاستغاثة في مثل يا لزيد متعلقة بفعل أنادى المحذوف في النداء ، وذهب أبو على إلى أنها متعلقة بيا^(٥) . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن اللام الداخلة على الخبر مع إن المهمة في مثل إن محمد لقائم (وإن كانت لكبيرة) هي لام الابتداء ، وذهب أبو على إلى أنها ليست لام الابتداء وإنما هي لام فارقة بين إن المؤكدة وإن النافية ، وكان يحتج بدخولها على الماضي في مثل « إن زيد لقام » وعلى منصوب الفعل المؤخر في مثل (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) وكلاهما لا يجوز دخول اللام عليه مع إن المشددة^(٦) .

وكان أبو على يسند آراءه دائماً بالأدلة التي اصطلاح عليها النحاة البصريون والكوفيون ، وهي السماع والقياس والتعليل ومواد السماع عنده هي نفسها المواد المستخدمة قديماً من القرآن وقراءاته والشعر ورواياته ، وقد يتمثل بالحديث النبوي

(٤) الخصائص ٣٣٨/١ والمجم ١٤٥/١ .

(٥) المنى ص ٤٨٩ والمجم ١٨٠/١ .

(٦) المنى ص ٢٥٦ .

(١) المجم ٢٠٠/١ .

(٢) المنى ص ١٧١ والمجم ٢٣١/١ .

(٣) المنى ص ٣٤٧ .

أحياناً ، لا لغرض استنباط القواعد وإنما للاستثناس . ويتعجب ابن جنى كثيراً من مهارته في القياس حتى ليقول : « ما كان أقوى قياسه .. فكأنه كان مخلوقاً له »^(١) ويروى عنه أنه كان يقول : « أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس »^(٢) ويدل دلالة واضحة على اتساعه في القياس ما قاله عنه ابن جنى في الإلحاق ، إذ ذكر أنه قال : « لو شاء شاعر أو ساجع أو متشع أن يبنى بإلحاق اللام سمّاً وفعلاً وصفة بلحاز له ولكان ذلك من كلام العرب ، وذلك نحو قولك خَرَجَجَ أَكْرَمُ من دَخَلَلٍ ، وضَرَبَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، ومررت برجل ضَرَبَبَ وكَرَّمُ ونحو ذلك . قال ابن جنى : فقلت له : أفتتَرْتَجَلُ اللغة ارتجالاً ؟ قال : ليس بارتجال ، ولكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذن من كلامهم »^(٣) .

وعلى نحو ما يتعجب ابن جنى من سداد أقيسته يتعجب من قدرته على التعليل وكثرة ما كان يُدْئِي به من تعليقات في مسائل النحو والتصريف حتى ليقول : « أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا »^(٤) .

ويكنى أن نذكر مثالين من تعليقاته أولهما أن سيبويه كان يذهب إلى أن حركة الإعراب حادثة بعد الحروف النهائية في الكلمات ، وذهب أبو علي إلى أنهما حدثتا معاً مستدلاً بأن النون الساكنة مخرجة من الأنف ومخرج النون المتحركة من الفم ، ولو كانت الحركة حادثة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف^(٥) . والتعليل الثاني ما رواه ابن جنى من أنه سأله عن ردِّ سيبويه كثيراً من أحكام التصغير إلى أحكام جمع التكسير وحمله إياها عليها ، فقال سُرَيْتَجِينُ في تصغير سرحان لقولهم سراحين وعُسَيْمِينُ في تصغير عثمان لقولهم عَثَامِينُ ، فقال أبو علي : « إنما حُمِلَ التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيداً عن رتبة الآحاد ، فاعتدَّ ما يعرض فيه لاعتداده

(١) الخصائص ٢٠٨/١ .

(١) الخصائص ٢٧٧/١ .

(٥) الخصائص ٣٢١/٢ وما بعدها .

(٢) الخصائص ٨٨/٢ .

(٣) الخصائص ٣٥٨/١ وما بعدها .

بمعناه، والمُسَحَقَّر هو للمكبر ، والتحقيق فيه جارٍ مجرى الصفة فكأن لم يحدث بالتحقيق أمر يحمل عليه غيره كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الأفراد « ويعلق ابن جني على هذا التعليل بقوله : « هذا متعقد معناه ، وما أحسنه وأعلاه »^(١) . وواضح أن تعليقاته لم تكن تقف عند آرائه ، بل كانت تمتد إلى آراء سيبويه وغيره من النحاة السابقين .

٣

ابن جني^(٢)

هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، كان أبوه مولى رومياً ، وربما كان اسمه جني تعريفاً للكلمة Gennaius اليونانية ، وقد ولد له ابنه عثمان حوالي سنة ٣٢٠ للهجرة ، ويبدو أنه رأى فيه مخايل ذكاء فدفعه إلى التعلم ، ولم يلبث أن منح عنايته لعلوم اللغة ، فأكبَّ على دروس أحمد بن محمد الموصلي النحوي موطنه . وأغلب الظن أنه نزل بغداد مبكراً ، ففي تصانيفه ترداد لذكر بعض تلاميذ المبرد مثل محمد بن سلمة وبعض تلاميذ ثعلب مثل ابن مِقْسَم ، غير أنه سرعان ما عاد إلى الموصل ، وأخذ يدرس للطلاب في مسجدتها ، وهو في أثناء ذلك يتعرض للأعراب الفصحاء ويأخذ عنهم مثل أبي عبد الله الشجري الذي يتردد ذكره في الخصائص . وحدث أن مرَّ ببلقته في سنة ٣٣٧ للهجرة أبو علي الفارسي إمام النحاة في عصره ، فأعجبه ذكاؤه ، وتعجب من قعوده للدرس والإملاء قبل نُضْجِه ، فقال له : لقد أصبحت زيبياً وأنت حِصْرٌم ، وكأنما دلت هذه الكلمة ناراً في قلبه ، ليستكمل أدياته ، ولم يجد خيراً من ملازمة هذا الإمام الفذ ، فلزمه أربعين سنة متنقلاً معه في رحلاته ، مشغولاً بآرائه مهوراً بفطنته

(١) الخصائص ٣٥٤/١ .

(٢) انظر في ترجمة ابن جني نزعة الألباء ص ٣٣٢ وبيتية الدهر ٨٩/١ ودمية القصر ص ٢٩٧ وتاريخ بغداد ٣١١/١ ومعجم

الأدباء ٨١/١٢ وإنباء الرواة ٣٣٥/٢ ومراة الجنان ٤٤٥/٢ وابن خلكان ٣١٣/١ وشذرات الذهب ١٤٠/٣ وروضات الجنات ص ٤٦٦ وبغية الوعاة ص ٣٢٢ .

ودقة أقيسته وتعليلاته ، ومن يقرؤه في كتبه المطبوعة وخاصة الحصائص يحس أن مادة علمه مستمدة من أستاذه ، وكأنه كان قلماً في يده يسجل كل خواطره ولفثاته النحوية والصرفية ، وهى لفتات وخواطر اندفع ينميتها ويضيف إليها من عقله الخصب النادر ما جعله يتقن ظواهر التصريف والنحو علماً وفقهاً وتأويلاً وتحليلاً ، بل ما جعله يرث إمامة أستاذه ، بل لعله بذه وخاصة في وضع أصول التصريف على نحو ما يتضح في الحصائص . وأتاحت له رفقته بأبى على أن يتعرف في بلاط سيف الدولة على المتنبي وأن تتعقد بينهما صداقة رفيعة ، فيشرح ديوانه ، حتى إذا توفى رثاه رثاء رائعاً احتفظ به القفطى في إنباه الرواة . وأتاحت له تلك الرفقة أيضاً أن يحظى برعاية البويهيين وأن تعلق مكانته عندهم . وقد خلف أستاذه في التدريس ببغداد حين لبى نداء ربه ، وظل يوالى التصنيف والتأليف ، حتى توفى سنة ٣٩٢ للهجرة .

وهو ممن أكثروا من التصنيف حتى بلغت مصنفاته نحو الخمسين ، وبينها مصنفات وقفها على تسجيل كلام أستاذه الفارسي مثل « اللع وذى القد » وتأيد تذكرة أبى على . وله مصنفات مختلفة حول المتنبي تفسيراً لشعره ودفاعاً عنه أمام خصومه . ومن أهم مصنفاته كتاب « المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها » وقد نشر منه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة الجزء الأول .

والقسط الأكبر من نشاط ابن جنى إنما كان في علم التصريف ، ودفعته رغبته في التعمق فيه إلى أن يقرأ على أستاذه الفارسي كتاب التصريف للمازني الذي كان يعدّ أنفس ما ألّف في هذا العلم حتى عصره ، وعمد إلى شرحه في كتابه المنصف الذي نشرته الإدارة العامة للثقافة بالقاهرة في ثلاثة أجزاء ، وفيه يناقش مادته مناقشة واسعة ، مضيفاً مالا يحصى من ملاحظاته الطريفة كملاحظته أن الأفعال قد تُشْتَق من أسماء الأعيان وقوله إننا إذا اشتققنا فعلاً من سفرجل قلنا سَفَرَجُ يُسَفَرَجُ سَفَرَجَةٌ ، فهو مسفرج^(١) ، ومثل ملاحظته أن الأفعال

(١) المنصف : شرح كتاب التصريف

قد تُشتقّ من الحروف كاشتقاق قَوَف من القاف وكَوَف من الكاف ودَوَل من الدال . فيقال : « قَوَفَت قافا وكَوَفَت كافا ودَوَلَت دالا »^(١) .

ونُشر لابن جنى أيضاً في القاهرة الجزء الأول من سر صناعة الإعراب ، وهو دراسة صوتية واسعة لحروف المعجم ومخارجها وصفاتها ، وما يحدث في صوت الكلمة من إعلال وإبدال وإدغام ونقل وحذف ، وما يجري في حروفها من تلاؤم يؤدي إلى جمال الجرس . وطُبِع له كتاب التصريف الملوكي . وهو كتاب يتناول هذا العلم بمعناه الدقيق . فيتحدث عن المجرد والمزيد والإبدال والتغيير بالحركة والسكون والحذف والإعلال . مع تدريبات صرفية كثيرة . وأهم كتبه في هذا العلم الخصائص الذي حاول فيه محاولة رائعة هي وضع القوانين الكلية للتصريف ، وحقاً أنه أفاد في كثرة هذه القوانين من ملاحظات أستاذه الفارسي على نحو ما مرّ بنا منذ قليل ، ولكن من الحق أيضاً أنه أضاف إليها من ملاحظاته واستقصاءاته للأمثلة اللغوية وحسه الدقيق بآلية اللغة وتصاريفها ما شخصها وجسمها تمام التجسيم وقد مضى يستخلص قوانين كلية أخرى لم يقف عندها أستاذه ، وبذلك استطاع أن يضع للتصريف أصولاً على المذهب الذي سبقه إليه علماء الكلام والفقه في وضع أصولهم . وهي أصول يصدق منها جانب كبير على النحو ومسائله وقضاياها العامة كالإعراب والبناء وعمله ، وقد ذهب إلى أنها أقرب من علل الفقهاء إلى علل المتكلمين ، إذ تتعرض لمسائل متافيزيقية في طبيعة العرب وسلاتهم . وأفاض في بيان العلل النحوية مسكراً تقسيم ابن السراج وتلميذه الزجاجي لما إلى علل أولى وثوان وثوابت ذاهباً إلى أن العلل الأخيرة تتميم للعلل الأولى . وليس هناك علة للعلة ولا علة لعلة العلة^(٢) . ويعرض في تفصيل للاطراد والشذوذ في التصريف والنحو ، كما يعرض لعوامل الإعراب في الكلم وأن النحاة قسموها إلى معنوى مثل الابتداء ولفظي مثل عمل المبتدأ في الخبر . ويقول إن العامل الحقيقي في إعراب الكلم إنما هو المتكلم^(٣) ، ويتحدث عن تعارض السماع والقياس أحياناً قائلاً : « اعلم أنك إذا أدّك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت

(١) المنصف ١٥٤/٢ (٣) الخصائص ١٠٩/١ روا بعدها .

(٢) المنصف ١٥٤/٢ (٣) الخصائص ١٠٩/١ روا بعدها .

(٢) الخصائص ١٧٣/١

العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره قدّع ما كنت عليه إلى ما هم هم عليه^(١). ويطبق قاعدة الاستحسان في الفقه الحنفي على بعض الأبنية . ونحس أثر المباحث الفقهية حين يتحدث عن حمل الفرع على الأصل والعكس^(٢) والحمل على الظاهر^(٣)، وغلبة الفروع على الأصول^(٤) واختلاف اللغات وكلها حجة على نحو ما يختلف الفقهاء^(٥)، ويعود مراراً إلى مراجعة الأصول والفروع^(٦) ويتحدث عن تركيب المذاهب وعن وجوب الجائز . ويستعير من المتكلمين حديثهم عن السبب والمسبب^(٧) والمستحيل^(٨). ولعل في ذلك كله ما يدل في وضوح على أنه تأثر في وضع أصول التصريف والنحو بأصول الفقهاء والمتكلمين جميعاً .

ويرد ابن جني في الخصائص وغيره حديثه عن البصريين باسم أصحابنا كما مر بنا في غير هذا الموضع ، وكثيراً ما يضعهم مقابل البغداديين^(٩) ، وكأنما ينزع نفسه منهم نزاعاً ، وقد أسلفنا أنه يريد بالبغداديين أوائلهم ممن كانوا ينزعون إلى الكوفة مثل ابن كيسان ، وهم حقاً من ذوق غير ذوقه ومن هوى غير هواه ، فهو بغدادى من طراز آخر ، طراز أستاذه أبى على الفارسي والرجاسي ، طراز كان ينزع إلى البصريين ، وهو الطراز الذي عمّ وساد منذ النصف الثاني من القرن الرابع الهجري ، وكان هو وأستاذه من أهم الأسباب في شيوعه ، إذ كانوا ينتخبان من المذهبيين البصري والكوفي مع نزعة شديدة إلى البصريين ، ومع الفسحة وفتح الأبواب على مصاريعها للاجتهاد ومخالفة البصريين والكوفيين بقدر ما يؤديهما النظر وتسعفهما الحجة .

ونستطيع أن نرجع إلى الآراء المنشورة لابن جني في كتاباته المنشورة وفي المراجع النحوية ، فسراه يطبق هذا المنهج تطبيقاً دقيقاً ، إذ كان يوافق البصريين في

(٥) الخصائص ١٠/٢ .

(٦) الخصائص ٣٤٢/٢ وما بعدها .

(٧) الخصائص ١٧٣/٣ .

(٨) الخصائص ٣٢٨/٣ .

(٩) الخصائص ١٣٧/١ .

(١) الخصائص ١٢٥/١ .

(٢) الخصائص ١١١/١ وانظر ٢٠٨/١ .

حيث يصرح بأنه يستضيء بأى حنيقة في حديثه

عن الدور والوقوف منه على أول رتبة .

(٣) الخصائص ٢٥١/١ .

(٤) الخصائص ٣٠٠/١ .

مسائل كثيرة ، من ذلك أن يأخذ برأيهم في أن المصدر أصل والفعل مشتق منه ^(١) وأن المبتدأ رافعه الابتداء ^(٢) . وأن ناصب المفعول به الفعل السابق له ^(٣) ، وأن المضارع منصوب بعد حتى بأن مضمرة وجوباً ^(٤) ، وكذلك بعد أو وفاء السببية وواو المعية ^(٥) ، وأن العامل في باب التنازع هو الفعل الثاني ^(٦) . وأن نعم وبش فعلان ، وكذلك فعل التعجب ^(٧) ، وأن المفعول معه منصوب بالفعل مع توسط واو المعية ^(٨) ، وأن الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية في مثل (إذا السماء انشقت) فاعل لفعل محذوف ، وكذلك بعد همزة الاستفهام في مثل أزيد قام ^(٩) ، وأن علة بناء الاسم شبهه بالحرف أو تضمنه معناه ^(١٠) ، وأن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال وإنما أعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل ^(١١) .

وبجانب ذلك كان يأخذ بوجهة النظر الكوفية في مسائل مختلفة ، من ذلك إعمال إن النافية عمل ليس متابعاً في ذلك أستاذه الفارسي والكوفي ، كما مر بنا منذ قليل ، وإن لاحظ أن إعمالها يشوبه غير قليل من الضعف ، يقول تعليقاً على قراءة سعيد بن جبّير الآية الكريمة : (إن الذين تدعون من دون الله عبداً أمثالكم) : « ينبغي أن تكون إن هذه بمنزلة ما ، فكأنه قال : ما الذين تدعون من دون الله عبداً أمثالكم ، فأعمل إن إعمال ما [العاملة عمل ليس] وفيه ضعف لأن إن هذه لم تختص بنى الحاضر اختصاص ما به ، فنجرى مجرى ليس في العمل » ^(١٢) . وكان الكسائي - كما مرّ بنا في غير هذا الموضع - يجيز وجود الفعل بدون فاعل ، على نحو ما أجاز ذلك في مثل قام وقعد عمرو ، إذ ذهب إلى أن عمراً فاعل قعد ، وقام لا فاعل لها ، وتبعه أبو على الفارسي يحتم ذلك في قل حين تنصل بها ما ، ويقول ابن جنّي إن « قلما يقوم زيد » دخلت فيه ما على قل كافة لها عن عملها ، ومثله كثير ما وظالم ^(١٣) . وكان يتابع أستاذه والكوفيين في أن أو تأتي

- | | |
|---------------------------------|--------------------------------|
| (١) الحصائص ١١٣/١ ، ١١٩ وانظر | (٧) المنصف ٢٤١/١ . |
| المنصف ٦٥/١ . | (٨) سر صناعة الإعراب ١٤٤/١ . |
| (٢) الحصائص ١٦٦/١ . | (٩) الحصائص ٣٨٠/٢ . |
| (٣) الحصائص ١٠٢/١ . | (١٠) الحصائص ١٧٩/١ . |
| (٤) الحصائص ٢٦٠/٣ . | (١١) الحصائص ٦٣/١ . |
| (٥) الحصائص ٢٦٣/١ وما بعدها . | (١٢) المختص ٢٧٠/١ . |
| (٦) الحصائص ٢٠٩/٢ . | (١٣) الحصائص ١٦٧/١ ، ١٦٨ . |

للإضراب مطلقاً^(١) ، كما تابعهما في أعمال المصدر مضمرًا في الظرف مثل « قيامك أمس حسن ، وهو اليوم قبيح » فأعمل هو العائد على القيام في اليوم^(٢) . وتابع الكوفيين في أن حاش في مثل « حاش لله » فعل ، بينما ذهب الجمهور إلى أنها اسم مرادف للبراءة من كذا^(٣) . وكان يتابع الكسائي وأستاذه أبا علي في أن خلا حين تتقدمها ما في مثل قام القوم ما خلا زيدا ليس من الضروري أن تكون فعلا حتماً ، فقد يجوز الجر بها على تقدير ما زائدة^(٤) . وتابع الكوفيين في جواز « ضرب غلامه محمداً » لحجى ذلك في النظم كثيرًا مثل : « جرى ربّه عني عدى ابن حاتم » ، وكان الجمهور يمنع ذلك لعود الضمير المتصل بالفاعل على متأخر لفظاً ورتبة^(٥) . وكان يقف مع الكوفيين في أن حذف خبر إن إنما يحسن إذا كان اسمها نكرة ، بقول تعليقاً على قول الأعشى :

إن محلا وإن مرتحلا وإن في السّفَر إذ مضى مهلا

و أراد : إن لنا محلا وإن لنا مرتحلا ، فحذف الخبر ، والكوفيون لا يجوزون حذف خبر إن إلا إذا كان اسمها نكرة ، ولهذا وجه حسن عندنا ، وإن كان أصحابنا (البصريون) يميزونه مع المعرفة^(٦) . ومرّ بنا في ترجمة القراء أنه كان يضعف قراءة ابن عامر : (وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قَتَلُوا أولادهم شركائهم) بالفصل بين المضاف وهو قتل والمضاف إليه وهو شركائهم بالمفعول به وأنه أنكر البيت الذي أنشده الأخفش دعماً لذلك ، وهو قول بعض الشعراء في وصف ناقته :

فَرَجَجْتُهَا بِمِزَجَةٍ زَجَّ القُلُوصِ أُنَى مَزَادِهِ

وقد خالفه في ذلك جمهور الكوفيين مجوزين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به^(٧) ، وانصر لهم ابن جني محتجاً بقدرة الشاعر على أن يقول : زَجَّ القُلُوصِ أبو مزاده ، ويعلق على ذلك بقوله : « في هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم وأنه في تفهيم أقوى من إضافته إلى

(٥) الخصائص ٢٩٤/١ والمص ٦٦/١ .

(٦) المحصب ٢٤٩/١ .

(٧) المص ٥٢/٢ .

(١) المفنى ص ٦٧ .

(٢) الخصائص ١٩/٢ .

(٣) المفنى ص ١٣٠ .

(٤) المفنى ص ١٤٢ .

المفعول . . ومن ذلك قراءة ابن عامر : (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم)^(١) .

ووقف في « المختصب » مراراً لإزاء تحريك ما فيه حرف حلقى مثل جَهْرَة وَجَهْرَة بتحريك الهاء قائلًا إن الكوفيين والبغداديين - ويقصد أوائلهم النازعين منزعهم - يميزون فيه الفتح وإن لم يسمعه ، أى أنهم يجعلونه قياساً مطرداً ، بينما يقتصر البصريون على ما سُمع منه سالكين له في باب اللغات ، ونراه ينتصر للكوفيين والبغداديين جميعاً ، يقول في التعليق على قراءة (جهرة) في الآية رقم ٥٥ من سورة البقرة بفتح الهاء : « مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقى ساكن بعد حرف مفتوح أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه . . ومذهب الكوفيين أنه يحرك الثاني لكونه حرفاً حلقياً ، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعه كالْبَحْرِ وَالْبَحْرِ وَالصَّخْرِ وَالصَّخْرِ ، وما أرى القول من بعد إلا معهم والحق فيه إلا في أيديهم ، وذلك أننى سمعت عامة عُقَيْل تقول ذلك ولا تقف فيه ، سائفاً غير مستكره »^(٢) . ويعاق على قراءة محمد بن السَّمِيفِ (قَرَح) بفتح الراء في الآية رقم ١٤٠ من سورة آل عمران قائلًا : « ظاهر هذا الأمر أن يكون فيه لغتان : قَرَح وقَرَح كالحلب والحلب والطرد والطرد . . ثم لا أبعد من بعد أن تكون الهاء لكونها حرفاً حلقياً يُفْتَحُ ما قبلها كما تفتح نفسها فيما كان ساكنًا من حروف الحلق نحو قولهم في الصَّخْرِ وَالصَّخْرِ وَالنَّعْلِ وَالنَّعْلِ ، ولعمري إن هذا عند أصحابنا (يريد البصريين) ليس أمراً راجعاً إلى حرف الحلق ، لكنها لغات .

وأنا أرى في هذا رأى البغداديين في أن حرف الحلق يؤثرنا من الفتح أثراً معتدلاً معتمداً ، فلقد رأيت كثيراً من عُقَيْل لا أحصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لولا حرف الحلق . . وهذا ما لا توقف في أنه أمر راجع إلى حرف الحلق لأن الكلمة بُنِيَتْ عليه أَلْبَتَّة . . ولا قرابة بينى وبين البصريين ولكنها بينى وبين الحق ، والحمد لله »^(٣) .

(٢) المختصب ١/ ١٦٦ .

(١) المحاسن ٢/ ٤٠٦ وما بعدها .

(٢) المختصب ١/ ٨٤ .

ولعل في ذلك ما يدل دلالة واضحة على أنه كان ينزع غالباً إلى البصريين لكن لا عن حمية ولا عن عصبية ، وإنما عن طول النظر والتبصر تبصراً كان يدفعه في كثير من الأحيان إلى الوقوف في صف الكوفيين وأوائل البغداديين حين يجد السداد في جانبهم . وهو ما يؤكد بغداديته وأنه كان يقيم مذهبه النحوي والصرفي على الانتخاب من المذهبيين البصري والكوفي وما انبثق عنهما من المذهب البغدادى عند أوائل البغداديين ، وعند أستاذه أبي علي الفارسي وقد تبعه في كثير من آرائه الاجتهادية ، من ذلك أن الظرف والجارو المجرور هما الخبر في مثل محمد عندك ومحمد في الدار وليس متعلقين بمحذوف هو الخبر ^(١) . وكان يجوز مثله العطف على محل المجرور بالنصب في مثل مررت بزيد وعمرو ، فيقال مررت بزيد وعمراً ^(٢) ، كما كان يجوز مثله إتياع فاعل نعم وبئس بالنعث مثل نعم الفتى المدعو بالليل على ^(٣) . وجوز متابعاله تقديم خبر كان ومعموله عليها مستلذين بقوله تعالى : (أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون) فقد تقدمت كان (إياكم) معمول يعبدون ، وما يجوز وقوع المعمول فيه يجوز وقوع العامل ^(٤) . وجوز مثله أن تكون لك في قولهم : « لا أبالك » و « لا أخاك » خبر لا ، وأباً وأخاً اسمي « لا » مقصورين تامين على لغة من يقول هذا أباً ورأيت أباً ومررت بأباً ^(٥) . وكان يذهب مثله إلى أن اللام الداخلة على خبر إن المهمله في مثل (وإن كانت لكبرة) ليست لام الابتداء كما زعم سيبويه ، وإنما هي لام فارقة بين إن المؤكدة والنافية ^(٦) .

وذهب مذهبه في أنه لا يصح تأكيد العائد المحذوف في مثل « الذي رأيت نفسه زيد » على أن تكون نفسه تأكيداً للضمير المحذوف في رأيت على تقدير رأيت ^(٧) . وكان يتابعه في أن اللام في مثل « بالزيد » متعلقة بيا ^(٨) ، وأن أما في قول بعض الشعراء :

أبا خراشة أما أنت ذا نغفر
فإن قومي لم تأكلهم الضبّع

(٥) الخصائص ١/٣٣٨ وما بعدها .

(٦) المفتى ص ٢٥٦ والمختص ١/٩١ .

(٧) الخصائص ١/٢٨٧ والمفتى ص ٦٧٣ .

(٨) المفتى ص ٤٨٩ والمفتى ١/١٨٠ .

(١) المجمع ١/٩٩ .

(٢) الخصائص ٢/٣٥٣ والمجمع ٢/١٤١ .

(٣) المجمع ٢/٨٥ .

(٤) المختص ١/٣٢١ .

هى عاملة الرفع والنصب فيما يتلوها^(١). وجعله ذلك يضع قاعدة عامة كانت مصدر خلاف بينه وبين أستاذه فى بعض المسائل ، وهى أن ما يتوب عن شئ يعمل عمله ، فإما فى أما المكونة من أن المصدرية وما الزائدة عملت لنيابتها مناب كان الرفع والنصب فيما تلاها . وينبغى طرد ذلك فى الصور المعاملة ، فمن ذلك أن أستاذه — كما مر بنا — كان يذهب إلى أن العامل فى المعطوف فى مثل جاء محمد وعلى عامل مقدر من جنس العامل فى المعطوف عليه ، وذهب ابن جنى إلى أن حرف العطف نفسه هو العامل لنيابته مناب العامل المحذوف^(٢). ومن ذلك أدوات النداء فقد كان أبو على الفارسى يذهب إلى أنها أسماء أفعال عملت فى المنادى ، وذهب ابن جنى إلى أنها حروف تعمل فيه لنيابتها مناب الأفعال^(٣) ولابن جنى آراء اجتهدية مختلفة انفرد بها عن أستاذه والمدرستين البصرية والكوفية ، فمن ذلك أنه كان يجيز تقديم المفعول معه على المفعول قبله ، فيقال جاء وثياب الصوف البرد^(٤). وكان يذهب إلى أن العامل فى الخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً ، وبذلك سوغ تقدمه على المبتدأ فى مثل شاعر محمد ، لأنه إنما تقدم على أحد عاملى الرفع فيه وهو المبتدأ^(٥). وذهب إلى أن إلا تأتى زائدة مستدلاً بقول ذى الرمة فى وصف النوق :

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرَى بِهَا بِلْدًا قَفَرًا^(٦)

وكان الجمهور يذهب إلى أن لا العاملة عمل ليس لا تعمل إلا فى النكرات ، وذهب إلى أنها تعمل أيضاً فى المعارف لقول النابغة :

وَحَكَلْتُ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سَوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَرَاخِيَا^(٧)

ومعروف أن الأسباب المانعة للاسم من الصرف هى العلمية والعدل وزيادة الألف والنون والوصفية ووزن الفعل والتأنيث وموازنة جمعى مفاعل ومفاعيل والعجمة

(١) الخصائص ٢/٣٨١ والمغنى ص ٦١ .

(٥) الخصائص ٢/٣٨٥ .

(٢) المغنى ص ٧٦ والخراجيع : النوق

(٢) الخصائص ٢/٣٨٧ .

الضخمة ، والخسف : الذل .

(٣) الخصائص ٢/٢٧٧ .

(٧) المغنى ص ٢٦٤ وما بعدهما .

(٤) الخصائص ٢/٣٨٣ .

والتركيب المزجي. وكان الجمهور يذهب إلى أنها تنقسم إلى معنوية هي العلمية والوصفية ، ولفظية وهي البقية . وذهب ابن جنى إلى أنها جميعاً معنوية ما عدا وزن الفعل في مثل أحمد ويزيد^(١) . وذهب الجمهور إلى أن اللام تزيد في جواب لو ولولا ولوما مثل «لوجئت لأكرمك» و«لولاك لأسرع» ، وذهب ابن جنى إلى أنها ليست واقعة في جواب هذه الأدوات ، بل هي لام جواب قسم مقدر^(٢) . ومرونا رأى أستاذه أن ما قد تكون ظرفية زمانية ، وأشرك ابن جنى معها في ذلك أن يفتح الهمزة ، مستشهداً بقول بعض الشعراء :

وتالله ما إن شَهَلْتُ أُمَّ واحِدٍ بأوجد منى أن يهان صغيرها^(٣)

وكان سيبويه يذهب إلى أن كلمة خرب في قولهم : « هذا جُحْرُ ضُبٍّ خَرِبَ » مجرورة على الجوار لضب لأنه كان ينبغي أن ترفع ، إذ هي صفة لجرح . وقال ابن جنى : بل هي مجرورة على الأصل ، إذ أصل التعبير « هذا جحر ضب خرب جُحْرُهُ » فحذف المضاف وأُنيب المضاف إليه في «جحره» وهو الضمير، فارتفع واستتر في خرب ، فهو صفة لجرح على تقدير حذف المضاف ، وهو تأويل بعيد^(٤) .

ومن طريف ما هدته إليه بصيرته النافذة أن الأصل في ظهور اللغات إنما هو اشتقاق كلماتها من الأصوات المسموعة ، يقول في فواتح كتابه الخصائص : « ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوى الريح وحنين الرعد وتخريير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب (صوت) الظبي ونحو ذلك ، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندى وجه صالح ومذهب متقبَّل^(٥) . وقد مضى في الخصائص يثبت ذلك من حين لآخر كقوله عن الأفعال إنه كثير اشتقاقها من الأصوات الجارية مجرى الحروف مثل « هاهيت » من قولهم في زجر الإبل هاها ، و« عاعيت » في زجر الغنم من قولهم : عاعا ، و« حاحأت » في زجر الكباش من قولهم حاحا ، و« شأشأت » في

وأوجد : أكثر وجدا .

(١) الخصائص ١٠٩/١ .

(٤) الخصائص ١٩٢/١ .

(٢) المغنى ص ٢٥٩ .

(٥) الخصائص ٤٦/١ وما بعدها .

(٣) المغنى ص ٣٣٨ والتهللة : المجوز .

زجر الحمار من قولهم شاشا . ويقول : هذا كثير في الزجر ، وقد صنفت فيه كتاباً^(١) . ويذكر في موضع آخر أن العرب قد تسمى الأشياء بأصواتها كالخزاز بازٍ (الذباب) لصوته ، والبَطّ لصوته ، والواق للصُرْد (طائر فوق العصفور) لصوته ، وغاق للغراب لصوته ، والشَّيب لصوت مشافر الإبل^(٢) .

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إنه هو الذي عمل على تثبيت قانوني الاشتقاق الأكبر والتضمين ، ومر بنا أنه كان يريد بالأول التقاليب الستة للأصل الثلاثي لأى كلمة وبيان أنه يجمعها هي ومشتقاتها معنى واحد ، وحقاً سبقه الخليل - كما مر بنا في ترجمته - إلى بناء معجم العين على قلب الأصل الثلاثي للكلمة في صوره الستة ، ولكنه لم يفكر في أنها هي واشتقاقاتها يمكن أن يجمعها معنى واحد . وقد اعترف في فاتحة حديثه عنه بأن الفارسي كان يستعين به ، ولكنه لم يحاول تسميته ولا تأصيله وتطبيقه ، إنما هو الذي نهض بذلك ، فهو الذي مماه ، وهو الذي جسّمه في أمثلة مختلفة ، منها «كَلَم» وتقليباتها ومشتقاتها وقد رجّعها إلى معنى القوة والشدة ، ورجع «ق ول» وتقليباتها ومشتقاتها إلى معنى الإسراع والخفة ، كما رجع قلب «ج ب ر» إلى معنى الشدة والقوة ، ومثلها مشتقاتها ، ورجع قلب «ق س و» ومشتقاتها إلى معنى القوة والاجتماع ، كما رجع قلب «س ل م» ومشتقاتها إلى معنى الإصحاب والملاينة^(٣) وتوقف في كتابه المحتسب ليطبق ذلك على «حجر» وتقليبها ومشتقاتها مبيّناً أنها تعود جميعاً إلى الشدة والضيق والاجتماع^(٤) وأوضح أيضاً أن «ج د ل» وتقليباتها ومشتقاتها تعود إلى القوة^(٥) .

وعلى نحو ما عني بالاشتقاق الأكبر وتطبيقاته على بعض الأبنية ، عني بالتضمين ، وهو أن تُشرب لفظاً معنى لفظ وإذا كان فعلاً أو مضمرّاً أعطى حكمه ، فعُدّي بما يُعدّي إليه . وحقاً لاحظ ذلك سيويه والكسائي في بعض الأمثلة بشهادته ، كما لاحظ أبو علي الفارسي^(٦) ، ولكنه هو الذي كشفه وأوضحه في أمثلة كثيرة من مثل (أَحِلَّ لَكُمْ ليلة الصيام الرّفثُ إلى نسائكم) يقول : الرّفث يتعدى

(١) الخصائص ٤٠/٢ . (٤) المحتسب ٢٣١/١ .

(٢) الخصائص ١٦٥/٢ وانظر ٢٣١/٣ . (٥) المحتسب ٣٢١/١ .

(٣) انظر الخصائص ١٣٣/٢ وما بعدها . (٦) انظر الخصائص ٣١١/٢ ، ٣٨٩ .

بالباء غير أنه ضُمّن في الآية معنى الإفضاء، ولذلك يتعدى إلى كما يتعدى بها الإفضاء، ومثل (من أنصاري إلى الله) أى مع الله، لأنه في معنى من يضاف في نصرتي إلى الله، ومثل (هل لك إلى أن تزكي) وُضعت إلى موضع في لأن ما قبلها في معنى أدعوك وأرشدك^(١).

وابن جني يسند كلامه دائماً بقراءات القرآن والسماع عن العرب، وقد يستشهد بالحديث النبوي، ولكن لا للاستنباط ووضع القواعد وإنما للائتناس^(٢). وكان مثل أستاذه يعنى بالقياس عناية شديدة حتى ليتمكن أن يقال إن كتابه الخصائص إنما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة، وبلغ من عنايته بالقياس أن كان يقول: «إن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»^(٣). وقد عقد في جزئه الأول فصلاً طويلاً لبيان أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم وإن لم ينطقوا به. واتسع في ثانيا مصنفاته في صور التدريب على الأقيسة، ومن يرجع إلى كتابه المنصف في شرح تصريح المازني يجده يختمه بنحو ستين صحيفة في تمارين صرفية أبنيثها كلها من صنعه. ودائماً يدعم آراءه وآراء سابقيه من النحاة بالحجج البينة والأدلة الناصعة، ووصف بعض أدلته بأنها كالأدلة الهندسية في الوضوح والبيان^(٤).

٤

بغداديون متأخرون

كان ظهور الإمامين النحويين الكبيرين أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني إيماناً بأن تنزع المدرسة البغدادية نزعة بصرية قوية وأن يسود اتجاهها في الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية والاجتهاد في استنباط آراء جديدة، وأن يتأثر بهما النحاة النابھون الذين خلفوهما في العراق والشام وإيران، ويتخذوا

(٣) الخصائص ٨٨/٢.

(٤) الخصائص ٦٠/١.

(١) الخصائص ٣٠٨/٢ وما بعدها.

(٢) الخصائص ٣٣/١.

نفس المذهب الذى أصلاه ، فلا بد من تمثيل الآراء البصرية والكوفية وآراء البغداديين الأولين الذين كانوا يترعون نزعة كوفية ، ولا بد من تمثيل آراء أبي على وابن جني ، وهو تمثل جعلهم يعكفون على مصنفات جميع أئمة النحو المتقدمين وخاصة مصنفات أبي على وابن جني ، مما جعلهم يسرون في نفس الطريق الذى نهجناه وذلك ، وإن نستطيع استقصاءهم ، ولذلك سنكتفي بالحديث عن أعلامهم حديثاً موجزاً يتفق وغايتنا من صُنع هذا الكتاب ، وفي رأينا أن أنبهم وأوسعهم شهرة الزمخشري وابن السجري وأبو البركات الأنباري وأبو البقاء العكبري وابن يعيش والرضي الإسراربادي ، وسنخصص الزمخشري بكلمة أكثر تفصيلاً .

وابن السجري^(١) كان نقيب الطالبين بالكرخ في بغداد ، ولد سنة ٤٥٠ وتوفي سنة ٥٤٢ للهجرة ، وهو أحد أئمة النحاة ، ويقال إنه لم يكن أنحى منه في عصره ، وإنه ظل يدرس النحو لطلابه نحو سبعين عاماً ، وفي أخباره ما يدل على أنه موصل النسب العلمى فيه بأبي على الفارسي ، فقد أخذه عن ابن طباطبا ، وأخذ ابن طباطبا عن علي بن عيسى الربعي تلميذ أبي على . ويذكر ابن خالكان من تصانيفه شرح كتابي ابن جني : اللمع والتصريف . وطُبِعَ له بحيدر آباد أماليه في النحو واللغة والأدب ، وهو فيها يُكثَر من ذكر كتب أبي على مثل الإيضاح والتذكرة والحجة في علل القراءات السبع ناقلاً عنها آراءه . ونراه منذ فاتحة أماليه معجباً بالبصريين على شاكلة الفارسي وابن جني وهو إعجاب جعله يقول في حجاج الكوفيين : « ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقة »^(٢) . ومن آرائه التي خالف فيها جمهور النحاة ذهابه إلى أن لو الشرطية تجزم المضارع حين تدخل عليه لقول بعض الشعراء :
لو يَشَأْ طار به ذو مَبِئَةٍ لاحقُ الآطال نَهْدٌ ذو خُصَلٍ^(٣)
ورددَ بأن ذلك ضرورة شعرية أو لعل الشاعر خفَّف نهاية الفعل يشأً ، ونطقه

(٢) أمالي ابن السجري ١٢٩/٢ ، ١٤٧ .

(٣) ذومبة : نشيط ، لاحق الآطال : صامر الجنيين ، نهْد : جسم ، ذو خصل : طويل الشعر .

(١) انظر في ترجمة ابن السجري نزعة الألبا

ص ٤٠٤ ومجم الأدباء ١٩٠/٢٨٢ وإنباء الرواة

٣٥٦/٣ وابن خالكان ١٨٣/٢ وبغية اللوعة

ص ٤٠٧ .

بألف مقصورة^(١). وذهب إلى أن «إذ» في مثل: «فبينما العُسُورُ إذ د رت مياسيرُ» زائدة، وكان سيبويه يذهب إلى أنها بعد بينا وبيننا نفس إذ الفجائية، وقد اختلف النحاة فيها هل هي حرف أو ظرف^(٢). ويظهر أنه كانت تنقصه الدقة، فقد تعقبه ابن هشام في عدة مواضع من كتابه المغنى مغلطاً له^(٣)، ومثبتاً عليه عدم التحرى في نقل آراء الفارسي وسيبويه والأخفش والكسائي^(٤).

وأبو البركات^(٥) بن الأنباري بغدادى، وُلد سنة ٥١٣ وتوفى سنة ٥٧٧ نلهجرة. وهو تلميذ ابن الشجرى، وبذلك يتصل نسبه النحوى بأبي على الفارسي. ويظهر أنه كان يعكف على مصنفاته، ويدرسها لتلاميذه في المدرسة النظامية. إذ نجد بين مؤلفاته كتاب حواشى الإيضاح، وهو من أهم مصنفات الفارسي. وتوفر على دراسة وجوه الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسائل النحو، وصنّف في ذلك كتابين هما: الإنصاف الذى نشره فائيل لأول مرة وكتابه أسرار العربية المنشور بدمشق. ولاحظ فائيل أنه يترع في أولهما نزعة بصرية واضحة. وهى نزعة استمدها من أبي على الفارسي ومنهجه الذى وصفناه. وقد وقف مع البصريين في جمهور المسائل التى أحصاها، ورجح — كما لاحظ فائيل — مذهب الكوفيين في سبع مسائل هى العاشرة والثامنة عشرة والسادسة والعشرون والسبعون والسابعة والتسعون والواحدة والسادسة بعد المائة. وبذلك يصبح بغدادياً على شاكلة أبي على، فهو يجرى في جمهور آرائه مع البصريين، ويفتح الأبواب لاختيار بعض آراء الكوفيين. وله في علم الجدل النحوى مصنف غير منشور، ومصنف آخر في أصول النحو سماه لُمع الأدلة، منشور بدمشق، فصّل القول فيه في النقل والقياس والعلّة، ونُشر معه مصنف له باسم الإغراب في جدل الإعراب. وهو يلور على أسئلة في الإعراب وأجوبة مستندة بالأدلة. وكتابه نزهة الألباء في تراجم النحاة معروف.

(٥) انظر في ترجمة أبي البركات بن الأنباري
إنباه ارواة ١٦٩/٢ وابن خلكان ٢٧٩/١
وطبقات لشافعية للسبكي ٢٤٨/٤ وشذرات
الذهب ٢٥٨/٤ وبغية الوعاة ص ٣٠١.

(١) المغنى ص ٣٠٠، ٧٧٩ والمجم ٦٤/٢

(٢) المغنى ص ٨٨.

(٣) انظر المغنى ص ٤١، ٦٢، ٣٣٨.

(٤) المغنى ص ١٨١، ٦٨٢.

وأبو البقاء^(١) العكبري النحوي الضرير ، بغدادى مثل سالفه ، ولد سنة ٥٣٨ وتوفى سنة ٦١٦ للهجرة ، وصلته بالشيخين أبي على الفارسي وابن جني تنضح في شرحه لإيضاح الأول ولع الثاني ، وأيضاً في مصنفاته : « الإيضاح عن معاني أبيات الإيضاح » و « تلخيص أبيات الشعر لأبي على » و « تلخيص التنبيه لابن جني » و « المنتخب من كتاب المحتسب » . وله مؤلفات مختلفة في النحو وعمله ومسائل الخلاف فيه . وكان يُعنى بقراءات الذكر الحكيم ونُشر له في مصر كتاب إعراب القرآن والقراءات في جزئين ، وهو من صفحاته بل سطوره الأولى يجرى في إعراب الألفاظ على المذهب البصري فالمبتدأ مرفوع بالابتداء وهلم جرا ، ويتوقف مراراً ليرد على الكوفيين بعض وجوههم في الإعراب ، وإذا رجعنا إلى آرائه المنشورة في كتب النحو وجدناه يتبع الفارسي في كثير منها ، فقد كان يرى رأيه ورأى الفراء قبله في أن « لو » تأتي مصدرية غير عاملة في مثل : (يود أحدهم لو يعمّر ألف سنة) ويشهد لهم قراءة بعضهم : (ودوا لو تدهن فيدهنوا) بحذف نون الفعل الأخير ، لعطفه بالنصب على (لو تدهن) وكأنها في مكان أن تدهن^(٢) . ورأى رأى الفارسي أيضاً في أن ما قد تأتي زمانية على نحو إتيانها في الآية الكريمة : (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم^(٣) . وتابعه في إعراب ذلك في قوله تعالى : (ولياس التقوى ذلك خير) صفة للباس ، والمشهور أنها بدل أو بيان^(٤) . وكان يختار لنفسه أحياناً من آراء الكوفيين ، فقد كان يمنع مثل ثعلب أن تكون مندا مركبة تركيب ماذا بحيث يمكن إعرابها في مثل « مندا لقيت » مفعولاً به ، وهى عندهما مبتدأ وخبر ، وإذا اسم موصول ، ولقيت صلته ، وكان يعلل لذلك بأن ما أكثر إيهاماً من أختها من ، فحسن أن تُجعل مع غيرها كشيء واحد ، ولأن التركيب خلاف الأصل^(٥) . وهو بذلك بغدادى من مدرسة أبي على الفارسي ، التى كانت تعول على الاختيار والانتخاب من آراء النحاة السابقين ، ومن ثم كان الدكتور مصطفى جواد محققاً حين اتهم نسبة شرح ديوان المتنبي المطبوع

(٢) المتن ص ٢٩٤ .

(٣) المتن ص ٣٣٥ .

(٤) المتن ص ٥٥٣ .

(٥) المتن ص ٣٦٤ .

(١) انظر في ترجمة أبي البقاء العكبري إنباء

الرواة ١١٦/٢ وابن خلكان ٣٦٦/١ ونكت

المعيان ص ١٧٨ وشذرات الذهب ٦٧/٥

وبنية الرواة ص ٢٨١ .

باسم التبيان في شرح الديون إليه . لما يردد شارحه فيه من أنه كوفي وعلى مذهب الكوفيين^(١) .

ويعيش^(٢) بن علي بن يعيش موصلي الأصل حسبي الدار والمولد ، وكن مولده سنة ٥٥٦ وأقبل على تعلم العربية منذ نعومة أظفاره ، ورحل إلى بغداد ودمشق يتلقى عن الشيوخ ، وعاد إلى حلب فتصدّر الإقراء بها إلى أن توفي سنة ٦٤٣ للهجرة . وصلته بالمدرسة البغدادية تنضح في شرحه كتاب التصريف الملوكي لابن حنّ . وأهم مصنفاته النحوية شرحه على مفصل لزمخشري ، وهو مطبوع بالقاهرة في عشرة مجلدات ، صنّفه - كما يقول في مقدمته - في سن السبعين ، وهو أشبه بدائرة معارف لآراء النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين ، حتى كأنه لم يترك مصنفًا لعلم من أعلامهم إلا استوعبه وتمثل كل ما فيه من آراء تمثلاً منقطع القرين . وبلغنا منذ الصفحات الأولى منتصراً للبصريين ، فقد انتصر لرأيهم في أن الاسم مشتق من السمو لامن السمة كما قال الكوفيون^(٣) ، ولا يلبث أن نراه يعرض آراء سيبويه والأخفش والجرمي ولمازني والكوفيين في إعراب الأسماء الخمسة ، ويوهن في صراحة آراء الكوفيين ولمازني والجرمي زاعماً أنه خولف في هذه الأسماء القياس بحذف لاماتها في حال إفرادها ، لأنك إذا قلت أخ فأصسه أخو وأب فأصله أبو ، والذي يدل على ذلك قولهم في التنثية أنوان وأخون . . . وكان مقتضى القياس أن تقلب الواو فيها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، إلا أنهم حذفوها تخفيفاً^(٤) .

ويعرض لرأي سيبويه والكسائي في التنازع وما ذهب إليه الأول من أن في صرنبى في مثل ضربني وضربت زيداً فاعلاً مضمرّاً دل عليه مفعول ضربت ، وما ذهب إليه الكسائي من أن ضربني لا فاعل لها ، بل فاعلها محذوف ، ويعلق على ذلك بأن رأى سيبويه هو الصحيح ويحتاج له^(٥) . ويتنصر لرأي البصريين في

الرواة ص ٤١٩ .

(٣) ابن يعيش على المفصل ٢٣/١ .

(٤) ابن يعيش ٥٢/١ .

(٥) ابن يعيش ٧٧/١ .

(١) انظر مقال مصطفى جواد في الجزئين الأول

والثاني من المجلد الثاني والعشرين من مجلة المجمع

العلمي العربي بدمشق .

(٢) راجع في ترجمة ابن يعيش ابن خلكان

٣٤١/٢ وشذرات الذهب ٢٢٨/٥ وبغية

أن عامل المبتدأ هو الابتداء لا الخبر كما قال الكوفيون ^(١) . ويهاجم رأى الكوفيين القائل بأن عندك في مثل محمد عندك منصوب بالخلاف ^(٢) ، ويضعف رأيهم في أن الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بها لنائبها عن الفعل ^(٣) ، كما يضعف رأيهم في أن "إن وأخواتها لا تعمل الرفع في الخبر وإنما هو مرفوع على حاله قبل دخول إن وصوابها" ^(٤) . وعلى هذا النحو لا يزال ابن يعيش يضعف آراء الكوفيين ويقوى آراء البصريين ، ويلقانا من حين إلى حين استحسانه لبعض آراء الكوفيين كاستحسانه تخريجهم لقراءة (إن هذان لساحران) على أن إن نافية واللام بمعنى إلا ، والتقدير ، ما هذان إلا ساحران ، يقول وهو تقدير حسن ^(٥) . وجوز رأى الكسائي في أن «حيث» قد تضاف إلى المفرد وقال إنها لغة كقول بعضهم «حيث لى العمامة» ^(٦) . وذهب مع الفراء والزخشرى إلى أن لو تأتى للتبني وحيتشد تكون مصدرية مثل أن ^(٧) وكان يجوز مع الكوفيين صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر ^(٨) وكان يستحسن رأى أبي على الفارسي في أن المعطوف في مثل قام محمد وعمر معمول لفعل محذوف من جنس الفعل الأول ^(٩) ، وكذلك رأيه في أن اللام الداخلة أو اللازمة مع إن الملمغة فارقة بينها وبين إن النافية ^(١٠) . واحتج لرأيه في أن إما في مثل جاء إما على وإما عمر ليست عاطفة ^(١١) . ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إنه كان أكثر البغداديين المتأخرين انتصاراً وحماسة للبصريين .

والرضي ^(١٢) الإسترابادي هو نجم الدين محمد بن الحسن ، مولده ومرياه في إستراباد من أعمال طبرستان ، وليس بين أيدينا أخبار واضحة عن حياته ،

آباد (٣٣/٢ وقابل شرحه على المفصل ٦٨/١

وما بعدها .

(٩) ابن يعيش ٨٩/٨ .

(١٠) ابن يعيش ٧١/٨ وانظر المغنى

ص ٢٥٦ .

(١١) ابن يعيش ١٠٣/٨ .

(١٢) انظر في الرضى شذرات الذهب ٣٩٥/٥

وخزانة الأدب للبغدادى ١٢/١ وبنية الوعاة

ص ٢٤٨ .

(١) ابن يعيش ٨٤/١ وما بعدها .

(٢) ابن يعيش ٩١/١ وقد قرر هذا مثل

ابن جنى والفارسي أن الظرف هو الخبر نفسه

لا المتعلق المحذوف .

(٣) ابن يعيش ٩٦/١ .

(٤) ابن يعيش ١٠٢/١ .

(٥) ابن يعيش ٢٩/٣ .

(٦) ابن يعيش ٩٠/٤ وما بعدها .

(٧) ابن يعيش ١١/٩ .

(٨) الأشباه والنظائر للسيوطى (طبعة حيدر

واختلف الرواة في تاريخ وفاته ، ويغلب أن يكون حوالى سنة ٦٨٦ للهجرة ، واشتهر له شرحه على الكافية في النحو لابن الحاجب ، وشرحه على مقدمته الصرفية المسماة بالشافية ، وانتهاجه نهج البغداديين وأضح منذ الصفحات الأولى في شرحه على الكافية ، إذ نراه يقف تارة مع الكوفيين وتارة مع البصريين ، وكثيراً ما يختار ما انفرد به بعض أعلامهما ، وقد يختار بعض آراء البغداديين . ونحن لا نصل إلى الصفحة الثامنة عشرة من الجزء الأول في شرحه للكافية حتى نراه يذكر رأى البصريين في أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء ، ويضعفه مؤثراً عليه مذهب الكسائي والقراء في أن عامل الرفع فيه هو الخبر ، إذ كل منهما صار عمدة بصاحبه .

ويذكر رأى البصريين في أن عامل النصب في المفعول هو الفعل ، ويضعفه مصوباً رأى القراء في أن عامل النصب فيه هو الفعل والفاعل معا ، إذ إسناد أحدهما إلى الآخر هو السبب في كون المفعول فضلة فيكونان السبب في علامة الفضلة وهى النصب^(١) . ويعرض لما نُسب إلى التحليل من أن أصل المرفوعات الفاعل ، والمبتدأ فرع عنه وما نُسب إلى سيبويه من أن أصلها المبتدأ والفاعل فرع عنه ، ويختار رأى الأخفش وابن السراج القائل بأن المبتدأ والفاعل جميعاً أصلان في الرفع وليس أحدهما محمولاً على الآخر ولا فرعاً عنه . ويمد ذلك في المفعول به وما قيل من أن بقية المفعولات محمولة عليه ، فجميعها هى الأخرى أصول وليست فروعاً للمفعول به^(٢) . وما يلبث أن يذكر المذاهب التى مرت بنا لسبويه والكوفيين والمازنى والبحرى والفارسي في إعراب الأسماء الخمسة ، ويضعف الأربعة الأولى منها منتصراً للفارسي^(٣) . ونمضي معه فنراه يرجح رأى البصريين في باب التنازع واختيارهم لإعمال الفعل الثاني^(٤) ، وكذلك رأيهم في أن ما بعد لولا في مثل لولا محمد بلحث مبتدأ^(٥) ، وأن الخبر محذوف في مثل «كل عامل وعمله»^(٦) ، وأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف^(٧) . وعلى هذا النحو لا يزال

(١) انظر شرح الرضى على الكافية (مطبعة) (٤) الرضى على الكافية ٧٠/١ وما بعدها .

إستانبول) ٢١/١ . (٥) الرضى على الكافية ٩٣/١ .

(٢) الرضى على الكافية ٢٠/١ . (٦) الرضى على الكافية ٩٧/١ .

(٣) الرضى على الكافية ١١٩/١ . (٧) الرضى على الكافية ٢٧٧/١ .

الرضيَّ يقارن بين آراء النحاة من البصريين والكوفيين والبغداديين مختاراً لنفسه منها ما تتضح عليه ، وكثيراً ما يضمُّ إلى مختاره عللاً جديدة ، وقد ينفرد ببعض الآراء على نحو ما مرَّ بنا آنفاً من ذهابه إلى أن كل مرفوع أصل بنفسه وكذلك كل منصوب .

الزنجشیری^(١)

هو محمود بن عمر ، ولد سنة ٤٦٧ بزنجشیر ، قرية من قرى خوارزم ، فنُسب إليها ، وبها كان منشؤه ومرباه ، وقد أقبل منذ نعومة أظفاره على العلوم اللغوية والدينية ، ورحل في سبيل طلب العلم إلى بخارى وإلى بغداد ، وجاور بمكة حقبة طويلة ، نشط فيها لتصنيف تفسيره للقرآن المسمى بالكشاف ودرس حيثنَّه كتاب سيبويه على أحد علماء الأندلس النابهين على نحو ما سنعرف في حديثنا عن نحاة الأندلس، وتكاثرت تصانيفه منذ هذا الحين . وعاد إلى موطنه ، وشهرته قد ملأت الآفاق ، والطلاب يقدون عليه من كل صَوْبٍ وحَدَبٍ يأخون عنه معجبين مُكَبِّرِينَ ، حتَّى اختاره الله لجواره في سنة ٥٣٨ للهجرة . وهو يسلك في المعتزلة وفي علماء التفسير الأفاذاذ وأئمة اللغة والنحو ، ومعجمه « أساس البلاغة » مشهور . ومن مصنفاته الفائق في غريب الحديث ، وصنَّف في اللغة والأدب والعروض والنحو مصنفات مختلفة ، ومن أشهر مصنفاته النحوية النموذج ، والمفصل وعُني بصنُّع حاشية له ، وشرَّحه ابن يعيش شرحاً ضافياً على نحو ما قدمنا . وقد جعله في أقسام أربعة . قسم للأسماء تحدث فيه عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والنسب والتصغير والمشتقات ، وقسم للأفعال وضروبها وأنواعها المختلفة ، وقسم للحروف وأصنافها من حروف عطف وغير حروف عطف ، وقسم للمشارك أراد به الإمالة والزيادة والوقف والإبدال والإعلال والإدغام .

(١) انظر في ترجمة الزنجشیری الأنساب السمعاني الورقة ٢٧٧ ومعجم الأدباء ١٢٦/١٩ ومعجم البلدان في مادة زنجشیر وإنباء الرواة ٢٦٥/٣ واللباب في الأنساب ٥٠٦/٢ وابن

خلكان ٨١/٢ وإزهار الرياض ٢٨٢/٣ وشنرات الذهب ١١٨/٤ ونزهة الألباء ص ٣٩١ وطبقات المفسرين السيوطي ص ٤١ والبنية ص ٣٨٨ .

وإذا أخذنا نتعقب آراءه وجدناه يمثل الطراز لبغدادى الذى رأيناه عند أبى على الفارسمى وابن جنى، فهو فى جمهور آرائه يتفق ونحاة البصرة الذين نهجوا علم النحو ووطأوا الطريق إلى شعبه الكثيرة ، ومن حين إلى حين يأخذ بآراء الكوفيين أو بآراء أبى على أو ابن جنى ، وقد ينفرد بآراء خاصة به لم يسبقه أحد من النحاة إليها . ويكفى أن نرجع إلى المفصل فسنراه يضع كتاب سيبويه نصب عينيه ، حتى ليصبح ملخصاً له أحياناً على نحو ما يلقانا فى باب المفعول المطلق وصورة الكثيرة ، وغالباً ما يتابعه فى آرائه النحوية ، ونضرب لذلك بعض الأمثلة من القسم الأول من كتابه ومن صحفه الأولى التى شرحها ابن يعيش ، فمن ذلك متابعتها له فى أن الفعل الثانى هو العامل فى باب التنازع^(١) وأن مثل «هل زيد قام» تعرب فيه زيد فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور لا مبتدأ كما ذهب الكوفيون^(٢) ، وكذلك متلو إن الشرطية فى مثل : (وإن أحد من المشركين استجارك)^(٣) . واختار رأيه فى أن متلو لولا فى مثل «لولا على لسافرت» مبتدأ خبره محذوف^(٤) وفى أن خبر إن وأخواتها مرفوع بها لا بما كان مرتفعاً به قبل دخول إن كما زعم الكوفيون^(٥) ، وفى أن الناصب للمنادى ما ينوب عنه حرف النداء وهو الفعل مثل أريد وأدعو^(٦) . وجعله تشرّب روحه للمذهب البصرى يعبر عن البصريين كما عبر عنهم أبو على الفارسمى وابن جنى باسم أصحابه ، فهو فى أغاب أحواله إما أن ينزع عن قوسهم جميعاً ، وإما أن ينزع عن قوس بعضهم كأخذه برأى التحليل فى أن الفاعل أصل المرفوعات والمبتدأ محمول عليه ، وكان سيبويه كما أسلفنا منذ قليل يذهب إلى العكس^(٧) ، وكأخذه برأى الأخفش فى أن الكاف تأتى فى النثر كثيراً مرادفة للمثل ، فتعرب إعرابها وتخرج عن حرفيتها ، وبذلك جوراً أن تعرب فى مثل «زد كالأسد» خبر لزيد مضاف للأسد^(٨) ، وكأخذه برأى المبرد فى أن لفظ «الآن» مبنى لأنه استعمل من أول وضعه بالألف واللام ، ولم يستعمل نكرة^(٩) ، وكأخذه

- (١) انظر ابن يعيش على المفصل ٧٧/١ .
 (٢) ابن يعيش على المفصل ٨١/١ .
 (٣) ابن يعيش على المفصل ٨٢/١ .
 (٤) ابن يعيش على المفصل ٩٥/١ .
 (٥) ابن يعيش على المفصل ٤٢/٨ .
 (٦) ابن يعيش ١٠٣/٤ .
 (٧) ابن يعيش على المفصل ١٢٧/١ .
 (٨) ابن يعيش على المفصل ٧١/١ وقابل بالمع ٩٣/١ .
 (٩) ابن يعيش ١٠٣/٤ .

برأى الزجاج في أن مثل « أكرم* يزيد » أمر على حقيقته لكل أحد أن يصف زيدا بالكرم والباء زائدة ، وكان سيبويه يذهب إلى أن الفعل في مثل هذه الصيغة ماضٍ أخرج بلفظ الأمر والباء زائدة مثلها في كفى بالله^(١) . وعلى شاكلة أضرابه من البغداديين كان يختار رأى الكوفيين أحيانا في بعض المسائل ، من ذلك أنه زاد معهم في الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل فعل حدث كقول الحارث بن حلزة الشكري :

إن منعم ما تسألون فن حُ دُثِّمُوهُ له علينا العلاء^(٢)

وبما اختاره من مذهبهم جواز أن يكون البذل والمبدل منه نكرة كما في قوله تعالى : (أو كفارة طعام مساكين) وقوله : (من شجرة مباركة زيتونة)^(٣) . واختار - على غرارهم - أن تكون جملة البسمة متعلقة بفعل محذوف تقديره أقرأ لا بآسم كما ذهب البصريون^(٤) . واختار مثلهم أن تكون أن وما بعدها في مثل « لو أنك جئت » فاعل لفعل محذوف تقديره ثبت ، لأن لو تتطلب أن يتلوها فعل^(٥) . وبما وافق فيه أبا علي الفارسي أن ما في مثل « نعمّا محمد » نكرة تامة منصوبة على التمييز^(٦) ، وأن الجملة تنقسم إلى اسمية وفعلية وشرطية وظرفية . واعترض ابن يعيش على هذا التقسيم لأن الجملة الشرطية تُردّ إلى الفعلية لأنها تتألف من فعل الشرط وفعل الجواب ، وكذلك الظرفية لأنها تقدر متعلقة بفعل^(٧) . وبما وافق الفارسي فيه أن الباء إنما تزداد مع ما الحجازية العاملة ولا تزداد مع ما التيممية المهملة ، فمثل ما محمد بقائم يتحتم أن تكون ما فيها حجازية^(٨) . ووافق ابن جني في مجيء أن ظرفية على غرار ما الزمانية مثل « جئتلك أن تصلي العصر » أي زمن صلاة العصر ، وخرج الزمخشري على هذا المعنى قوله جلّ شأنه : (أن آتاه الله الملك) أي وقت أن آتاه^(٩) . ووافقه أيضاً في أن الجملة تبدل من المفرد ، كما جاء في قول بعض الشعراء :

(١) ابن يعيش ١٤٧/٧ .

(٢) ابن يعيش ٦٥/٧ .

(٣) ابن يعيش ٦٨/٣ والمثنى ص ٥٠٨ .

والمع ١٢١/٢ .

(٤) المثنى ص ٤٢٣ وما بعدها .

(٥) ابن يعيش ٨١/١ والمثنى ص ٢٩٩ .

والمع ١٣٨/١ .

(٦) ابن يعيش ١٣٤/٧ وانظر المثنى

ص ٣٢٨ والمع ٢٥٠/١ .

(٧) ابن يعيش ٨٨/١ .

(٨) المثنى ص ٦١٩ .

(٩) المثنى ص ٧٥٦ والمع ٨٢/١ .

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة^١ وبالشام أخرى كيف يلتقيان
فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى كأنه قال أشكو هاتين الحاجتين
تعذر التقائهما^(١) .

وللزمخشري بجانب اختياراته من المذاهب البغدادية والكوفية والبصرية آراء
كثيرة ينفرد بها ، من ذلك ذهابه إلى أن « إذ » قد تقع مبتدأ ، وخرج على ذلك
قراءة بعضهم آية آل عمران : (لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ
رَسُولًا) أى وقت بعثه فيهم رسولاً^(٢) ، وأن أما فى مثل « أما زيد فذاهب » تعطى
الكلام فضل تأكيد^(٣) ، وأن واو العطف قد تفيد الإباحة فى مثل جالس
محمدًا وعلياً^(٤) . وأن رافع الخبر هو الابتداء فقط ، وكان ابن جنى كما أسلفنا
يرى أن رافعه الابتداء والمبتدأ^(٥) ، وأنه قد يلى إلا نعت لما قبلها، مفرد مثل « ما
مررت برجل إلا شجاع » وجملة مثل ما مررت بأحد إلا زيد خير منه^(٦) ، وجعل
الجملة بعد إلا فى مثل قوله تعالى : (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم)
صفة لقرية ، وقال إن الواو للصوق للصفة ، وجعلها غيره واو الحال^(٧) . وفرق
بين التعلية بالهزمة والتضعيف ، فجعل التضعيف يفيد التكرار ، فمثل نزل تفيد
تكرار النزول بخلاف أنزل^(٨) . وجوز أن يكون الفاعل جملة . وبذلك خرج
آية السجدة : (أو لم يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ) فجعل جملة كم
وما بعدها فاعل الفعل المجزوم « يهد » ورأى ابن هشام أن الفاعل مستتر راجع إلى
الله سبحانه وتعالى^(٩) . وذهب إلى أن « لن » تفيد تأكيد النفي ، بل تأييده مثل لن
أجبن^(١٠) . وكان سيويه والجمهور يذهبون إلى أن هزمة الاستفهام إذا جاءت فى
جملة معطوفة بالواو أو الفاء أو ثم تأخرت حروف العطف بعدها لما لها من الصدارة
مثل : (أفلم يسروا) (أفنضرب عنكم الذكر صفحاً) وذهب الزمخشري إلى أن

(٦) ابن يعيش ٩٣/٢ والمجم ٢٣٠/١ .

(٧) المغنى ص ٤٨٣ .

(٨) المغنى ص ٥٧٨ والمجم ٨٢/٢ .

(٩) المغنى ص ٦٥٢ .

(١٠) ابن يعيش ١١١/٨ والمغنى ص ٣١٤ .

(١) المجم ١٢٨/٢ .

(٢) المغنى ص ٨٥ .

(٣) المغنى ص ٥٩ .

(٤) المغنى ص ٦٧ ، ٣٩٦ .

(٥) ابن يعيش ٨٣/١ ، ٨٥ والرضى عل

الكافية ٨٧/١ .

الهمزة في مكانها الأصلي، غير أن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف ،
 فيقول التقدير في الآية الأولى أمكنوا فلم يسيروا في الأرض ؟ وفي الآية الثانية
 أنهم لمكنكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً؟^(١) .

الفصل الثاني

المدرسة الأندلسية

١

النشاط النحوي في الأندلس

لا نكاد نمضي في عصر بني أمية بالأندلس (١٣٨ - ٤٢٢ هـ) حتى تنشأ طبقة كبيرة من المؤذنين الذين كانوا يعلمون الشباب في قرطبة وغيرها من الحواضر الأندلسية مبادئ العربية عن طريق مدارس النصوص والأشعار، يدفعهم إلى ذلك حفاظهم على القرآن الكريم وسلامة لغته وتلاوته، وبذلك كان أكثرهم من قراء الذكر الحكيم، وكان كثير منهم يرحلون إلى المشرق فينلقون هذه القراءات، ويعودون إلى موطنهم فيرسمونها للناس بجميع شاراتها كما يرسمون لهم العربية بمقوماتها اللغوية.

ومن أجل ذلك لا نعجب إذا وجدنا مشهورى هؤلاء المؤذنين يُعَنَّون بالتأليف في القراءات يتقدمهم أبو موسى الهواري، وهو كما يقول الزَّيْبِيدِي: «أول من جمع الفقه في الدين وعلم العرب بالأندلس، رحل في أول إمارة عبد الرحمن الداخل (١٣٨ - ١٧٢ هـ) فلقى مالكا ونظراه من الأئمة ولقى الأصمعي وأبا زيد ونظراءهما، وداخل الأعراب في محالها، وله كتاب في القراءات»^(١). وكان يعاصره الغازي بن قيس الذي احترف تأديب الناشئة بقرطبة، وقد رحل مثله إلى المشرق وأخذ عن مالك الفقه وعن نافع بن أبي نُعَيْيْمٍ مقرئ أهل المدينة قراءته للذكر الحكيم، وأقرأ بها في قرطبة، ولقى الأصمعي ونظراه^(٢).

وأول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي جودي^(٣) بن عثمان الصوري

(١) الزبيدي ص ٢٧٥.

(٢) الزبيدي ص ٢٧٦.

(٣) الزبيدي ص ٢٧٨ ومعجم الأدباء.

٢١٣/٧ وإبناه الرواة ٢٧١/١ وبغية الوعاة

ص ٢١٣ :

الذى رحل إلى المشرق وتلمذ للكسائي والقرّاء ، وهو أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين ، وأول من صنف به في النحو ، وما زال يدرسه لطلابه حتى توفي سنة ١٩٨ للهجرة . وكان يعاصره أبو عبد الله ^(١) محمد بن عبد الله الذى رحل مثله إلى المشرق ، وأخذ عن عثمان بن سعيد المصرى ، المعروف باسم ورش ، قراءته ، وأدخلها إلى الأندلس ، وكان بصيراً بالعربية .

ويتكاثرون هؤلاء القرّاء والمؤدبون في القرن الثالث الهجرى ، ويتميز من بينهم عبد الملك ^(٢) بن حبيب السلمي المتوفى سنة ٢٣٨ للهجرة ، وكان إماماً في الفقه والحديث والنحو واللغة ، وبين مصنفاته كتاب في إعراب القرآن . ويُعنى في نفس القرن مفرج ^(٣) بن مالك النحوى بوضع شرح على كتاب الكسائي ، كما يُعنى معاصره أبو بكر ^(٤) بن خاطب النحوى المكفوف بوضع كتاب في النحو كانت له شهرة في موطنه . ويذكر الزبيدي كثيرين كانوا يعنون بالشعر القديم والعباسي وشرحه للطلاب .

ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصرى وأنها صبت عنايتها أولاً على النحو الكوفى مقتدية بنحويها الأول جودى بن عثمان ، حتى إذا أصبحنا في أواخر القرن الثالث الهجرى وجدنا الأفشنيق ^(٥) محمد بن موسى ابن هاشم المتوفى سنة ٣٠٧ يرحل إلى المشرق ويلقى بمصر أبا جعفر الدينورى ، ويأخذ عنه كتاب سيبويه روايةً ويقرؤه بقرطبة لطلابه . ويأخذ غير نحوى في مدارس الكتاب مثل أحمد ^(٦) بن يوسف بن حجاج المتوفى سنة ٣٣٦ وكان يضع دائماً كتاب سيبويه بين يديه ولا ينى عن مطالعته في حال فراغه وشغله وصحته وسقمه .

-
- | | |
|---|--|
| (١) الزبيدي ص ٢٩٣ وبغية الرواة ص ٦٣ . | ص ٣٩٦ . |
| (٢) انظر في ترجمته الزبيدي ص ٢٨٢ وابن القرضى ٢٢٥/١ والحميدى في الجفوة ص ٣٩٢ والمغرب في حل المغرب (طبع دار المعارف) ٩٦/٢ وابن فرحون ص ١٥٤ وإنباء الرواة ٢٠٦/٢ وبغية الرواة ص ٣١٢ . | (٤) الزبيدي ص ٢٩٧ وبغية الرواة ص ١٧٥ . |
| (٣) الزبيدي ص ٢٩٧ وبغية الرواة ص ٣١٢ . | (٥) الزبيدي ص ٣٠٥ وابن القرضى ٣٢٩/١ وإنباء الرواة ٢١٦/٣ وبغية الرواة ص ١٠٨ . |
| (٦) الزبيدي ص ٣٢٤ وبغية الرواة ص ١٧٥ . | |

ولا يلبث محمد^(١) بن يحيى المهلبى الرباحى الجبلى المتوفى سنة ٣٥٣ للهجرة أن يفتح عصر الاهتمام البالغ فى موطنه بكتاب سيبويه ، وكان قد ثقف الفلسفة والمنطق والكلام ، ورحل إلى المشرق فلحق بمصر نحويتها النابه أبا جعفر ابن النحاس ، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ، وعاد إلى قرطبة يفرغ له ولقراءته على الطلاب ، شارحاً له ومفسراً تفسيراً مبيناً ، تسعفه دقة نظره ومنطقه وقدرته على الاستنباط وتحليل العبارات والغوص على العال . ولم يكن يكتفى بقراءته لطلابه ، فقد كان يعقد لهم مجلساً فى كل جمعة للمناظرة فى مسائله ، ويقول الزبيدى فى بيان مكانته فى تاريخ النحو بالأندلس : « لم يكن عند مؤدى العربية ولا عند غيرهم ممن عنى بالنحو كبير علم (بالعربية) حتى ورد محمد بن يحيى عليهم ، وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة فى تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها وتقريب المعانى لهم فى ذلك . ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمسائلها ، ثم كانوا لا ينظرون فى إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية ، ولا يجيبون فى شئ منها ، حتى نهج لهم سبيل النظر وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن فى المشرق من استقصاء الفن بوجوهه واسيغائه على حدوده وإنهم بذلك استحقوا الرياسة » . ويقول القفطى : « لما ورد محمد بن يحيى (على قرطبة) أخذ فى التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وطرد الفروع إلى الأصول ، فاستفاد منه المعلمون طريقه ، واعتمدوا ما سنه من ذلك » .

وكان يعاصره فى قرطبة أبو على^(٢) القالى البغدادى الذى نزل الأندلس فى سنة ٣٣٠ للهجرة لعهد عبد الرحمن الناصر وقاد فيها نهضة لغوية ونحوية خصبة ، كان معوّله فيها على قراءة ذخائر اللغة والشعر والنحو التى حملها معه من المشرق ، وكان مما حمّله كتاب سيبويه أخذه عن ابن درستويه عن المبرد ، وكان ينجح إلى المذهب البصرى وينافح عنه مناظراً مجادلاً .

مواضع متفرقة والصلة لابن بشكوال رقم ٤ ، ٢٨٩ ، ١٣٧٦ ، والتكلمة لابن الأبار رقم ٣٦٢ ومعجم الأدباء ٢٥٠/٧ والأندلس الورقة ٤٣٩ وإنباه الرواة ٢٠٤/١ وشذرات الذهب ١٨/٣ ومرآة الجنان ٣٥٩/٢ وبغية الوعاة ص ١٩٨ .

(١) الزبيدى ص ٣٣٥ وابن الفرضى ٣٦٤/١ وبغية الملتبس للصبي ص ١٣٤ وإنباه الرواة ٢٢٩/٣ وبغية الوعاة ص ١١٣ .

(٢) ابن الفرضى ٦٥/١ والزبيدى ص ٢٠٢ وبغية الملتبس ص ٢١٦ وفهرست ابن خيبر فى

وخلفه هو والرباحي جليل^(١) من تلاميذهما مضى يعكف على مذاكرة كتاب سيبويه وكتب غيره من البصريين والكوفيين ، من أهمهم أبو بكر^(٢) بن القوطية المتوفى سنة ٣٦٧ للهجرة تلميذ القالي وصاحب كتاب الأفعال وتصاريقها المنشور في لندن ، ومحمد^(٣) بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة ٣٧٩ تلميذ القالي أيضاً ومؤلف كتاب طبقات النحويين واللغويين الذي يتردد ذكره في هوامش هذا الكتاب ، وله مصنف في النحو سماه « الواضح » وأبو عبد الله^(٤) محمد بن عاصم العاصمي المتوفى سنة ٣٨٢ تلميذ الرباحي وحامل روايته لكتاب سيبويه وكان لا يقل عن أصحاب المبرد بصراً بالعربية ودقائقها الخفية . وأحمد^(٥) بن أبان المتوفى سنة ٣٨٢ ، وله شرحان على كتابي الكسائي والأخفش . ولعل في ذكر الكسائي ما يدل على أن الأندلس ظلت تُعنى بالنحو الكوفي بجانب عنايتها بالنحو البصري . ومن هذا الجيل هرون^(٦) بن موسى القرطبي النحوي المتوفى سنة ٤٠١ وله تصنيف في تفسير عيون كتاب سيبويه . وبلقانا في أوائل عصر ملوك الطوائف نُحاة مختلفون ، من أشهرهم ابن الإفيلي^(٧) المتوفى سنة ٤٤١ وكان متصديراً بقرطبة لإقراء الطلاب ، وكان يُقرئهم فيما يُقرئ كتاب سيبويه ، رواية عن العاصمي تلميذ الرباحي . وأشهر منه وأنبه ابن سيده^(٨) الضرير

- الوعاء ١٢٦ .
(٥) الصلة لابن بشكوال ٥٩٥/٢ وإنباه
الرواة ٣٦٢/٣ وبغية الوعاة ص ٤٠٦ .
(٦) الصلة ٩٣/١ والذخيرة لابن بسام
(طبع جامعة القاهرة) المجلد الأول من القسم
الأول ص ٢٤٠ وبغية المتنص ص ٩٩
والغريب ٧٢/١ ومعجم الأدباء ٤/٢ وإنباه
الرواة ١٨٣/١ وابن خلكان ١٢/١ وبغية
الوعاء ص ١٨٦ .
(٧) جنوة المتنص للحميني ص ٢٩٣
والمطمح لابن خاقان ص ٦٠ وبغية المتنص
ص ٤٠٥ والصلة ص ٤١٠ ومعجم الأدباء
٢٣١/١٢ والغريب ٢٥٩/٢ وابن فرحون
ص ٢٠٤ وبغية الوعاة ص ٣٢٧ .

- (١) ابن الفرضي ٣٧٠/١ وبغية المتنص
ص ١٠٢ وابن خلكان ٥١٢/١ والذبيح
المذهب ص ٢٨٢ ومعجم الأدباء ٢٧٣/١٨
وإنباه الرواة ١٧٨/٣ وبغية الوعاة ص ٨٤ .
(٢) ابن الفرضي ٣٨٣/١ والجنوة للحميني
ص ٤٣ ومطمح الأتقن لابن خاقان ص ٥٣
وإنباه الدهر ٦١/٢ ومعجم الأدباء ١٧٩/١٨
وإن خلكان ٥١٤/١ والمغرب ٢٥٠/١ وبغية
الوعاء ص ٣٤ .
(٣) ابن الفرضي ٧٦/٢ وبغية المتنص
١٠٧ وإنباه الرواة ١٩٧/٣ وبغية الوعاة
ص ٥٠ .
(٤) بغية المتنص ١٥٩ والصلة ٧ ومعجم
الأدباء ٢٠٣/٢ وإنباه الرواة ٣٠/١ وبغية

المتوفى سنة ٤٤٨ هـ « ولم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها » . وله أكبر معجم مؤلف حسب المعاني هو المخصص المطبوع بالقاهرة في سبعة عشر مجلداً ، وقد صيغ مباحثه فيه بصيغة نحوية وصرفية واسعة ، ويعلن ذلك في أوائله ، إذ يقول : « ومن طريف ما أودعته إياه بغاية الاستقصاء ونهاية الاستقراء وإجادة التعبير والتأنق في محاسن التعبير الممدود والمقصود والتأنيث والتذكير وما يجيء من الأسماء والأفعال على بناءين وثلاثة فصاعداً وما يُستدل من حروف الجر بعضها مكان بعض » . وتُعنى إجماعاً لعربية الآن بنشر معجمه المسمى بالمحكم المرتب حسب مخارج الحروف على طريقه معجم العين للخليل . وهو في نحو عشرين مجلداً ، ويصرّح في فواتحه بما أضاف إليه من مواد نحوية كثيرة ، يقول : « أما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخرين المتضمنة لتعليل اللغة فكتب أبي على الفارسي : الحلييات والبغداديات والأهوازيات والتذكرة والحجة والأغفال والإيضاح .. وكتب أبي الفتح عثمان بن جني كالمُعرب والتهام وشرحه لشعر المتنبي والخصائص وسر الصناعة والتعاقب والمختضب » . وفي ذلك الدلالة البينة على أننا لا نصل إلى ابن سيده حتى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادى بجانب انغماسهم في النحو البصرى والكوفى ، ويكون ذلك إيذاناً بأن تنضح شخصيتهم في النحو ودراساته ، فقد تعمقوا في مصنفاته على مر العصور وتعمقوا في اتجاهاته .

٢

في اتجاه المدرسة البغدادية وكثرة التعليقات والآراء

أخذت دراسة النحو تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف ، فإذا نُحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين ، وإذا هم ينتجهون نهج الأخيرين من الاختيار من آراء نحاة الكوفة والبصرة ، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين وخاصة أبا على الفارسي وابن جني . ولا

يكشفون بذلك ، بل يسرون في اتجاههم من كثرة التعليقات والنقد إلى بعض الآراء الجديدة ، وبذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضروباً من الحصب والنماء .

ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إن الأعلَم^(١) الشنمري المتوفى سنة ٤٧٦ للهجرة هو أول من نهج لنحاة الأندلس في قوة هذا الاتجاه ، فقد كان لا يكتفي في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم مثل أن كل مبتدأ مرفوع ، بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم بوضح بها لماذا رُفِعَ المبتدأ ولم ينصب ، يقول ابن مضاء : وكان الأعلَم - رحمه الله - على بصره بالنحو مولعاً بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بباطل^(٢) . وكان ما يزال يختار لنفسه من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين ، من ذلك اختياره رأى السيرافي البصري في أن «مين» تأتي مرادفة لربما إذا اتصلت بما ، وبذلك خَرَّجاً عبارة سيويوه في الكتاب : «واعلم أنهم مما يحذفون كذا»^(٣) . ومن ذلك اختياره رأى الفقراء إمام الكوفة في أن الفاء قد تزداد في الخبر إذا كان أمراً أو نهياً فقط مثل «زيد فكلّمه» و«زيد فلا تكلمه»^(٤) . وكان يخرج ما ذهب إليه الكسائي من أن العرب تقول «إذاً هو إياها» في مثل العبارة «كنت أظن أن العقرب أشدّ لسعة من الزنبور فإذا هو إياها مفعول مطلق ، والأصل فإذا هو يلسع لسعتها ، ثم حُذِفَ الفعل كما تقول «ما زيد إلا شُرِبَ الإبل» ثم حُذِفَ المضاف^(٥) . وواضح ما في ذلك من تقدير بعيد . وكان بعض النحاة يذهب إلى أن رَحْمَاناً في مثل «تبارك رحماناً» تمييز ، وذهب الأعلَم إلى أنه عَلَمٌ منصوب بإضمار أخص . وصوّب رأي ابن هشام^(٦) . وكان يذهب إلى أن الاستئناف مع الفاء العاطفة قد يكون على معنى السببية ، فينتي الثاني لانتهاء الأول ، وبذلك خَرَّج قراءة السبعة : (لا يؤذن لهم فيعتذرون) فالفاء فاء الاستئناف والفعل وراءها منفي لا مثبت^(٧) . وكان سيويوه - وتبعه المبرد وابن السراج وهشام

(٣) المغني ص ٣٥٧ .

(٤) المغني ص ١٧٩ .

(٥) المغني ص ٩٦ .

(٦) المغني ص ٥١٤ .

(٧) المغني ص ٥٣٤ .

(١) الصلة رقم ١٣٩١ ونفح الطيب (طبعة

أوروبا) ٤٧١/٢ ومجم الأدباء ٦١/٢٠

وإبن خلكان ٤٦٥/٢ وبغية الوعاة ص ٤٢٢ .

(٢) الرد على النحاة لابن مضاء (طبع دار

الفكر العربي) ص ١٦٠ .

من الكوفيين - يمنع العطف على معمولي عاملين مثل « في الدار زيد والحجرة عمرو » و « في الدار زيد وعمرو الحجرة » بعطف الحجرة على الدار بالجر وعمرو على زيد بالرفع . وأجاز ذلك الأنخضس والكسائي والفراء والزجاج من البصريين . وفصل القاعدة الأعلّم ، فقال إن ولي المحفوض حرف العطف كالمثال الأول جاز ، نجيبه في السماع ، ولأن المتعاطفات تعادلت فيه ، وإلا امتنع كما في المثال الثاني^(١) .

ونرى الأعلّم يشرح كتاب الجمل للزجاجي البغدادي ، وروايته للدواوين الستة الجاهلية : دواوين امرئ القيس . وزهير ، والثابتة ، وعلقمة ، وطرفة ، وعشرة مسندة إلى الأصمعي مشهورة . وأهم من ذلك أنه روى كتاب سيبويه عن ابن الإقليلي ، وأقرأه لطلابه مبصراً لهم بدقائقه ، مذكلاً صغابه ، محللاً مشاكله تحليلًا واسعاً . ويتوافر الأندلسيون من حوله ومن بعده على هذا الكتاب حتى يشتهر في العالم العربي أن بيئة عربية لا تبلغ بيئة الأندلس في تحرير نصّه وكشف غوامضه ، مما جعل الزمخشري يرحل في شببته من خوارزم إلى مكة لقراءته على نحوي أندلسي كان مجاوراً بها هو عبد^(٢) الله بن طلحة المتوفى سنة ٥١٨ للهجرة . وكان يعاصره ثلاثة من أعلام النحاة الأندلسيين عاشوا جميعاً في عصر المرابطين ، وهم أبو محمد ابن السيّد وابن الباذش وابن الطّراوة .

أما ابن^(٣) السيّد فهو عبد الله بن محمد بن السيّد البطلبوس النحوي المتوفى سنة ٥٢١ كان يقرئ الطلاب في قرطبة ثم في بلنسية النحر ، وعُني بكتاب الجمل للزجاجي ، فكتب كتاباً في إصلاح الخلل الواقع فيه بسبب إيجازه الشديد وآخر في شرح أبياته . وصنف في النحو كتاباً سماه « المسائل والأجوبة »^(٤) . وتدور له في كتب النحاة آراء مختلفة ، منها ما يتابع فيه سيبويه مثل أن ما إذا

١٤١/٢ وتلايد المقيان لابن خاقان ص ٩٣
وطبقات القراء لابن الجزري ٤٤٩/١ والديباج
المذهب ص ١٤٠ وشذرات الذهب ٦٤/٤
وبنية الوعدة ص ٢٨٨ .

(٤) انظر في كتاب الأشباه والتباين ٧٣/٣
بعض مسائل منه .

(١) المغني ص ٥٣٩ .

(٢) تفسير البحر المحيط لأبي حيان ٣٧٢/٤
وانظر في ترجمة عبد الله بن طلحة بنية الوعدة
ص ٢٨٤ .

(٣) راجع في ترجمة ابن السيّد الصلة ٢٨٧/١
وأزهار الرياض للمقرئ ١٠١/٣ وإنباه الرواة

اتصلت بقلّ كفتّتها عن العمل ولا تدخل حينئذ إلا على جملة فعلية ، أما ظهور الفاعل بعدها في بعض الأشعار فضرورة^(١) . ومنها ما يتابع فيه الكوفيين مثل أن « كان » لا تفيد التشبيه إلا إذا كان خبرها جامداً مثل كأن محمداً أسد^(٢) . وكان يتابع الكسائي في أن زيداً في مثل « أنا زيد ضربته » يجوز فيها الرفع والنصب على الاشتغال^(٣) . وتابع ابن جني في أن الرجل في مثل « مررت بهذا الرجل » عطف بيان لانعت^(٤) . وما انفرد به عن سابقيه من النحاة أن « حتى » لا تعطف المفردات فقط بل تعطف أيضاً الجمل مثل « سرّيت حتى تكلّ المطايا » برفع تكلّ^(٥) . ومن آرائه الدقيقة أن « ما » تقع صفة للتعظيم كقولهم « لأمر ما يسود من يسود » أي لأمر عظيم ومنه (الحاقّة ما الحاقّة)^(٦) . وكان يكثر من التخريجات في الإعراب ، من ذلك ذهابه إلى أن ما بعد إلا في مثل « ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالدأ أحد » يجوز فيه أربعة أوجه : النصب على الاستثناء كما نص عليه النحويون ، والنصب على الحال ، وجعل الأول حالا وما يليه استثناء ، والعكس^(٧) . وخطأ من يعرب « أن » في قوله تعالى : (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله) مصدرية وهي وما بعدها عطف بيان من الضمير في (به) لأن الضمير لا ينعت ولا يعطف عليه عطف بيان ، إنما هي في الآية تفسيرية للقول على تأويله بالأمر^(٨) .

وابن^(٩) الباذش هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي المتوفى سنة ٥٢٨ هـ كان ذا معرفة واسعة بعلم العربية . وصنّف شروحا على كتب مختلفة للبصريين والبغداديين مثل كتاب سيبويه وكتاب المقتضب للمبرد وأصول ابن السراج وجمّل الزجاجي وإيضاح الفارسي . وما ذهب فيه مذهب سيبويه أنه

- | | |
|--------------------|--|
| (١) المغني ص ٣٣٩ . | (٧) الجمع ١/ ٢٢٨ . |
| (٢) المغني ص ٢٠٩ . | (٨) المغني ص ٣٠ ، ٦٣٦ . |
| (٣) الجمع ٢/ ١١٣ . | (٩) انظر في ترجمة ابن البدش بغية الملتبس |
| (٤) المغني ص ٦٣١ . | ص ٤٠٦ وإنباه الرواة ٢/ ٢٢٧ والديباج |
| (٥) المغني ص ١٣٦ . | المذهب ص ٢٠٥ وطبقات القراء لابن الجزري |
| (٦) الجمع ١/ ٩٢ . | ٥١٨/١ وبغية الرواة ص ٣٢٦ . |

لا يجوز حذف المفاعيل الثلاثة في باب أعلم لغير دليل^(١). وكان يذهب مذهب السيرافي البصري في أن «غير» في مثل «قام القوم غير على» منصوبة على التشبيه بظرف المكان^(٢). وذهب مذهب أبي علي الفارسي في أن ناصب المفعول معه في مثل «قامت وظلوع الشمس» هو الفعل معدي إليه بواسطة الواو^(٣). وكان يأخذ برأي ابن جني في أن «إذ» في مثل «فبينما العُسرُ إذ دارت مياسيرُ» ظرف عاملة الفعل التالي له، وعامل بينما محذوف يفسره الفعل المذكور^(٤). وذهب كثير من النحاة إلى أن المخصوص في مثل «نعم الرجل محمد» يجوز أن يكون خبراً ومبتدؤه محذوف، وحتّم أن يكون المخصوص مبتدأ وما قبله خبر، ويقول ابن هشام إنه ظاهر قول سيبويه^(٥). وما خالف فيه سابقيه من النحاة ذهابه إلى أن لام المستغاث لأجله في مثل «يا لزيد لعمر» متعلقة باسم محذوف تقديره مدعواً لعمره. وكان ابن جني يذهب إلى أنها متعلقة مع مجرورها بيا^(٦). وكان يذهب إلى أن المضارع في مثل «الهندان هما تفعلان» يجوز فيه التذكير والتأنيث أو بعبارة أخرى أن يبدأ بالتاء أو الياء حملاً على اللفظ أو المعنى^(٧).

أما ابن^(٨) الطراوة فهو سليمان بن محمد بن الطراوة المتوفى سنة ٥٢٨ هـ وهو نحوي مدينة السريّة وتلميذ الأعمى الشنتمري، كان عالماً في العربية لعصره وتجوّل في مدن الأندلس معلماً يقبل عليه الطلاب من كل فجّ. ومن مصنفاته في النحو المقدمات على كتاب سيبويه. ويبدو أنه كان يقابله كثيراً على كتب الكوفيين والبغداديين منحاذاً إليهما، أو بعبارة أدق متوسّعاً في الاختيار من آرائهما. ومما اختاره من مذهب الكوفيين أن المعرفة أصل والنكرة فرع، وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى العكس^(٩). وذهب البصريون إلى أنه إذا تصدرت في الجملة ظن وأخواتها لا يجوز إلغاء عملها بدون موجب للإلغاء، وجوز ذلك الكوفيون والأخفش

(٧) المص ١٧١/٢.

(٨) انظر في ترجمة ابن الطراوة بعية الملتبس

ص ٢٩٠ والتكلمة لابن الأبار ص ٧٠٤

وكتابه الصحفة رقم ٤ والمغرب ٢٠٨/٢ وبغية

الوصة ص ٢٦٢.

(٩) المص ٥٥/١.

(١) المص ١٥٨/١.

(٢) المص ص ١٧١ والمص ٢٣١/١.

(٣) المص ٢٢٤/١.

(٤) المص ٢٠٥/١.

(٥) المص ص ٦٦٧.

(٦) المص ص ٢٤٢.

وتابعهم ابن الطراوة إلا أن الإعمال عنده أحسن، واستدلوا بمثل قول القائل : «وما إخال لدينا منك نوبل»^(١). واشترط البصريون تنكير التمييز وذهب الكوفيون وتابعهم ابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة ، لحجىء ذلك فى الشعر والنثر ، مثل : «وطبت النفس يا قيس بن عمرو» وقول العرب : سفه زيد نفسه^(٢). وذهب البصريون إلى أن «رب» حرف تقليل ، وذهب الكوفيون ، وتابعهم ابن الطراوة ، إلى أنها اسم مبنى ، لأنها فى التقليل مثل : كجم فى التكثير وهى اسم بالإنجام^(٣). وما اختاره من آراء الفارسي أن أباً فى سؤم : «لأبأ لك» مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر^(٤) وأن «على» التى ذهب الجمهور إلى أنها حرف جر هى اسم معرب ، لأنه لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف : إذ لا حرف فى معناها^(٥). وعلى ضوء من فكرة التضمين التى أطال ابن جنى القول فيها وجهه بجىء استغفر متعدية إلى مفعول واحد فى قولك «استغفرت الله من الذنب» لتضمنها معنى استتبت^(٦). وله آراء مختلفة تفرد بها مخالفاً النحاة ، من ذلك أن ضمير الشأن فى مثل : (قل هو الله أحد) و «إنه محمد مسافر» حرف وليس اسماً^(٧)، وأن أياً فى مثل قوله جلّ شأنه : (لنترعن من كل شعبة أبهم أشد) مبنية لاقتطاعها عن الإضافة ، و (هم أشد) مبتدأ وخبر ، والنحاة يجمعون على أن أبا إذا اقتطعت عن الإضافة أعربت^(٨). وما خالف فيه النحاة أن قعوداً فى مثل «قعد قعوداً» ليست مفعولاً مطلقاً ، وإنما هى مفعول به لفعل محذوف لا يجوز إظهاره^(٩) ، وأن جواب لولا فى مثل «لولا على لسافرت» هو خبر المبتدأ التالى لها^(١٠). وكان يذهب إلى أن عسى ليست من التواسخ^(١١).

ويكثر فى عصر الموحدين النحاة الذين عنوا بشرح كتاب سيبويه

- | | |
|---|---|
| (١) المص ١٥٣/١ . | (٦) المص ٥٧٧ . |
| (٢) المص ٢٥٢/١ وقابل بالرضى على الكافية ٢٥٠/١ . | (٧) المص ٦٧/١ وقارن بالرضى على الكافية ٢٥/٢ . |
| (٣) المص ٢٥/٢ وقابل بالرضى على الكافية ٣٠٧/٢ . | (٨) المص ٨٢ . |
| (٤) المص ١٤٥/١ . | (٩) المص ١٨٧/١ . |
| (٥) المص ٢٩/٢ . | (١٠) المص ٣٠٣ . |
| | (١١) الأشباه والنظائر ٦/٣ . |

وإقراءه للطلاب وفك معمياته مثل ابن^(١) الرّمّاك المتوفى سنة ٥٤١ لأول عهد الموحدين بالأندلس ، وهو تلميذ ابن الطراوة ، ومثل الأقبليشي^(٢) المتوفى سنة ٥٥٠ تلميذ أبي محمد بن السّيد ، ومثل جابر^(٣) الإشبيلي الحضرمي المتوفى سنة ٥٩٦ تلميذ ابن الرّمّاك ، وتلميذه أبو بكر محمد^(٤) بن طلحة المتوفى سنة ٦١٨ وكان يميل إلى آراء ابن الطراوة ويحتجّ لها . وأنبه من هؤلاء أبو بكر بن طاهر وأبو القاسم السّهيلي والجزولي وابن خروف . ولا نغضى في القرن السابع الهجري طويلا حتى يظهر عمر بن محمد الشلو بين وابن هشام الحضراوى .

وابن^(٥) طاهر هو محمد بن أحمد بن طاهر المتوفى في عشر الثمانين وخمسمائة ، وهو تلميذ ابن الرّمّاك ، اشتهر بتدريسه لكتاب سيبويه ، وله عليه حواش اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه للكتاب ، وله أيضاً تعليق على كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي . وله اختيارات مختلفة من مذاهب النحاة السابقين ، من ذلك اختياره رأى سيبويه وابن الباذش في أنه لا يجوز حذف أحد مقاعيل أعلم بدون دليل^(٦) ، واختار رأى السيراني والأعلم الشنتمري في أن « مما » قد تأتي مرادفة لربما^(٧) ، وكذلك رأى السيراني في أنه يجوز أن يعمل الفعل في مصدرين : مؤكد ومبين مثل « ضربت ضربتين ضرباً شديداً »^(٨) . وكان الكوفيون يذهب إلى أنه لا تقدير مع الظرف في مثل « محمد عندك » وأنه منصوب على الخلاف بينا قدره البصريون متعلقاً بفعل أو اسم محذوف ، وذهب ابن طاهر إلى أنه لا تقدير فيه إلا أنه جعل ناصبه المبتدأ لا المتعلق المحذوف^(٩) . وكان يذهب مذهب أبي علي الفارسي في أن نون المثني وجمع المذكر السالم عوض عن التنوين والحركة في المفرد^(١٠) ،

وليس مبنياً وهو في الواقع يتابع السجل في ذلك .

انظر شرح التصريح على التوضيح ٥٦/١ .

(٥) انظر في ترجمته بنية الوعاة ص ١٢ .

(٦) الجمع ١٥٨/١ .

(٧) المثني ص ٣٥٧ .

(٨) الجمع ١٨٨/١ .

(٩) المثني ص ٤٨٤ .

(١٠) الجمع ٤٨/١ .

(١) انظر فيه البنية السيوطى ص ٣٠١ .

(٢) انظر فيه لب، الرواة ١٣٦/١ وبغية

الوعاة ص ١٧١ .

(٣) انظره في البنية السيوطى ص ٢١١ .

(٤) راجعه في البنية ص ٤٩ والمغرب

٢٥٣/١ والتكلمة لاسر الأبار ص ٣١٩ وروى

السيوطى في الأشياء وانتظار أنه كان يذهب إلى

أن المضارع المتصل بكون السوء باق على إعرابه

وكذلك في أنه إذا اجتمع معرفتان في باب كان فأيتهما شئت جعلتها الاسم والثانية الخبر^(١). وما انفرد به أن الشرّ في مثل «إياك والشرّ» منصوب بفعل محذوف تقديره احذر الشر^(٢)، وأنه إذا أضيف «ويح» لزمت النصب، وإذا أفردت في مثل «ويح له» جاز فيها الرفع والنصب مع قوة الأول وضعف الثاني لأنها مصدر لا فعل له^(٣).

أما السهيلي^(٤) فهو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الضرير صاحب كتاب الروض الأنف في شرح السيرة النبوية المتوفى سنة ٥٨١ للهجرة، وهو تلميذ ابن الطراوة وابن طاهر. وكان بارعاً في العربية والتفسير وعلم الكلام. ومن كتبه المتصلة بالدراسات النحوية كتابه «نتائج الفكر» واشتهر بأنه صاحب استنباطات دقيقة وأنه كان يُشغَف بالعلل النحوية واختراعها على شاكلة الأعلام الشتمري حتى ليقول ابن مضاء: إنه كان يولع بها ويخترعها ويعتقد ذلك كملاً في الصنعة وبصراً بها^(٥). وتدور له في كتب النحو اختيارات مختلفة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين، من ذلك أنه كان يرى رأى المبرد في أن التعدية بالباء الجارة تخالف التعدية بالهمزة، فإذا قلت «ذهب يزيد» كنت مصاحباً له في الذهاب بخلاف قولك «أذهب زيداً» معدياً للفعل ذهب بالهمزة^(٦). وكان يذهب مذهب ابن درستويه البصري في أن نائب الفاعل في مثل «مُرَّ يزيد» ليس الجار والمجرور وإنما هو ضمير مستتر عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير «مُرَّ هو» أي المرور^(٧). وكان يذهب مذهب الكسائي وهشام في أن فاعل الفعل الأول في مثل «ضربني وضربت زيداً» محذوف^(٨) وكان ينكر مع الفقهاء أن تأتي الحال مؤكدة وأنها في مثل «فتبسم ضاحكاً» مبيّنة لا مؤكدة^(٩). وما ذهب

الذهب ٢٧١/٤ وبيعة الوعاة ص ٢٩٨ ومراة

الجن ٤٢٢/٣.

(٥) الرد على النحاة لابن مضاء ص ١٦٠.

(٦) المغني ص ١٠٧ والمجمع ٨٢/٢.

(٧) المجمع ١٦٣/١.

(٨) المغني ص ٦٧٣.

(٩) المجمع ٢٤٥/١.

(١) المجمع ١١٨/١.

(٢) المجمع ١٦٩/١.

(٣) المجمع ١٨٩/١.

(٤) انظر في ترجمة السهيلي بغية الملتبس

ص ٣٥٤ وابن خلكان ٢٨٠/١ والمقرب

٤٤٨/١ وابن فرحون ص ١٥٠ وإنباء الرواة

١٦٢/٢ وطبقات القراء ٣٧١/١ وشذرات

فيه مذهب الكوفيين أن إن^١ وأخوانها لا تعمل في الخبر ، بل هو باق على رفعه قبل دخولها عليه ، وكان يحتاج لذلك بأنها أضعف من الأفعال فلا تعمل عملها^(١) . وكان يأخذ برأى الكوفيين والبغداديين جميعاً في أن النكرة لا يجوز أن تُبدل من المعرفة إلا إذا وُصفت مثل (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) محتجاً بأنها إن لم توصف لم تفد أى فائدة مثل « مررت بزيد برجل »^(٢) . ومن آرائه التي كان يتابع فيها سيبويه أن « أن » المفتوحة وما بعدها لا تؤوّل بمصدر وإنما تؤوّل بالحديث بخلاف أن الناصبة للمضارع فإنها تؤوّل معه بمصدر^(٣) . وكان ينكر أن مفعول ظن وأخوانها أصبهما مبتدأ وخبر^(٤) ، وكان يذهب إلى أن مهمما قد تأتي حرفاً كقول زهير :

ومهما تكن عند امرئٍ من خلقيةٍ وإن خالها تخفّفى على الناس تُعلم

مستدلاً بأنها في البيت لا محل لها لأن « تكن » معها اسمها وخبرها^(٥) . وذهب إلى أن « لا » العاطفة إنما تقع بين متعاندین مثل « جاء رجل لا امرأة » ، بخلاف « جاء رجل لا زيد » لصدق اسم الرجل عليه^(٦) ، كما ذهب إلى أن الاستفهام التقريري في مثل (ألت بربكم) خبر موجب^(٧) . وكان يرى أنه يحسن عطف الاسم على الفعل مثل : (يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى) ويقبح العكس أى عطف الفعل على الاسم^(٨) وذهب إلى أن لا الناهية في مثل لا تضرب هي النافية والفعل مجزوم بلام مقدرة^(٩) ، وهو تكلف واضح ، كما ذهب إلى أن أصل « الذى » ذو بمعنى صاحب ، يقول السيوطي : « قدر لذلك تقديرات في غاية التعسف والتكلف »^(١٠) .

وعيسى^(١١) الجزولى المتوفى سنة ٦٠٧ مغربي من قبيلة جزولة البربرية ، حجَّ ،

- | | |
|-----------------------------|---------------------------------------|
| (١) المص ١٣٤/١ | (٨) المص ١٤٠/٢ |
| (٢) المص ١٢٧/٢ | (٩) المغنى ص ٢٧٤ |
| (٣) المغنى ص ٣٩ والمص ١٣٧/١ | (١٠) المص ٨٢/١ |
| (٤) المص ١٥١/١ | (١١) انظر في ترجمة الجزولى ابن الرواة |
| (٥) المغنى ص ٣٦٧ | ٣٧٨/٢ وابن خلكان ٣٩٤/١ وشذرت |
| (٦) المص ١٣٧/٢ | الذهب ٢٦/٥ وبيعة الوعاة ص ٣٦٩ |
| (٧) المغنى ص ١٢١ | |

فلزم ابن بَرِّي نحويّ مصر وعاد فترزل الأندلس وتصدر للإقراء بالمصريّة وغيرها من مدن الأندلس وتلمذ عليه هناك جماعة منهم الشلوّيين . وله المقدمة المشهورة في النحو وهي حواش على كتاب الجمل للزجاجي أفادها من مباحث كانت تثار في مجلس أستاذه ابن بَرِّي ، ومن أجل ذلك كان لا ينسبها إلى نفسه . وكان يذهب مع ابن السراج البصري إلى أنه لا يجوز تقدم المفعول به على الفاعل إذا حصل لبس مثل «كَلَّمَ موسى عيسى» .^(١) وذهب مع أبي علي الفارسي وابن طاهر إلى أن نون المثني والجمع المذكور عوض عن الحركة والتنوين في المفرد^(٢) . وكان يرى أنه يجب أن يتحول المفعول الأول إلى نائب فاعل ولا تصح نيابة المفعول الثاني^(٣) ، كما كان يرى أنه يصح حذف نون الوقاية في من وعن ، فيقال «منى وعنى» بالتخفيف^(٤)

أما ابن^(٥) خَرُوف فهو على بن يوسف بن خروف القرطبي المتوفى سنة ٦٠٩ للهجرة ، كان إماماً في العربية أخذ النحو عن ابن طاهر ، وأقرأه في موطنه ، ورحل عنه إلى المغرب ، وأخذ يطوف في البلدان العربية حتى ألقى عصاه بحلب . واشتهر بمناظراته في العربية مع السهيلي ، وبشرحه لكتاب سيبويه وكتاب الجمل للزجاجي . وله اختيارات كثيرة وخاصة من مذهب البصريين . من ذلك أنه كان يذهب إلى أن «ما» تأتي معرفة تامة ونقله عن سيبويه ، وبذلك كان يجعلها فاعلاً لنعم في مثل «دققته دقّاً نِعمّاً» والتقدير نعم الدق^(٦) . وكان يذهب مذهب سيبويه وأستاذه ابن طاهر وابن الباذر في أنه لا يجوز حذف أحد مفاعيل أعلم وأرى بدون دليل^(٧) . وذهب مذهب سيبويه والمبرد في أن نباتاً في مثل «أُنبت الزرع نباتاً» منصوب بفعل المصدر الجارى عليه وهو نبت مضمراً والفعل الظاهر دليل عليه^(٨) . وكان يذهب مذهب المبرد في أن لام المستغاث زائدة بدليل صحة إسقاطها فتقول : «يا لزيد لعمر» و «يا زيد لعمر»^(٩) .

وابن خلكان وفوات الوفيات ٧٩/٢ والمغرب

١٣٦/١ وبغية الوعاة ص ٣٥٤ .

(٦) المغني ص ٣٢٨ والمص ٩٢/١ .

(٧) المص ١٥٨/١ .

(٨) المص ١٨٧/١ .

(٩) المغني ص ٢٤٠ .

(١) المص ١٦١/١ .

(٢) المص ٤٨/١ .

(٣) المص ١٦٢/١ .

(٤) المص ٦٤/١ .

(٥) انظر في ترجمة ابن خروف التكملة

لاين الأبار ص ٦٧٦ ومعجم الأدباء ٧٥/١٥

وذهب مذهب السيرافي في أن «كان» إذا بُسِيت للمجهول حُذِفَ اسمها وخبرها وأقيم مقام مرفوعها ضمير مصدرها^(١)، واختار رأيهُ في أن «ماذا» في مثل «انظر ماذا صنعت» اسم موصول بمعنى الذي^(٢). وتبع الكوفيون وأستاذهُ ابن طاهر في أن ناصب الظرف في مثل «زيد عندك» هو المبتدأ لا عامل محذوف^(٣). وكان يذهب إلى أن «أما» التي بمعنى حقاً في مثل «أما أنه شاعر» حرف^(٤). وجوز أن تكون الجملة التعجبية صلة للموصول مثل «جاء الذي ما أكرمه»^(٥). وكان يرى أن عامل الحال في الجملة الاسمية المبتدأ نحو «هو على شاعراً»^(٦) وأن موضع ما خلا في مثل «قام القوم ما خلا محمداً» نصب على الاستثناء مثل غير^(٧). وأنه يَسْجُوزُ في «لأسيما زيد» أن تكون ما نكرة موصوفة. وزيد خبر لمبتدأ محذوف والجملة صفة^(٨) لها، كما يجوز في التمييز التالي لكأين في مثل (وكأين من آية) أن يكون منصوباً أو مجروراً بمن كما في الآية أو غيرها^(٩).

أما الشلوين^(١٠) فهو عمر بن محمد المكنى بأبي على المتوفى سنة ٦٤٥ للهجرة تسميه السُّهَيْلِيُّ والجزولي. كان إمام عصره في العربية غير مدافع، أقرأ نحو ستين سنة، وبرع في تلاميذه جِلَّة من النحاة، وله تعليق على كتاب سيبويه وشرحان على الجزولية ومصنف في النحو سماه التوطئة. وهو مثل أسلافه تارة يقف مع سيبويه والبصريين وتارة يقف مع النحاة الآخرين من موطنه وعبر موطنه. وزراه يحتاج لرأى سيبويه في أن النكرة أصل والمعرفة فرع قائلاً إنه نظر إلى حال الوجود إذ الأجناس هي الأَوْكُ ثم الأنواع^(١١)، أو بعبارة أخرى النكرات تكون أولاً ثم تكون المعارف. وكان يأخذ برأى الرماني في أن خبر المبتدأ بعد لولا إذا كان

(٩) المص ١٥٥/١.

(١٠) انظر في ترجمة الشلوين المغرب

١٢٩/٢ وإنباء الرواة ٣٣٢/٢ والتكلمة لابن

الأبار ص ٦٥٨ وابن خلكن ٣٨٢/١ وابن

فرحون في الديباج ص ١٨٥ وشذرات الذهب

٢٣٢/٥ وبغية الوعاة ص ٣٦٤.

(١١) المص ٥٥/١.

(١) المص ١٦٤/١.

(٢) المتن ص ٣٣٣.

(٣) المتن ص ٤٨٤.

(٤) المتن ص ٥٦.

(٥) المص ٨٦/١.

(٦) المص ٢٤٥/١.

(٧) المتن ص ١٤٢.

(٨) المص ٢٣٤/١.

كونًا عامًا حُذِفَ ، وإذا كان كونًا خاصًا وجب ذكره كما جاء في الأثر :
 « لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة » ^(١) . وكان يذهب مذهب
 يونس في أن ما بعد إلا في مثل « ما محمد إلا قائم » يجوز فيه النصب مطلقًا ^(٢) .
 واختار رأى الأعلام الشنتمرى في أن إياها في مثل « فإذا هو إياها » مفعول مطلق
 على نحو ما مر بنا من توجيه الشنتمرى ^(٣) ، كما اختار رأى ابن خروف في أن
 « ما خلا » الاستثنائية موضعها نصب على الاستثناء لا حال كما ذهب السيراقي ^(٤) .
 وله آراء كثيرة انفرد بها ، من ذلك أن إذ في مثل : « فيينا العُسر إذ دارت مياسير »
 ظرف زمان وعاملها محذوف يدل عليه الكلام ^(٥) . وكان يذهب إلى أن عيونًا في
 مثل (وفجرنا الأرض عيونًا) ليست تمييزًا ، وإنما هي حال ^(٦) . وذهب إلى
 أن « لو » لا تفيد الامتناع بوجه ^(٧) ، وأن مثل ميل وفرسخ ليس ظرفًا مبهمًا لأن
 المبهم ما ليست له حدود محصورة ^(٨) . وكان يرى أن الجملة المفسرة محلها محل
 الجملة التي تفسرها لأنها عطف بيان منها أو بدل ^(٩) ، كما كان يرى أن أصل
 ليس وما لنفي الحال ما لم يكن الخبر مخصوصًا بزمان فإنهما يكونان حينئذ بحسبه من
 المضى والحال والاستقبال مثل : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم) . (وما هم
 بخارجين من النار) ^(١٠) .

وابن ^(١١) هشام الخضراوي هو أبو عبد الله محمد بن يحيى الخزرجي الأندلسي
 المتوفى بتونس سنة ٦٤٦ تلميذ ابن خروف ، كان إمامًا مقدمًا في العربية عاكفًا
 على تعليمها . وله شرح على إيضاح الفارسي وشرح على أبياته ، وصنف فصل المقال
 في أبنية الأفعال ، كما صنف النقص على الممتع لابن عصفور . وله آراء نحوية
 مختلفة في المغنى والجمع يتفق في طائفة منها مع البصريين أو الكوفيين أو سابقيه

- | | | | |
|--------|-------------------------------------|-------|---------------------------|
| (٨) | المع ١٩٩/١ وانظر في تعليقات له | (١) | المغنى ص ٣٠٢ . |
| | طريقة الأشياء والتذائر ١/٥٣ ، ٢٥٩ . | (٢) | المع ١٢٣/١ . |
| (٩) | المغنى ص ٤٥٠ والمع ٢٤٨/١ . | (٣) | المغنى ص ٩٦ . |
| (١٠) | المع ١١٥/١ . | (٤) | المغنى ص ٧٧٢ . |
| (١١) | انظر في ترجمة الخضراوي بقية الرواة | (٥) | المغنى ص ٨٨ والمع ٢٠٥/١ . |
| | ص ١١٥ . | (٦) | المع ٢٥١/١ . |
| | | (٧) | المغنى ص ٢٨٣ والمع ٦٥/١ . |

من الأندلسيين وفي طائفة أخرى يستقل عنهم جميعاً . فمن ذلك استظهاره أن تكون «حتى» الناصبة للمضارع مرادفة أحياناً لإلا ، أخذاً من قول سيبويه في تفسير « والله لا أفعل إلا أن تفعل » المعنى حتى أن تفعل^(١) . ومن ذلك موافقته الكوفيين في ثنية المركب المزجي مثل بعلبك وجمعه^(٢) . وكان يتفق مع الشلوبيين في أن « لو » الشرطية لا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب ، إنما تدل على التعاقب في الماضي كما دلت « إن » على التعاقب في المستقبل^(٣) . وكان يذهب إلى أن لو التي لستم في مثل « لو تأتيت فتحدثني » ليست شرطية ، وإنما هي قسم برأسها ولا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب لبت^(٤) . وذهب إلى أن « حتى » العاطفة « يتحتم أن يكون معطوفها ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها^(٥) . وكان يرى أن ما في « لا سيما » زائدة لازمة لا تحذف ألبتة^(٦) . وحرى بنا الآن أن نخصّ نحويين كبيرين هما ابن مضاء وابن عصفور بكلمتين أكثر تفصيلاً .

ابن مضاء^(٧)

هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء السخمي القسريّ المتوفى سنة ٥٩٢ للهجرة ، أخذ عن ابن الرّمّك كتاب سيبويه ، وكان حجة في الفقه الظاهري والحديث النبوي . فولاه الموحدون قضاء فاس ، ثم واه قضاء الجماعة ، وكان طبيعياً أن يحمل حملتهم على أصحاب المذاهب الفقهية : المالكية والحنفية والشافعية والحنبلية لما ملأوا به كتبهم من فروع ، بل لقد تحولوا بحملتهم إلى ما يشبه نورة عيفة . فإذا هم يأمرّون بإحراق كثير من تلك الكتب وحمل الناس في دولتهم بالمغرب والأندلس على المذهب الظاهري الذي يرفض

(١) المغنى ص ١٣٤ .

(٦) المجمع ١/٢٣٤ .

(٢) المجمع ١/٤٣ .

(٧) انظر في ترجمة ابن مضاء الديباج

(٣) المغنى ص ٢٨٣ والمجمع ٢/٦٥ .

المذهب لابن فرحون ص ٤٧ والتكملة لابن الأبار

(٤) المغنى ص ٢٩٥ .

رقم ٢٣٤ وبنية المتنس للضبي ص ١٩٢

(٥) المغنى ص ١٣٥ .

وروضات الجنات ص ٨٢ وبنية الوعاة ص ١٣٩ .

القياس وما يتصل به من عِلَالٍ ويكتفى بالظاهر من القرآن والحديث . وقد استلهم ابن مضاء هذه الثورة لا في حملةٍ على الفقه والفقهاء ، وإنما في حملة على النحو والنحاة من حوله ، إذ وجد مادة العربية تتضخم بتقديرات وتأويلات وتعليلات وأقيسة وشعب وفروع وآراء لا حصر لها ولا غناء حقيقي في تتبعها أو على الأقل في تتبع الكثير منها ، فضى يهاجمها في ثلاثة كتب ، هي «المشرق في النحو» و«تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان» وكتاب «الرد على النحاة» وهو - وحده - الذي بقي من آثاره . وفيه ^(١) يهاجم نظرية العامل التي عقدت النحو وأكثرت فيه من التقديرات والمباحث التي لا طائل وراءها في رأيه . والمتكلم في الحقيقة كما لاحظ ابن جني ^(٢) هو الذي يعمل الرفع والنصب والبحر في الكلام . ويفصل القول فيما أدخلته هذه النظرية على النحو من عقد التقديرات على نحو ما هو معروف في العوامل المحذوفة مما يُبعد الصيغ عن وجهها الطبيعي ، ويدفع إلى تمحلات لا داعي لها كتقدير أن الظرف والبحار والمجرور إذا وقعاً أخباراً أو صلاتاً أو أحوالاً يتعلقان بعامل محذوف ولا حذف هناك ولا عامل في رأيه - ولا عمل . ولا يلبث أن ينكر أن يكون في قام من قولك «زيد قام» ضمير مستتر فاعل فهمي فعل ولا فاعل له ، كما لاحظ ذلك من قبله الكسائي في مثل «كلمني وكلمت محمداً» فقد ذهب كما مر بنا في غير هذا الموضع إلى أن فاعل كلمني محذوف ولا فاعل لها ، غير أن ابن مضاء يتسع بذلك كما في المثال السابق . ويذهب إلى أن ضمائر التثنية والجمع في مثل «قاما وقاموا وقمن ويقومن» ليست ضمائر بل هي علامات تدل على التثنية والجمع ، وهو في ذلك يستضيء برأى الأخفش الذي عرضنا له فيما أسلفنا من الحديث . ولكي يوضح فساد نظرية العامل وأنها دفعت النحاة أحياناً إلى رفض بعض أساليب العرب ووضع أساليب مكانها لا يعرفها العرب الجاهليون والإسلاميون درّسَ باب التنازع دراسة مفصلة موضحاً ما جلبه فيه النحاة من صيغ معقّدة عسيرة لم ينطق بها العرب ولا وقعت في أوهامهم . واستضاء في ذلك بما مر بنا عند الجرمي من منعه التنازع في الأفعال التي تتعدى

(١) انظر في تحليل هذا الكتاب وصلته

مطبوع بدار الفكر العربي في القاهرة .

بالمذهب الظاهري دراستنا له في مدخله . وهو

(٢) انظر الخصائص ١٠٩/١ وما بعدها .

إلى مفعولين أو ثلاثة ، لما في ذلك من تكلف لصيغ لم تأت عن العرب . وبنفس الصورة درس باب الاشتغال مستهلاً في بيان أحكام النصب والرفع فيه تحليل الأخفض لبعض صيغه على نحو ما مر بنا في حديثنا عنه . وكذلك درس باب فاء السببية وواو المعية اللتين يُنصبُ بعدهما المضارع مصوراً تعسف النحاة في التأويل والتقدير ، ومستهلاً رأي الجرمي الذي أنكر إضمار أن معهما كما استلهم مذهبه الظاهري الذي يرفض ما وراء ظاهر النصوص من تقديرات وتأويلات . ويتسع في استلهم هذا المذهب ، فإذا هو بهاجم - مستضيئاً بأبن جني في إنكاره علة العلة^(١) - العلل الثواني والثالث ، كالتعليل لعمل إن النصب والرفع ، وبماذا لم تنصب الثاني وترفع الأول كالفعل ، مما ليس فيه نفع ولا فائدة في ضبط الألسنة ، كما بهاجم الأقيسة النحوية وما حُشد منها في جميع أبواب النحو ، مما يبعد تصوره ويصعب فهمه ولا يفيد في النطق السليم بالعربية أي فائدة في رأيه . وبالمثل يهاجم القياس ملاحظاً تارة ضعفه وتارة فساده ، كما بهاجم التمارين غير العملية مما عرضنا له عند سيبويه والتحليل كقول النحاة : « ابتن من البيع على مثال فُعل » ذاهبين إلى أنه يصح أن يقال بوع أو بيع قياساً على مثل موقن في قلب الباء وأو أو على مثل بيض وغيد بقلب الضمة كسرة . وكل ذلك - في رأيه - فضول ينبغي أن يبرأ منها النحو ويخلص تخليصاً ، حتى لا يكون فيه عسر ولا صعوبة .

ابن^(٢) عصفور

هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٣ للهجرة حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، وهو تلميذ السلويين ، تصدر لإقراء النحو بعدة بلاد في موطنه . وله في النحو والتصريف مصنفات مختلفة ، منها المقرَّب ، والمتع في التصريف ومختصر المحتسب لابن جني ، وكانت له ثلاثة شروح على الجمل للزجاجي . وله آراء كثيرة تدور في

ص ٣٥٧ .

(١) الخصائص ١٧٣/١ وما بعدها .

(٢) انظر في ترجمة ابن عصفور بغية الوعاة

كتب النحاة ، منها ما يقف فيه مع سيبويه والبصريين ومنها ما يقف فيه مع الكوفيين أو البغداديين ، ومنها ما يستقل به . فما يقف فيه مع الأولين أنه كان يرى رأى سيبويه في أن لام المستغاث في مثل « يا لزيد » متعلقة بفعل النداء المحذوف لا بيا كما ذهب إلى ذلك ابن جني ولا زائدة كما ذهب إلى ذلك المبرد^(١) . وكذلك كان يختار رأيه في أن ما بعد لولا مبتدأ لا فاعل بإضمار فعل كما ذهب الكسائي^(٢) . وكان يذهب مذهب الأنخسر في أن « إن » يجوز فيها الكسر والفتح إذا تلت مذ ومنذ مثل « ما رحلت إلى هذا البلد مذ أو منذ أن الله خلقني »^(٣) وكذلك في أنه يجوز نصب زيد على الاشتغال بعد إذا الفجائية في مثل « خرجت فإذا زيد قد كلمه عمرو »^(٤) . وكان يرى رأى الزجاج في أن إذا الفجائية ظرف زمان^(٥) . واختار رأى الجرمي والمازني في أن إعراب المثني والجمع المذكر السالم ببقاء الألف والواو رفعاً وانقلابهما ياء نصباً وجراً^(٦) . واختار رأى ابن السراج في أنه يجوز حذف مفعولى ظن دون قرينة وكذلك أخواتها مستدلاً بمثل قوله عز شأنه : (أعنده علم الغيب فهو يرى) أى يعلم ، وقوله : (وظننم ظنَّ السوء)^(٧) . واختار رأى السيرافي أن الحائظ في مثل « رأسك والحائظ » معطوفة على رأسك لا منصوبة بفعل آخر مضممر كما ذهب ابن طاهر وابن خروف^(٨) . وكان يرى رأى أبي على الفارسي في أن الفعل لا ينصب أكثر من حال واحدة لصاحب واحد فلا يصح عندهما « نظرت إلى محمد جالساً قارئاً »^(٩) . واختار رأى الكوفيين في عَدَّ « هَسَب » من أخوات ظن^(١٠) وفي أنه تجوز الحكاية للكلام المتكلم لا بعد قال فقط بل أيضاً بعد كل فعل يلتقي بها في معناها كناديت ودعوت مثل : (فدعا ربه أتى مغلوباً فانتصر)^(١١) . واختار رأى ابن السيد السالف في

(١) المغنى ص ٢٤٠ وما بعدها . (٦) المص ١٤٨/١ .

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ١٨٧/١ . (٧) المص ١٥٢/١ .

وانظر في تعليقات له مختمة ٢٦٢/١ ، ٢٧٥ . (٨) المص ١٦٩/١ .

(٣) المص ١٣٨/١ . (٩) المص ٢٤٤/١ .

(٤) المغنى ص ١٩١ . (١٠) المص ١٤٥/١ .

(٥) المغنى ص ٩٢ . (١١) المص ١٥٧/١ .

«ما» وأنها تقع صفة للتعظيم مثل (الحاقة ما الحاقة) ^(١). وله وراء ذلك آراء انفرد بها كثرة ، منها أن أن تأتي مفسرة بعد صريح القول مثل «قلت لهم أن أنصتوا» ^(٢) كما تأتي لربط الجواب بالقسم في مثل :
أما والله أن لو كنت حرّاً وما بالحرّ أنت ولا العتيق ^(٣)

وكان يرى اختيار المصدر نائباً للفاعل إذا اجتمع مع الظرف أو المجرور مستنداً بمثل قوله تعالى : (فإذا نُفِخَ في الصور نفخة واحدة) ^(٤) كما كان يرى لزوم «من» مع كآين مثل (وكآين من نبي قاتل) فلا يصح مثل «وكآين رجلاً أقدم» كما نصّ على ذلك سيبويه ^(٥). وكان يرى أنه لا يصح الاستثناء في العدد فلا يقال «له على ألف إلا خمسين» معتلاً بأن أسماء العدد نصوص فلا يجوز أن ترد إلا على ما وضعت له ^(٦). وذهب إلى أن «لكن» في مثل «ما قام زيد ولكن عمرو» هي العاطفة والواو زائدة لازمة ^(٧) كما ذهب إلى أن جملة «ما خلا» ونظائرها في الاستثناء مستأنفة ، وليست حالا كما ذهب السيرافي ، ولا منصوبة على الاستثناء كما ذهب ابن خروف ^(٨). وجوّز أن يكون المحذوف في مثل «عمرك» و «أيمن الله» المبتدأ لا الخبر ^(٩) كما جوّز الفصل بالظرف بين «إذن» ومنصوبها مثل «إذن غداً أكرمك» ^(١٠). وكان يرى أن «ماذا» في مثل «انظر ماذا صنعت» لا يصح أن تكون مفعولاً لا نظر كما ذهب السيرافي وابن خروف والفارسي لأن الاستفهام له المصدر ، إنما «ما» اسم استفهام مبتدأ و«ذا» اسم موصول خبر وجملة صنعت صلة ^(١١). ورأى أن عيوناً في مثل (وفجرنا الأرض عيوناً) تمييز لآحال ^(١٢). وكان يذهب إلى أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريباً من الحال جىء باللام وقد معاً مثل : (تالله لقد آثرك الله علينا) وإن كان بعيداً جىء باللام

(٧) المغني ص ٣٢٤ .

(٨) المغني ص ٢٤٩/١ .

(٩) المغني ص ٦٨٤ .

(١٠) المغني ص ٧/٢ .

(١١) المغني ص ٣٣٣ .

(١٢) المغني ص ٢٥١/١ .

(١) المغني ص ٩٢/١ .

(٢) المغني ص ٣١ وما بعدها .

(٣) المغني ص ٣٢ .

(٤) المغني ص ١٦٣/١ .

(٥) المغني ص ٢٠٣ .

(٦) المغني ص ٢٢٨/١ .

وحدها^(١) . وكان يذهب إلى أن الكاف والياء المتصلتين بكأن في مثل «كأني وكأنتك بالدنيا لم تكن» زائدتان وكافتان لكأن عن العمل والياء زائدة في المبتدأ^(٢) . وقد يُسعد في رأيه كقوليه بأن الفاء في (فانفجرت) في قوله جَلَّ وَعَزَّ شأنه: (أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت) هي الفاء الداخلة على ضرب المحذوفة وأن فاء (فانفجرت) حذفت ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه . وليس هذا الرأي بشيء كما قال ابن هشام لأن لفظ الفاءين واحد فكيف يحصل الدليل؟^(٣) . وكان يختار مع كثيرين من موطنه أن «غير» منصوبة في الاستثناء انتصاب التالى لإلا، لا انتصاب الحال كما ذهب إلى ذلك أبو على الفارسي^(٤) .

٣

ابن^(٥) مالك

هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجسّاني المتوفى بدمشق سنة ٦٧٢ للهجرة إمام النحاة واللغويين لعصره أخذ العربية عن غير عالم في موطنه ، واستمع إلى الشلوبين ، ورحل إلى المشرق حوالى سنة ٦٣٠ ولقى ابن الحاجب وأخذ عنه واستقر بحلب ، وفيها تتلمذ لابن يعيش ، وتصدر بها مدة للإقراء . ثم تركها إلى دمشق ، واستوطنها متوليا بها مشيخة المدرسة العادية حيث أجمع العلمى العربى الآن . وكان أمة لا فى الاطلاع على كتب النحاة وآرائهم فقط بل أيضا فى اللغة وأشعار العرب التى يستشهد بها فى النحو، وكذلك

١٨٠/٢ والسلك المقرئى ٦١٣/١ ونفع

الطيب (طبعة القاهرة ١٣٠٢ هـ) ٤٢٧/١

والنجوم الزاهرة ٢٤٣/٧ وشرحات الذهب

٣٣٩/٥ وبغية الوعاة ص ٥٣ وشرح الخضرى

على ابن عقيل (الطبعة الثانية بالمطبعة الأزهرية)

٧/١ .

(١) المنى ص ١٨٨ .

(٢) المنى ص ٢١٠ .

(٣) المنى ص ٦٩٦ وما بعدها .

(٤) المنى ص ١٧١ .

(٥) انظر فى ترجمة ابن مالك طبقات

الشافعية للسبكى ٢٨/٥ ، ٢٥٧ وفوات

البعثات ٢٢٧/٢ وطبقات القراء لابن الحزرى

كان أمة في القراءات ، ورواية الحديث النبوي . وجعله ذلك يُكثر من الاستشهاد بالقرآن في مصنفاته ، فإن لم يكن فيه الشاهد عدل إلى الحديث ، فإن لم يجد فيه ما يريده من الشواهد عدل إلى أشعار العرب . وهو يُعدّ أول من استكثر من رواية الحديث في النحو ، وحقاً كان يستشهد به من قبله في مصنفاتهما ابن خروف والسَّهْمِيّ ، بل كان يستشهد به أحياناً أبو علي الفارسي وابن جنّي وابن برّي المصري ، ولكنه هو الذي توسع في الاستشهاد به . وكان نَظْمُ الشعر سهلاً عليه ، مما جعله يخلّف فيه منظومات مختلفة في النحو والصرف ، منها ألفيته المشهورة ، وهي في ألف بيت ، والكافية الشافية ، وهي في ثلاثة آلاف بيت . ومنها المؤصّل في نظم المفصل للزحشرى ، وتحفة المودود في المقصور والممدود . وخلّف مصنفات كثيرة في العربية ، منها شرح الكافية ، والتسهيل وشرحه ، وشرح الجزولية ، وإعراب مشكل صحيح البخارى ، وعمدة الحافظ وعدة الافظ وشرحه ، وإيجاز التعريف في علم التصريف ، والمقدمة الأسدية صنفها لابنه تقي الدين الأسد ، والفوائد في النحو . وقد بلغت مصنفاته نحو ثلاثين مصنفًا بين منظوم ومثثور .

ولابن مالك اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وسابقيه من الأندلسين غير آراء اجتهادية ينفرد بها ، فمما اختاره من مذاهب البصريين ما ذهب إليه سيبويه من أن نون الرفع مع المضارع المجموع هي المحذوفة في مثل « تأمروني »^(١) وكذلك ما ذهب إليه سيبويه من أن الفعل عسى في قولك « عسيت أن تفعل » مضمّن معنى قاربت ، وبذلك يكون محل « أن تفعل » النصب على المفعولية^(٢) . وكان يرى رأى يونس في أن إما الثانية في مثل « قام إما زيد وإما عمرو » غير عاطفة ، إنما العاطف الواو السابقة لها^(٣) وكذلك في أن « الذى » قد تأتي حرفاً مصدرية مثل (وخضّم كالذى خاضوا) أى كخوضهم^(٤) . وكان يذهب مذهب المبرد في أنه يجوز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المقدّم عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً مثل « إن محمداً لبك واثق » وجوزاً

(١) المعنى ص ٦٨٥ وانظر في اجتماع نون

(٣) المعنى ص ٦٢ .
(٤) الجمع ٨٣/١ والمعنى ص ٦٠٢ وما بعدها .

الوقاية مع نون الإثبات الجمع ٦٥/١ .
(٢) المعنى ص ٢٥ وما بعدها .

معاً» إن محمداً لبك لوائح «بدخول اللام على الخبر ومعوله جميعاً»^(١) . وكذلك اختار رأى المبرد في أن إذا الفجائية ظرف مكان^(٢) . وأكثر من اختيار آراء الأخفش . من ذلك مسألان في باب كان وأخواتها ، أما أولاهما فدخول الواو على أخبارها إذا كانت جملة تشبهاً لها بالجملة الحالية مستدلّين بقول بعض الشعراء :
وكانوا أناساً ينفعون فأصبحوا وأكثر ما يعطونه النظر الشّررُ

وذهب الجمهور إلى أن «أصبحوا» في البيت تامة والجملة الحالية . وأما المسألة الثانية فدخول الواو على خبر ليس وكان المنفية إذا كان جملة وتالياً لإلا كقول أحد الشعراء :

ليس شيءٌ إلا وفيه إذا ما قابلته عينُ البصير اعتبارُ

وقول آخر :

ما كان من بشرٍ إلا وميته محتومةٌ لكن الآجالُ تختلفُ

وأنكر ذلك الجمهور ذاهبين إلى أن الخبر حُدِّف ضرورة أو أن الواو زائدة^(٣) . وكان يأخذ برأى الأخفش في أن «من» الجارة تأتي زائدة مطلقاً ، وخرَجَ عليها قوله جملٌ شأنه : (لله الأمر من قبل ومن بعد)^(٤) . ولتخذ برأيه في أن اسم عسى أخت كاد قد يأتي بصورة المنصوب المتصل مثل عساني وعساك وعساه وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع الذي حلَّ محله^(٥) ، وأيضاً أخذ برأيه في أن الحال لا تجيء من المضاف إليه إلا إذا كان جزءاً من المضاف أو مثل جزئه على شاكلة قوله تعالى : (ونزعنا ما في صدورهم من غيلٍ إخواناً) وقوله : (واتبع ملة إبراهيم حنيفاً) لأنه لو استغنى عن المضاف وقيل ونزعنا ما فيهم إخواناً واتبع إبراهيم حنيفاً لاطَّرد السياق والكلام^(٦) . ومر بنا في غير هذا الموضع أن الكوفيين تابعوا الأخفش في مسائل كثيرة ، ورمى ابن مالك يتابعهم في الأخذ

(٤) المعنى ص ٣٦١ .

(٥) المعنى ص ١٣٢/١ .

(٦) المعنى ص ٢٤٠/١ .

(١) المعنى ص ١٣٩/١ .

(٢) المعنى ص ٩٢ .

(٣) المعنى ص ١١٦/١ .

برأيه في غير مسألة . من ذلك حذف الموصول الاسمي ، كقول حسان :

أَمْسِنُ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصَرُهُ سِوَاءُ

على تقدير : ومن يمدحه^(١) . ومن ذلك جواز منع الاسم من الصرف في ضرورة الشعر^(٢) . وجواز إقامة غير المفعول به من الظرف والبحار والمحروور والمصدر نائب فاعل مع وجوده كما جاء في قراءة أبي جعفر : (لِيُجْتَزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)^(٣) . ويجيء إذ الظرفية مفعولا به مثل : (وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا) وبدا منه مثل : (وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَبَتِ) والجمهور لا يشتون ذلك^(٤) . ويجيء أو العاطفة بمعنى الواو أى لملحق الجمع مثل : « لِنَفْسِي تُقَامَا أَوْ عَلَيْهَا فَجُورُهَا » ، أى وعليها ، ومثل قول جرير في عبد الملك بن مروان : « جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا » ، وقال ابن مالك : من أحسن شواهد الحديث : « اسْكُنْ حِرَاءً » ، فما عليك إلا نبي أو صدِّيق أو شهيد^(٥) .

وفي كثير من المسائل التي ينفرد بها الكوفيون نراه يختار رأيهم ، من ذلك ما ذهبوا إليه من أن مذ ومنذ ، إذا وليهما اسم مرفوع مثل « ما رأيته مذ أو منذ شهران » ، ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والأصل : مذ كان شهران ، وكان المبرد وابن السراج والفارسي يذهبون إلى أنهما مبتدآن وما بعدهما خبر ، وذهب الأخفش والزجاج والزجاجي إلى أنهما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما^(٦) . ومن ذلك اختياره رأيهم في جواز أن يوضع المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر مثل قول امرئ القيس : « بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ » أى تنهلان ، وقولهم « ليلك » أى تلبية مكررة وقولهم « شابت مفارقة » وليس للشخص سوى مفرق واحد ، ومثل عظيم المناكب وغيلظ الحواجب والوجنات^(٧) . واختار رأيهم في أنه إذا وقع بعد الجار والمحروور مرفوع وتقدمهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو

(٥) المص ١٣٤/٢ .

(٦) المص ص ٣٧٣ .

(٧) المص ٥٠/١ .

(١) المص ص ٦٩٢ .

(٢) المص ٣٧/١ .

(٣) المص ١٦٢/١ .

(٤) المص ٢٠٤/١ .

صاحب خبر أو حال كان فاعلاً للجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل المقدر باستقر في مثل « ما في الدار أحد »^(١) . وما أخذ برأيهم فيه دخول الفاء على الخبر إذا كان أمراً مثل : (والسارقُ والسارقة فاقطعوا أيديهما) وأوّل ذلك جمهور^(٢) البصريين مع حذف الخبر ، والتقدير مما يتلى عليكم أى حكم ذلك . واختار رأيهم في أن إياه في مثل رأيت إياه توكيد لا بدل^(٣) ، وأن « هَبْ » من أخوات ظن^(٤) وأن عسى فعل ناقص في مثل « عسى محمد أن يقوم » وجملة أن يقوم بدل اشتمال سدّ مسدّ الجزأين كما في : (أحسب الناس أن يتركوا)^(٥) ، وأنه يجوز بناء الظروف المبهمة مثل حين وزمن ومدة ووقت إذا أضيفت إلى الجمل الاسمية لحىء ذلك كثيراً في الشعر مثل : « كريم على حين الكرام » قليل^(٦) ، كما يجوز نصب المضارع مع فاء السببية في جواب الرجاء بدليل ورود ذلك في القرآن الكريم مثل : (وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتنته الذكرى) ومثل : (لعلّ أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع) في قراءة من نصب فيها^(٧) . وكان يتابع الكسائي ومن أخذ برأيه من البصريين أمثال المازني والمبرد في جواز تقديم التمييز على عامله لوروده في قول بعض الشعراء : « وما كاد نفساً بالفراق تطيب » ، غير أنه اشترط أن يكون الفعل متصرفاً فلا يقال في التعجب : « ما رجلاً أحسن زيدا »^(٨) . واستضاء برأيه في أن الفاعل محذوف مع الفعل الأول في صورة التنازع : كلمنى وكلمت زيدا ، فذهب إلى أن المرفوع محذوف مع أفعال الاستثناء « ليس ولا يكون وما خلا » وهو كلمة بعض مضافة إلى ضمير من تقدم في مثل « قام القوم ليس زيدا »^(٩) . وكان يذهب مذهب الفراء في أن « دام » أخت كان لا تنصرف^(١٠) وأن لو مصدرية في مثل : (يود أحدهم لو يعمّر) ومثل (ودوا لو تدهن فيدهنون)^(١١) . واختار آراء البغداديين في كثير من المسائل ، من ذلك رأى الزجاجي في أن

- | | |
|--------------------|----------------------------------|
| (١) المفتى ص ٤٩٤ . | (٧) المجمع ١٢/٢ . |
| (٢) المجمع ١٠٩/١ . | (٨) المفتى ص ٥١٥ والمجمع ٢٥٢/١ . |
| (٣) المفتى ص ٥٠٨ . | (٩) المفتى ص ٦٥٤ . |
| (٤) المجمع ١٤٩/١ . | (١٠) المجمع ١١٤/١ . |
| (٥) المفتى ص ١٦٣ . | (١١) المفتى ص ٢٩٤ . |
| (٦) المجمع ٢١٨/١ . | |

«سوى» مثل غير في المعنى والتصرف فتكون فاعلاً في مثل جاءنى سواك ، ومفعولاً في مثل رأيت سواك ، وبدلاً أو منصوبة على الاستثناء في مثل ما جاءنى أحد سواك ، وكان سيويه والجمهور يذهبون إلى أنها ظرف مكان ملازم للنصب^(١) . وذهب مذهب الفارسي في أن «غير الاستثنائية» في مثل قام القوم غير زيد منصوبة على الحالية^(٢) ، وأن ما تأتى زمانية كما في قوله عزَّ شأنه : (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم^(٣) ، وأن مِينَ معانى الباء الجارة التبعية مثل : (عينا يشرب بها عباد الله)^(٤) . وكان يأخذ برأى ابن جنى في أنه لا سبب لبناء الاسم سوى شبهه بالحرَف^(٥) ، وأن «إلا» قد تأتى زائدة ، وحمل عليه قول أحد الشعراء :

أرى الدهرَ إلا مَنجَنُونًا بأهلهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إلا معدَّبًا^(٦)

واختار رأيه في أن الجملة قد تبدل من المفرد ، وخرَّج عليه قوله تعالى : (ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك — الآية) قائلا : إن ربك وما بعدها بدل من « ما » وصلتها^(٧) .

وكان أحياناً يأخذ برأى أسلافه من الأندلسيين ، من ذلك أخذه برأى ابن السَّجْد في مَنَع أن يكون عطف البيان تابعاً لمضمر^(٨) ، وبرأى ابن الطراوة في أن هذا العطف لا يكون بلفظ الأول ، وتخريج مثل (وترى كلَّ أمةٍ جاثيةً كلَّ أمةٍ تُدعى إلى كتابها) على البدلية^(٩) . وكان يرى رأى الشَّلَّوِيِّين ومن سبقه مثل الرمانى في أن خبر المبتدأ بعد لولا إذا كان كوناً عاماً كالوجود والحصول وجب حذفه مثل «لولا على لسافرت» أما إذا كان كوناً مقيداً مثل السفر ونحوه وجب ذكره كقولك «لولا على مسافر لزررتك»^(١٠) . وكان يذهب مذهب ابن عصفور في

الذى يستحق عليه .

(٧) المجمع ١٢٨/٢ .

(٨) المثنى ص ٦٣٦ .

(٩) المثنى ص ٥٠٩ .

(١٠) المجمع ص ٣٠٢ .

(١) المثنى ص ١٥١ .

(٢) المثنى ص ١٧١ .

(٣) المثنى ص ٣٣٥ .

(٤) المثنى ص ١١١ .

(٥) المجمع ١٦/١ .

(٦) المثنى ص ٧٦ والمنجوتون : النولاب

أن عيونًا في مثل (وفجرنا الأرض عيونًا) تمييز لاحال كما ذهب الشلوبين ^(١) ،
وفى أن « كائِن » كما تأتى للتكثير فى مثل (وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير)
تأتى للاستفهام كما جاء فى قول أبي بن كعب لعبد الله بن مسعود : « كائِن تقرأ
سورة الأحزاب آية ؟ فقال : ثلاثًا وسبعين » ^(٢) .

ولابن مالك وراء هذه الاختيارات من مذاهب النحاة السابقين آراء كثيرة
ينفرد بها ، من ذلك أنه كان يرى أن علامات الإعراب جزء من ماهية الكلمات
المعربة ، بينما كان يرى الجمهور أنها زائدة عليها ^(٣) ، وكان يرى أنه « ذان وتان
واللذان واللتان » مثناة حقيقة ، وأنها لذلك معربة لا مبنية ^(٤) . وذهب إلى أن
قراءة (إن هذان لساحران) إنما هى على لغة بلسحارث بن كعب فى إجراء المثنى
بالألف دائماً ^(٥) . وجوز ثنية اسم الجمع والجمع المكسر مستدلاً بمثل (قد كان
لكم آية فى فتيين) ، (يوم التقى الجمعان) ^(٦) كما جوز حذف عائد الموصول
قياساً على حذفه فى الخبر، وجعل منه (ذلك الذى يبشر الله عباده) أى به ^(٧) ، وجوز
الإخبار عن اسم عين بظرف الزمان بشرط الفائدة مثل الليلة الحلال والبلع شهرين ^(٨) .
وكان يذهب إلى أن « أم » المنقطعة تتعطف المفردات مثل « بل » مستدلاً بقول
بعض العرب : « إن هناك لإبلا أم شاء » ^(٩) ، وأن « حترى » فى مثل « حرى أن
يفعل » من أخوات كاد ^(١٠) ، وأن « أو » العاطفة تأتى للتقسيم مثل « الكلمة اسم
أو فعل أو حرف » ^(١١) وأن « من » الداخلة على « عن » فى قولك « قعدت من عن
يمينه » زائدة ^(١٢) ، وأن الفاء تدخل فى جواب لما مثل (فلما نجاهم إلى البر فنههم
مقتصد) وذهب الجمهور فى الآية إلى أن الجواب محذوف أى انقسموا قسمين
فنههم مقتصد ^(١٣) . وكان يرى أن « إذ » قد تقع للاستقبال مستدلاً بقوله جل

-
- | | |
|--------|-------------------------|
| (١) | المع ٢٥١/١ |
| (٢) | المعنى ص ٢٠٣ |
| (٣) | المع ١٥/١ |
| (٤) | المع ٤٢/١ |
| (٥) | المعنى ص ٣٧ |
| (٦) | المع ٤٢/١ |
| (٧) | المع ٩٠/١ |
| (٨) | المع ٩٩/١ |
| (٩) | المعنى ص ٤٦ والمع ١٣٣/٢ |
| (١٠) | المع ١٢٨/١ |
| (١١) | المعنى ص ٦٨ ، ٣٩٦ |
| (١٢) | المعنى ص ١٦٠ |
| (١٣) | المعنى ص ١٨٠ |

شأنه : (يومئذ تحدث أخبارها^(١)) وأن إلى قد تأتي بمعنى في مثل (ليجمعنكم إلى يوم القيامة^(٢)) وأن من معاني « عن » الاستعانة مثل « رميت عن القوس^(٣) » ، وأن زيداً في قولك « بحسبك زيد » مبتدأ مؤخر^(٤) . وأن على تأتي بمعنى مع مثل (وآتى المال على حبه^(٥)) وأن الكاف تأتي للتعليل مثل (واذكروه كما هداكم^(٦)) وأن ذا زائدة في مثل « ماذا صنعت^(٧) » وأن مثل « بادئ بدء » و « أبادى سباً » حالات مبنية^(٨) . وكان يمنع إبدال المضمر من الظاهر ويعرب « إياه » في مثل « رأيت زيداً إياه » توكيداً لا بدلاً^(٩) . وذهب إلى أن الجملة الحالية قد تخلو من الواو والضمير معاً مثل « رأيت القمح القمح بدرهمين » أى منه^(١٠) . وكان يرى أن « مثل » إذا كانت مضافة إلى معرفة وحذفت جاز في المعرفة أن تكون صفة نحو « مرتت برجل زهير » وحالا نحو « هذا زيد زهيراً^(١١) » وكان يذهب إلى أن لكن في مثل « ما قام زيد ولكن عمرو » غير عاطفة ، والواو عاطفة لجملة حذفت بعضها على جملة صُرحَ بجمعها ، والتقدير ولكن قام عمرو^(١٢) . وكان الجمهور يذهب في مثل قول شاعر : « وزججن الحواجب والعيونا » وقول آخر : « علفتها تبتاً وماءً بارداً » إلى أنه من عطف الحمل بإضمار فعل مناسب مثل كحلن في الشطر الأول وسقيتها في الشطر الثاني . وذهب ابن مالك إلى أنه من عطف المفردات لما يجمع بين العامل المذكور والمحذوف من معنى مشترك هو التحسين في الأول والطعام في الثاني^(١٣) . وكان الجمهور يرى أن رفع المضارع بعد لم الجازمة في قول بعض الشعراء :

لولا فوارسٌ من نُعْمٍ وأسرُنْهم يومَ الصَّلَافِ لم يوفون بالجارِ^(١٤)

- | | |
|-------------------|---|
| (١) المصح ٢٠٤/١ | (٩) المصح ١٢٨/٢ |
| (٢) المصح ٧٩ | (١٠) المصح ٢٢٦/١ |
| (٣) المصح ١٥٩ | (١١) المصح ٩٧ |
| (٤) المصح ١١٧ | (١٢) المصح ٣٢٤ والمصح ٣٧/٢ |
| (٥) المصح ٢٨/٢ | (١٣) المصح ١٣٠/٢ |
| (٦) المصح ٣٤٤ | (١٤) نعم : اسم قبيلة. يوم الصليفا: أحد أيام العرب . |
| (٧) المصح ٣٣٤ | |
| (٨) المصح ٢٤٩/١ | |

ضرورة ، وذهب ابن مالك إلى أنه لغة^(١) ، وذكر أن المضارع قد يحزم بعد لعل عند سقوط فاء السببية ، مستدلاً بقول أحد الشعراء :

لعل التفاتاً منك نحوى مقدراً
بِمِلْ بك من بعد القساوة للرحم^(٢)

وهو دائماً على هذا النحو يذكر الشاذ ولا يقيس عليه كما يصنع الكوفيون ولا يعمد إلى تأويله كما يصنع البصريون كثيراً . وكان رائده دائماً السماع فهو لا يدل بحكم دون سماع يسنده . وكان عقله دقيقاً ولم يستغله في تمثيل آراء السالفين من النحاة واستنباط الآراء الجديدة فحسب ، بل استغله أيضاً في تحرير مباحث النحو وأبوابه ومصطلحاته وتذليل مشاكله وصعابه

٤

أندلسيون متأخرون

ظلت الأندلس تتابع نشاطها النحوي في القرن السابع الهجري ، على الرغم من الخطوب التي تتابعت عليها ، إذ ما زال الإسبانيون المغيرون من الشمال يقتطعون منها مدينة إثر مدينة ، حتى لم يعد للعرب إلا رقعة ضيقة هي إمارة غرناطة التي ظلت صامدة لهم نحو قرنين ونصف . وظل يضطرم بها - وخاصة في الحقب الأولى - غير قليل من النشاط النحوي ، ثم لم تلبث أن توقفت آله الكبيرة بسبب هجرة النحاة إلى المغرب والمشرق واضطراب شئون هذه الإمارة الصغيرة .

ويلقانا في القرن السابع الهجري كثيرون من تلامذة الشلوين ، ونكتفي بالحديث عن أهمهم ، وهم ابن الحاج وابن الضائع وابن أبي الربيع ، أما ابن الحاج^(٣) فهو أبو العباس أحمد بن محمد الأزدي المتوفى سنة ٦٥١ وقد اشتهر بشروحه على كتاب سيويه وإيضاح الفارسي وكتاب سر الصناعة لابن جني ، وإيراداته على كتاب المقرَّب لابن عصفور ومنها نقله عليه ما ذكره من مجيء « لو » للتعليق

(٣) انظر في ترجمته بنية الوعاة ص ١٥٦ .

(١) المغني ص ٢٠٧ .

(٢) المغني ص ١٦٧ . والرحمة .

في المستقبل ، قال : ولهذا لا تقول : « لو يقوم زيد فعمره منطلق » كما تقول ذلك مع إن الشرطية .^(١) وكان يحتج لرأى المبرد في أن « كان » حرف وليست فعلاً قائلاً إنها لا تدل على حدث بل دخلت على اسمها وخبرها لتفيد معنى المضى في الخبر .^(٢) وكان يذهب إلى أن اسم الإشارة لا ينوب عن الرابط بلحمته الخبرية إلا إذا كان المبتدأ اسم موصول أو موصوفاً والإشارة للبعيد ، مثل (والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار)^(٣) . وكان لا يشترط تقدم الفاعل على المفعول في حالة اللبس مثل « ضرب موسى عيسى » ذاهباً إلى أن الذي التزم فاعلية الأول إنما هو بعض المتأخرين غير ملتفتين إلى أن الإلباس واقع في العربية بدليل أسماء الأجناس والمشاركات^(٤) .

وابن^(٥) الضائع هو أبو الحسن علي بن محمد الكتاني الأندلسي المتوفى سنة ٦٨٠ ، وفيه يقول السيوطي : « له في مشكلات كتاب سيبويه عجائب ... أملى على إيضاح الفارسي ، ورد اعتراضات ابن الطراوة عليه واعتراضاته على سيبويه .. ورد على ابن عصفور معظم اختياراته . وله شرح الجمل وشرح كتاب سيبويه جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار » . ونراه يرد على ابن عصفور ما ذهب إليه من أن لام المستغاث لأجله في مثل « يا لزيد لعمره » متعلقة بفعل محذوف تقديره أدعوك لعمره حتى لا تتعلق بالفعل النائية عنه يا ، لأنه مسلط على المستغاث باللام ، والعامل الواحد في رأيه لا يصل بحرف واحد مرتين . وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفتان معنى ، ولذلك يصح اتصاله بهما ، كما في نحو « وهبت لك ديناراً لترضى »^(٦) . ورد على ابن عصفور أيضاً في ذهابه إلى أن تثنية الضمير (بهما) في قوله عز شأنه : (إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما) شاذة ، قائلاً إن (أو) في الآية للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة^(٧) .

(٥) راجع في ترجمته بنية الوعاة ص ٣٥٤

(١) المنى ص ٢٩٠ .

وقارن بصفحة ٤٢٦ .

(٢) مع ١٠/١ .

(٣) المنى ص ٢٤٢ .

(٤) المنى ص ٥٥٣ .

(٥) المنى ص ٤٣٥ .

(٦) المنى ص ٦٦٢ وما بعدها .

ومما وافقه فيه أن لام المستغاث في مثل « بالزبد » متعلقة بفعل النداء المحذوف مثلها مثل لام المستغاث لأجله في رأيه^(١). وكان يوافق السهيلي في وجوب التعاند في معطوف لا مثل جاءني رجل لا امرأة^(٢). ووافق ابن هشام الحضراوى في أن لو التي للتمنى في مثل « لو تأتيني فتحدثني » لا تحتاج إلى جواب كجواب لو الشرطية^(٣). واختار رأى أستاذة الشلوين في أن إلا في قوله تعالى : (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) بمعنى غير التي يراد بها البدل والعوض^(٤).

وابن^(٥) أبي الربيع هو عبيد الله بن أحمد الأموى الإشبيلية المتوفى سنة ٦٨٨ هاجر من إشبيلية حين استولى عليها الإسبان إلى سبنة ، وأقرأ بها النحو دهره ، وله شرح على سيبويه وشرح على إيضاح الفارسي وشرح على الجمل للزجاجي في عشر مجلدات . وكان يذهب إلى أن « ليت » إذا اقترنت بما جاز دخولها على الأفعال ، فيقال « ليتما قام زيد »^(٦) ورُتِبَ على ذلك أن مثل « ليتما زيدا أكلمه » زيد فيه منصوب على الاشتغال ، والجمهور يجعل زيدا اسماً لليت ، لأن ما لا تلغى عملها^(٧) . وذهب إلى أن عيوناً في (وفجرنا الأرض عيوناً) بدل من الأرض^(٨) ، كما ذهب إلى أن « لكن » مقترنة بالواو تعطف الجمل بعضها على بعض مثل (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين)^(٩).

ومن يلقانا من تلاميذ ابن عصفور الصفار^(١٠) وهو قاسم بن على ، وله شرح على سيبويه يردّ فيه كثيراً على الشّلوّيين ، وكان يذهب إلى جواز عطف الخبر على الإنشاء والعكس مستدلاً بمثل قوله تعالى : (وبَشِّرْ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ) عطفًا على قوله عزّ شأنه : (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار

(١) المغنى ص ٢٤١ .

(٢) المص ١٣٧/٢ .

(٣) المغنى ص ٢٩٥ والمص ٦٦/٢ .

(٤) المغنى ص ٧٤ وانظر بعض ضوابطه

وتعليقاته في الأشباه والنظائر للسيوطي ٨٠/٢ ،

٢٤٢ .

(٥) انظر في البنية ص ٣١٩ .

(٦) المغنى ص ٣١٦ .

(٧) المغنى ص ٦٤٦ .

(٨) المص ٢٥١/١ .

(٩) المغنى ص ٣٢٤ وانظر له بعض

اختيارات وآراء فرعية في المص ٢٢٤/١ ،

٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٤ وكذلك في الأشباه

والنظائر ٢٠٦/١ ، ٢٤٧ ، ٢٦٢ .

(١٠) راجع ترجمته في بنية الوعاة ص ٣٧٨ .

التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين^(١). ونلتقى في نهاية القرن السابع الهجري بأبي جعفر^(٢) أحمد بن إبراهيم بن الزبير المتوفى سنة ٧١٠ يقول السيوطي : « وبه أبى الله ما بأيدي الطلبة في الأندلس من العربية » وله تصنيف على كتاب سيبويه . وبه تخرج أكبر نحوى ظهر في الأندلس بعد ابن مالك ، وهو أبو حيان وبه تختم حديثنا عن نشاط النحو في هذا الفردوس العربي المفقود .

أبو حيان^(٣)

هو أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ تلميذ أبي جعفر بن الزبير وابن الضائع في النحو . وأكبر بجانب ذلك على التفسير والحديث والقراءات والتاريخ ، حتى أتقن ذلك كله وبرع فيه . وقد رحل عن موطنه شاباً ، متنقلاً في شمال إفريقية ، إلى أن ألقى عصا ترحاله بالقاهرة سنة ٦٧٩ ولزم بهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك وأخذ عنه كتبه . وتنقل في بلاد عدة في الشام والسودان والحجاز ، وعُهد إليه بتدريس النحو في جامع الحاكم بالقاهرة سنة ٧٠٤ كما عُهد إليه بتدريس التفسير في قبة السلطان المنصور سنة ٧١٠ وتولى منصب الإقراء بجامع الأقرم الفاطمي . وكان يقول خير الكتب النحوية المتقدمة كتاب سيبويه وأحسن ما وضعه المتأخرون كتاب التسهيل لابن مالك وكتاب المنع في التصريف لابن عصفور . وقد تخرج به جيل من النحاة المصريين أمثال ابن عقيل وابن أم قاسم ، وكان يعني في دروسه بكتب النحاة الثلاثة السالفين ، ويتضح ذلك مما أملاه عليها من شروح وفي مقدمتها كتاب سيبويه ، وكتاب المنع في التصريف ، وكتاب المقرب في النحو لابن عصفور . وله ثلاثة

القراء ٢٨٥/٢ والدرر الكامنة لابن حجر
٣٠٢/٤ ونكت المصنفين ص ٢٨٠ وفوات
الوفيات ٣٥٢/٢ وشذرات الذهب ١٤٥/٦
ونفح الطيب (طبعة دوزي) ٨٢٣/١ والنجوم
ازاهرة ١١٢/١٠ والبدور الطالع للشوكاني
٢٨٩/٢ وتاريخ الفكر الأندلسي ترجمة حسين
مؤنس ص ١٨٧ .

(١) المني ص ٥٣٥ وانظر له بعض
توجيهات وآراء في ص ٥٩ ٥٣٨٠٤ ٦٠٠
وفي المجمع ٤٠/١ ، ١٣٣/٢ .
(٢) انظر ترجمته في بنية الوعاة ص ١٢٦
وراجع تلميذا له في الأشياء والنظائر ٢٦٨/١ .
(٣) انظر في ترجمة أبي حيان بنية الوعاة ص
١٢١ وطبقات الشافعية للسبكي ٣١/٦ وطبقات

شروح على التسهيل لابن مالك مطولة ومختصرة، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك . وله وراء ذلك مصنفات في النحو مستقلة أهمها الارتشاف وهو في ستة مجلدات، ومختصره وهو في مجلدين . ويقول السيوطي في البغية : « لم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ولا أحصى للخلاف وعليهما اعتمدت في كتابي جمع الجوامع » . وكان ظاهري المذهب ، وانتقل بأخيرة إلى مذهب الشافعي ، وظل المذهب الظاهري عالقاً بنفسه حتى لبرؤى عنه أنه كان يقول : « محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من عتيق بذهنه » .

وقد وصل تعلقه بمذهب الظاهر بينه وبين ابن مضاء ، وحقاً لم يدع إلى إلغاء نظرية العامل في النحو ، ولكنه دعا مراراً وتكراراً إلى إلغاء ما يتعلق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية وجلب التمارين غير العملية . ونقل السيوطي في الجمع تعرضه لذلك في غير موضع ، وأول ما يلقانا في هذا الجانب تعليقه على خلاف البصريين والكوفيين في الإعراب وهل هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال أولاً ؟ فقد قال : « هذا من الخلاف اندى ليس فيه كبير منفعة »^(١) . وعلق على تعليلهم لا متناع الجر من العمل والجزم من الاسم ولحوق تاء التأنيت الساكنة للماضي دون أخويه بأن تعليل أمثال ذلك من الوضعيات ينبغي أن يُمتنع لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال ، يقول : إنما يُسأل عما كان يجب قياساً فامتنع^(٢) . ويعرض لاختلافهم في معنى الصرف ويقول إنه « خلاف لا طائل تحته »^(٣) كما يعرض لتعليلهم ضم التاء في مثل « كلمت » لامتكلم وفتحها للمخاطب وكسرها للمخاطبة ، يقول : « هذه التعليلات لا يُحتاج إليها لأنها تعليل وضعيات . والوضعيات لا تعلل »^(٤) . ويقف بإزاء تعليلاتهم لتسكين الماضي وعدم فتحه حين يسند إلى التاء والتون ونا : قائلا : « الأولى الإضراب عن هذه التعليل »^(٥) كما يقف عند اختلافهم في همزة أل التعريفية وهل هي همزة قطع أو وصل قائلا : « وهذا الخلاف

(٤) الجمع ٥٦/١ .

(٥) الجمع ٥٧/١ .

(١) الجمع ١٥/١ .

(٢) الجمع ٢١/١ .

(٣) الجمع ٢٤/١ .

لا يجدى شيئا ولا ينبغي أن يشتغل به «^(١) . ويعقب على بسببه الخلاف السبعة في رافع المضارع بقوله : « لا فائدة لهذا الخلاف لأنه لا ينشأ عنه حكم تطبيقي » كما يعقب على اختلاف البصريين والكوفيين في أبيهما الفعل أو المصدر أصل الاشتقاق قائلا : « هذا الخلاف لا يجدى كبير منفعة »^(٢) . ومرت بنا دعوة ابن مضاء إلى إلغاء القياس مستضيئا بإلغاء المذهب الظاهري له ، وقد مضى أبو حيان في أثره يقدم السماع على القياس وخاصة إذا تعارضا ، على نحو ما يتضح في بعض القراءات المخالفة للقياس من مثل العطف على الضمير المتصل المحرور بدون إعادة الحافض ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول^(٣) . وكان يعارض الكوفيين ومن يتبعهم أحيانا مثل ابن مالك في القياس على الشاذ والنادر قائلا إن ذلك يفضي إلى التباس الدلالات وصور التعبير^(٤) . ونقل عنه السيوطي تفيده بالسماع وعدم القياس عليه في مواضع مختلفة من الجمع^(٥) . ومع اهتمامه بالسماع كان يخالف ابن مالك في الاعتماد على الحديث في الاستشهاد ، لأنه روى بالمعنى ، ورواه أعاجم كثيرون يفشو اللحن على ألسنتهم^(٦) .

ودائما نراه يتعبد لسيبويه وجمهور البصريين ، مما جعله يقف في صف مقابل لابن مالك وما انتهجه لنفسه من متابعة الكوفيين كثيرا في آرائهم على نحو ما مر بنا آنفا . وليس معنى ذلك أنه رفض جميع آراء الكوفيين ، فقد كان يختار من حين إلى حين بعض آرائهم ، من ذلك ما ذهبوا إليه ، وتابعهم فيه ابن جني ، من أن عامل الرفع في المبتدأ الخبر وعامل الرفع في الخبر المبتدأ فهما مترافعان^(٧) ، وكذلك

(١) الجمع ٧٩/١ .

(٢) الجمع ١٨٦/١ وانظر ٦١/٢ .

(٣) انظر لحر المحيط ٤٢/٨ ، ٢٢٩/٤ .

و. مع ٤٩٩/٢ وكان يقول : ما قرئ به في

السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف ولا بقلّة (مع

٥٥/٢) وقال في قراءة الحسن البصري (وما

يرتلت به الشياطين) إن ذلك تشبيه لزيادق

التكثير في الشياطين بزيادق الجمع السالم فتفتت

من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف

على جهة اتوهم ك صموا في هز مصائب

ومناش . انظر الجمع ٤٧/١ .

(٤) الجمع ٥٠/١ .

(٥) انظر الجمع ٤٧/١ ، ٥١ ، ٨٧ ،

١٤٣ ، ٨/٢ ، ١٧ ، ٤٩ ، ٧٦ ،

٨٩ ، ١٠٢ ، ١١٨ .

(٦) كان يتابع في ذلك أساتذته ابن الصانع ،

انظر الجمع ١٠٥/١ .

(٧) الجمع ٩٤/١ وما بعدها .

ما ذهبوا إليه مع الأخفش من أن الفعل الماضي يقع حالا بدون «قد» وبدون تقدير لها كما جاء في الذكر الحكيم : (أو جاء وكم حَصِرَتْ صلورهم)^(١) . وجعله تفسيره للقرآن الكريم في كتابه « المحيط » يتعقب الزمخشري كثيراً . من ذلك قراءة الآية : (كلاً سيكفرون بعبادتهم) بتوئين كلا على أنها مصدر من الكل بمعنى الإعياء أو الثقل أى « حملوا كلاً » وجوز الزمخشري أن تكون كلا فى القراءة هى نفسها حرف الرّدْع وتوّن كما نونت سلاسل فى آية : (إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالاً وسعيراً) وردّ ذلك أبو حيان قائلاً إن ذلك إنما صح فى (سلاسل) لأنه اسم أصله التوئين فرُجِع به إلى أصله للتناسب ، أو على لغة من يصرف ما لا ينصرف^(٢) . ومن ذلك توجيه الزمخشري لقراءة المضارع بالغبية فى قوله تعالى : (ولا يحسبن الذين قُتِلوا فى سبيل الله أمواتاً) والقراءة المشهورة (ولا تحسبن) فقد جعل التقدير فى القراءة الأولى : ولا يحسبنهم ، والذين فاعل . وتصدى له أبو حيان قائلاً إن ذلك يستلزم عود الضمير على المؤخر . وكأنه فاته أن هذا المؤخر مقدّم فى الرتبة^(٣) . وكان يأخذ برأى الأعلام الشتمرى فى أن الإعراب معنى لا لفظى^(٤) . ونصر ابن الطراوة فى أن بناء « سحر » لتضمينها معنى حرف التعريف مثل أمس^(٥) . وكذلك نصر السهلبى فى أنه لا بد من تعاند معطوفى لا مثل « جاعنى رجل لا امرأة »^(٦) . وكان ابن الباذش يجوز فى مثل « الهندان هما يفعلان » تذكير المضارع ، فيقال « يفعلان » حملاً على لفظ هما . وردّ أبو حيان رأيه فى جواز تذكير المضارع لأن الأصل رد الأشياء إلى أصولها وأيضاً لأن السماع بالتاء فى مثل قول عمر بن أبى ربيعة : « لعلمها أن تبغيا لك حاجة »^(٧) . وكان ابن عصفور وتلميذه ابن الضائع يذهبان إلى أن « كلما » فى مثل « كلما استدعيتك فإن زرتنى فعبدى حر » مرفوعة بالابتداء وأن جملى الشرط والجواب خبر . ودفع قولهما أبو حيان بأنه لم تأت « كلما » فى الذكر الحكيم

(١) الجمع ٢٤٧/١

(٢) الجمع ٢٠٨/١

(٣) الجمع ١٣٧/٢

(٤) الجمع ١٧١/٢

(١) الجمع ٢٤٧/١

(٢) معنى من ٢٠٨

(٣) معنى من ٥٤٦ وأصله فى ردود أخرى

الزمخشري المعنى من ٣٩ ، ٤٤٦

إلا منصوبة مثل : (كلما أضاء لهم مشوافيه) وكذلك هي في الأشعار ^(١) .
وأكثر من كان يتصدى له أبو حيان ويخالفه في آرائه ابن مالك . فمن
ذلك أنه كان يضعف رأيه في أن الإعراب جزء من ماهية الكلمة ذاهباً مع
الجمهور إلى أنه زائد على ماهيتها ^(٢) . وذهب ابن مالك إلى أن الفعل الماضي قد
يدل على الاستقبال في مواضع ، هي : بعد همزة التسوية مثل « سواء على أسافرت أم
لم تسافر » وبعد أداة التحضيض مثل « هلا ذاكرت » ، وبعد كلما مثل (كلما
نضجت جلودهم بدلناهم) وبعد حيث مثل (ومن حيث خرجت فول وجهك
شطر المسجد الحرام) وبعد الصلة مثل : (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم)
وإذا وقع صفة لنكرة عامة كحديث : « نصر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها
كما سمعها » أى يسمع . وأنكر أبو حيان هذه الدلالة لماضى ، وقال الذى
نذهب إليه فيها جميعاً الحمل على المضى لإبقاء اللفظ على موضعه ، أما معنى
الاستقبال فقد جاء من خارج أو بعبارة أخرى من قرينة خارجية ^(٣) . وكان ابن
مالك يذهب إلى أن الباء قد تزداد مع الحال مستدلاً بقول أحد الشعراء :

فما رجعت بخائبة ركاباً حكيماً بن المسيب منتهها

وقول آخر :

كائن دُعيت إلى بأساء داهية فما انبعث بمزءود ولا وكيل

وخالفه أبو حيان ، وخرّج البيهقي على أن التقدير بحاجة خائبة وبشخص
مزمود أى مذعور ، ويريد بالمزمود نفسه على حد قولهم : « رأيت به أسداً » ^(٤) .
وكان ابن مالك يجوز حذف الضمير العائد في الصلة إذا تعيّن الحرف قياساً
على الجملة الخبرية كقولك « الذى سرت يوم الجمعة » أى فيه . ورد ذلك
أبو حيان قائلاً إنه لا ينبغي أن تقاس الصلة على جملة الخبر ولا أن يذهب إلى ذلك
إلا بسماع ثابت عن العرب ^(٥) . وكان ابن مالك يذهب إلى أن حذف نون يكون

(١) المتن من ١١٧ وما بعدها .

(٢) المع ٩٠/١ .

(١) المتن من ٢٢٢ وما بعدها .

(٢) المع ١٥/١ .

(٣) المع ٩/١ .

المجزومة في قولهم « لم يك » للتخفيف ، ورد أبو حيان هذا التعليل ذاهباً إلى أن العلة هي كثرة الاستعمال مع شبه النون بحروف العلة^(١) . وذهب ابن مالك إلى أن « كل » قد تأتي توكيداً مع إضافتها إلى اسم ظاهر حال محل الضمير مثل : كم قد ذكرتك لو أجزى بذكرهم يا أشبه الناس كل الناس بالقمر وخالفه أبو حيان ذاهباً إلى أن « كل الناس » في البيت نعت لا توكيد^(٢) .

ومررنا أن ابن مالك كان يجوز - تبعاً للأخفش - مجيء الحال مع المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف جزءاً منه أو مثل جزئه نحو : (ونزعنا ما في صدورهم من غيل إخوانا) (واتبع ملة إبراهيم حنيفاً) ورد ذلك أبو حيان وقال إن إخواناً منصوبة على المدح وحنيفاً حال من ملة أو من الضمير في اتبع محتجاً بأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها وعامل المضاف إليه اللام المقدرة أو الإضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال^(٣) . ومررنا أيضاً أن ابن مالك كان يجوز - تبعاً لابن جني والزمخشري - أن تبدل الجملة من المفرد كقول بعض الشعراء :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان
فكيف يلتقيان في رأيهم بدل من حاجة وأخرى ، كأن الشاعر قال : أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما ، وقال ابن مالك ، ومنه : (ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك - الآية) فإن وما بعدها بدل من ما وصلتها . ورد ذلك أبو حيان قائل إن البدلين جميعاً استئناف^(٤) .

وله وراء ما قدمنا اجتهادات وتخريجات وآراء مختلفة ينفردها ، من ذلك أنه كان يذهب إلى أن « أن المصدرية » لا توصل بالأمر ، وأن « أن » الموصولة به في بعض العبارات مثل « كتبت إليه أن قم » تفسيرية ، أما ما حكاه سيبويه من قولهم : « كتبت إليه بأن قم » فالباء فيه زائدة^(٥) . وكان يذهب إلى أن اللام في مثل : (ولقد علمتم الذين اعتدلوا منكم في السبت) هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر أو لا يكون^(٦) . وكان ينكر مجيء « ما » نكرة

(٤) الجمع ١٢٨/٢ .

(٥) المغني ص ٢٦ وما بعدها .

(٦) المغني ص ٢٥٢ .

(١) الجمع ١٢٢/١ .

(٢) المغني ص ٢١٢ .

(٣) الجمع ٢٤٠/١ .

موصوفة ، أما قولهم : « مررت بما معجب لك » فما فيه زائدة^(١) . وكان سيبويه يذهب إلى أن قول بعض العرب « ما أنت وزيداً » « كيف أنت وزيداً » على تقدير كان محذوفة أى ما كنت وزيداً وكيف تكون وزيداً وذهب الفارسي وغيره من النحاة إلى أن كان المقدرة تامة ، وذهب أبو حيان إلى أنها الناقصة ، فما خبرها وكذلك كيف^(٢) . ومعروف أن الجملة الموصوف بها يربطها دائماً بموصوفها ضمير إما مذكور وإما مقدر مثل (واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ولا يقبل منها شفاعَةٌ ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون) على تقدير فيه محذوفة أربع مرات ، وذهب أبو حيان مذهبا بعيداً قائلًا إن الأولى أن لا يقدر في الآية ضمير بل يُقدَّر أن الأصل واتقوا يوماً لا تجزى يلبدال يوم الثانية من يوم الأولى ، ثم حذفت المضاف ، وهو تخريج ظاهر التكلف^(٣) . واختلف البصريون والكوفيون في ألفاظ العدد المعدولة على وزن فُعَال ومَفْعَل ، فوقف بها البصريون عند أحاد ومَوْحِدَيْنِ ومَثْنَيْنِ وثَلَاثٍ ومَثَلثٍ ورباعٍ ومربعٍ وخماسٍ ومَخْمَسٍ وعشارٍ ومَعَشْرٍ لمحيثها سماعاً وقاس عليها الكوفيون سُدَّاسٍ ومَسْدَسٍ وسَبَاعٍ ومَسْبِعٍ وثمانٍ ومِثْمَنٍ وتُسَاعٍ ومِثْنَسٍ ، وقال أبو حيان : الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة على نحو ما حكى ذلك أبو عمرو والشيباني وغيره^(٤) . وكان جمهور النحاة يميز ترخيم العلم المركب تركيب مزج مطلقاً ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويه» مثل سيبويه ، وذهب أبو حيان إلى أنه لا يجوز ترخيم هذا العلم بحال^(٥) وكان جمهور النحاة يذهب إلى أن المنصوب في مثل أنت الرجل علماً أو أدباً أو حلماً وأنت زهير شعراً وأنت حاتم جوداً ويوسف حسناً حال ، وذهب أبو حيان إلى أنه تمييز^(٦) . وذهب الجمهور إلى أن « نعم » في مثل « نعم هذه أطلالهم » للتذكير ، بينما ذهب أبو حيان إلى أنها تصديق لما بعدها وقدِّمت ، قال : والتقديم أولى من ادعاء معنى لم يثبت لها^(٧) .

(٥) الجمع ١/ ١٨٢ .

(٦) الجمع ١/ ٢٣٨ .

(٧) الجمع ٢/ ٧٧ .

(١) المنى ص ٦٢٧ .

(٢) الجمع ١/ ٢٢١ .

(٣) المنى ص ٥٥٧ .

(٤) الجمع ١/ ٢٦ .

الفصل الثالث

المدرسة المصرية

١

النشاط النحوي في مصر

كان طبيعياً أن تنشط دراسات النحو في مصر مبكرة مع العناية بضبط القرآن الكريم وقراءاته ، مما دفع إلى نشوء طبقة من المؤدِّين على غرار ما حدث بالأندلس ، كانوا يعلمون الشباب في القساطر والإسكندرية مبادئ العربية حتى يحسنوا تلاوة الذكر الحكيم ، وأسهم في ذلك معهم غير عالم من كانت تجذبهم مصر إليها ، ومن أقدمهم عبد الرحمن^(١) بن هرمز تلميذ أبي الأسود الدؤلي المتوفى بالإسكندرية سنة ١١٧ للهجرة ، وقد عرضنا له في أوائل حديثنا عن نشوء مدرسة البصرة ، وقلنا إنه ممن أذاع نَقْطُ الإعراب ونَقْطُ الإعجام في المصحف ، وإنه كان من جَلَّةِ القراء ، وكان قد أخذ القراءة عن عبد الله بن العباس وأبي هريرة وعنه أخذها نافع ابن أبي نُعَيْم مقرأ أهل المدينة وأحد القراء السبعة المشهورين . ومن أنبه القراء الذين خلفوه بمصر وأشهرهم ورش : عثمان^(٢) بن سعيد القبطي الأصل المتوفى في سنة ١٩٧ للهجرة ، رحل إلى المدينة وأخذ عن نافع قراءته سنة ١٥٥ ثم عاد إلى القساطر . فانتقلت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية ، وكان ماهراً في العربية ، وحمل عنه قراءته كثيرون أذاعوها لا في مصر وحدها ، بل أيضاً في الأندلس ، وفي المغرب ولا تزال شائعة به إلى اليوم .

وأولُ نحويٍّ حمل بمصر راية النحو بمعناه الدقيق ولآد^(٣) بن محمد التميمي

(١) انظر في ترجمة ابن هرمز المراجع التي ذكرناها في حديثنا عن وضع البصرة للنحو .

(٢) راجع في ترجمة ورش معجم الأدباء ١١٦/١٢ وطيقات القراء ٥٢/١ .

(٣) انظر في ترجمة ولاد طيقات الزبيدي ص ٢٢٣ وإنهاء الرواة ٣/٣٥٤ وبغية الوعاة ص ٤٠٥ .

البصريّ الأصل الناشئ بالفسطاط ، وقد رحل إلى العراق ، فلقى الخليل بن أحمد ، وأخذ عنه ، ولازمه ، وسمع منه الكثير ، وعاد إلى مصر ، ومعه كتبه التي استفادها في العربية من إملاءات الخليل . وأخذ يحاضر فيها لطلاب ، ويقول الزبيدي : « إنه لم يكن بمصر كبير شيء من كتب النحو ولغة قبله » . وكان يعاصره أبو الحسن ^(١) الأعز الذي تتلمذ على الكسائي . وبذلك اتصلت الدراسات النحوية بمصر في زمن مبكر بإمامي المدرستين الكوفية والبصرية .

وتلت هذه الطبقة طبقة ثانية لمع فيها اسم الدينوري أحمد ^(٢) بن جعفر الذي رحل من موطنه دينور إلى البصرة في طلب النحو ، فأخذ عن المازني وحمل عنه كتاب سيبويه ، ودخل إلى بغداد فأصهر إلى ثعلب ، غير أنه كان يترك حيلته إلى حلقة المبرد ، ثم قدم مصر واستقر بها يعلم النحو ، وصنّف لطلابه المصريين كتاباً سماه « المذهب » ذكر في صدره اختلاف الكوفيين والبصريين ، غير أنه لما أمعن فيه عوّل على مذهب البصريين وخاصة على كتابات الأخفش الأوسط ، وصنّف في ضائير القرآن مصنفاً نوه به القدماء وقد توفي سنة ٢٨٩ للهجرة .

وكان يعاصره محمد ^(٣) بن ولاد بن محمد التميمي المتوفى سنة ٢٩٨ وقد عكف مثل أبيه ولاد على دراسة العربية وبدأ بأخذ كل ما عند الدينوري ومعاصريه من النحاة المصريين أمثال محمود ^(٤) بن حسان . ثم رحل إلى بغداد ، وقرأ كتاب سيبويه على المبرد . وعاد إلى موطنه فتصدّر لإقراء النحو وصنّف فيه كتاباً سماه « المنقح » حمّله عنه المصريون ، وانتقلت نسخته من كتاب سيبويه إلى ابنه أبي العباس .

(٣) انظر في ترجمة محمد بن ولاد أنزيدي ص ٢٣٦ وتاريخ بغداد ٣٣٢/٣ ومعجم الأدباء ١٩/١٠٥ وإنباء الرواة ٢٢٤/٣ وبغية الوعاة للسيوطي ص ١١٢ .
(٤) انظر في إنباء الرواة ٢٦٤/٣ .

(١) انظر الزبيدي ص ٢٣٣ .
(٢) راجع في ترجمة الدينوري الزبيدي ص ٢٣٤ وإنباء الرواة ٢٣/١ ومعجم الأدباء ٢٣٩/٢ وبغية الوعاة ص ١٣٠ وشذرات اللهب ١٩٠/٢ .

ونزل في سنة ٢٨٧ بمصر نحوى بصرى من تلاميذ المبرد هو علي^(١) بن سليمان الأخفش الصغير وظل بها حتى سنة ٣٠٠ للهجرة يعلم النحو واللغة ، وله تصانيف مختلفة فيهما ، من أهمها شرحه على كتاب سيويه . وكان يتعصب للمبرد والبصريين في تصانيفه .

وما نكاد نغضى في القرن الرابع الهجري لعصر الدولة الإخشيدية حتى تظهر طائفة من النحاة النابيين في مقدمتهم كُراع النمل وأبو العباس أحمد بن ولاد. وكُراع^(٢) النمل هو علي بن الحسن الهنأفي الأزدي ، عاش حتى سنة ٣٢٠ وقد رحل إلى بغداد، وأخذ عن النحويين البصريين والكوفيين . وكان يمزج في مصنفاته بين آرائهما وكان إلى آراء البصريين أميل ، وصنّف في اللغة كتبًا مختلفة ، من أهمها « المنصد » ويقال إنه لقب بكُراع النمل لقصره .

وأنبه منه وأشهر أبو العباس^(٣) أحمد بن محمد بن ولاد المتوفى سنة ٣٣٢ للهجرة . ورث العناية بالنحو والإكباب على درسه عن أبيه وجده السالفين ، وإليه صارت نسخة أبيه من كتاب سيويه التي أخذها عن المبرد كما أسلفنا ، وقد رحل إلى العراق وتلمذ للزجاج البصرى ، وكان يعجب به لذكائه وبصره بمسائل النحو وقدرته على الاستنباط . وعاد إلى موطنه وظل يفيد الطلاب ويصنف في اللغة والنحو إلى وفاته . وعنه أخذ المنذر بن سعيد قاضى قضاة الأندلس معجم « العين » المنسوب للخليل . ويقال إن بعض أمراء مصر جمع بينه وبين أبي جعفر النحاس للمناظرة ، فقال له النحاس : كيف تبنى مثال « افعلكوث » من رميت ؟ فقال : أبو العباس : « ارُمييت » فخطأه النحاس قائلا : ليس في كلام العرب افعلكوت ولا افعلكيت . فقال أبو العباس : إنما سألتني أن أمثل

(٢) انظر ترجمته في إنباء الرواة ٢/٢٤٠

ومعجم الأدباء ١٣/١٢ وبغية الوعاة ص ٣٣٢ .

(٣) راجع في ترجمة أبي العباس بن ولاد

الزبيدي ص ٢٣٨ وإنباء الرواة ١/٩٩ ومعجم

الأدباء ٤/٢٠١ ورواة الجئان ٢/٣١١ وبغية

الوعاة ص ١٦٩ .

(١) راجع ترجمته في الزبيدي ص ١٢٥

ونزهة الألباء ص ٢٤٨ وإنباء الرواة ٢/٢٧٦

وتاريخ بغداد ١٢/٤٤٣ ومعجم الأدباء

١٣/٢٤٦١ وابن خلكان ١/٣٣٢ وبغية الوعاة

ص ٣٣٨ والقباب ١/٢٩ وشذرات اللغ

٢/٢٧٠ .

لك بناءً ففعلت . قال الزبيدي : « وأحسن أبو العباس في قياسه حين قلب الواو ياء لأن الواو تنقلب في المضارعة ياء » ، ولذلك تقول : ارميت ولا تقول ارميوت .. وتبع أبو العباس سنة الأخفش سعيد بن مسعدة فإنه كان يبنى من الأمثلة ما لا مثال له ^(١) .

ومن مصنفاته المطبوعة كتاب المقصور والممدود على حروف المعجم وهو كتاب نفيس في بابيه . وله كتاب « الانتصار لسيبويه من المبرد » ومنه مخطوطة بدار الكتب المصرية وفيه يتعقب المبرد في كتابه الذي تتبع به كلام سيبويه وسماه « مسائل الغلط » وكان قد كتبه في حديثه مما جعله يعتذر منه ^(٢) . وقد نقض عليه ابن ولاد كل ما أورده على الإمام النحوي الكبير ، وفي كتاب الرد على النحاة لابن مضاء بعض أمثلة من نقضه ^(٣) . وله آراء نحوية مختلفة ، كان يتابع فيها أحياناً الكوفيين على الرغم من إعجابه الشديد بسيبويه وأئمة البصريين ، من ذلك تجويزهم أن يجرى المقصور مثل مصطفي في جمعه جمعاً سالماً مجرى المنقوص ، فيضم فيه ما قبل الواو في مثل مصطفون ويكسر ما قبل الياء ، في مثل مصطفين وقاضين ، وكان يقول إن ذلك لغة لبعض العرب ^(٤) . وكان يجوز مع أستاذه الزجاج أن تدخل لام الابتداء على معمول الخبر المقدم إذا كان مفعولاً به مثل « إن زيدا لطعامك آكل » ^(٥) . وكان يذهب - وتبعه أبو علي الفارسي - إلى أن نون المثني والجمع السالم عوض عن الحركة والتنوين في المفرد معاً ^(٦) . وذهب - وتبعه ابن مالك - إلى أن « من » مع اسم التفضيل في مثل « زيد أفضل من عمرو » للمجازاة لا الابتداء كما ذهب سيبويه ، كأنه قيل : جاوز زيد عمراً في الفضل ^(٧) . وكان سيبويه يذهب إلى أن قولهم : « لاه أبوك » أصله لله أبوك فحذفت لام الجر ، ولام التعريف ، وبنيت لاه لتضمنها لها مع

(١) وانظر مناظرة ابن ولاد مع أبي جعفر . (٤) المص ٤٦/١ .

النحاس في مسائل أخرى في كتاب الأشباه . (٥) المص ١٣٩/١ .

والنظائر ١٣٦/٣ - ١٥٧ . (٦) المص ٤٨/١ .

(٧) المص ٣٦/٢ . (٢) المصانص لابن جني ٢٠٦/١ .

(٣) انظر ص ١٢٨ وما بعدها .

حذفها كما بنيت أمس لتضمها معنى لام التعريف . وذهب ابن ولاد إلى أن أصل « لاه أبوك » آلقه أبوك حذفت الهمزة النائية عن واو « تنقسم وقالوا للهي وخففت الألف^(١) . وكان يذهب إلى أن صيغة المبالغة . فعَّيل » تعمل عمل اسم الفاعل فتصب المفعول به مثل شَرَّيب الماء^(٢) .

٢

في اتجاه المدرسة البغدادية

رأينا النابهي من النحاة المصريين يرحلون إلى البصرة وبعداد طول القربى الثاني والثالث وأوائل القرن الرابع للهجرة . وكانت المدرسة البصرية وأساتذتها غالباً وجهتهم في بغداد . وخير من يصور ذلك أبو العباس بن ولاد تلميذ الزجاج صاحب المبرد ، وبلغ من بصريته أن عُنِيَ بتأليف كتاب الانتصار لسيبويه ، وكأنه يؤمن بأن غلطاً لا يمكن أن يتعلق بقلمه . وفي نفس هذه الحقبة كانت قد أخذت تظهر مدرسة بعداد ممثلة في أئمتها الأولين من أمثال ابن كَيْسَانَ وابن شَقِير وابن الخياط الذين كانوا يترعون في أول حياتهم نزعة كوفية ، ثم مزجوا بين النحوين الكوفي والبصري مع استمرار ميلهم الواضح نحو الكوفيين .

وإذا كان أبو العباس بن ولاد لم يلتفت إلى هذه النزعة الحوية الجديدة فإن رفيقه ومواطنه أبا جعفر النحاس لم يقع بعيداً عنها . وقد اختلف مثله إلى أصحاب المبرد وفي مقدمتهم الزجاج . ولكن يظهر أنه اختلف أيضاً إلى أصحاب ثعلب . بل يصحُّ لقدماء على أنه كان يختلف إلى ابن الأنباري ، ولا نشك أنه اختلف أيضاً إلى حلقات ابن كَيْسَانَ وابن شَقِير وأضرابهما من أوائل البغداديين لما سئروا عنده عما قليل من مزج بين آراء البصريين والكوفيين . وبذلك يلتحم نحو المدرسة المصرية بنحو المدرسة البغدادية مع نشأتها المبكرة .

وأبو^(٣) جعفر النحاس هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المتوفى سنة

الأول. ص ٢٩١ وإنشاء الرواة ١٧/١ ومجم

لأدب. ٢٢٤/٤ وابن حنك ٢٩/١ وشذرات

الذهب ٣٤٦/٢ ورواة الحداد ٣١١/٢ وبمئة

الوعاء ص ١٥٧ .

(١) اجمع ٣٧/٢

(٢) اجمع ٩٧/٢ .

(٣) أنظر في ترجمة إحسان اليربوعي ص

٢٣٩ والأصناف للسعدى الورقة ٥٥٥ وورقة

٣٣٨ للهجرة أكتب على النحو ودراساته في موطنه ، ثم رحل إلى العراق ، فسمع الزجاج وغيره من أصحاب المبرد مثل ابن السراج ، كما سمع أصحاب ثعلب وأوائل البغداديين . وعاد إلى موطنه ، يدرس كتاب سيبويه لطلابه . وطارت شهرته ، فرحل إليه الطلاب من الأندلس وفي مقدمتهم — كما مر بنا في غير هذا الموضع . محمد بن يحيى الرباحي الذي حتمل عنه كتاب سيبويه رواية ، ودرسه لطلابه بقرطبة .

وظل نخاء الأندلس من بعده يوارثون رواية نسخته المضبوطة الوثيقة مثيرين لكنوز الكتاب ومفسرين معلقين . وبذلك كان للنحاس فضل بـث دراسة كتاب سيبويه في الأندلس وما رافقها هناك من نهضة الدراسات النحوية . ومما عني به « تفسير أبيات سيبويه » ويقال إنه لم يسبق إلى مثله ، وكل من جاء بعده استمد منه .

وفي بعض المراجع أن له كتاب « شرح سيبويه » مما يدل على أنه كان له على الكتاب شرح مفرد بذلله ويحل مشاكله . وعني بالقرآن الكريم ، فكتب فيه كتباً مفيدة . منها كتاب معاني القرآن وكتاب إعراب القرآن ، وهما كتابان قيّمان ويقال إنهما أغنيا عما صنف قبلهما في معناهما . وله شروح على بعض دواوين الشعر والمعلقات والمفضليات . وصنف في النحو كتاب الكافي وهو مفقود ومختصراً أسماء كتاب التفاحة في النحو نشره كوركيس عواد ببغداد ، كما صنف كتاباً في الاشتقاق . وبلغنا بين مصنفاته التي روتها له كتب التراجم كتاب « المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين » مما يدل دلالة واضحة على أنه عني باستيعاب آراء المدرستين عناية جعلته يخصهما بالتأليف .

ومن يرجع إلى مختصره الذي سماه كتاب التفاحة في النحو والذي يقع في ست عشرة صحيفة يحده يمزج في وضوح بين آراء البصريين والكوفيين ، فهو في الصورة العامة للكتيب وعرض مسائله بصرى ، وهو في بعض آرائه وبعض المصطلحات كوفى ، وقد يختار رأياً لقطرب أو للأخفش مخالفاً جمهور البصريين . ومن أول ما يلقانا في الكتيب مخالفاً لهم فيه ذهابه إلى أن الأسماء الخمسة : أباك وأخواتها معربة بحروف العلة نفسها متفكراً في ذلك مع قطرب وهشام من الكوفيين والزجاجي

من البغداديين^(١). ولا يلبث أن يذهب إلى أن المثنى والجمع السالم يُرْفَعَانِ بالألف والواو وَيُنْصَبَانِ وَيُجَرَّانِ بالياء، لا نيابة عن حركات مقدرة، وهو رأى الكوفيين وقطرب والزجاج أستاذه والزجاجي^(٢). وذهب مع الكوفيين إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم لا مبنى كما ذهب البصريون^(٣). واختار رأيهم في أن حتى ولام الجحود ولام كي وواو المعية - ويسمياها واو الظرف - وأوفاء السببية تنصب جميعها المضارع بدون تقدير أن^(٤). واستظهر غير مصطلح من مصطلحات الفراء والكوفيين، من ذلك تسمية النفي بالجحد^(٥) وتسمية نائب الفاعل باسم المفعول الذي لم يسم فاعله^(٦)، وتسمية الصفة بالنعته^(٧)، وتسمية التمييز بالتفسير^(٨).

وكان يذهب مع الكسائي إلى أن « ذو وذووه » لا تضافان إلى الضمير خلافاً للجهمور لما جاء عن العرب في النثر من مثل قولهم : « إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه »^(٩). وذهب مع الأخفش إلى أن المضاف إليه مجرور بالإضافة لا بالمضاف كما ذهب سيبويه^(١٠)، كما ذهب أيضاً معه إلى أن « لا سيما » من أدوات الاستثناء، وأن ما بعدها في مثل « لا سيما زيد » مرفوع أو مجرور^(١١). وجعل - مع ابن السراج - لا النافية من أدوات التعليق مع ظن وأخواتها مثل « ظننت لا يقوم زيد »^(١٢). وكان يذهب إلى أن « مع » الساكنة العين في لغة ربعة حرف^(١٣). ولعل في ذلك كله ما يدل على أن مصر أخرجت نحوياً بغدادى النزعة في

القرآن ١١٢/١، ١٩٨، ٢٤٢٧٧/٢، ١٤٥.

(٨) كتاب التفاحة ص ٢٤ وانظر معاني

القرآن ٢٢٥/١.

(٩) المجمع ٥٠/٢.

(١٠) كتاب التفاحة ص ١٨ وانظر المجمع

٤٦/٢.

(١١) كتاب التفاحة ص ٢٥ وما بعدها

وقارن بالمجمع ٢٣٤/١.

(١٢) المجمع ١٥٤/١.

(١٣) المغنى ص ٣٧٠ والمجمع ٢١٧/١.

(١) كتاب التفاحة في النحوص ١٥ وقارن

بالمجمع ٣٨/١.

(٢) كتاب التفاحة ص ١٥ والمجمع ٤٧/١.

(٣) كتاب التفاحة ص ١٦ والمجمع ١٥/١.

(٤) كتاب التفاحة ص ١٩ وقارن بالمجمع

٧/٢، ١٤، ١٧.

(٥) كتاب التفاحة ص ٢٠ وقارن بمعاني

القرآن لقراء ٥٢/١.

(٦) كتاب التفاحة ص ٢١ وانظر معاني

القرآن ٣٠١/١.

(٧) كتاب التفاحة ص ٢٢ وقارن بمعاني

وقت مبكر . فهو يمزج بين النحو البصري والكوفي ، وهو ينفذ إلى آراء جديدة .
ومن أهم تلاميذه أبو بكر^(١) الإدفعي المتوفى في العصر الفاطمي سنة ٣٨٨
للهجرة ، وهو منسوب إلى مدينة إدفو بصعيد مصر ، وكان يروى عن أستاذه
النحاس كل تصانيفه في النحو والقرآن . وعُني بالتفسير فصنف فيه كتاباً في
مائة مجلد سماه « الاستغناء في تفسير القرآن » جمع فيه من علوم العربية ما لم
يجتمع بغيره ، ويظهر أن ضخامة الكتاب حالت من قديم دون الانتفاع به ومعرفة
ما نثر فيه الإدفعي من آراء في العربية .

وأنبه تلامذة الإدفعي الحوفي . وهو علي^(٢) بن إبراهيم المتوفى سنة ٤٣٠
للهجرة ، قرأ على الإدفعي وأخذ عنه واكثر . وتصدر لإقراء النحو . وصنف فيه
مصنفًا كبيراً استوفى فيه العلل والأصول وصنف مصنفات أصغر منه اشتغل بها
المصريون . وصنف في إعراب القرآن كتاباً في عشرة مجلدات كان علماء موطنه
يتنافسون في تحصيله . وصنف أيضاً في تفسير القرآن وعلومه . ونرى ابن هشام
يعرض لإعراب « ذلك » في قوله تعالى : (ولبس لتقوى ذلك خير) ويقول إنها
بدل أو عطف بيان ويقول : جوز الفارسي كونها صفة . ورد ذلك الحوفي بأن
الصفة لا تكون أعرف من الموصوف^(٣) . وفي ذلك ما يشهد بأن الحوفي كان مطلعاً
على كتاب الحجة لأبي علي الفارسي ، وأكبر الظن أنه اطلع على كتاباته الأخرى
وكان نحة مصر في العصر الفاطمي من أمثال الحوفي كانوا يعنون بمعرفة آراء
المدرسة لبغدية وأعلامها الذبهين من أمثال الفارسي . وقد توقف بن هشام مراراً
في كتابه المغني براء توجيهات الحوفي الإعرابية لبعض آي لذكر الحكيم .
وأكبر الظن أنه نقلها جميعاً عن كتابه الذي صنّفه في إعراب القرآن . وهو تارة
يرتضي توجيهه وتارة يرفضه . فمن ذلك استحسانه ما ذهب إليه في الآية الكريمة :

٢٢١/١٢ وإساء الرواة ٢١٩/٢ ولأنسب

للسماقي ورقة ١٨١ وابن عسك ٣٣٢/١

والناب في الأنسب ٢٣٩/١ وشذرات الذهب

٢٤٧/٣ وبيعة الوعد ص ٣٢٥ .

(٣) لمعنى ص ٥٥٣ .

(١) نضر في ترجمة لإدفعي إنباء الرواة

١٨٩/٣ وطبقات القراء ١٩٨/٢ وطبقات

المصريين للبروطي ص ٣٨ وشذرات الذهب

١٣٠/٣ وبيعة لوعاة ص ٨١ .

(٢) رجع في ترجمة الحوفي معجم الأدباء

(والذين كسبوا السيئات جزاءً سيئةً بمثلها وترهقهم ذلةً) من أن (جزاء سيئة) مبتدأ وخبره محذوف تقديره لهم^(١). ومن ذلك رفضه ما ذهب إليه الحوفي مع الفراء من أن جملة (ولهم ما يشتهون) في قوله تعالى: (ويجعلون لله البنات، سبحانه ولهم ما يشتهون) معطوفة على ما قبلها بتقدير أن الأصل ولأنفسهم ثم حذف المضاف، وقال ابن هشام إن هذا تكلف والواو في الآية للاستئناف^(٢). وقد أنكر رأيه في أن الباء لها متعلق في قوله جلَّ شأنه: (أليس الله بأحكم الحاكمين) لأنها حرف جر زائد، وحروف الزيادة لا متعلق لها^(٣). وردَّ ابن هشام رأيَه في قوله تعالى: (ولسمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) أن جواب الشرط هو إن ذلك وما بعدها لأنها اسمية وهي لا تكون جواباً للشرط في النثر بدون فاء، إنما يختص ذلك بالشعر، أما الآية فجواب الشرط فيها محذوف^(٤). وارتضى رأيَه في أن خبر الذين في قوله عزَّ وجل: (والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا ننزع أجر المصلحين) محذوف دلت عليه الجملة وتقديره مأجورون^(٥). وأنكر قوله إن الباء من قوله تعالى: (فناظرةً بهم يرجع المرسلون) متعلقة بناظرة لأنها جارة لما الاستفهامية والاستفهام له الصلر^(٦)، كما أنكر ما ذهب إليه في الآية: (إني ذاهب إلى ربي سيهدين) من أن (سيهدين) جملة حالية، إنما هي اعتراضية^(٧). وردَّ إعرابه لقوله جلَّ شأنه: (ظلماتٌ بعضها فوق بعض) أن ظلمات مبتدأ وبعضها فوق بعض خبر. قائلًا: الصواب أن ظلمات خبر لمبتدأ محذوف^(٨). وتلك هي كل مراجعات ابن هشام في كتابه «المغنى» للحوفي في كتابه إعراب القرآن، وكأنه لم يجد وراءها ما يرده أو ينكره. مما يشهد للقفا في قوله عنه إنه كان عالمًا بالنحو قيسًا بلعل العربية أتم قيام.

وكان يعاصره الذاكر^(٩) التحوى المصرى تلميذ ابن جنى المتوفى سنة ٤٤٠

للهجرة وكان يتصدَّر بمصر لإقراء العربية، وله تعليقات مفيدة في النحو، وهو إشارة

(١) المغنى ص ٤٣٧.

(٢) مغنى ص ٥٩٧.

(٣) المغنى ص ٤٤٣.

(٤) مغنى ص ٤٤٤.

(٥) المغنى ص ٤٩٢ والمصحح ١٠٨/٢.

(٦) مغنى ص ٦٣٨.

(٧) المغنى ص ٥٥٢.

(٨) انظر فيه انباء الرافعي ١٠٠.

(٩) انظر في تاريخ العرب ١٠٠.

واضحة إلى أن كتب بن جني عُرِفَت على الأقل منذ عصره بمصر .
ويلقانا في عصر المستنصر الفاطمي نحويّ كبير هو ابن^(١) بابشاذ طاهر بن
أحمد المتوفى سنة ٤٦٩ للهجرة . وقد رحل إلى بغداد وأخذ عن نحاتها وعلمائها ،
وبذلك اتصل مباشرة بنحو البغداديين . وعاد إلى موطنه فتصدر للإقراء بجامع
عمرو بن العاص مع إشرافه على تحرير الكتب الصادرة عن ديوان الإنشاء الفاطمي
إلى الأطراف . وله في النحو تصانيف سارت - كما يقول القفطي - مسير
الشمس . منها « المقدمة » في النحو وشرحها وشرح الجمل للرجسي أحد^٢ عمدة
النحو البغدادى . وكانت له تعلية كبيرة في النحو كتبها في غرفة بجامع عمرو
انقطع فيها بأخرة للعبادة والتسك ، ويقال إنها كانت في نحو خمسة عشر مجلداً ،
وإنها ظلت تنتقل من تلميذ إلى تلميذ حتى نهاية القرن السادس ، وكانوا
يسمونها « تعليق الغرفة » . ومن مصنفاته « شرح الأصول » لابن السراج وكتاب
المحتسب بناء على عشرة أشياء : الاسم والفعل والحرف ، والرفع والنصب والجر
والجرم ، والعامل والتابع والخط ، وله عليه شروح ، واختصره ابن عصفور .
وتدور لابن بابشاذ في كتب النحو آراء مختلفة يتفق في طائفة منها مع الكوفيين
والبغداديين والبصريين ، مما يدل دلالة واضحة أنه كان يمزج بين كل تلك
المذاهب ، فمن ذلك أن البصريين كانوا يمنعون عمل إذن النصب في المضارع
وهي مفصولة عنه بأى معمول له ، وأجاز ذلك الكسائي والقرء وغيرهما من الكوفيين
وتوسط ابن بابشاذ بين الطرفين المتعارضين فجوّز الفصل بالنداء والدعاء مثل
إذن يازيد أحسن إليك وإذن - يغفر الله لك - بدخلت اللجنة^(٣) . وكان يميز
- مع الكوفيين والأخفش - ترخيم الاسم الثلاثي المحرك الوسط مثل حكم فيقال :
ياحك^(٤) . وكان يرى رأى ابن درستويه البصري القائل بأن المبتدأ في مثل « ضربني
العبد مسيئاً » لا خبر له^(٥) . وذهب مع الفارسي والسيرافي إلى أن عامل المستثنى

ص ٢٧٢ .

(٢) المص ٧/٢ والمخ ١٦ .

(٣) المص ١٨٢/١ .

(٤) الرضى على الكافية ٩٤/١ .

(١) راجع في ترجمة ابن بابشاذ نزهة الألباء

ص ٣٦١ ومصم الأدباء ١٧/١٢ وإنباء الرواة

٩٥/٢ وابن خلكان ٢٣٥/١ وشذرات الذهب

٣٣٣/٣ ومروءة الخن ٩٨/٣ وبغية الوعاة

ما قبل إلا معدّي إليه بواسطتها^(١). واختار رأى الأخفش والفارسي في أن سمع قد تلحق بعلم فتنصب مفعولين مثل «سمعت محمداً يتكلم»^(٢). وكان يرى أن لام التعريف العهدية خاصة بالأعيان بينما الجنسية خاصة بالأذهان^(٣). وكان يذهب إلى أن الكاف في أسماء الأفعال مثل «إليك» و «رويدك» و «مكانك» حرف خطاب وليست اسماً مجروراً مع الحروف ومضافاً إليه مع الظروف كما ذهب البصريون ولا فاعلاً كما زعم الفراء ولا مفعولاً كما زعم الكسائي^(٤).

وتصدر لإقراء النحو بعده تلميذه محمد^(٥) بن بركات المتوفى سنة ٥٢٠ للهجرة، ويذكر السيوطي في ترجمته أن من أساتذته أيضاً محمد^(٦) بن مسعود الغزني المعروف بالزكي والعلاء بن أبي الفتح عثمان بن جني، أما الأول فاشتهر بكتاب له في النحو سماه البديع، يقول ابن هشام عنه إنه كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة، ويذكر قولاً من أقواله هو أن «الذي وأن المصادرية بتقارضان، فتقع الذي مصدرية كقول جميل:

أَتَقَرَّحُ أَكْبَادُ الْحَيِّينَ كَالَّذِي أَرَى كَبْدِي مِنْ حُبِّ بَشَنَةِ يَرَحُ

وتقع أن بمعنى الذي كقولهم «زيد أعقل من أن يكذب»، أي من الذي يكذب»^(٧). وأما العلاء فقد كان يروي كتب أبيه ابن جني. ومعنى ذلك أن ابن بركات تزود من كتابات ابن جني كما تزود من كتاب البديع لمحمد بن مسعود، وأيضاً تزود من أستاذه ابن بابشاذ وخاصة من «تعليقة الغرفة» التي ورثها عنه. وكانت له تصانيف في النحو سقطت من يد الزمن.

واستوطن مصر لسته خمسمائة كبير نحاة صقلية ولغويها على^(٨) بن جعفر

- | | |
|---|--|
| (١) الجمع ٢٢٤/١. | الوعاء ص ٢٤. |
| (٢) الجمع ١٥٠/١. | (٦) انظره في البنية ص ١٠٥. |
| (٣) الجمع ٧٩/١. | (٧) المني ص ٦٠٢. |
| (٤) الرضى على الكافية ٦٥/٢ والجمع ١٠٦/٢. | (٨) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٢٧٩/١٢ وابن خلكان ٣٣٩/١ وشذرات الذهب ٤٥/٤ ومروءة الجنان ٢١٢/٢ وإنباه الرواة ٢٣٦/٢ والبنية ص ٣٣١. |
| (٥) انظر في ترجمة ابن بركات معجم الأدباء ٣٩/١٨ وإنباه الرواة ٧٨/٣ وشذرات الذهب ٦٢/٤ ومروءة الجنان ٢٢٥/٣ وبغية | |

السعدى المعروف بابن القسطنطاع ، وتصدر فيها لإقراء اللغة والنحو ، ومن تصانيفه كتاب تهذيب أفعال ابن القوطية وأبنية الأسماء وحواشٍ على الصحاح للجوهري ، وما زال مقبها على الإفادة والتصنيف حتى توفي سنة ٥١٥ للهجرة .

وأكبر نخاة مصر لأواخر العصر الفاطمي ابن برّى^(١) المصرى المولد والمنشأ المقدسى الأصل ، وقد لحق الدولة الأيوبية وامتدت به حياته حتى سنة ٥٨٢ للهجرة . وهو تلميذ ابن بركات وغيره من المصريين والقاديين على مصر من الأندلس وبخاصة محمد^(٢) بن عبد الملك الشترينى الذى قرأ عليه كتاب سيبويه ، وكان للأندلسيين - كما مر بنا - عناية به منذ نقل لهم الرباحى صورة من نسخة النحاس المضبوطة الوثيقة ، وتوفر وا عليها بالدرس والشرح والتفسير . وعلى نحو ما كان ابن برى قيماً بالنحو كان قيماً باللغة وشواهدا ، وكان إليه التصفح فى ديوان الإنشاء الفاطمى ، ووظيفة أستاذه ابن بركات وابن بابشاذ من قبلهما . وتصدر لإقراء النحو واللغة بجامع عمرو ، وطارت شهرته فى الآفاق فقصده الطلاب من كل فج ، ومن قصده وقرأ عليه كما أسلفنا عيسى الجزولى نحوى المغرب والأندلس ، وقد ذكرنا أنه لما قرأ عليه كتاب الجمل للزجاجى أثيرت مسائل جمعها فى مقدمته المعروفة بالجزولية ، وكان لا يسبغ أن يقول هى من تصنيفى لأنها من نتائج خواطر ابن برى وتلاميذه ، وقد عُنِي بها النخاة وشرحوها مراراً . واشتهر له فى اللغة حواشيه على صحاح الجوهري وكانت فى ستة مجلدات ، وهى أحد المصادر الخمسة التى ألفت منها ابن منظور معجمه الكبير لسان العرب كما يقول فى مقدمته ، واسمه يتردد فيه تردداً واسعاً . ومن مصنفاته جواب المسائل العشر التى استشكلها أبو نزار الحسن بن صافى النحوى^(٣) وأغاليط الفقهاء وحواشٍ على درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى ، وقد راجعه فى أن التعبير بكلمة «صباح مساء» على الإضافة يراد به الصباح وحده بخلاف صباح مساء على التركيب ، فإن ذلك يعنيهما معاً ،

الشافية للسبكي ٢٢٣/٤ .

(٢) انظرو فى بنية الوعاة ص ٦٨ .

(٣) أوردها السيوطى فى كتاب الأشباه

والنظائر ١٧١/٣ .

(١) راجع فى ترجمة ابن برى معجم الأدباء

٥٦/١٢ وإنباء الرواة ١١٠/٢ وابن خلكان

٢٦٨/١ وشذرات الذهب ٢٧٣/٤ و امرأة

حسن ٤٢٤/٣ ، وبنية الوعاة ص ٢٧٨ و طقات

وقال : إن هذا الفرق لم يقل به أحد وإن السيراني صرح بأن قولهم : « يأتينا صباح مساء وصباح مساء وصباحاً ومساءً معناهن وحد^(١) » . وكان يذهب إلى أن لولا تفيد التعليل في مثل « لولا إحسانك لما شكرتك » وأن العرب لذلك جرّوا بها المضمر في مثل لولاي^(٢) ، وهو بذلك يتفق مع سيبويه كما مر بنا في أنها حين يليها المضمر تكون جارة . وذهب مذهب الكوفيين والأخفش في أن إذا الفجائية حرف وليست ظرفاً^(٣) . كما ذهب مذهب أبي على الفارسي في أن « ما » قد تأتي زمانية في مثل : (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) أي استقيموا لهم مدة سقامتهم لكم^(٤) . ومعروف أن الفعل قد يأتي لمطاوعة ، وهي أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير مثل علّمته فتعلّم ، وهو حينئذ يتعدى إلى واحد كما في المثال ، وذهب ابن بَرى إلى أنه قد يتعدى لاثنتين نحو « استخبرت الخبر فأخبرني الخبر » ومثل « استعطيته كتاباً فأعطاني كتاباً » وقال ابن هشام : ما ذكره ابن بَرى ليس من باب المطاوعة وإنما هو من باب الطلب والإجابة^(٥) .

وكان يعاصره عثمان^(٦) بن عيسى البَلّاطيّ الموصلي نحوي دمشق المتوفى سنة ٥٩٩ للهجرة . ولما ملك صلاح الدين مصر انتقل إليها فرتب له جاريّاً لإقراء النحو بجامعها . وكان يتعمق في دراسته ودراسة العروض ، ومن مصنفاته « النّبر » في لعربية والعروض الكبير والعروض الصغير ، ويقول السيوطي إنه كان يخلط بين مذهبي الكوفة والمصرة .

ومن نخاة مصر في العصر الأيوبي سليمان^(٧) بن بنين الدقيقي تلميذ ابن بَرى المتوفى سنة ٦١٤ للهجرة ، وله مصنفات كثيرة في النحو واللغة والأدب . منها شرح على سيبويه سماه « لباب الألباب في شرح الكتاب » وكتاب الوضّاح في شرح أبيات الإيضاح لأبي على الفارسي ، وكتاب إغراب العمل في شرح أبيات الجمل للزجاجي ، وكتاب اتفاق المباني واقتراح المعاني في اللغة .

(٥) المغني ص ٥٧٤ ، ٥٧٥ .

(٦) انظر ترجمة البطي في معجم الأدباء .

١٢/١٤١ وإنباء الرواة ٢/٣٤٤ وبغية الوعاة

ص ٣٢٣ .

(٧) انظره في بغية الوعاة ص ٢٦١

(١) المسع ١٩٧/١ .

(٢) الأشياء والظواهر للسيوطي ١/٢٢٧ .

(٣) الرضى عن الكافية ١/٩٣ وانظر المغني

ص ٩٢

(٤) المغني ص ٣٢٥

ونزل مصر يحيى^(١) بن معطي المغربي المتوفى سنة ٦٢٨ قرأ على الجزولي ، ثم رحل إلى دمشق وأقرأ النحو بها مدة . ثم تركها إلى القاهرة واستقر بها وتصدر بالجامع العتيق لإقراء الطلاب النحو ، وله مصنفات مختلفة منها ألفية في النحو كالألفية ابن مالك ، ومنها العقود والقوانين في النحو ، ومنها الفصول وحواش على أصول ابن السراج وشرح على الجمل . وكان يذهب إلى أن ما النافية قد تحذف في جواب القسم^(٢) ، وكان يرى أنه إذا اجتمع مع الفعل المبني للمجهول مصدر وظرف وجار ومجرور كان الجار والمجرور هما نائب الفاعل لا الظرف ولا المصدر . بينما كان يرى البصريون أن لك الخيار في إقامة أى الثلاثة نائباً للفاعل^(٣) . وذهب إلى أن « أيا وبيا وهيا » للمنادى البعيد وأى والهمزة للمنادى القريب^(٤) . وكان يرى رأى الزمخشري وأستاذه الجزولي في أن علل البناء خمسة : شبه الحرف ، وتضمن معناه ، والوقوع موقع المبني ، ومناسبة المبني ، والإضافة إلى المبني^(٥) . وما ذكره في كتابه الفصول أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها بالحروف ولم يذكر ذلك غيره^(٦) وذكر في الفصول أيضاً أن « دام » لا يجوز تقديم خبرها على اسمها^(٧) .

وكان يعاصره ابن اليراع^(٨) على بن عبد الصمد المتوفى سنة ٦٣٣ للهجرة . وقد تصدر لإقراء النحو وقراءات الذكر الحكيم ، وله مجموع في النحو يتردد ذكره في الأشباه والنظائر للسيوطي ، مع بعض ملاحظاته وآرائه . من ذلك قوله إن العلم قد يرد معروفاً بالألف واللام كالأجناس وذلك في باب نعم وبشر ، إذ تقول مثلاً نعم العمر عمر بن الخطاب^(٩) وكان يقول إن أم المتصلة تفرق عن أم المنقطعة من سبعة أوجه ، وما ذكره من هذه الأوجه أنها لا تقع إلا بعد استفهام

(٥) الأشباه والنظائر ٢٤/٢ .

(٦) الأشباه والنظائر ٤/٣ .

(٧) الأشباه والنظائر ٥/٣ وانظر التصريح

على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى (طبع عيسى

البابى الحلبي) ١٨٧/١ .

(٨) انظره في البنية ص ٣٤١ .

(٩) الأشباه والنظائر ٤٠/٢ .

(١) راجع ترجمته في معجم الأدباء ٣٥/٢٠

وشذرات الذهب ١٢٩/٥ وبنية الوعاة ص

٤١٦ .

(٢) انظر المعنى ص ٧١٠ وقد تابعه في ذلك

ابن مالك وقابل بالأشباه والنظائر ٥٨/٢ .

(٣) الجمع ١٦٣/١ .

(٤) الأشباه والنظائر ٣٠٤/١ .

وما بعدها معطوف على ما قبلها، وتقتضى المعادلة، مثل أضربت علياً أم نَهَرْتَهُ^(١).

ومن نحاة العصر الأيوبي النابيهين على^(٢) بن محمد بن عبد الصمد السخاوي المتوفى سنة ٦٤٣ للهجرة، وله شرحان على كتاب المفصل للزحشرى، وشرح على أحاجيه النحويه. واسمه يدور في كتاب الأشباه والنظائر. وله ملاحظ وآراء دقيقة كثيرة، من ذلك قوله إن باب فعيلة تحذف منه التاء والياء في النسب مثل حنيفة وحنى وكأنه لما تطرق إليه تغيير بحذف التاء حذفت معها الياء بينما فُعِيلَ مثل تميم لا يحذف منه في النسب شيء^(٣). وكان يقول لا يدخل على المقسم به المضممر غير الباء^(٤)، وشبّه الحال بالمفعول به في مجيئها بعد الفاعل، وبالظرف في انقضاء مدتها مع فعلها، وبالصفة. وبالتمييز في تنكيرها وبالخبر في فائدتها^(٥) وكان يقول حتى الجارة تختلف عن «إلى» أنه لا يليها مضممر مثلها وأن فيها معنى الاستثناء وأنها لا تقع خبراً بخلاف إلى في مثل: (والأمر إليك)^(٦). واحتفظ السيوطي له بأجوبته عن عشر مسائل نحوية ولغوية أثارها أبو نزار الحسن بن صافي النحوى، وهى تدل على سعة معارفه النحوية^(٧). وكان يعاصره ابن الحاجب وسنخضه بكلمة أكثر طولا.

وتنشط الدراسات النحوية في عصر المماليك، بل تزدهر وتثمر ثماراً رائعة، ومن النحاة النابيهين حينئذ بهاء الدين^(٨) بن النحاس الحلبي الأصل المتوفى سنة ٦٩٨ للهجرة، دخل مصر وأخذ عن شيوخها، ثم جلس لإفادة الطلاب، ولم يلبث أن أصبح شيخ الديار المصرية في علم العربية. وعليه تتلمذ أبو حيان حين نزوله مصر، وله مصنفات مختلفة من أهمها شرح على المقرب لابن عصفور. وكان يرى أن فائدة العدل في مثل لفظة عمر الاختصار فهي أخصر من عامر^(٩).

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢١٤.

(٤) الأشباه والنظائر ١/٢٢٨.

(٢) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢/٣١١.

(٥) الأشباه والنظائر ٢/١٩٠.

وابن خلكان ١/٣٤٥ وطبقات القراء ١/٥٦٨.

(٦) الأشباه والنظائر ٢/١٩٢.

وطبقات الشافعية ٥/٢٦ ومجمع الأدباء ١٥٠/٦٥.

(٧) انظر الأشباه والنظائر ٣/١٥٨.

ونفية الوعاة ص ٣٤٩.

(٨) انظر ترجمته في بغية الوعاة ص ٦.

(٣) الأشباه والنظائر ١/١٣٧.

(٩) الأشباه والنظائر ١/٣١.

وأجمع النحاة أن مضافاً إليه محذوفاً في مثل « قطع الله يدَ رجلٍ من قالها »
واختلفوا من أى الكلمتين حُذِفَ من يد أو رجل . واختار رأى سيبويه القائل
بأن المضاف إليه المحذوف مع رجل لا يد^(١) . وكان يقول : لا يُشَنَّى « بعض »
ولا يُجَمِّع حَمَلاً على « كل » لأنه نقيض ، وحكم النقيض أن يجري على نقيضه^(٢) .
وكان يختار مذهب سيبويه في أن عسى في مثل « عساى وعساك » خرجت عن
بابها وعملت عمل لعل^(٣) . وكان يقول لا يضاف من ظروف المكان سوى حيث^(٤) .
وكان الجمهور يذهب إلى أن الحرف معناه في غيره وذهب إلى أنه يدل على معنى
في نفسه^(٥) . وكان يرى رأى ابن عصفور في العطف على محل الجملة في التعليق
بالنصب مستدلين بقول كثير :

وما كنت أدري قبل عَزَّةَ ما البُكا ولا موجعاتِ القلبِ حتى تولتِ
بعطف كلمة موجعات على جملة « ما البُكا »^(٦) . وكان يقول إنما كُسرت
النون في المثني لسكونها وسكون الألف قبلها^(٧) ! . وله تعليقات مختلفة ساق منها
السيوطي أطرافاً^(٨) . وكان يذهب مع أستاذه ابن مالك إلى جواز مجيء المبتدأ مؤخراً
لكرة مع جملة سابقة له مثل « قصدك غلامه رحى »^(٩) والأولى أن تكون رجل
فاعلاً مؤخراً . ونصَّ على أن « لوما » مثل لولانتماً يحذف بعدها الخبر ويذكر
الحواب مثل « لوما محمد ما جئت »^(١٠) .

وربما كان أُنْبه تلاميذ أبي حيان ابن^(١١) أم قاسم الحسن بن قاسم المتوفى
سنة ٧٤٩ للهجرة . وأم قاسم جدته لأبيه . نُسب إليها . وله شرح على المفصل
للزحشرى وثان على التسهيل وثالث على الألفية لابن مالك . وتحفظ كتب النحو
له بآراء مختلفة ، من ذلك أنه كان يرى أن المحذوف في « إنا وأنا ولكننا » النون

(٧) الأشباه والنظائر ١/١٩٦ .

(٨) انظر الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ .

(٩) ٢٦٢/١ ، ٢٧٠/١ ، ٨٨/٢ .

(١٠) الجمع ١/١٠١ .

(١١) الجمع ١/١٠٥ .

(١٢) انظر في البنية ص ٢٢٦ .

(١) الأشباه والنظائر ١/٤٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/١٩٦ .

(٣) نفس المصدر ١/٢٢٩ .

(٤) الأشباه والنظائر ٢/٨٨ .

(٥) الجمع ١/٤ والأشباه والنظائر ٢/٢٠٣ .

(٦) المتن ص ٤٦٧ .

الأولى لا الثانية لأنها اسم ، والحروف أولى بالحذف من الاسم^(١) . وكان يتصدى لأستاذه أبي حيان كثيراً ، وخاصة حين يعارض ابن مالك ، ونراه يحكى عبارته حينئذ بصيغة قيل^(٢) ، وما عارضه فيه منحازاً لابن مالك أن حرى من أخوات كاد وليست اسماً منونا بمعنى حقيق^(٣) . وقد أنكر رأيه في جواز حذف العائد المتصل بليت في مثل « جاء الذى ليته زيد »^(٤) وأكبر الظن أنه آن أن نفرد حديثاً أكثر تفصيلاً لأهم نحوى مصرى ظهر في القرن السابع الهجرى وهو ابن الحاجب .

ابن^(٥) الحاجب

هو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المتوفى سنة ٦٤٦ للهجرة . وُلد في « إسنا » بصعيد مصر سنة ٥٧٠ ونشأ بالقاهرة ، وأكبَّ على الدرس والتحصيل حتى أصبح عالماً في الفقه على مذهب مالك وفي الأصول والنحو . وكان أبوه حاجباً للأمر عز الدين موسك الصلاحى ، فغلبت عليه النسبة إلى وظيفته . ورحل إلى دمشق ، وأقبل الطلاب يُفيدون من علمه الغزير هناك ، ثم عاد إلى القاهرة فدرّس النحو بالمدرسة الفاضلية . ثم نزل الإسكندرية ولم تطل إقامته بها ، إذ سرعان ما لبى الداء ربه . وله مصنفات كثيرة في الفقه المالكى والأصول والعروض ، ولكن شهرته طبقت الخافقين بما صنفه في النحو ، وأهم مصنفاته فيه الكافية وهى مطبوعة مراراً بشرح الرضى الإسرائبادى وغيره ، وشرح له الرضى أيضاً الشافية ، وهى فى فن التصريف وشرحه مطبوع . وفى دار الكتب المصرية مخطوطة من أماليه النحوية فى أكثر من ستمائة وخمسين صحيفة .

ولابن الحاجب آراء كثيرة اتفق فيها مع بعض النحاة وأخرى خالف فيها جمهورهم ،

لابن فرحون ص ٣٧٢ وطبقات القراء الجزرى

(١) المص ٦٤/١ .

٥٠٨/١ وشذرات الذهب ٢٢٤/٥ وطبقات

(٢) المص ٧٢/١ .

القراء للذهبي ٢٠١/٢ وذيل الروضتين ص ١٦٠ ،

(٣) المص ١٢٨/١ وما بعدها .

١٨٢ وتاريخ ابن كثير ١٧٦/١٣ وبنية

(٤) المص ٩٠/١ .

الوعاء ص ٢٢٢ .

(٥) انظر فى ترجمة ابن الحاجب الديباج

من ذلك ذهابه - مع الجمهور - إلى أن الإعراب لفظي لا معنوي^(١). وكان يرى أن الأسماء «قبل تركيبها في صيغ وعبارات» مبنية^(٢) وأن «ذان وتان» الإشاريتين وُضعتا للمثنى وليستا مثنيين حقيقيين ، ومعنى ذلك أن ذان صيغة وضعت للرفع وذين صيغة أخرى وضعت للنصب والجر^(٣) ، ومثلها تان . وذهب جمهور النحاة إلى أن مثل «غلامي» مبني لإضافته إلى مبني ، وخالفهم ابن الحاجب فعده معرباً مقدراً إعرابه بدليل إعراب نحو «غلامه وغلامك»^(٤). وذكر النحاة أن من مسوغات الابتداء بالنكرة أن يسبقها استفهام «مثل أألمنيذ في الفصل» وقصر ابن الحاجب ذلك على همزة الاستفهام المعادلة بأم مثل «أرجل في الدار أم امرأة»^(٥) واضطرب النحاة بإزاء قول الحكمي :

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضى بالهم والحزنِ

فقال بعضهم غير مبتدأ لا خبر له ، وقال ابن جني - وتبعه ابن الحاجب - إن غير خبر مقدم محذوف مبتدؤه ، إذ الأصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، ثم قدمت غير وما بعدها ، ثم حذف زمن - وهو المبتدأ - دون صفته ، فعاد الضمير المحرور يعلى على غير مذكور فأتى بالاسم الظاهر مكانه^(٦) ومما اتفق فيه مع أبي على الفارسي جواز تذكر الفعل مع فاعله إذا كان جمع مؤنث سالماً ، فتقول قال الزينبات وقالت^(٧). وكان يذهب - مع الزمخشري - إلى أن لام الابتداء هي التي تكون مع المبتدأ وحده في مثل «لزيد قائم» ولقائم زيد ، أما ما سوى ذلك فسمي اللام فيه لاماً مؤكدة مثل «إن محمداً لقائم»^(٨). وكان يذهب معه ومع الكوفيين في الفاعل الساد مسد الخبر مع الوصف أن يكون اسماً ظاهراً

(١) الرضي على الكافية ١٥/١ ونظر المجمع

١٤/١ .

(٢) الرضي على الكافية ١٤/١ ، ٢/٢ .

(٣) الرضي ٢٩/٢ والمغني ص ٣٨ والمجمع

٤٢/١ .

(٤) الرضي ٣٠/١ .

(٥) الرضي ٧٩/١ وما بعده والمغني ص ٥٢٢ .

(٦) المغني ص ١٧٢ .

(٧) الرضي ١٥٨/١ وانظر حاشية الشيخ

يس على شرح التصريح على التوضيح (طبعة

عيسى البابي الحلبي) ٢٨٠/١ .

(٨) الرضي ٣١٤/٢ ، ٣٣٠ والمغني ص

٢٥٢ .

مثل أقائم الزيدان، لا ضميراً مثل أقائم أنما^(١). وكان يذهب مذهبه ومذهب الكوفيين في أنه لو تلت «لو» أن المؤكدة كانت هي وما بعدها فاعلا بفعل مقدر تقديره ثبت^(٢). وكان يذهب إلى أن «إلا» لا يوصف بها مثل غير إلا إذا كانت نالية لجمع منكر غير محصور مثل (أو كن فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) ومثل «ما جاءني أحد إلا زيد» بخلاف «له على عشرة إلا درهماً» فإنه يتعين حينئذ أن تكون إلا حرف استثناء^(٣). وكان يذهب في تخريج المسألة الزنبورية في رواية الكسائي: «فيذا هو إياها» مذهباً بعيداً، إذ يجعل كلمة إياها منصوبة على الحال من الضمير في الخبر المحذوف. والأصل فإذا هو ثابت مثلها، ثم حُذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النباية، قال ابن هشام: وهو وجه غريب^(٤). وكان يرى مع الزجاج أن المضاف إليه مجرور بتقدير حرف مثل «اللام وفي ومن» لا بالمضاف كما ذهب سيبويه^(٥). وكان يزعم أن من العرب من يصرف سراويل وأنكر ابن مالك ذلك عليه^(٦). وكان يرى أن ما المصدرية قد تعمل عمل أختها أن كما في الحديث: «كما تكونوا يولّي عليكم»^(٧) وما انفرد به ذهابه إلى أن المفعول المطلق قد يكون جملة، وجعل من ذلك مقول القول في مثل «قال زيد عمرو منطلق» وذهب إلى أن المفعولين الثاني والثالث لأنباء في مثل «أنبأت زيداً عمراً فاضلاً» مفعول مطلق لأنهما نفس النبا، يقول ابن هشام: «وهذا الذي قاله لم يقله أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح»^(٨). وقد ذهب مع الزجاج إلى أن السموات في قوله عز شأنه: (خلق الله السموات) مفعول مطلق لا مفعول به^(٩).

وكان ابن الحاجب دقيق النظر، فخاض في تعليقات كثيرة مستنبطاً منها

- | | |
|---|---|
| (١) الرضى ٧٧/١ وشرح التصريح على التوضيح ١٥٧/١ والمغنى ص ٦١٥. | (٥) الرضى ٢٢٥/١ والمجمع ٤٦/٢. |
| (٢) الرضى ٣٦٣/٢ والمجمع ١٣٨/١ وانظر لغتي ص ٥٦٣ وموافقة الكوفيين في باب الشارح | (٦) أرواح المسالك لابن هشام (بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد) طبع القاهرة ١٤٢/٣. |
| (٣) الرضى ٢٢٥/١. | (٧) المغنى ص ٧٧٩. |
| (٤) المغنى ص ٩٧. | (٨) لغتي ص ٧٣٧ وانظر ص ٤٨٩. |
| | (٩) شرح التصريح ٧٩/١. |

ما لا يكاد يقف به عند حد . من ذلك تعليله بناء الاسم بشبهه بحرف من وجه واحد ومعناه من الصرف بشبهه للفعل من وجوهين . يقول : لأن الشبه بالحرف يبعده عن الاسمى ويعقد صلة بينه وبين ما لا يجانس ، بينا الشبه بالفعل قريب ، ولذلك لابد من تعدد وجهه ، حتى يبتعد الاسم عن بابه ، ويقول إن صلة الحرف بالآسم كصلة الجهاد بالإنسان بينا صلة الفعل بالاسم كصلة الإنسان بالحيوان^(١) . ويتساءل : لم حُذِفَ الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ولم يُفْعَلَ ذلك في الموصول ؟ ويجب بأن الصفة تدل على الذات التي دلَّ عليها الموصوف بنفسها باعتبار التعريف والتذكير ، لأنها تابعة للموصوف في ذلك ، والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرف ، فلو حُذِفَ لكانت الجملة نكرة فيختل المعنى^(٢) .

٣

ابن^(٣) هشام

هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى . وُلِدَ بالقاهرة سنة ٧٠٨ للهجرة ، وبها توفى سنة ٧٦١ وقد طارت شهرته في العربية منذ حياته ، فأقبل عليه الطلاب من كل فجٍّ بقيلون من علمه ومباحثه النحوية الدقيقة وستنباطاته الرائعة . ويقال إنه لم يقرأ على أبى حيان سوى ديوان زهير . وكأنه ثمرة العلماء المصريين من أساتذته . وقد تحول يتمتع مذاهب النحاة ، وتمثلها تمثلاً غريباً نادراً ، وهى مبثوثة في مصنفاته مع مناقشتها وبيان الضعيف منها والسديد ، مع إثارتها ما لا يُحصى من الخواطر والآراء في كل ما يناقشه وكل ما يغرضه . وبلغ الإعجاب به لدى بعض معاصريه حدّاً

لأن حيدر ٣٠٨/٦ وشذرات الذهب ١٩١/٦

وبنية الوعة ص ٢٩٣ والمنهج الاحمد للعيسى

ص ٢٥٥ .

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٣٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٤٥ .

(٣) راجع في ترجمة ابن هشام الدرر الكامنة

جعلهم يقولون إنه أنمَحَى من سبويه! وخلَّف في العربية مصنفات كثيرة، من أهمها كتاب «مُعْتَنِي اللَّيْبِ عَنْ كُتُبِ الْأَعْرَابِ» وقد اختط له منهجاً لم يُسَبِّقْ إليه، إذ لم يُقِمِّمْهُ على أبواب النحو المعروفة، بل قسمه قسمين كبيرين قسماً أفرده للحروف والأدوات التي تشبه مفاتيح البيان في لغتنا، ومضى يوضح وظائفها وطرق استخدامها مع عرض جميع الآراء المتصلة بها عرضاً باهراً. أما القسم الثاني فتحدث فيه عن أحكام الجملة وأقسامها المتنوعة وأحكام الظرف والجار والمجرور وخصائص الأبواب النحوية وصور العبارات الغريبة مع ما لا يكاد يفد من ملاحظات وقواعد كلية تجسم أسرار العربية، وقد طبع هذا الكتاب مراراً، وطبع معه شرحان أو حاشيتان للأمير والدسوقي. ومن مصنفاته «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» وهو مطبوع مراراً، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى باسم «التصريح على التوضيح» وكتب عليه حاشية الشيخ يس العليمي الحمصي، والحاشية والشرح مطبوعان معه. ولابن هشام بجانب هذين المصنفين شُذُور الذهب في معرفة كلام العرب، وهو مطبوع مراراً ومثله «قَطَرُ النَّدَا وَبَلَلُ الصَّدَا» و«الإعراب عن قواعد الإعراب». وله وراء ذلك مصنفات نحوية كثيرة لا تزال مخطوطة ومحفوظة على رفوف المكتبات المختلفة. وهو يمتاز فيها جميعاً بوضوح عبارته مع الأداء الدقيق إلى أبعد حدود الدقة مسهباً مطبناً أو موجزاً مجملًا.

ومنهجه في النحو هو منهج المدرسة البغدادية، فهو يوازن بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من الدعاة في أقطار العالم العربي، يختاراً لنفسه منها ما يتمشى مع مقاييسه مظهرًا قدرة فائقة في التوجيه والتعليل والتخريج، وكثيراً ما يشق لنفسه رأياً جديداً لم يسبق إليه، وخاصة في توجيهاته الإعرابية على نحو ما يتضح لقارئ كتابه المغنى.

وهو في أغلب اختياراته يقف مع البصريين، من ذلك اختياره رأى سبويه في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ^(١)، وأن كان وأخواتها

(١) شرح التصريح على التوضيح ١/١٥٨.

تعمل الرفع في اسمها ولنصب في خبرها^(١)، وأن المفعول به منصوب بالفعل^(٢)، وأن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة ولا بمعنى اللام المحذوفة^(٣)، وقد لا نبالغ إذا قلنا إنه كان يحمل^٤ سيبويه لإجلالاً بعيداً، كما كان يحمل جمهور البصريين، وفي كل جانب من كتاباته نراه متحمساً لهم مدافعاً عن آرائهم، من ذلك أنه كان يذهب مذهب يونس بن حبيب في أن تاء أخت وبنت ليست للتأنيث^(٥). وكان يرى رأى سيبويه وجمهور البصريين في أن المحذوف في مثل «تأمروني» نون الرفع لا نون الوقاية^(٦). وكان يرفض رأى الكوفيين القائل بأن أسماء الإشارة قد تحل محل أسماء الصلة، في مثل: «وهذا تحمليين طليق» إذ يعرب الكوفيون هذا اسم موصول بمعنى الذي^(٧)، كما رفض رأيهم متشبعاً للبصريين في أن الوصف يسد معه الفاعل مسد الخبر إذا لم يتقدمه نفي أو استفهام في مثل «خير بنو هب»^(٨) وكان يحتم مع جمهور البصريين أن يكون الخبر مع الظرف والجار والمجرور محذوف وتقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر^(٩). وكان يختار رأى سيبويه في أن المرفوع بعد لولا في مثل «لولا محمد لهلك العرب» مبتدأ مرفوع بالابتداء، يقول: «وليس المرفوع بعد لولا فاعلاً بفعل محذوف ولا بلولا، خلافاً لزاعمي ذلك»^(١٠) واختار رأييه في أن عسى في مثل عساك وعساه تجرى مجرى لعل، ويوضح ذلك قائلاً إن في مثل هذا التعبير ثلاثة مذاهب: أحدها أنها أُجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما أُجريت لعل مجراها في إقران خبرها بأن، قاله سيبويه، والثاني أنها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع، قاله الأخفش، ويورد ابن هشام عليه اعتراضين، كما يعترض على المذهب الثالث فيها، وهو مذهب المبرد وأبي على الفارسي،

(٧) التصريح ١٥٧/١.

(٨) التصريح ١٦٦/١ وانظر ابن يعيش

٩٠/١.

(٩) المغني ص ٣٠٢ والتصريح ١٧٨/١

وانظر ابن يعيش ٩٥/١ ١١٨/٣.

(١) التصريح ١٨٤/١.

(٢) التصريح ٣٠٩/١.

(٣) التصريح ٢٤/٢.

(٤) التصريح ٧٤/١.

(٥) المغني ص ٣٨٠ والتصريح ١١١/١.

(٦) التصريح ١٣٩/١.

إذ ذهب إلى أنها باقية على إعمالها عمل كان ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبراً وبالعكس^(١) وواضح من اعتراضه على المذهبين الثاني والثالث أنه إنما يرتضى مذهب سيبويه . وكان يقف معه ضد الكسائي في أن زيدا في مثل « هل زيدا رأيت » منصوب على الاشتغال بفعل محذوف ولا يصح أن يكون مبتدأ^(٢) ، وأن حيث لا تضاف إلى المفرد قياساً^(٣) ، وأن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان بمعنى الحال والاستقبال وقد تمسك الكسائي بإعماله وهو بمعنى الماضي في الآية الكريمة : (وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد) وخرج ذلك ابن هشام على حكاية الحال^(٤) . وما خالف فيه الكسائي أيضاً متشعباً لسبويه وجمهور البصريين أن معمول اسم الفعل لا يصح أن يتقدم عليه^(٥) ، وأن « إذن » الناصبة للمضارع لا بد أن تتصدر الجملة^(٦) ، وأن المضارع يُنصب بأن مضمرة وجوباً بعد اللام وأوحتى والقاء والواو^(٧) . وكان يأخذ برأى سيبويه في أن « إذا » حرف شرط مثل إن الشرطية تماماً خلافاً للمبرد والفارسي القائلين بأنها ظرف زمان^(٨) ، وكذلك أخذ برأيه في أنه لا يجوز أن يقال : « هذا لك وأباك » ينصب أباك مفعولاً معه لعدم تقدم فعل في الجملة أو شبهه خلافاً للفارسي^(٩) . وما كان يأخذ فيه برأى جمهور البصريين أن « زيد » في « مثل إن زيد قام » فاعل لفعل محذوف لا مبتدأ خلافاً للأخفش والكوفيين^(١٠) ، وأن الفاعل لا يصح أن يتقدم على فعله خلافاً لأهل الكوفة^(١١) .

وليس معنى ذلك أنه كان متعصباً لسبويه وجمهور البصريين ، وإنما معناه أنه كان يوافقهم في الكثرة الكثيرة من آرائهم النحوية ، ولكن دون أن يوصد الأبواب أمام بعض آراء الكوفيين والبغداديين حين براها جديرة بالاتباع ، وما كان يتابع فيه الكوفيين أن الفعل ماضٍ ومضارع فقط وأن الأمر فرع من

- | | |
|---------------------------------|--------------------------------------|
| (١) المنى ص ١٦٤ . | (٧) التصريح ٢٣٥/٢ . |
| (٢) التصريح ٢٩٧/١ . | (٨) التصريح ٢٤٧/٢ وانظر المنى ص ٩٢ . |
| (٣) التصريح ٣٩/٢ والمنى ص ١٤١ . | (٩) التصريح ٣٤٣/١ . |
| (٤) التصريح ٦٦/٢ . | (١٠) التصريح ٢٧٠/١ . |
| (٥) التصريح ٢٠٠/٢ . | (١١) التصريح ٢٧١/١ . |
| (٦) التصريح ٢٣٤/٢ . | |

المضارع المصحوب بلام الطلب في مثل لتقم، حذفت للتخفيف في مثل قم واقعد وتبعها حرف المضارعة، يقول: «وبقوله أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف ولأنه أخو النهي ولم يُدَلَّ عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وُضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده»^(١). وكان سيبويه يذهب إلى أن «أبوسا» في مثل «عسى الغوير أبوسا» خبر عسى، وذهب الكوفيون ومعهم ابن هشام إلى أن «أبوسا» خبر لكان أو يكون محذوفة أي يكون أبوساً، والجملة خبر عسى^(٢). وذهب سيبويه إلى أن «كيف» تكون دائماً ظرفاً وذهب الكوفيون وتابعهم ابن هشام إلى أنها تكون ظرفاً أحياناً وأحياناً اسماً غير ظرف، بدليل أنه يبدل منها بالرفع فيقال كيف أنت؟ أصبح أم سقيم؟ ولا يبدل المرفوع من المنصوب^(٣). وكان جمهور البصريين يمنع توكيد النكرة مطلقاً وأجازه الأنخس والكوفيون إذا أفاد، وتابعهم ابن هشام، مصححاً مثل «اعتكفت أسبوعاً كله»^(٤). وما أخذ فيه برأى الكوفيين إنكار أن التفسيرية محتجاً بأنه إذا قيل «كتبت إليه أن قم» لم يكن قم نفس كتبت. ولهذا لوجئت بأى مكان أن في المثال لم تجده مقبولا في الطبع^(٥). وكان يجوز مع الكوفيين منع صرف المنصرف في ضرورة الشعر^(٦)، وكذلك مد المقصور كقول بعض الشعراء: «فلا فقر يدوم ولا غناء» بمد كلمة غنى^(٧). وجوز أيضاً مع الكوفيين عدا الفراء العطف على الضمير المتصل المخفوض بدون إعادة الخافض لقراءة حمزة وغيره: (تساءلون به والأرحام) بالخفض عطفاً على الهاء المخفوضة بلباء^(٨)، كما يجوز معهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول مستدلاً بقراءة ابن عامر: (وكذلك زُين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بإضافة قتل إلى شركائهم أو بعبارة أخرى إضافة المصدر إلى فاعله مع الفصل بينهما بالمفعول به وهو كلمة (أولادهم)^(٩).

- | | |
|----------------------------------|--------------------|
| (١) المعنى ص ٢٥٠ والتصريح ٥٥/١. | (٦) التصريح ٢٢٨/٢. |
| (٢) المعنى ص ١٦٤ والتصريح ٢٠٤/١. | (٧) التصريح ٢٩٣/٢. |
| (٣) المعنى ص ٢٢٦ والمع ٢٠٢/١. | (٨) التصريح ١٥٠/٢. |
| (٤) التصريح ١٢٤/٢. | (٩) التصريح ٥٧/٢. |
| (٥) المعنى ص ٢٩. | |

وكان يأخذ برأى القراء في أن «لو» قد تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة أن المصدرية إلا أنها لا تنصب المضارع ، ويكثر وقوعها حينئذ بعد «ود» و«يود» مثل : (ود لو تدهن) و(يود أحدهم لو يعمر) وقد تقع بدونهما كقول قُتَيْبَةَ :

ما كان ضَرَك لو مننتَ وربما مَنَّ الفتى وهو المَغِيظ المُحْشَقُ
ويعرض لرأى جمهور البصريين في أنها في هذه المواضع شرطية وأن جوابها محذوف ، ويقول : « لا خفاء بما في ذلك من التكلف »^(١) .

وعلى نحو ما كان يختار ابن هشام لنفسه من المدرستين الكوفية والبصرية كان يختار لنفسه أيضاً من المدرستين البغدادية والأندلسية ، وبما اختاره من آراء أبي علي الفارسي أن «حيث» قد تقع مفعولاً به كما في قوله تعالى : (الله أعلم حيث يجعل رسالته)^(٢) وأن قلماً في مثل « قلما يقوم زيد » لا تحتاج لفاعل ، لأنها استعملت استعمال ما النافية^(٣) ، وأن «ما» قد تأتي زمانية ، يقول : « وهذا ظاهر في قوله تعالى : (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم »^(٤) . ووافق ابن جني في أن الجملة قد تبدل من المفرد كقول بعض الشعراء :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان

على تقدير أن جملة الاستفهام « كيف يلتقيان » بدل من كلمتي « حاجة وأخرى » أى إلى الله أشكو حاجتين : تعذر التقائهما^(٥) . وقد أكثر من مراجعة الزمخشري ، ويكنى أن نذكر من ذلك ثلاثة أمثلة ، أولها رده ما ذهب إليه من أن « لن » تقتضى تأييد النفي وتوكيده ، يقول : « وكلاهما دعوى بلا دليل ، ولو كانت للتأييد لم يقيّد منفيها باليوم في قوله تعالى : (فلن أكلم اليوم إنسياً) ولكن ذكر الأبد في (ولن يتمنوه أبداً) تكراراً والأصل علمه »^(٦) . وثاني الأمثلة ما ذهب إليه الزمخشري في الواو من أنها قد تأتي للإباحة مثل أو ، وذلك في تعليقه بتفسيره على آية البقرة : (فإذا أمتهم فئن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من

(١) المعنى ص ٢٩٣ والتصريح ٢٥٤/٢ .

(٢) المعنى ص ٣٣٥ .

(٣) المعنى ص ١٤٠ .

(٤) المعنى ص ٤٧٥ والتصريح ١٦٢/٢ .

(٥) المعنى ص ٧٥٠ .

(٦) التصريح ٢٢٩/٢ والمعنى ص ٣١٤ .

الهندى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة) فقد ذكر عند الكلام على قوله تعالى : (تلك عشرة كاملة) أن الواو تأتي للإباحة نحو « جالس الحسن وابن سيرين » وأنه إنما جاء بتلك العبارة دفعاً لتوهم إرادة الإباحة في قوله جلّ وعزّ : (فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم) يقول ابن هشام : « وقلده في ذلك صاحب الإيضاح البيهقي ولا تُعرَف هذه المقالة لنحو^(١) . والمثال الثالث يتصل بعطف الزمخشري كلمات وعبارات متباعدة في الذكر الحكيم بعضها على بعض ، إذ ذهب في قوله عزّ شأنه : (اقتربت الساعة وأنشأ القمر وإن يروا آيةً يُعرضوا ويقولوا سحر مستمر وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكل أمر مستقر) إلى أن (كل أمر مستقر) فيمن جرّ (مستقر) عطف على الساعة ، وهي في رأى ابن هشام مبتدأ حذف خبره . ومن ذلك ذهاب الزمخشري إلى أن الآية رقم ٣٨ في سورة الذاريات : (وفي موسى إذ أرسلناه إلى فرعون بسطان مبين) معطوفة على الآية رقم ٢٠ : (وفي الأرض آيات للموقنين) وفي رأى ابن هشام أنها معطوفة على كلمة فيها في الآية السابقة لها رقم ٣٧ : (وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الأليم)^(٢) . وليس معنى ذلك أنه كان يعارض دائماً آراء الزمخشري فقد كان يرتضى بل يستحسن كثيراً من آرائه ، من ذلك ما ذهب إليه من أن « إنما » بالفتح تنفيد الحصر مثل « إنما » وقد اجتمعتا ، كما يقول ، في قوله تعالى : (قل إنما يوحى إلىّ إنما إلهم واحد)^(٣) . ويقف بإزاء إفادة أما التوكيد في مثل « أما زيد فنطلق » ويقول : « قلّ من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري فإنه قال : " فائدة أما في الكلام أن تعطيه فصل توكيد تقول زيد داهب فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة داهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت : أما زيد فذاهب ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مُدّل بفائدتين : بيان كونه توكيداً وأنه في معنى الشرط^(٤) . وقد استصوب رأيه في أن « قد » تأتي للتوقع وقد تأتي للتحقيق مثل (قد يعلم ما أنتم

(٢) المنّى ص ٣٩ .

(١) المنّى ص ٦٦ .

(٤) المنّى ص ٥٩ .

(٢) المنّى ص ٦٠٥ وما بعدها .

« إذ دخلت لتوكيد العلم^(١) »

وأكثر الأندلسيين دورانا في مصنفاته ابن عصفور وابن مالك وأبو حيان ،
وبما اختاره من آراء الأول أن « لن » قد تأتي للدعاء ، والحجة في ذلك قول الأعشى :

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال^(٢)

وأن محل الجملة في التعليق النصب ، ولذلك يعطف عليها بالنصب مثل
« عرفت من زيد وغير ذلك من الأمور » وكان ابن عصفور يستدل بقول كُثَيِّر :

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

بنصب « موجعات » وعطفها على عبارة : « ما البكا » التي علّق عنها فعل
أدرى^(٣) . أما ابن مالك فهو صاحبه الذي عني بشرح مصنفاته مثل التسهيل
والألفية ، ومن يقرؤه في « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » يجدد يتابعه في جمهور
آرائه ، وقلما خالفه ، وقد حكى آراءه أو قل كثيراً منها في كتابه « المغني »
ونارة يوافقه ونارة يخالفه ، وما وافقه فيه أن إلى قد تأتي بمعنى في كما في الآية
الكرمية : (ليجمعنكم إلى يوم القيامة)^(٤) وأنه يمكن تخريج مسألة الزُّنْبُور :
« فإذا هو إياها » على أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع ، يقول :
ويشهد له قراءة الحسن : (إياك تُعَيِّدُ) ببناء الفعل للمفعول^(٥) ، وأن حتى
إذا عطف على مجرور أُعيد الحافض فرقاً بينها وبين الجارة مثل مررت بالقوم
حتى يزيد إلا إذا تعيّن كونها للعطف مثل « عجبت من القوم حتى بنيتهم »
قال ابن هشام : وهو قيد حسن^(٦) ، وأن « عن » الجارة قد تفيد الاستعانة مثل
« رويت عن القوس » أي بالقوس^(٧) ، ويقول : « عبارة ابن مالك في قد حسنة
فإنه قال إنها تدخل على ماض متوقع ، ولم يقل إنها تفيد التوقع . وهذا هو
الحق »^(٨) ويتابعه في أن كلا قد تأتي توكيداً لمعرفة مثل « يا أشبه الناس كل

(١) المغني ص ١٨٨ وما بعدها .

(٢) المغني ص ٣١٥ .

(٣) المغني ص ٤٦٧ والتصريح ٢٥٧/١ .

(٤) المغني ص ٧٩ .

(٥) المغني ص ٩٦ .

(٦) المغني ص ١٣٦ .

(٧) المغني ص ١٥٩ .

(٨) المغني ص ١٨٧ .

الناس بالقمر » وأنها ليست حينئذ نعتاً كما زعم أبو حيان^(١) . وكان يعجب بقوله في كيف : « لم يقل أحد إنها ظرف إذ ليست زماناً ولا مكاناً ، ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفاً ، لأنها في تأويل الجار والمجرور . واسم الظرف يطلق عليهما مجازاً »^(٢) كما كان يعجب بقوله إن لما ظرف بمعنى «إذ» لا بمعنى حين كما زعم الفارسي وابن جني^(٣) . أما أبو حيان فإنه كاد أن لا يوافق في شيء ، وكان كما أسلفنا يكثر من الخلاف على ابن مالك ، وكأنما جعل ابن هشام نصب عينيه أن ينقض كل ما أورده عليه^(٤) ، وكذلك على الزنجشري^(٥) .

ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إن أهم نحوى مصرى تعقبه في آرائه هو ابن الحاجب ، وكثيراً ما يثبت عليه السهو والوهم والتعسف^(٦) وكثيراً ما يتوقف لنقض آرائه^(٧) . وكتابه « المغنى » في الواقع موسوعة كبرى لعرض آراء النحاة السابقين له في مختلف الأصقاع العربية ، وهو ليس عرضاً فقط بل هو مناقشة واسعة لتلك الآراء وتبين الصحيح منها والفاقد ، مع كثرة الاستنباطات ومع اشتقاق الآراء المبتكرة غير المسبوق . ويكفى أن نضرب لذلك بعض الأمثلة كذهابه إلى أن « عشر » في قولنا اثني عشر حالة محل النون في اثنين ، وهي بذلك ليست مضافة إلى ما قبلها ولا محل لها من الإعراب^(٨) . ومن ذلك أن كان وأخواتها ما عدا ليس تدل على الحدث كما تدل على الزمان^(٩) ، وأن الحال كما تأتي مؤكدة لعاملها في مثل « ولئى مدبراً » تأتي مؤكدة لصاحبها مثل « جاء القوم طراً » و (لآمن منْ في الأرض كلهم جميعاً)^(١٠) . وأهم من الآراء المبتكرة وضعه للضوابط النحوية على نحو ما يتجلى في الأبواب الثانية والثالث والرابع والخامس من كتابه المغنى ، وقد بلغت حدّاً رائعاً من

(٦) انظر المغنى ص ٢٩٩ ، ٣٥ .

(٧) راجع المغنى ص ٧٣ ، ١٠٣ ، ٢٩٠ .

٥١٤ .

(٨) المص ١٤/١ .

(٩) المغنى ص ٤٨٨ .

(١٠) المغنى ص ٥١٨ .

(١) المغنى ص ٢١٢ .

(٢) المغنى ص ٢٢٦ .

(٣) المغنى ص ٣١٠ .

(٤) انظر المغنى ص ١١٧ ، ١٣٦ .

٢١٦ ، ٢١٢ .

(٥) انظر مثلاً المغنى ص ٣٢ ، ٣٩ .

الدقة والساد. ولا تقل عنها أهمية القواعد النحوية الكلية التي ضمّنها الباب الثامن من هذا الكتاب ، وهي مقبسة في جملتها من قواعد علم الأصول ، كقاعدة أن الشيء قد يُعطى حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما . وقد عرضها في أربع وعشرين صورة جزئية^(١) . ولعل في ذلك كله ما يصور من بعض الوجوه نشاط ابن هشام النحوى ومدى استيعابه لآراء النحاة السالفين ومدى فطنته في استخلاص الآراء واستنباطها والحوار فيها كأدق ما يكون الحوار مع النفوذ إلى القوانين النحوية الكلية العامة .

٤

نحاة متأخرون

أخذت الدراسات النحوية تنشط في مصر نشاطاً واسعاً منذ عصر ابن هشام ، كما أخذ يتكاثر واضعو الشروح والخواشي على مصنفات ابن هشام وابن مالك ، وأول من تلقاه منهم ابن^(٢) عقيل عبد الله بن عبد الرحمن المتوفى سنة ٧٦٩ للهجرة ، وهو يُعَدُّ في تلامذة أبي حيان . وكان يعنى بالقراءات والتفسير والأصول والفقه . واشتغل بالقضاء فترة ، ودرّس للطلاب في غير مسجد بالقاهرة ، وله شرح على التسهيل لابن مالك وشرحه على الألفية ذائع مشهور ، وعنى به كثيرون فكتبوا عليه حواشي ، من أشهرها حاشية الخضرى ، وهي مطبوعة معه مراراً . ويمتاز هذا الشرح بوضوح العبارة وسهولتها وقربها من أذهان الناشئة ، وهو يصور فيه آراء النحاة وخاصة حين يخالفهم ابن مالك ، ويتصدى لابنه بدر الدين حين يخالف أباه في شروحه على مصنفاته : التسهيل وغيره ، مثبتاً عليه السهو والخطأ^(٣) .
ومر بنا أن ابن مالك كان يخالف البصريين وإمامهم سيبويه في آراء كثيرة ، وقد

الذهب ٢١٤/٦ .

(١) المفتى ص ٧٥١ .

(٢) انظر مثلاً شرح ابن عقيل ومعه حاشية الخضرى عليه (طبعة المطبعة الأزهرية سنة ١٣١٩ هـ) ١٨٧/١ وما بعدها .

(٣) انظر في ترجمة ابن عقيل بنية الوعاة للسيوطى ص ٢٨٤ والدرر الكاسنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر رقم ٢١٥٧ وشذرات

توقف ابن عقيل لئلا كثير من هذه الآراء منحازاً للبصريين وسيبويه ، من ذلك
ذهاب ابن مالك إلى أن الأسماء الخمسة مثل « أبوك » معربة بالحروف ، بينما ذهب
سيبويه إلى أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء . وبرأيه أخذ ابن
عقيل ناعتاً له بأنه هو الصحيح^(١) . وكان ابن مالك يختار اتصال الضمير في
مثل كنته وخلتني ، واختار سيبويه الانفصال ، فتقول كنت إياه وخلتني إياه ،
ويقول ابن عقيل : « مذهب سيبويه أرجح لأنه هو الكثير في لسان العرب على
ما حكاه سيبويه عنهم »^(٢) . ويعرض لآراء النحاة في رافع المبتدأ والخبر ، ويختار
رأى سيبويه وجمهور البصريين وما ذهبوا إليه من أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن
الخبر مرفوع بالمبتدأ ، ويقول على هدى أستاذة أبي حيان : « وهذا الخلاف مما
لا طائل فيه »^(٣) . ويذكر رأى ابن مالك في أن عائذ الصلة في مثل « جاء الذي كلمت
أمس » بدلا من كلمته ومثل « الذي أنا معطيك كتاب واحد » بدلا من معطيكه ،
ولا يلبث أن يقول : « كلام المصنف يقتضي أنه كثير وليس كذلك بل الكثير
حذفه من الفعل ، وأما الوصف فالحذف منه قليل »^(٤) . وعلى هذا النحو كثيراً ما
يراجع ابن مالك . وكان كثيراً ما يقرن آراءه في الألفية بآرائه في التسهيل وغيره .

ومن نقله في القرن الثامن الهجري ابن الصائغ^(٥) محمد بن عبد الرحمن
المتوفى سنة ٧٧٦ للهجرة ، وقد ولي مدة قضاء العسكر وإفتاء دار العدل ، ودرس
للطلاب بالجامع الطولوني وغيره ، وله في النحو مصنفات مختلفة ، منها التذكرة
في عدة مجلدات وشرح على ألفية ابن مالك . ومما حكاه له السيوطي في الجمع من
آراء ذهابه إلى أنه يجوز خلو جملة الصلة من ضمير يعود على الموصول يربطها
به إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه مثل « الذي يطير الذباب فيغصب
زيد » لارتباطهما بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة^(٦) . وكان يذهب في
جملة « أبو من هو » في قولك « عرفت زيدا أبو من هو » إلى أنها بدل اشتمال

-
- (١) شرح ابن عقيل في العليمة السالفة ٣٦/١ . (٥) انظر في ترجمة ابن الصائغ الدرر الكامنة
رقم ١٣٤٧ وبغية الوعاة ص ٦٥ وشذرات
الذهب ٢٤٨/٦ .
(٢) شرح ابن عقيل ٥٨/١ . (٦) الجمع ٨٦/١ .
(٣) شرح ابن عقيل ٩١/١ .
(٤) شرح ابن عقيل ٨٢/١ .

من زيد، بينما ذهب ابن عصفور إلى أنها بدل كل من كل^(١) . وذهب إلى أن « عوض » بُنيت على الضم مع أنها غير مضافة إلى جملة حَمَلًا على تقييدها « قط »^(٢) . وكان يرى أن « زيتا » في مثل « ادهنت زيتاً » منصوبة على نزع الخافض بدليل قولك « ادهنت بزيت » وأنه ينبغي أن يوقف على ما يماثل هذه الصيغة ويعرب تمييزاً عند السماع مثل « امتلأ الإناء ماء » للزوم كلمة ماء التذكير وجوب تأخيرها بإجماع^(٣) .

ونعني في القرن التاسع الهجري ، فالتقى بنحويين كثيرين ، من أنبيهم الدماميني^(٤) محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندري المتوفى سنة ٨٣٧ للهجرة، ناب في الحكم وتصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو ، وأقرأ بالإسكندرية ، ودخل اليمن سنة ٨٢٠ وركب البحر إلى الهند ، وظل بها إلى أن لبى نداء ربه . وله من التصانيف النحوية شرح على التسهيل لابن مالك وشرح على مغنى ابن هشام سماه « تحفة الغريب في حاشية مغنى اللبيب » تحامل فيه تحاملاً شديداً على ابن هشام ، مما جعل الشُّمْنَى الإسكندري المتوفى سنة ٨٧٢ للهجرة يعقبه في حاشيته على المغنى وقد سماها « المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام » والحاشيتان جميعاً مطبوعتان معاً . ومن أمثلة تعقبه لابن هشام في مغني أنه ذهب في باب « أم » إلى أنها هي التي يتعين وقوعها بعد همزة التسوية لا « أو » فلا يقال : « سواء أكان كذا أو كذا » ولكن يقال « سواء أكان كذا أم كذا » وكذلك « سواء كان كذا أم كذا » بلون همزة التسوية ، ولاحظ الدماميني أن ذلك إنما يكون حين تلو سواء الهمزة ، وهي غير لازمة ، فيجوز مجيء أو في مثل « سواء على قممت أو قعدت » وفي قول الفقهاء : « سواء كان كذا أو كذا » . وذكر ابن هشام في باب « جَيْشَر » أنها حرف بمعنى نعم ، لا اسم بمعنى حقاً فتكون مصدرأ . وراجع الدماميني بأنها بمعنى حقاً . وأنها بُنيت مثل ما التي بمعنى شيء ، وعلة

ص ٢٧ والضوء اللامع للسخاوي ج ٧ رقم ٤٤٥

والشذرات ١٨١/٧ وألبد الطالع لشوكان

١٥٠/٢ .

(١) المسح ١٥٥/١ .

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ١٩٦/١ .

(٣) الأشباه والنظائر ٨٣/٢ .

(٤) انظر في ترجمة الدماميني بنية الرعاة

بنائها موافقتها لحير الحرفية ، ونقض عليه الشئى كلامه قائلاً إن ما إنما بنيت لمشايتها الحرف في الوضع بخلاف جبر وأن من يقولون باسميتها لا يشتون جبر الحرفية . وعرض ابن هشام في باب « ما » إلى أنها تكون مصدرية زمانية وأنها تدل على الزمان بالنيابة لا بذاتها مثل (ما دمت حياً) أصله في تقريره مدة دواى حياً ، واعترضه الدمامينى وقال إن « ما » لا تدل على الزمان أصلاً لا بطريق الأصاله ولا بطريق النيابة وإنما يفهمُ الزمان في مثل الآية بقرينة . وكان يذهب إلى أن الإضافة في « يومئذ » ليست من إضافة أحد المترادفين للآخر ، وإنما هي من إضافة الأعم للأخص مثل « شجر عَنَبٍ »^(١) ومن غريب ما كان يذهب إليه أن جملة الصلة لها محل من الإعراب^(٢) .

ومن نحاة النصف الثاني من القرن التاسع الهجرى الكافى جى^(٣) محمد بن سليمان الرومى المتوفى سنة ٨٧٩ للهجرة، وُلد في بلاد الروم، ثم دخل الشام وبيت المقدس واستقر في القاهرة ودرس في الشيخونية وغيرها ، وكان لا يشق غباره في الفلسفة والمنطق والنحو ، وأكثر تأليفه مختصرات وأجلها وأنفعها شرحه على قواعد الإعراب لابن هشام . وما أحصى له السيوطى تلميذه من آراء أنه كان لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية مثل زيد يا أخاه ولا مصدرة ولكن أو بل أو حتى^(٤) . وكان يرى أن « إذن » في قوله تعالى : (ولئن أطعتم بشراً مثلكم إنكم إذن لخاسرون) ليست إذن المعهودة وإنما هي إذا الشرطية حذفت جملة التي تضاف إليها وعوض عنها التنوين كما في « يومئذ »^(٥) . وكان يجوز خلافاً لسيبويه العطف على معمولى عاملين مختلفين مطلقاً مثل « كان آكلًا طعاماً زيد وتمراً عمرو » ومثل

كم . ، انظر حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٧٩/١ .

(٣) راجع في ترجمة الكافى جى الضوء اللاحق ج ٧ رقم ٦٥٥ وشذرات الذهب ٣٢٦/٧ وبنية الوعاة السيوطى ص ٤٨ .

(٤) الجمع ٩٦/١ .

(٥) الجمع ٢٠٥/١ .

(١) شرح لتصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ومعه حاشية الشيخ يس (طبع المطبعة الأزهرية سنة ١٣٢٥ هـ) ٣٥/١ .

(٢) انظر حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١٤٢/١ ومن ملاحظاته الدقيقة أن كلا من « و » و « ثم » في جمع المؤنث السالم جاء للتأنيث والجماعة ، أما الألف في مثل حبل ورجال وأما أثناء في مثل فاطمة ومثل كآء جمع

« لا في الدار زيد والحجرة عمرو » على الرغم من أن مثل ذلك لم يأت عن العرب ، وكان يحتاج لرأيه » بأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والسماع ، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه »^(١) .

ولم حينئذ اسم الشيخ خالد^(٢) الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥ للهجرة ، ولد بمرجنا ونشأ بالقاهرة وأكب على علوم اللغة والنحو ، ولازم الشمس وغيره ، وأقرأ الطلاب في الأزهر فنسب إليه ، ومن مصنفاته النحوية « المقدمة الأزهريّة في علم العربية » وشرح عليها وهما مطبوعان ، وشرح على كتاب ابن هشام « الإعراب عن قواعد الإعراب » وشرح على الآجرومية وشرح على الألفية وأهم شروحه « شرح التصريح على التوضيح » لابن مالك وهو مطبوع بمصر في مجلدين مراراً . ويقول في مقدمته إنه مزج كلامه في شرحه بكلام ابن هشام وإنه ذكر أوجه الخلاف في المسائل النحوية وعللها وما يَطْوَى فيها من أدلة ، وإنه أوضح ما شاب كلام ابن هشام أحياناً من تناقض وما خالف فيه ابن مالك مع النص دائماً على ما انفرد به ، وقد صورنا ذلك في حديثنا عن ابن هشام مثبتيين كثيراً من المواضع التي نصّ فيها صاحب التصريح على آرائه . وهو عادة يفيض في بيان الخلاف وما يسنده من عال . كما أشرنا ، ويكفي أن نمثل لذلك بمثال واحد هو تخفيف النون في قراءة نافع : (تأمروني وتحاجوني) يقول : « الصحيح عند سيبويه أن المحذوف نون الرفع واختاره ابن مالك ، لأن نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالى الأمثال في نحو (لتبلون) ولأن نون الرفع نائبة عن الضمة والضمّة تحذف تخفيفاً كما في قراءة أبي عمرو ونحو (بأمركم) . وقيل المحذوف نون الوقاية لا نون الرفع وجزم ابن هشام به في الشذور ، وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتأخرين واستدلوا له بأوجه ، أحدها أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستتقال فكانت أولى بالحذف . وثانيها أن نون الرفع علامة الإعراب فالمحافظة عليها أولى . وثالثها أن نون الرفع لعامل ، فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر

وكان يعاصره السيوطي ، وسنخضه بكلمة أكثر تفصيلا ، وربما كان أنبه نحوي^(٢) أخرجه مصر في القرن العاشر الهجري الأشموني^(٣) : نور الدين علي بن محمد بن عيسى المتوفى سنة ٩٢٩ للهجرة ، أخذ عن الكافيجي وغيره من نخاة عصره في القاهرة ، وكان عالماً زاهداً متقشفاً ، يكبُّ على النحو وتدرسه للطلاب . ومن أهم مصنفاته النحوية شرحه على الألفية الذي سماه « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك » وقد تمثل فيه الشروح الكثيرة التي سبقته تمثلاً منقطع النظر كما تمثل كتابات النخاة المختلفين وتحول ذلك كله سيولا في شرحه . وعادة يعرض الآراء المختلفة وما يسند لها من علل ، وكثيراً ما يختار لنفسه الرأي الصحيح عنده مصرحاً بذلك على نحو قوله في الإعراب : « في الاصطلاح فيه مذهبان أحدهما أنه لفظي واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين وعرفه في التسهيل بقوله : ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، والثاني أنه معنوي والحركات دلائل عليه واختاره الأعلام وكثيرون ، وهو ظاهر مذهب سيويه . وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرأ . والمذهب الأول أقرب إلى الصواب لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول (وهو الانتقال من الوقف إلى الرفع) ليس إعرابياً لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك^(٤) . وواضح هنا استمداده تعريف الإعراب من التسهيل ؛ مصنف ابن مالك المعروف وهو يكثر في شرحه كله من الاستمداد منه : استمداد التعاريف وآراء النخاة وبراهينهم على تلك الآراء . وقد يناقش المصنف في بعض ما ذكره فيه على نحو مناقشته له في أن المضارع حين يتصل بنون الإناث يصبح مبنياً بلا خلاف ، يقول : « وليس كما قال فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي إلى أنه معرب بإعراب مقلد منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالفعل

(١) انظر شرح التصريح ومعه حاشية الشيخ

بس ١١١/١ .

٥/٦ وشذرات الذهب ١٦٥/٨ .

(٢) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان

(٣) طبع دار الكتب العربية الكبرى (١٤٢/١) .

(٤) انظر في ترجمة الأشموني الضوء اللامع

الماضي»^(١) . ويتوقف بإزاء اختيار المصنف للضمير المتصل في مثل « كنته وخلتني » مخالفاً بذلك سيويه الذي كان يختار كما قدمنا الضمير المنفصل فيقال « كنت إياه وخلتني إياه » ، قائلا : « وافق الناظم [للألفية] أي ابن مالك في التسهيل سيويه على اختيار الانفصال في باب خلتنيه لأنه خبر مبتدأ في الأصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنته فإنها خبر مبتدأ في الأسفل ولكنه شبه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل . أما ما اختاره الناظم هنا فهو مختار الرماني وابن الطراوة»^(٢) . وعلى هذا النحو لا يزال يقابل آراء ابن مالك في الألفية على آرائه في التسهيل وآراء النحاة المختلفين من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين ، وكثيراً ما يفصح عن رأيه مبيناً وجهة نظره .

وتظل الدراسات النحوية ناشطة في العصر العثماني ، ويتكاثر الشراح وأصحاب الحواشي ، ومن أشهرهم في القرن الحادي عشر الهجري الشنواني المتوفى سنة ١٠١٩ والدنوشري المتوفى سنة ١٠٢٥ والشيخ يس صاحب حاشية التصريح على التوضيح المتوفى سنة ١٠٦٦ . ويلقانا في القرن الثاني عشر الهجري الحفني المتوفى سنة ١١٧٨ ومحمد الأمير وله حاشية على المغني مطبوعة فرغ من تأليفها - كما قال في خاتمتها - سنة ١١٨٨ . ولعل أكثر أصحاب الحواشي والشروح في هذا العصر شهرة الصبان^(٣) محمد بن علي المتوفى سنة ١٢٠٦ للهجرة ، وله مصنفات مختلفة في المنطق والعروض والبلاغة ، وأهم مصنفاته حاشية على شرح الأشموني ، وقد طبعت مراراً ، ونراه يقول في فاتحتها إنه سيلخص فيها زبد ما كتبه على هذا الشرح أعلام النحو السابقون مع تنبيهه على كثير مما وقع لهم من أسقام الأفهام وأوهام الأذهان ، ومع جلبه فرائد من بنات فكره ، تقرُّ بها عين الناظر . وربما كان أكثر من عارضهم في حاشيته أستاذه الحفني ، وكانت له هو الآخر حاشية على الأشموني ، ويكنى دائماً عنه بكلمة «البعض»^(٤) . وهو يحمل مادة واسعة من خلافات النحاة يكمل

(١) الشرح المذكور ٥٧/١ .

٢٢٧/٢ والخطب التوفيقية ٨٤/٣ .

(٢) شرح الأشموني ١٠٣/١ .

(٤) انظر المقدمة ٢/١ وقابل بـ ٢٢/١ ،

(٣) راجع في ترجمة الصبان تاريخ الجبرقي

٤٣ وفي مواضع مختلفة .

بها ما ذكره الأشمونى فى شرحه ، كما يحمل مادة واسعة من الاعتراضات والأجوبة .

ونخصى إلى العصر الحديث ، ويلقانا فى فاتحته الشيخ محمد^(١) الدسوقي المتوفى سنة ١٢٣٠هـ / ١٨١٥م وكان يتصدر للإقراء فى الأزهر ، وله حاشية مطولة على المغنى لابن هشام ، وهى مطبوعة بمصر مراراً ، وتضم بين دفتيها عتاد الشروح والحواشى التى وضعت على المغنى منذ ألفه صاحبه ، وتضم أيضاً مباحث لغوية وأصولية مختلفة . وللشيخ حسن^(٢) العطار المتوفى سنة ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م حاشية مختصرة على شرح الأزهري للشيخ خالد الأزهري طبعت بمصر مراراً . وربما كانت أهم الحواشى التى ألقت بمصر بعد ذلك حاشية الشيخ محمد الخضرى الدمياطى على ابن عقيل وقد توفى سنة ١٨٧٠م ، وهى تمتاز بالوضوح وغزارة المادة وخاصة فى بيان الخلافات النحوية وفى عرض آراء النحاة المتأخرين وخلاصة ما حشدوه فى حواشيهم وشروحهم من اعتراضات وأجوبة وحجج وأدلة . ومنذ أن أنشئت دار العلوم فى القرن الماضى يعم بمصر اتجاه جديد فى تصنيف النحو تصنيفاً يُقصدُ به إلى تيسيره على الناشئة ، وتلك وجهة أخرى غير وجهات المدارس التى حاولنا تصويرها فى هذا الكتاب ، ولعل من الخير أن نعود إلى الوراء ثانية لنترجم ترجمة موجزة للسيوطى ونعرّف تعريفًا مختصراً بكتبه وآرائه النحوية .

السيوطى^(٣)

هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد المتوفى سنة ٩١١ للهجرة ، عكف على الدرس والتحصيل منذ نعومة أظفاره ، ولم يلبث أن أخذ فى التأليف والتدريس للطلاب فى المدرستين الشيعونية والبيهرسية . وهو أغزر العلماء المصريين

(٣) راجع فى ترجمة السيوطى ترجمته لنفسه فى حسن المحاضرة ١/ ١٨٨ والفضوء اللامع ج ٤ رقم ٢٠٣ والكواكب السائرة ١/ ٢٢٦ والبدر الطالع ١/ ٣٢٨ والنور السافر للعبد موسى ص ٥٤ وذيل الطبقات الكبرى للشمرانى ص ٤ .

(١) انظر فى ترجمة الدسوقي تاريخ الجبرقى ٢٣١/٤ .
(٢) انظر فى ترجمة العطار تاريخ الجبرقى ٢٣٣/٤ والخطط التوفيقية ٤٨/٤ وتاريخ الآداب العربية فى القرن التاسع عشر لشيخو ٥١/١ .

في عصره تأليفًا في جميع الميادين: في التفسير والحديث والفقه والتاريخ والتراجم واللغة والنحو. ومن أنفس كتبه اللغوية كتابه «المزهر في علوم اللغة» وهو يضم مباحث واسعة في فقه العربية. وله في النحو مصنفات مختلفة، منها شرحه لمغني ابن هشام وشرحه لشواهد، وكتاب الاقتراح في أصول النحو، ألفه كما يقول في مقدمته على هدى كتاب الخصائص لابن جني، وقد لخص فيه جميع ما يتعلق بتلك الأصول، ورجع أيضًا إلى كتابي «لمع الأدلة» و«الإغراب في جدل الإعراب» لابن الأنباري، وأخذ من الأول لُبابه وأدخله في ثانيا كتابه وضم خلاصة الثاني إلى مباحثه في العلة. وهو يتناول في الكتاب السماع والإجماع والقياس والاستصحاب والأدلة والتعارض والترجيح بين مذهبي البصريين والكوفيين. ويتضح في الأبواب الأخيرة أثر استنصاءه بعلم أصول الفقه.

ومن مصنفاته في أصول النحو وقواعده الكلية كتاب الأشباه والنظائر المطبوع مثل سالفه بجيدر آباد في الهند، وهو في أربعة مجلدات، وفيه يطبق على العربية المنهج الذي اتخذه الفقهاء في مصنفاتهم للأشباه والنظائر في الفقه، ويصرح بذلك في مقدمته له. وزنه يستعرض أهم ما ألفه الفقهاء في هذا الموضوع. قائلا إنه وضع كتابه في العربية على ضوء كتاب القاضي تاج الدين السبكي، ما عدا صدره فإنه استلهم فيه كتاب الزركشي، والكتابان جميعا في الأشباه والنظائر الفقهية. وكتاب السيوطي موزع على سبعة فنون: الأول فن القواعد والأصول التي تُردُّ إليها الجزئيات والقروع. . وهو — كما يقول — معظم الكتاب ومهمه، والثاني فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات، والثالث فن بناء المسائل بعضها على بعض، والرابع فن معرفة الجمع والفرق، والخامس فن الألغاز والأحاجي والمطارحات، والسادس فن المناظرات والمحاوير والفتاوى، والسابع فن الأفراد والغرائب.

وله في قواعد النحو والتصريف كتاب «همع الهوامع شرح جمع الجوامع» وهو موسوعة ضخمة لآراء النحاة في تلك القواعد من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين، ومع كل رأى حججه وأدلته، جمعها من نحو مائة مصنف. لعل أهمها ارتشاف الضرْب لأبي حيان. وهو يتعقب فيه آراء النحاة حتى عصره،

مستقصياً لها استقصاء دقيقاً، على نحو ما يتضح من ذكرنا له الدائم في هوامش هذا الكتاب . ومن حين لآخر تلقانا آراؤه النحوية . وهي في جمهورها اختيارات من آراء سابقه . من ذلك أنه كان يختار - وفقاً لأبي حيان - أن الأسماء قبل تركيبها في العبارات لا مبنية ولا معربة لعدم الموجب لكل منهما^(١) . وجاء عن العرب « وجدنى » في وجدنى مع نون الإناث ، واختلف النحاة أى النونين المحذوفة : نون الوقاية أو نون الإناث ، وقال سيبويه : نون إناث واختار قوله ابن مالك ، وقال المبرد وابن جني وأبو حيان : نون الوقاية . لأن الأولى ضمير فاعل فلا تحذف . واختار السيوطي رأيهم^(٢) . وكان البصريون يمنعون تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلقين بالصلة على الموصول ، بينما كان الكوفيون - ومعهم السيوطي - يميزون ذلك مطلقاً^(٣) . وقد صوّب رأى أستاذة الكافيحي في إعراب « بحسبك درهم » إذ كان يرى أن بحسبك خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر^(٤) . واختار رأى الكوفيون في أن المبتدأ والخبر مترافعان كل منهما يرفع صاحبه^(٥) . وفي باب كاد يقول : « زعم قوم أن نى كاد إثبات للخبر وإثباتها نى له . وشاع ذلك على الألسنة . والتحقيق أنها كسائر الأفعال فنيها نى وإثباتها إثبات إلا أن معناها المقاربة لا وقوع الفعل فنفيها نى لمقاربة الفعل ، ويلزم منه نى الفعل ضرورة أن من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل ، وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل ولا يلزم من مقاربتة وقوعه ، فقولك كاد زيد يقوم معناه قارب القيام ولم يقم ومنه (يكادُ زيتها يُضَيء) أى يقارب الإضاءة^(٦) . وكان الجمهور يذهب في مثل « لا أبالك » إلى أن أبا مضافة إلى المجرور باللام الزائدة وذهب الفارسي - وتبعه السيوطي - إلى أن أبا مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر ، يقول : « وإنما اخترت رأى أبي على لسلامته من التأويل والزيادة والحذف وكلها خلاف الأصل »^(٧) . ويقول في باب النداء إن ابن مالك ذهب

(٥) المصح ٩٥/١ .

(٦) المصح ١٣٢/١ .

(٧) المصح ١٤٥/١ .

(١) المصح ١٩/١ .

(٢) المصح ٦٥/١ .

(٣) المصح ٨٨/١ .

(٤) المصح ٩٣/١ .

إلى أن النداء بالهمزة قليل ويذكر أنه وقف على أكثر من ثلاثمائة شاهد لها وأنه لذلك أفرد لها بتأليف خاص^(١). ويعرض الآراء المختلفة في سبب بناء «الآن» ويختار أنها معربة بالنصب على الظرفية^(٢)، كما يختار عدم بناء المضاف لبناء المضاف إليه في مثل يومئذ، متابعاً في ذلك ابن مالك^(٣). ويتابع الشلوبيين في أن الجملة المفسرة تكون ذات محل أو غير ذات محل حسب ما تفسره^(٤)، كما يتابع الفارابي في أن رب تأتي للتقليل غالباً وللتكثير نادراً^(٥). وعلى هذا النحو لا يزال السيوطي يختار لنفسه من مذاهب النحويين ما يتجه عنده تعليله وما يراه أكثر سداداً. وهو بذلك يجرى في اتجاه مدرسته التي كان أفرادها من المصريين لا يزالون يتخيرون من الآراء النحوية ما تستقيم حججه وبراهينه.

(٤) الجمع ٢٤٨/١ .

(٥) الجمع ٢٥/٢ .

(١) الجمع ١٧٣/١ .

(٢) الجمع ٢٠٨/١ .

(٣) الجمع ٢١٨/١ وما بعدها .

خاتمة

هذا البحث موزَّع على ثلاثة أقسام، أما القسم الأول فخاص بمدرسة البصرة. وقد تحدثت فيه عن وضع البصرة للنحو، مصوراً الأسباب التي دفعت إلى ذلك، وكيف أن جهود أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه إنما تقف عند أول ذَنَقْط يحرر حركات أو آخر الكلمات في الذكر الحكيم وكذلك عند أول ذَنَقْط للحروف المعجمة في المصاحف تمييزاً لها من الحروف المهملة.

وأولُ نحوي بصرى بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة نجد عنده مقدمات واضحة لوضع قواعد النحو هو ابن أبي إسحق الحضرمي، وتخلَّفه تلاميذه البصريون يتقدمهم عيسى بن عمر، يتشددون في اطراد القواعد النحوية مع دَعَمِها بالعلل والأقيسة، ومع الاستقراء الدقيق لقراءات القرآن الكريم مشتقين قواعدهم منها وما كان يجري على أفواه العرب الفصحاء في بوادي نجد والحجاز وتهامة. وكانت الكوفة حتى منتصف القرن الثاني الهجري مشغولة عن ذلك كله برتبيل القرآن ورواية الشعر والأخبار، ولم تكن قد بلغت من الرقي العقلي ما بلغت البصرة. مما أتاح لها وضع النحو وقواعده وأصوله وضعا نهائياً. وللخليل بن أحمد في ذلك القيدُح المعلن، فهو الذي أقام صَرَح النحو. وهو الذي شاد قواعده وأركانه بحيث لم يعد فيها أي أمْت أو عوج أو انحراف، وهو الذي صاغ قورين أبنيته واشتقاقاته وإعلاالاته وإبدالاته، وهو الذي ضبط نظرية العوامل والمعاملات وبَسَطَ ظلالها على جميع الكلمات والعبارات وكل ما يتصل بها من تقديرات وتأويلات واحتمالات، وهو الذي أرسى قواعد السماع والتعليل والقياس، فلا بد أن يُشْتَقَّ كل قانون نحوي إما من استقراءات القراءات للذكر الحكيم وإما من مشافهة البدو الخُلَص الذين لم تفسد سلاقتهم ولا ألسنتهم، ولا بد لكل قانون من علة أو علل عقلية تسنده، ولا بد له من أن يقوم على القياس، قياساً يجري على الكثرة المطردة من كلام العرب، ويتسع ليجري عليه كل ما ينشئ النحاة من صياغات

بقصد تمرين الناشئة. ويخلفه على هذه المادة النحوية العلمية الحصبة تلميذه سيبويه ، ويعكف عليها محملاً مستنبطاً ، وما يلبث أن يؤلف فيها « الكتاب » الذى أحاط فيه بأصول النحو وقواعده ودقائقه والذى لم يترك فيه ظاهرة من ظواهره إلا أنقذها علماً وفقهماً وتحليلاً ، ولم يُعَنَ فيه عناية واسعة بالحدود والتعريفات ، إنما عنى بالتسميات والتفريعات ، وكأنما كان يعنيه المنطق العملى بأكثر مما كان يعنيه المنطق النظرى التجريدى . ولا نبالغ إذا قلنا إنه هو الذى أعطى نظرية العوامل والمعاملات كل ما اتصفت به من حدّة ومناهج صارمة فى الحذف والتقدير . وكان لا يبارى فى تحليل العبارات وبيان ما يداخلها من وفرة الاحتمالات الإعرابية . ووضع نصب عينيه استقراء كلام العرب الفصحاء والنقل عن القراء ، بحيث لا يسجّل شاردة نحوية دون شاهد أو مثال ، مع الإكثار من التعليلات لا للقواعد المطردة فحسب ، بل أيضاً للأمثلة الشاذة ، ومع وصل ذلك كله دائماً بالأقيسة المنطقية السديدة . وحمل الأخفش الأوسط تلميذه الكتاب عنه ، وأخذ يقرئه تلاميذه من البصريين كما أقرأه الكسائى ، وهو فى تضاعيف ذلك يضيف مادة غزيرة من التعليلات ، مع فتحه الأبواب للإدلاء بآراء نحوية جديدة . وبذلك أعدّ النحاة من بعده كى تكثر اجتهداتهم ، ولا شك فى أنه هو الذى ألهم الكسائى إمام الكوفة أن ينفذ إلى مذهب نحوى مستقل يقابل مذهب المدرسة البصرية ، يدل على ذلك أكبر الدلالة التقاؤه معه فى كثير من الآراء النحوية ، بل أيضاً التقاؤه بعامة مع أئمة المدرسة الكوفية . وقد مضوا يتابعونه — باستثناء القراء — فى الاحتجاج للقراءات الشاذة بأقوال العرب وما كانوا ينشدونه من أشعار . وفسح أيضاً للأشعار النادرة الخارجة على مقاييس مدرسته ، وخالف سيبويه والتحليل فى كثير من المسائل النحوية والصرفية ، مع نثره لكثير من الآراء والمقترحات ، مما يدل دلالة واضحة على خصب ملكاته . وأخذ عنه الكتاب قنطرب والجرجمى ، ولهما فى النحو آراء كثيرة تدل على بعد غورهما ودقتهما فى التفكير والاستنباط . وأنبه منهما وأشهر المازنى رفيق الجرجمى ووارث حلقته ، وله فى النحو آراء طريقة ، وهو الذى فصل التصريف عنه وصنّف فيه مصنفات قيمة نظّم فيها قواعده ومسائله ، وجعله علماً مستقلاً بأبنيته وأقيسته وتمرينه . وخلفه تلميذه المبرد وهو آخر أئمة

المدرسة البصرية النابيهين ، وكان يكثر من التعليقات والأقيسة ونثر الآراء ، كما كان ينكر بعض القراءات الشاذة مثل أستاذه المازني والفرّاء الكوفي من قبله . وربما كان أهم تلاميذه الزجاج وابن السراج ، ولهما في المسائل النحوية خواطر ومقترحات كثيرة ، وتلاهما السيرافي شارح كتاب سيبويه ، وهو فيه يتسع في التعليقات والتأويلات والتخریجات ، ويُعَدُّ خاتمة نحاة البصرة المهمين .

والقسم الثاني من الكتاب خاص بمدرسة الكوفة ، وقد بدأت البحث فيها بالحدیث عن نشأة النحو الكوفي وطوايعه ، ونقضت ما يقال من أن نشاط الدراسات النحوية في الكوفة بدأ مبكراً عند الرؤاسي وأن معاذاً الفرّاء الكوفي معاصره وضع علم الصرف ، إذ لا شك في أن القول بذلك إنما هو ضرب من الوهم والبعد في الخيال ، والصحيح أن هذا النشاط إنما بدأ بدءاً حقيقياً مع الكسائي وتلميذه الفرّاء . فهما اللذان ربما حددوا النحو الكوفي وفصوله ووضعاً أسساً وأصوله ، بحيث أصبح للكوفة مدرسة نحوية تستقل بطوايع خاصة من حيث الاتساع في الرواية والقياس ومن حيث وضع مصطلحات جديدة وما يجري معها من عوامل ومعمولات . وبتوضيح هذه الطوايع المستقلة نقضت ما زعمه قائل من أنه لم تكن للكوفة مدرسة نحوية خاصة ، كما نقضت ما توهمه بعض المعاصرين من بغدادية الفرّاء لما في ذلك من مخالفة لطبائع الأشياء ، إذ لم تكن المدرسة البغدادية قد نشأت حتى عصره ، وأيضاً فإنه هو الذي أعطى النحو الكوفي صيغته النهائية ، ولولاه ما استقام هذا النحو ولا وُضع منهاجه ولا صُحِّحت حدوده ولا فُصِّلَت مصطلحاته . وقد ثبت الكسائي أستاذه الأسس الأولى للمدرسة ، وكان يكثر من الخلاف على سيبويه والتحليل فاسحاً في قواعده للغات الشاذة ولغات البدو من أهل الحاضرة كما فسّح لبعض القراءات الشاذة ، وكان أحياناً يتجاوز السماع محتكماً إلى حسه اللغوي . ودائماً نجده يلتبس مخالفة المدرسة البصرية في التوجيهات الإعرابية . وكان ينهج نهجه تلاميذه وخاصة هشاماً الضرير ، والمعشّم الفرّاء ، وهو— كما أسلفنا آتقاً— الذي رسّخ أصول النحو الكوفي وفروعه وصاغ مصطلحاته ورفعها علماً منصوباً ، مع ما نثره من الخواطر التي لا تكاد تُحصَى في تفسير بعض الأدوات وفي العوامل والمعمولات ، وهو لا يبارى في تحليله لآي الذكر الحكيم وتوجيهاته لما يجري فيها

من إعراب . ومع أنه كان يتسع - على هدى أستاذه - في بسط ظلال السماع والقياس على الصيغ والعبارات نجدته يتوقف أحياناً وخاصة إزاء بعض القراءات الشاذة ، بل إنه ليصوغ توقفه أحياناً في صورة إنكار عنيف ، وهو بذلك يُعَدُّ الملمه الحقيقي للبصريين الذين جاءوا من بعده وحملوا على بعض القراءات من مثل المازني والمبرد ، وهي حملات لم يكن يراد بها - كما ظن بعض المعاصرين - الطعن على قُرَّاء الذكر الحكيم ، إنما كان يُراد بها التثبيت الدقيق لإزاء ما رُسم في المصاحف . وأهم خالفى القراء في إمامة المدرسة الكوفية ثعلب ، وهو يُعَدُّ شارحاً لآراء إمامي المدرسة : الفراء والكسائي أكثر منه مستنبطاً للآراء النحوية الجديدة . ومن أنبه تلاميذه أبو بكر بن الأنباري ، وكان حاذقاً فطناً فدعم النحو الكوفي بكثير من العلل القويمة السديدة . وظل هذا النحو حياً وظل علمه خفاً حتى العصور المتأخرة ، على نحو ما يلقانا في القرن الثامن الهجري عند ابن آجروم الصنهاجي المغربي .

وأما القسم الثالث فيتناول ثلاث مدارس ، أولها المدرسة البغدادية ، وقد لاحظت أنه تتداخلها جيلان : أول ، ثم ثان ، أما الجيل الأول فغلبت عليه النزعة الكوفية على نحو ما نجد عند ابن كيسان ، وإلى هذا الجيل يرجع الفضل في دعم المدرسة الكوفية بالبراهين والأدلة والتعليلات البينة ، مما ينقض زعم قائل من أن الاحتجاجات التي ساقها صاحب الإنصاف للكوفيين من عمل بصريين متأخرين ، وهي من عمل البغداديين الأولين الذين نبهوا في النحو الكوفي ، وصنّفوا فيه محتالين له بالحجج والعلل ، ثم درسوا النحو البصري ، ومزجوا بين النحويين . وأما الجيل الثاني فكانت تغلب عليه النزعة البصرية على نحو ما يلقانا عند الزجاجي وأبي على الفارسي وابن جنى ، ويكثر الأخيران من الحديث عن البصريين باسم «أصحابنا» مما جعل بعض المعاصرين أو قل كثيرتهم يظنون أنهما بصريان حقاً ، وهما بغداديان أصيلاً ، إذ كانا يمزجان - مثل الزجاجي وابن كيسان وأضرابهما - بين آراء المدرسة البصرية وآراء المدرسة الكوفية ، نافذين مع ذلك إلى آراء جديدة كثيرة . وقد أوضحت هذه الأصول التي اعتنقها البغداديون عند ابن كيسان والزجاجي . وكان عقل أبي على الفارسي خصباً إلى أبعد حد ، وكأنه كان كبتراً

سبباً . ونرى تلميذه ابن جني في كتابه الخصائص يعترف دائماً بأنه هو الذي فتح له هذا الباب أو ذاك فاكناً لطلائمه وألغازه ومثيراً لمشاكله ومسائله . وكان تارة ينتخب لنفسه من الآراء البصرية ، وتارة ثانية ينتخب من الآراء الكوفية ، وتارة ثالثة يجتهد وينفرد بآرائه ، موثقاً لها بالسماع والتعليل والقياس الثاقب . وعلى أقباس من هذا المنهج البغدادي للفارسي استضاء ابن جني في آرائه النحوية ، فمرة يوافق البصريين ومرة يوافق الكوفيين ، وقد يخالفهما جميعاً كما يخالف البغداديين الأولين ، وهو كذلك قد يوافق أستاذه وقد يخالفه حسب ما يرشده إليه اجتهاده . وربما كان أروع أعماله وضعه لأصول التصريف الكلية على نحو ما يرى القارئ في كتابه الخصائص . وقد استطاع هو وأستاذه بقوة شخصيتيهما أن يدفعاً النحاة من بعدهما في اتجاهيهما : فقلما ظهر نحوي لم ينضو تحت لوايتهما مستظلاً لمنهجيهما وما أخذ به أنفسهما من الاختيار الحر من آراء المدرستين البصرية والكوفية وكذلك من آرائيهما مع محاولة الاجتهاد والنغوذ إلى استنباط آراء جديدة على نحو ما يلقانا عند الزمخشري وابن الشجري وأبي البركات بن الأنباري وأبي البقاء العكبري وابن يعيش .

وأخذت أبحث بعد ذلك في المدرسة الأندلسية ، وحاولت أن أستبين خطواتها الأولى في اتصالها بالمدرستين الكوفية والبصرية ، وكيف استقام لها منذ القرن الخامس الهجري تمثل المنهج البغدادي ، مع الإكثار من التفرعات والتعليلات واستنباط الآراء ، ولا يكاد يمر عصر أو تمر فترة دون أن يظهر هناك إمام نحوي كبير : بل مجموعة من الأئمة الكبار ، وقد حاولت الإحاطة بهم وبتأريخهم ، بادئاً بالأعلام الشنمري ، ومتحولاً منه على الترتيب إلى ابن السيد البطليوسي وابن الباذش وابن الطراوة وابن الرمّك وابن طاهر والسهيلي والجزولي وابن خروف والشلوبين وابن هشام الحضراوي . وعرضت في إيجاز ثورة ابن مضاء على النحو ومباحثه لتضخم ما شاع فيه بسبب نظرية العامل من تقديرات وتأويلات وأقيسة وتعليلات وتفرعات لا تكاد تنحصر ، كما عرضت لابن عصفور واختياراته من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين واجتهاداته المستقلة . وبسطت القول في ابن مالك واجتهاداته واختياراته وكيف كان يذكر الشواذ ولا يقيس عليها مثل الكوفيين : وأيضاً لا يؤوّلها

مثل البصريين ، مع تذليله لمشاكل النحو وصعابه . وربما كان أبو حيان أهم من خلفوه من الأندلسيين ، وهو شديد العصبية لسيوويه والبصريين ، وكان يتأثر ابن مضاء ، فدعا مراراً وتكراراً إلى عدم التعلق بالتعليلات ، وخاصة في المسائل النظرية ، وهاجم التمارين غير العملية ، مما لم يَجْزُر على ألسنة العرب ، وهو يكثر من الرد على ابن مالك ، كما يكثر من اقتراح الآراء .

وانتهيت إلى المدرسة المصرية ، ورأيتها في أول نشأتها شديدة التزوع إلى المدرسة البصرية ، حتى إذا كان القرن الرابع الهجري أخذت مسرعة ترسم منهج المدرسة البغدادية وما شرعته من تصويب آراء المدرسة البصرية تارة وتصويب آراء المدرسة الكوفية تارة ثانية ، مع تركهما تارة ثالثة والأخذ بآراء المدرسة البغدادية ، ومع النفوذ إلى آراء اجتهادية تارة رابعة ، على نحو ما يصور ذلك من بعض الوجوه أبو جعفر النحاس وخلفوه من مثل الخوئي وابن بابشاذ وابن برّي . وتنشط هذه المدرسة نشاطاً واسعاً منذ العصر الأيوبي ويتكاثر أعلام النحاة فيها من مثل سليمان ابن بنين وابن معط وابن الرماح والسخاوي وبهاء الدين بن النحاس وابن أم قاسم . وقد فصلت الحديث في ابن الحاجب وآرائه سواء ما اتفق فيه مع بعض النحاة من المدارس السابقة وما خالف فيه جمهورهم . وأنبه نحاة هذه المدرسة على الإطلاق ابن هشام وآيته الكبرى كتابه « مغنى اللبيب عن كتب الأعراب » وقد نهج في تأليفه نهجاً ليس له سابقة ولا لاحقة ، إذ قسمه إلى مبحثين كبيرين : مبحث في الأدوات ووظائفها وصور استخدامها ، ومبحث في الجملة وقوانين النحو الكلية . ولم يكد يترك مسألة نحوية في هذا الكتاب وفي كتابه التوضيح دون أن يحاول الإحاطة فيها بآراء النحاة مع مناقشتها مناقشة بارعة ، ومع نشر كثير من الملاحظات والآراء الطريفة . ومنهجه بعامة هو منهج المدرسة البغدادية على نحو ما كان يتصوره أبو علي الفارسي وابن جني ، ولعل ذلك هو الذي دفعه في أغلب اختياراته لوقوفه مع سيوويه وجمهور البصريين ، مع فتحه الأبواب دائماً للاختيار من آراء الكوفيين والبغداديين والأندلسيين . وظلت الدراسات النحوية بعده ناشطة في مصر ، إذ يتكاثر فيها الشراح وأصحاب الحواشي والمصنفات النحوية المختلفة ، على نحو ما بلقانا عند ابن عقيلى شارح الألفية ، وابن الصائغ صاحب التذكرة ،

والدماميني شارح المغني ، والكافيتجي شارح قواعد الإعراب لابن هشام ،
والشيخ خالد الأزهرى شارح التوضيح له أيضاً ، والأشموني شارح الألفية ،
والصهبان وله حاشية على هذا الشرح . ويستمر نشاط هؤلاء الشراح في العصر
الحديث على نحو ما يلقانا عند اللسوقي وله حاشية مطولة على المغني وعند الشيخ
حسن العطار وله حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهرى ، وعند الشيخ
محمد الحضري ، وله حاشية على شرح ابن عقيل السالف . ولا جدال في أن
السيوطي ألمع نحاة مصر بعد ابن هشام ، وله في النحو مصنفات مختلفة ، منها ما
يتناول أصوله مثل كتاب « الاقتراح » وكتاب « الأشباه والنظائر » ومنها ما يتناول
قواعده مثل « همع الموامع » وهو موسوعة جامعة لآراء النحاة في المدارس السالفة على
مر الأجيال والعصور ، ومن حين إلى حين ينتخب لنفسه من آرائهم ما يراه
مصيباً ، وقد يشتق لنفسه بعض الآراء الجديدة .